

فتحى الضو محمد

مجموعة الخطبة الشريفة



محنة النخبة السودانية

فتحى الضو محمد

إهداء

إلى أبنائى .. ونا ورؤى وأحمد..
وكل أطفال السودان الذين خلقوا فى كبد .. حبيبهم شطف العيش..
وأدوات لهوهم هشتها أحلام وطموحات الساده الكبار!
يا من تكبرون غدا.. انشأه إن كان بوسع المرء أن يهدى محنة!!

ختام

تقديم

بقلم / محجوب عثمان *

لكل أمة من الأمم بل حتى لكل مجموعة من البشر فترات معينة محددة في تاريخها يكون لها وميض خاص وطابع متفرد يحكي أثار الماضي وشروبه ويحمل في نفس الوقت اشراقات الغد الوضاء وفي احشاء كل هذا يمكن التحدي..

وتشكل الفترة التي يتناولها هذا الكتاب في تاريخ السودان ١٩٨٥ - ١٩٩٢ ذلك المنعطف - ومن هنا تأتي الضرورة وتجيء الأهمية.

إن المؤلف، وهو صحافي يعايش الحركة السياسية لحظة بلحظة، لا يدعي أنه يؤرخ لهذه الفترة أو أنه يوثق لكل جوانبها، ولكنه يلمس كل أوتارها بمهارة ودقة وبموضوعية يرتكز فيها على الحقائق وعلى احاديث السياسيين التي وثقت بالنشر في الصحف. أنه، أي المؤلف، من المؤمنين بأن لا حل للقضية السودانية ولا خروج من أزمتها إلا بالديمقراطية والتعددية وهو هنا يوجه نقدا مشروعا للتجمع الوطني الديمقراطي (المعارضة السودانية) لأنه عجز أن يحدد بصورة أكثر دقة نوع الديمقراطية التي يرى فيها الخلاص.

والكتاب - قبل كل هذا - يتناول فترة الديمقراطية التي وُدت (١٩٨٦ - ١٩٨٩) ويشير إلى مقولة يكاد يجمع عليها المثقفون السودانيون وهي أن رئيس وزراء تلك الفترة كان شأنه شأن آل بوربون في فرنسا «لم يتعلموا شيئا ولم ينسوا شيئا ولم يغفروا شيئا» وبالتالي فقد كانت سياساته أقرب إلى تحريض المتربصين بالديمقراطية من مواجهتهم.

أما عهد الرده والظلام القائم في السودان فإن الكاتب يعدد بعض آثامه لأن حصرها مستحيل. ويصل إلى نبض الحقيقة وجوهرها عندما يوثق لقناعات ومسلمات قيادة الجبهة الإسلامية القومية ومرشدها وزعيمها الدكتور حسن عبد الله الترابي.

ينتقل المؤلف أكثر من نص واحد لاحاديث الدكتور الترابي منها مثلا قوله «بعد تجربة الديمقراطية في عهد أكتوبر ١٩٦٤ تبينت الحركة الإسلامية مدى زيف الاشكال الديمقراطية في تمثيل إرادة الأمة ووقوعها تحت نفوذ الإرادة الأجنبية». ويوضح الكاتب أبعاد التناقض في أقوال المرشد إلى مدى يضعه على رأس قائمة المنافقين. وآية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أُوْتِمَن خان.

ويشبه المؤلف قناعات قادة الجبهة الإسلامية بنظرية (الفرد روزنبرج) فيلسوف النازية الشهير التي تقول «إذا كانت القسوة لازمة فلما لا نستخدمها لإرادتنا الوطنية».

وهنا تستشعر ذاكرتي رأيا للدكتور الترابي أطلقه ونحن في سجن كوبر خلال الاسابيع الأولى بعد إنقلاب ١٩٨٩/٦/٣٠ التي مكثها معتقلا مع المعارضين كواحدة من وسائل الترميم يومذاك.

قال الترابي ما معناه أن الشعب السوداني لا ولن يسلك الطريق القويم إلا بالقهر، وعندما اعترض أحدهم بأن القهر يولد الانتفجار كان رد السيد المرشد «دعك من هذا فإن القهر قد يبدو شاذا وغريبا في أيامه الأولى ولكن سرعان ما يعتاد عليه الناس!».

لا يكمل هذا نظرية فيلسوف النازية وبدعمها ويطورها!؟..

لقد جاءت الاحاديث بعد أكتوبر ١٩٨٩ لتؤكد ما أراده الاستاذ المرشد عندما بدأت ممارسات التعذيب والقتل المستمرة حتى اليوم.

وبعد...

فإن هذا السفر الشيق لا ينسى مؤلفه أن يهز رأيه التفاؤل عالية خفاقة عندما يتمثل بالقول الصيني

«أنتظر عند المصب فحتما سيحمل لك النهر جثة عدوك».
يروونه بعيدا ونراه قريبا ..

*** وزير سابق ورئيس تحرير «الايام» السودانية .**

تصدير

«ما بال الزمان يخن علينا برجال ينبهون الناس
ويرفعون الالتهاس، يفكرون بحزم ويعملون بعزم.. ولا
ينفكون حتى ينالوا ما يقصدون»..

(عبد الرحمن الكواكبي)

على إمتداد سبع سنوات كانت هذه الحوارات الصحفية (١٩٨٥ - ١٩٩٢)، وهي تمثل المحور الاساسى فى فكرة هذا الكتاب. ولم يكن إختيار هذه الفترة - من تاريخ السودان الماثل - إختيارا عشوائيا، إذا أنها الفترة العامرة بالاحداث.. صغيرها وكبيرها، تعددت فيها التجربة السياسية وتنوعت، فقد شهدت حكومة إنتقالية مزدوجة بشقين عسكرى ومدنى، وهى الحكومة التى جاءت فى أعقاب انتفاضة شعبية عارمة، أصبحت معلما بارزا لا تستطيع عين أى راصد لواقع السودان إغفاله. ثم حقبة ديمقراطية تمازجت إنتلافاتها وإختلافاتها. وقبل أن توأد كان الامل أن تكون مسكا فى ختام دورة شريرة (إنقلاب، إنتفاضة، ديمقراطية) إشتهر بها السودان دون سائر الدول. فإذا بإنقلاب الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ يعيد الدائرة إلى عقدتها الأولى.

هذه الحوارات والتى ناهزت الاربعين حوارا كانت مادتها أساسا فى صحيفتى التى أعمل بها «الوطن» الكويتية، وهى صحيفة شهد لها أهل السودان وقوفها المبدئى الصلب مع قضايهم، وشاع ذلك من خلال تصدينا لنظامين ديكتاتوريين، ساعدنا وقوى من عضدنا ربان هذه الصحيفة ورئيس تحريرها الاستاذ جاسم المطوع وبعض طليعة المجتمع الكويتى من القوى الديمقراطية.. وقد أعيد نشر هذه الحوارات فى صحف أخرى مثل «الخرطوم» السودانية و«الخليج» الاماراتية و«الشرق» القطرية.. توخيا للانتشار وإثراء لحالة تفاعل السودانيين مع قضايهم..

ومن الملاحظات التى يمكن أن تسترعى إنتباه القارئ أن هذه الحوارات أجريت فى خمس عواصم.. الخرطوم.. الكويت.. القاهرة.. بغداد.. أديس أبابا.. وذلك فى تقديرى يعكس مأساة الشتات المادى ويبرز الوجه الاخر المخفى فى القضية السودانية!

قد تكون هذه الحوارات غنية بالمعيار الشخصى.. تماما كما المعيار العام، وفى كليهما يبرز الكثير المدهش الذى يجسد خارطة الحياة السياسية السودانية بتفاصيلها المملة! ولهذا تأتى الدعوة عفوية للقارئ الكريم فى التدثر بشيء من الصبر فى متابعة سطور الكتاب. فمن الذين حاورناهم أناس أثروا العيش فى الظل ضجرا وليس زهدا.. وأناس إمتطوا صهوة طموحاتهم الذاتية وجلسوا على سدة الحكم وأصبحوا من أصحاب القرار.. أناس لهثوا من خلفه كثيرا.. وأناس يعدون الساعات الطوال فى إنتظار إستقرار بوصلة الدائرة الشريرة.. البعض دفن بذرة أنتجت علقما.. والبعض الاخر غرس حبة طرحت ثمرا شهيا.. ومن بعض هذه الافواه تساقطت محن.. ومن بعضها نضحت حقائق.. كان الصدق بريئا مثلما كان الكذب مع سبق الاصرار والترصد!! وفى قلب هذه

التداعيات تكمن مأساة وطن.. ويطل المأزق التاريخي.. وفي الكواليس تقبع محنة النخبة السودانية!

وعليه يكون السؤال المشروع في هدف هذا الكتاب.. وبرغم أن الاجابة لاتخفى على القارئ الحصيف لكن تسليط الضوء على خمس نقاط:

أولاً: رأيت إنحيازاً للمهنة التي أحببت أن أصبغ على هذه المادة الصفة الوثائقية.. ليقيني أن نشرها بالصحافة فقط قد لا يؤدي الغرض.. لأنها ربما تقرأ وتنسى أو تقرأ ويلقى بعضها بالذهن، ولعل رصدها وجمعها يتيح لأي باحث أو متقص سهولة المرجع. ثانياً: وددت زاهداً أن أسهم بجهد المقل في التفكير الجمعي لأهل السودان.. لاسيما الذين صحووا بعد سبات عميق وأصبحوا يرددون.. متى وصلنا لهذا النفق.. ولماذا وصلنا.. وكيف الخروج منه؟! وأحسب أن تسلسل هذه المادة قد يضيف شيئاً من الموضوعية في البحث عن الاجابة..

ثالثاً: المادة وحصيلتها هي جهد مجتهد.. وليست تنظير متعال.. والذين حاورناهم من صلب هذه الامة ولا يستطيع أحد أن يحجب عنهم صفة السودانية.. ومحاورهم يشهد لنفسه أنه إنحاز لقضايا وهموم الوطن.. لم يوطر نفسه في كيان.. او ينتمى لفصيل.. أو ينحاز لجهة.. مع أن قضية الديمقراطية التي نقاتل من أجلها تجعلك أحياناً في خندق واحد مع آخرين.. وتبعدك حيناً عن البعض.. لكن الذين لا يودون كر البصر مرتين أو إجهاد عقولهم بشيء من التفكير العقلاني يجنحون لأقصر الطرق.. فإذا ما إنتقدت قوانين سبتمبر فأنت بالضرورة شيوعي بينك وبين كارل ماركس مودة! وإذا ما إنتقدت الشيوعية فأنت أصولي رجعي - لامحال- بينك وحسن الترابي جسور عامره! وهذه إحدى الظواهر السلبية التي نشكو نحن السودانيين من تبعاتها، وهي مؤذية في أدب الحوار وكذا معوقة في ترسيخ الاسس التي تصلح لانطلاق دولة نحو مراق حضارية أرحب..

رابعاً: تساءلت إن كان يمكن التعويل على مادة هذا الكتاب في إستقراء تاريخية الحقبة المذكورة وخلصت إلى أن ذلك ليس من شأني، فلست بمؤرخ بقدر ما معنى بإبراز هذه الحقائق بكامل هيئتها.. ولهذا عمدت إلى تثبيت هذه الحوارات بالصوت والصورة.. ولذت بكهف الأمانة الصحفية في تحرير هذه المادة إمتثالاً لشرفها وقطعا لدابر أي مكابرة!

خامساً: في الافق لازمتني صحيحة المبدع الانجليزي جون أوزبورن «أنظر خلفك بغضب» وهي مسرحية شهيرة كتبها منتصف الخمسينات وكانت بمثابة عصيان سياسي وإجتماعي وانفجار داوي في وجه التيارات التقليدية المتسيده آنذاك، جسد فيها غضب جيل كامل ضد الجيل السابق الذي أنهك إنجلترا بعد الحرب العالمية الثانية. وطمحت أن يلتصق هذا التلازم بقارئ هذا الكتاب، تلازما تنداح دوائره شيئاً فشيئاً لتشمل جماهير الشعب السوداني قاطبه، هذه الجماهير التي أصبحت تتنازعها مشاعر شتى وهي تسمع أقوالاً تنسخ الأفعال.. وترى أفعالا تناقض الأقوال! وتتناوشها غوائل الدهر بين وطن يتقهقر وعالم يتقدم!

فكثير من ساسة السودان حبتهم الاقدار بميلودرامية ضعف الذاكرة.. وهي مسألة ليست عصية الاكتشاف، لأننا لا نتحدث عن ماضٍ سحيق.. فالماضي الذي نحن بصدد إندرج تحت باب الامس القريب.. ماضٍ إستحلب كل دواعي الغضب، لأنه يتكرر بسماجة بالغة لاتخلو من سخرية!..

ثمة شيء هام ينبغي الإشارة إليه في هذا الكتاب، وهو إقحام اللغة العامية في بعض الحوارات لاعتقادنا -دونما جدل- أنها في مواقع تكون أكثر صدقا وأوقع تعبيراً إستناداً إلى ما يمكن تسميته بلغة الصحافة، ومع هذا فالعذر موصول للذين تطرب مسامعهم وتبهر عيونهم اللغة الفصحى.

في الختام يبقى الخاص.. فليسمح لي القارئ الكريم أن أقدم جندياً مجهولاً في هذا الجهد وأعني زوجتي «وداد».. نهر العطاء المتصل والتي عاشت معي كثير من التفاصيل الدقيقة.. أزرنتني وناصرتني دونما كلل أو ملل.. وما فتئت تقدم لي نصيح من لا يرتجي جزاء ولا شكورا.. فكانت الاجدر بهذه الالتفات كآقل ما يكون العرفان وأبسط ما يكون الوفاء!. وفي تداعيات الذاكرة تبرز لك وجوه تنعكس على محياها بؤرة الضوء التي تقف شامخة آخر النفق.. فتزيدها توهجا وثقة.. حلمنا معا بوطن ديمقراطي معافي.. أذكر منهم صديقي الدكتور مصطفى خوجلي.. فما عرفت سياسياً ملتزماً برع في مزاجه همومه الفكرية والوطنية مثله. والصديق الزميل على عبد القيوم الرهيف الحس في شعره الصلب القوى في قضايا أمته.. والصديق الدكتور فتح الرحمن عبد الله الشيخ القابض على جمر الوطن بأخلاقيات وطهر القرية والحالم أبداً بغد أفضل.. وآخرون كثير.. تعجز عن ذكرهم الكلمات وتتقازم اللغة!!.

فندى الصو محمد
الخاهرة يناير ١٩٩٣

الباب الأول

الفصل الأول أين الازمة؟

«ستعرفون الحقيقة.. والحقيقة ستجعلكم أحراراً..»

أحراراً من الحرب والبؤس والجهل»..

(المسيح عليه السلام)

في يناير ١٩٥٦ إكتمل إستقلال السودان، ويمنطق الأرقام يكون قد مضى على ذلك سبعة وثلاثون عاماً، أى ما يقارب الاربعة عقود زمنية. وبالطبع تستحق المقارنة مع دول نهضت من القاع فى فترة زمنية مماثلة سواء تلك التى نهضت بعد أن ألحقت بها الحرب العالمية الثانية دماراً كاملاً أو تلك التى نالت إستقلالها مع السودان ودخلت الآن أفاق العالم الثانى.

وليس أشقى على نفس كل متابع للشأن السودانى من إستعراض عثرات وكبوات هذه السنوات التى تلت الاستقلال، صحيح أنها قصيرة نسبياً بالمقياس الزمنى لكنها مليئة بالمحن والاحن التى يشيىب لها الولدان ..

ولو جاز للمرء إختصاراً لقننا أن (الثنائيات المتناقضة) أرهقت السودان والسودانيين وأورثت نخبته مالا تطيق، فالناظر للساحة السودانية طيلة هذه العقود يلتبس دونما جهد يذكر قضايا على شاكلة الديمقراطية والديكتاتورية.. الحرب والسلام.. التنمية والتخلف.. الوحدة والانفصال.. الطائفية والقوى الحديثة.. (الكاب) والعمامة! ما من حكم يسود ولا تلقى هذه الثنائيات بظلالها الساحرة الكثيرة على دهاليزه وتصبح وجعا تكتوى بالامه العامة فى حين يكون تجاوب النخبة معها إيماء أو تلميحا أو إنفعالا ضرب من ضروب الترف الوطنى! مع أن الجميع وبالذات النخبة تدرك فى غمرة دوامة هذه الثنائيات أن الساخر الأكبر هو جبروت الزمن، ومن المنطق أن يكون هو الوحيد الذى يمد لسانا هازئاً، كلما دالت دولة وإعتلى سدة الحكم نظام أيا كان هذا النظام.. ديمقراطيا طموحا أو أوتوقراطيا غاصبا أو عقائديا مستبدًا ..

وبشئىء من الوضوح نقول أن كل شئىء فى السودان طيلة هذه العقود ظل يراوح فى مكانه .. كأنما للحياة إتجاه واحد كنهز النيل الذى له إتجاه ثابت لا يغيره، وفى مناخ كهذا أصبح الضجر سمة كل شئىء.. ضجر دونما معايير وأصحه، إختلطت فيه العموميات بالتأوتب والواقع بالخيال، لدرجة يقهر ك فيها البعض ويقولون ك أن السودانيين يبدلون أنظمة الحكم مثملاً ببدلون «جلالبيهم»، وهى عبارة برغم ما يكتنفها من واقعية إلا أنها واقعية مقبته، لأنها لا تخلو من سطحية مقرزه وفى نفس الوقت تنقل من شأن الثورتين الشعبيتين (أكتوبر ١٩٦٤م) و (أبريل ١٩٨٥م) اللتين كانتا لهما دوى هائل فى التاريخ العربى والأفريقى المعاصر، وتقفان شاهدا على عشق السودانيين للحرية والديمقراطية.

لكن فى مابدا لنا أن هذه المقولات التى أدمناها حد التباهى أصبحت لا تقنع البعض، لذلك تجدهم يرمجونك بحجر آخر ويقولون لك - إمعاناً فى الاذى -

إذا لماذا يحسن السودانيون صنع الثورات ولا يحسنون الحفاظ عليها؟

هذا سؤال مهيب لاريب فى ذلك، والإجابة عليه هى هدفنا التالى ولكن أفترض قبل المباشرة فى معالجته أن مجرد التجاسر فى طرحه كفىل بتحريك الشعور الوطنى الكامن فى نفس كل سودانى وبخاصة الذين أضناهم حلم العيش فى ذراى الجبال بعد ما ملوا عيش الحفر. الإجابة ليست عصية كما اتصور لأنها قطعاً لا تحتاج لمصباح ديوجين، فلا بد أن التجريب المستمر لممارسات تلك العقود خلق نوعاً من الوضوح الآن. لهذا فالملاحظات التالية فى الرد على هذا السؤال هى ما أمكننا استنباطه من بين ركام ذلك التجريب وإننى أمل أن تحرك الساكن فى العقل والوجدان..

أولاً: التعميم ظالم فى العبارة المذكورة من حيث عدم تفريقها بين الأخيار الذين يصنعون الثورات وأولئك الاشرار الذين لا يحسنون الحفاظ عليها. بالطبع كلهم سودانيون والمسألة من وجهة نظرى غير خاضعة لمعايير الاحصاء والرياضيات البتة ولا ينبغي أن تكون، أيضاً فالسياسوى وحده لا يقنع بالاجابة ومثله الفكرى كذلك. لأنه حينئذ تتداخل خطوط كثيره، ولو أسلمنا جدلاً بأن الاخيار هم الديمقراطيون والاشرار أعداؤها ومجهضو الثورات سنواجه حقيقة أن الديمقراطيين ليسوا كلهم أهلاً للتسمية بعد ما

تعقيدياتها في ظل إهتزاز مسلمات العدالة الاجتماعية، وفي ظل اقتصاد منهك يكشر بأنياه في وجه السود الأعظم من السودانيين، وفي ظل الغبن السياسي الذي تختصره مقولة البسطاء في الحقب الديكتاتورية (نشيل الجماعة ديل علشان يجونا ديل).. على أوتار هذا الثالوث تعزف القوى الظلامية المعادية للديمقراطية ألحانها النشاز. فهذه الاشكالية لم تضعها النخبة السودانية المحبة للديمقراطية في حجمها الطبيعي والواقع يؤكد أنها قتلتها بالثرثرة ولم تتعامل معها بمسؤولية وطنية مما يعنى أن الاشكالية نفسها ولدت إشكالية أخرى!

سابعاً: السودانيون في سلوكياتهم مغرمون بالسياسة شؤونها وشجونها. ما إجتمع أثنان إلا وكانت السياسة بينهما، مثلما السؤال الروتيني عن الطقس في طبع الانجليز كذا الحديث في السياسة أصبح من العلامات المميزة في طبع السودانيين، وهي ظاهرة تدعو للتأمل، شخصيا لا أجد لها تفسيراً بل يخيل إلى في بعض الاحيان أن هذه الظاهرة من شدة الإدمان لا تخلو من أسطورة ورثت ولداً عن أب عن جد! لكن السؤال الذي يثور هنا هل هذه الجرعة الزائدة في الاهتمام بشؤون السياسة نعمة أم نقمة؟ وهل هي ظاهرة مرضية أم أنها دليل صحة وعافية؟ الاسئلة جدلية ولأنها كذلك يهمني فقط في هذه الظاهرة مدى تقاطعها مع الولاء الوطني. ذلك ما يكشفه تماماً عبث النظم الديكتاتورية بهذه القيمة الكبرى «الولاء الوطني».

حيث تعمل النظم الديكتاتورية على إفراغ هذه القيمة من محتواها بشتى السبل مثل ربط الولاء للنظام بالولاء للوطن أو افتعال المنعارك وتوهم الغزو الخارجي بغية الالهاء الذي يضمن صيرورة النظام أو إحتقار وهدم الموروثات والقيم والتقاليد والجوء إلى الارهاب والعنف لتوجيه هذا الشعار عقائدياً بما يفسر توجهات النظام (قال بعض سدنة النظام الحالي في السودان أن المسلم لا وطن له بعد إنكشاف التآمر في منح الجوازات لجماعات أصولية متطرفة).

ثامناً: عرف عن السودانييين تأسيسهم بمبادئ التسامح في ممارساتهم السياسية. وكان ذلك أوضح مايكون في العقدين الأولين بعد الاستقلال حيث كانت الخلافات السياسية رغم حدتها يشوبها شيء من الود والاحترام والتقدير. لكن هذا النهج طالته يد النظم الديكتاتورية وعملت على تجريده لصالح أهدافها وغاياتها التي تتناقض معه.

ويعدنذ أصبح الفصل صعباً بين التسامح والسذاجة لأن مايمكن تسميته بقوة «الرابطة العاطفية» في المجتمع السوداني تدخل أتون الصراع وتبقى كأنما هي الخصم والحكم .. وخاصة عندما تكون هناك قضايا كبرى تحتاج لحسم قاطع.. ومن المفارقات احتفاظ الذاكرة السودانية بحيويتها وقوتها في ظروف البطش والعنف والاستبداد.. في الوقت الذي تجنح فيه للاسترخاء في ظروف سحب الديمقراطية العابرة.. هل لأن التسامح السياسي شابته السذاجة والمبادئ خالطتها العواطف؟

تاسعاً: من الاشياء التي أضرت بصيت الديمقراطية الماضية، سباق «الماراثون الحزبي» نحو المغنم والمكاسب. وهذا شيء مشروع ومقدره، لكنها ليست هي الصورة التي ألفناها.. وهو مشروع أيضاً في إطار برامج واضحة وتنافس شريف لا تختل فيه الحقوق والواجبات والفهم العميق للمثل الوطنية الكبرى. لكنه في أزمته الديمقراطية الماضية أخذ الطابع الانتهازى لأن الاحزاب المتصارعة تفتقر لأسس وأجديات الديمقراطية في داخل أجهزتها. وتطفى النزعة الانانية لأن عطايا الديمقراطية تنهمر تحت دعاوى الدين المستحق ليد سلفت في أزمته الديكتاتورية!

عاشراً: إلحاقاً لما مضى عندما تكون الديمقراطية الغاية المبتغاه حاسرة الرأس في الاجهزة الحزبية يكون الحوار أنذ كبش الفداء، وتسود الديماغوجية والعبث والتذمر، وتبقى هياكل الدولة جميعها جزراً لا رابط بينها.. السلطة في واد والجماهير في واد آخر.. ذلك ما يحفز المغامرون العسكريون في «أدب» البيان رقم واحد!

هذه هي بعض الملاحظات التي قلنا عنها أنها نتاج التجريب المستمر في عقود مابعد الاستقلال.. وهي قد تفسر بعض ما إلتبس في مفهوم صنع الثورات وضياعها في المجتمع السوداني، مع التأكيد أننا نراها تضع اليد على الداء دون أن تذهب بعيداً في وصف الدواء.. ولهذا فأنا أصدق القارئ الذي يزيد أو ينقص منها شيئاً بعد إنتهائه من قراءة كل أسطر هذا الكتاب. وأيضا أثنى واحترم وجهة نظر الذين يختلفون معنا جملة وتفصيلاً في التشخيص على أن يكون هناك إتفاق الحد الأدنى وهو وجود أزمة يفترض وضعها تحت المجهر!!!

الفصل الثانى الفترة الانتقالية.. المخاض العسير!

«صراعنا على الأرض أفقدنا السماء»

(كمال جنبلاط)

«نحن الذين صنعنا الطاغية؟!» كان هذا عنواناً مثيراً لمقال لغت انتباهى من بين الركاب الذى طفت به صحف المرحلة الانتقالية وما أكثرها آنذاك. أراد كاتبه بجرأة شديدة أن يتحمل كل فرد سودانى نصيبه من أوزار حاكم جاء على غفلة من الزمان، وفى ذلك ظلم لشعب كظم الغيظ والثورة.. بل عبر عنهما بشتى الاشكال طيلة الستة عشر عاماً..

لا يستطيع المرء المتأمل لوقائع إنتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥ أن يغفل حديث الرئيس المخلوع جعفر نميرى الأخير أمام أعضاء القيادة المركزية للاتحاد الاشتراكى فى ختام مؤتمراتهم العام، ذلك لأن فى هذا الحديث تكمن الأبعاد النفسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للانتفاضة.

فبرغم ما اعتاده عنه السودانىون من شطحات مثيرة للأعصاب لكنه بدأ آنذاك كالثور فى مستودع الخبز.. بحديثه المرتجل طعن الكبرياء السودانى طعنة نجلاء.. وأغر على إثره شيئاً فى الصدور.. كان بمثابة عود القناب الذى اشتعل أمام برميل من البارود الملتهب! وبالضرورة - إمعاناً فى تنقيح الذاكرة - إعادة نص سيناريو بداية النهاية هذا، مع التأكيد أن السقوط السفلى «لأمير المؤمنين» لم يجرى بغتة، وإنما نتيجة تراكمات نضالية دعوية لم يفتر فيها عزم القوى الوطنية الديمقراطية ولم تكن لها قناة طيلة سنين حكمه..

كان عصر الاثنين ٢٥ مارس ١٩٨٥ مألوفاً كسائر أمثاله من الايام، لدرجة أن الحركة غير العادية فى أشهر شارع فى الخرطوم العاصمة أمام قاعة الصداقة والتى فرضها إجتتماع «الرئيس القائد» مع أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى لم تثر الاهتمام فى كبير شىء..

وكان «الاجتماع التاريخى» مخصصاً كالعادة لقضايا عامة لكن الزيادة التى فرضها «الرئيس القائد» على السلع الاستهلاكية رضوخاً لأوامر صندوق النقد الدولى قبيل هذا المؤتمر وجدت «حظها» فى المناقشة بل أصبحت الموضوع الرئيسى.. وفى جلسة «المكاشفة» تلك تجرأ البعض من باب التعاطى الترفى للديمقراطية واستفسروا عن معاناة الشعب بعد رفع الدعم عن السلع التى تشكل القوات اليومية للمواطنين..

آنئذ انفجرت «قنبلة الجهل» التى قذفها «الرئيس القائد» فى وجوه سائليه، ومن سوء حظه كان الحديث المرتجل منقولاً على أجهزة الاعلام المرئية والمسموعة، ولا أحسب أنها غلطة تاريخية لأن تلك الأجهزة فى الاصل سخرت تماماً لخطبه واجتماعاته وتحركاته، أصلح الرجل عمامته وانتفخت اوداجه وقال رداً على سائليه «لقد استمعت إليكم وأنا مندهش.. هنالك اثنان ممن تحدثوا يسألانى عن سبب زيادة الاسعار والصحف تكتب عن صفوف البنزين وهم لا يعلمون أننى لا أقدر منذ شهر ونصف على شراء جالون واحد، لسبب بسيط هو أنه لا يوجد المال الذى أشتري به وقد توقفت ٨٠٪ من طاقة المصانع لأنها تحتاج الى الوقود لتشغيلها ولا يوجد الوقود الكافى.. نحن يا جماعة بنتعرض لمؤامرة تستهدف شل حركتنا فى الانتاج لنكون سوقاً للتوريد.. منذ أيام أهدى لى أحد الاصدقاء عمه إشتراها من سويسرا.. عمه سودانية تصنع فى سويسرا إذا لم تصدقوا تعالوا عدنى فى البيت وشوفوها»..

كان الحديث المرتجل هذا مع سخافته وسطحيته التى تعرى جهل نميرى مبعث ضحك مكتوم من الاعضاء فواصل بشىء «من الجدية» لماذا تضحكوا أنا أتحدث عن حقائق، نحن مستهدفون.. والجنيه السودانى سعره منخفض.. ولابد أن نزيد الاسعار ويجب أن تفهموا الناس ذلك أم أنكم تخافون من شوية طلبية.. وهذه الاخيرة قالها بغبن وشىء من الاشمنزاز قابلتها همهمات وهز رؤوس كدلالة على استحسان الحديث، فواصل شطحاته

«هناك من قال لى أنه يحصل على أربعة جالونات بنزين فى الاسبوع وده ما بيكفى، فقلت له أنت لا

تحصل على أربعة جالونات أنت تحصل على عشرين جالون لأن كل بيت فيه خمس عربات وكل عربية تحصل على أربعة جالونات. وكل فرد في الاسرة ينطلق بواحدة، وعندما تكون هناك مناسبه إجتماعية زى العرس كل واحد من البيت يركب عربية.. لماذا لا تركب كل الاسرة عربية واحدة.. وحتى فى المؤسسات الحكومية كل موظف عايز يركب عربية بمفرده، وعندما ننتج مشروبا محليا ينصرف الناس عنه ويشربون الاسبرايث لأن الاسبرايث أموالها كثيرة وتنتشر الاعلانات كثيرا.. وفى مره رأيت شابا يرتدى ثيابا بالية وحافيا ومعه خمسة جنيه ومصر يدخل سنيما قاعة الصداقة بالخمس جنيه لأنه يريد أن يستمتع بقاعة الصداقة لماذا نحن فقط؟ كبرياء سودانى»..

أسهب «الرئيس القائد» فى تخبطه مازجا السمك باللبن بالتمر هندی.. من إستهداف.. لمؤامره.. لبنزين.. لعرس.. لسنيما الصداقة.. للاسبرايث ومن ثم للكبرياء السودانى الذى أغمد خنجره المسموم فيه.. بينما أعضاؤه إختلطت مهماتهم بطنطناتهم بقهقهاتهم الساخرة.. تجمعت كل هذه الخيوط وأصبحت حزمة من الضوء سلطت نحو بؤرة الغضب المخترنة فى وعى الشعب..

واصل «الرئيس القائد» حديث الزيد الذى ظنه أنه نافع الناس «هذا الكلام ليس للضحك أنها حقائق لابد من أن نواجهها.. إن كمية الأربعة جالون بنزين أراها كثيرة لماذا لا تكون جالونين فقط ولماذا لا نستخدم العربات العامة ونركب البسكليت.. علينا أن نقتصد فى كل شىء.. من ياكل ثلاث وجبات ياكل وجبة واحدة.. ومن ياكل وجبة واحدة ياكل نصف وجبة.. لماذا نشترى المعلبات الغذائية والصلصة ياجماعة نحن شعب لم يتعود على الصلصة.. نحن ناكل الويكة والكسرة ولا نشرب الاسبرايث لماذا لا نشرب موية الكسرة..»

ختم «الرئيس القائد» حديثه الذى كان يبدو كالمزاح.. فى الوقت الذى تبارت فيه الجثث الهامدة فى إظهار أسنانها وعلامات الرضى.. ثم غادر القاعة الضخمة وسط تصفيق حاد.. قابله برن عصاه كفارس منتصر عاد للتمر من معركة.. لم يكن فى واقع الامر تصفيقا ولكنه لحن جنائزى بارد، كانت أول ردود فعله مظاهرة خرجت من جامعة أمدرمان الإسلامية فى اليوم التالى ٢٦ مارس وإلتحمت مع الذين دعاهم للتقشف وربط البطون فى سوق أمدرمان، وإتجهت صوب «جمعية ودميرى» وكر الفساد الذى إنتشر كالسرطان فى جسد الاقتصاد السودانى والتي يرأسها شقيقه أمين المخازن سابقا مصطفى نميرى، فنفت المتظاهرون نيران غضبهم فيها فأحرقوها..

وفى يوم الاربعاء ٢٧ مارس إرتفع ثيرموميتر الاحداث قليلا فاندلعت النظاهرة من معهد الكليات التكنولوجية، أولئك الذين قال عنهم بالأمس «شوية طلبه».. بدأت المظاهرة بينما كان «الرئيس القائد» يرأس الجلسة الافتتاحية للجنة الحوار والسلام.. السلام المزعوم من أجل الجنوب الذى ذاق الأمريين فى حكمه!.. ما أن فرغ من جلسته تلك حتى خرج متوجها نحو واشنطن ملاذه عند الملمات.. كان المفترض أن يمر موكيه من قاعة الصداقة إلى شارع القصر بإتجاه المطار.. لكنه نبيء بأمر المظاهرات التى سدت عليه الطريق فى ميدان أبى جنزير مما حدا بهم لتغيير مسار الموكب من قاعة الصداقة إلى شارع النيل ثم شارع القيادة العامة فالمطار.. الذى وصله وفى معيته ٦٤ شخصا هم بعض حاشيته ويطانته ومريديه وسدنته.. وكان الهروب الكبير!..

توجهت التظاهرة نحو مؤسسات السوء الهلامية وبدأت «بالاتحاد الاشتراكي» فدمرت فيه ما دمرت.. ومن ثم إستدارت نحو السفارة الأمريكية ونددت بسياسات البنك الدولى والحماية الأمريكية للصدى الحليف! وعم الطوفان سائر الخرطوم.. بينما «قادة الاتحاد الاشتراكي» مشغولون بصياغة بيان يستنهض «المنظمات الفتوية والجهادية».. نامت العاصمة ما تبقى من يومها بعد أن توسد «الثوار الاحرار» جمرة الغضب.. وفى يوم الخميس ٢٨ مارس نهضت الجماهير ولم يثنها إكتظاظ السجون بالمناضلين.. ولم يربعها الرصاص الذى إخترق جسد وليم دينق (٢٠ عاما) أول شهداء الإنتفاضة.. وأزهري مصطفى الذى روت دماؤه سوق السجانة وعبد الجليل طه.. والطفله مشاعر عبد الله (عام ونصف).. لم يثنها إستلقاء ٢٩ جريحا فى المستشفيات ولا إعتقال ٢٦٤١ مناضلا.. بل كانت على العكس تماما مصممة على إسترداد كرامتها وحريتها وعزتها حتى آخر ثائر!

وبينما كان هذا واقعا معاشا كان «الرئيس الغائب» يتلقى التقارير المزيفه بجهاز «الفاكس ميبلى» الموجود فى وكالة السودان للأنباء.. وصحفه تتبارى فى «مانشطات» النفاق (مباحثات نميرى - ريغان) و (صمود الاتحاد الاشتراكي امام المؤامرات والخيانة) و (ثورة مايو الظافرة)..
١٨.

آخر ما صرح به لجريدة الشرق الأوسط ٢٩/٣ قائلا «ما حد يقدر يشيلني».. وما أكثر التناقضات فيه.. إن بقاء جعفر نميري في السلطة لمدة ١٦ عاما مع هذه التناقضات كان أمرا مثيرا للجدل لاسيما وأنه لم يكن رجلا خارقا للعادة.. كما أنه لم يكن مؤهلا لقيادة كتيبة عسكرية ناهيك أن يقود حكم قطر بالغ التناقضات والتعقيدات، لكن بإعتقادي أن محنة النخبة السودانية تجلت بوضوح شديد، وهو ما يفسره تساقط شريحة منها كالذباب على موائد سلطة الحاكم الفرد. واختصارا يمكن إلقاء الضوء على بعض العوامل التي أفضت إلى طول فترة حكم نميري:

أولا: تغلغل النهج الديمقراطي في الممارسة السياسية بتفضيل المجتمع لخيار الديمقراطية التعددية الليبرالية، كان حريا بجعفر نميري حين وصوله لسدة الحكم الاجتهاد في تفتيت هذه النزعة المتأصلة، بإغراء النخبة وإتباع سياسة التحالفات المرحلية مع القوى السياسية المختلفة بوسائل تهدف إلى إمتصاص رحيقها أولا ثم التخلص منهما بإزدراء ثانيا، وفي هذا الإطار عرف القاموس السياسي السوداني واللمرة الأولى أسلوب التصفية الجسدية.

ثانيا: توخى سياسة الصدمة الفجائية وذلك بفتح أوراق إنصرافه بتثيير الجدل الهامشي بعيدا عن القضايا الكبرى وهو أسلوب أتبعه الجنرال فرانكو في أسبانيا ومن لف لفهم من الديكتاتوريين..

ثالثا: إختلاق مسائل تمس السيادة بإثارة الحمية الوطنية تجاه خطر خارجي وهمي والتذكير المستمر في أن أمن الوطن من أمن النظام «مقاومة ١٩٧٠ - الحركة التصحيحية ١٩٧٠ - إنقلاب ١٩٧٥ - تمرد أوكوبو ١٩٧٥ - غزو المعارضة المسلح للخرطوم ١٩٧٦ - الطائفة التيبولوف التي قصفت الإذاعة ١٩٨٢ - حادث قامبيلا على الحدود الأثيوبية ١٩٨٢ - تمرد الكتيبة ١٠٥ العام ١٩٨٣»..

رابعا. تسخير إمكانات الدولة المادية وتجنيد الكوادر البشرية لتأسيس أجهزة سلطوية توطر وتكرس حكم الفرد وتحمي النظام بأساليب القمع والقهر والإرهاب..

خامسا. الاستفادة من صراعات الحرب الباردة بالارتقاء بالسافر في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية تحت مظلة الحلف والصدقة مقابل توفير الحماية للنظام..

تلك هي بعض الأسباب التي جعلت نميري يجلس على صدر السودان مؤرخا لفترة قاتمة إمتدت خمسة آلاف وسبعمائة وواحد وتسعين يوما.. كان اليوم مقداره ألف سنة في خلد الوطنيين التواقين لحكم ديمقراطي ليبرالي..

جاء المشير عبد الرحمن سوار الذهب على رأس مجلس عسكري لحكم الفترة الانتقالية بالاشتراك مع مجلس مدني من التكنوقراط رأسه الدكتور الجزولي دفع الله. الذي كان نقيبا للأطباء، والذي جاء محمولا على أعناق الجماهير من سجن كوبر، إلى «المكتب البيضاوي» في مقر رئاسة الوزراء!! وفي تناقضات الفترة الانتقالية ظهور المشير سوار الذهب بمظهر الزاهد في كل شيء، بينما كان الجزولي دفع الله عاجزا عن فعل شيء؟! الزهد والعجز كان يقابلهما تطلع شعبي عارم في تحقيق شعارات الانتفاضة. وهذا ما كشفت عنه تداعيات الأحداث في الفترة الانتقالية التي حددت بعام واحد. عندما حدثت الانتفاضة لم يمض على سوار الذهب في منصبه الجديد كوزير للدفاع سوى ثلاثة أسابيع، قضى العام الانتقالي وسلم الأمانة بعده كما يقول كثير من المهذبين في عالم السياسة.. وسجل الحدث في الأجندة العربية والأفريقية بكثير من الفخر والاعتزاز بإعتباره ظاهرة نادرة في دول العالم الثالث. مع أن الذين قرأوا الواقع آنذاك أدركوا أنه لم يكن ثمة خيار ثان أمام أي من رواد الفترة الانتقالية بخرق الاتفاق، لأن الجماهير كانت تتوهج في روحها ثورية متيقظة رغم الاحباطات ورغم محاولات المتربصين في وأدها. وكان مؤتمر الانتفاضة الأول في نوفمبر ١٩٨٥ في مدينة «ود مدني» تجسيدا لهذه الروح، مع أن المنظرين كانوا يرون زهد المجلس العسكري بمنظور هاجس مشاركته للنظام المقبور وخاصة رمزه.. وكان هذا هو الوتر الذي ضربت عليه الحركة الشعبية لتحرير السودان وروجت لمفهوم (مايو ٢) ففي بيانها الصادر يوم ٨ أبريل ١٩٨٥ أدانت ما حدث واعتبرته إنقلابا عسكريا ودعت إلى تسليم السلطة خلال إسبوع من تاريخ البيان..

تعتقد الأمر أكثر بعد ساعات قليلة من إذاعة بيان الحركة الشعبية التي تبت إرسالها من الأراضي الأثيوبية، ففوجيء المواطنون بإذاعة بيان من راديو أمدرمان يعلن عن تشكيل مجلس عسكري إنتقالي من ١٥ عضوا هم قادة الوحدات العسكرية المختلفة. وأعلن أيضا عن تولي هذا المجلس سلطات السيادة والتشريع، علما بأن الاجتماع الذي عقد يوم ٧ أبريل بالقيادة العامة مع ممثلي الأحزاب والانقلابات

المختلفة والذي أنتدبت فيه القوات المسلحة اللواء عثمان عبد الله مدير غرفة العمليات بالقيادة العامة، توصل هذا الاجتماع إلى تفويض التجمع الوطني لتحديد هياكل وتصورات الحكم الجديد في اجتماع يعقد يوم الثلاثاء ٩ أبريل. وهذا أيضا تم وفوجيء الحضور ببعض قيادات الأخوان المسلمين منهم على عثمان محمد طه وعثمان خالد وآخرين.. ولم يجد الاعتراض على وجودهم أمام مساندة اللواء عثمان عبد الله لهم بدعوى قومية التوجه!! الأخطاء تداوى بأخطاء وبدأت الأمور وكأنها تبحث عن حكيم مغيب.. كان الفهم الحاد لطبيعة المجلس العسكري من قبل الحركة الشعبية مدعاة في إجهاض حلم الانتفاضة، ومثله تماما كانت خروقات المجلس العسكري لاتفاقات في طور التأسيس. وإذا ما كانت العبرة بالنتائج لاحقا نجد أن الانجازات المتواضعة والتي لا ترقى لمصاف الطموحات تفسر فهم الحركة الشعبية لطبيعة المجلس العسكري!

والسؤال الذي يثور هنا لماذا إحتدت مواقف الحركة الشعبية لتحرير السودان في فهم إنحياز المجلس العسكري؟!.

بالطبع هنا تبرز المعضلة الأزلية في التفاضل بين الذين يبذلون دماء غالية وتضحيات كبيرة ضد حكم الفرد والديكتاتورية وبين الذين يقطعون الثمرات كحق تاريخي مشروع في عرفهم؟! وفي التقدير أن قادة الحركة الشعبية شعروا بالخيبة وأحسوا أنهم مع تضحياتهم ظلوا في موقع التالي وليس الصدارة التي كانت يجب أن تأتي طائفة مختارة.. وأيا

كانت طبيعة الجدل في مفهوم كهذا، فالثابت أن هذا الشعور أوقد نيران الغبن الاجتماعي من الشرائع المهضوم حقها أصلا في إقتسام السلطة أو ما يمكن تسميته تلطيفا بحق المساواة في المشاركة السياسية..

إن القوى السياسية التقليدية في الشمال عهرت مفهوم السلطة وجعلت من الجلوس على دست الحكم حقا مطلقا لها. وهي إحدى الأسباب التي جعلت السودان تنتكح به السبيل بعد الاستقلال.. ففي أزمنة الديمقراطية العابرة تستبدل ديكتاتورية الفرد بديكتاتورية الجماعة، يقن الفساد وينتشر الجشع والطمع وتصبح الديمقراطية واقعا مشوها..

وفي ما نحن بصده نجد أن ما تغاضت عنه القوى السياسية في الشمال -في عقود ما بعد الاستقلال- كان دافعا ومحرضا للحركة الشعبية لتحرير السودان أن تخلق منه برنامجا كاملا (مانفستو ١٩٨٣). وحتى عند حدوث النقلة الموضوعية ولادة التجمع الوطني بالميثاق الذي وقع قبل ساعات قليلة من سقوط النظام، لم ينتبه الميثاق للخلل فنجد أنه نص على «حل مشكلة الجنوب حلا عادلا» مع أن الحركة الشعبية لم تقل ذلك ولم يشر الميثاق من قريب أو بعيد إلى برامج الحركة الشعبية، ولم يتعرض لأطروحاتها أو ضرورة التنسيق معها. بالطبع لا أقول ذلك تبريرا لموقف الحركة الشعبية السلبي من الانتفاضة، فلها أيضا نصيبها في الوزر ولكن الذي حاق به الظلم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي مرارا وتكرارا لا يمكن بأية حال إقناعه برسالة ترسل على جناح حمام زاجل من رئاسة الجمهورية إلى حامية الناصر!!

بل بعد أن أضحت الحركة الشعبية والحكومة الانتقالية قطبين متنافرين كانت سبل الاقتناع والاقناع متاحة للثانية بالدرجة التي تكشف دعاوى الأولى وأبسط هذه السبل تنفيذ شعارات الانتفاضة، فالانحياز لا يأخذ المعنى المتكامل والموضوعي إلا في ظل المضي قدما في تنفيذ ما طالبت به الجماهير.. فالجماهير المنتفضة طالبت بالغاء الفوري لقوانين سبتمبر باعتبارها رجسا من عمل إخوان الشيطان.. فلو أن البيانات الأولى لسلطة الفترة الانتقالية التي إستحوذت على السيادة والتشريع تضمنت إلغاء هذه القوانين لكانت قد قطعت قول كل خطيب، ولو أنها وضعت ضوابط تنظيمية للعمل النقابي والصحفي والعسكري لكانت قد إدخرت ما استترفت في جهد اللاحقين بعدها، ولو أنها أقرت الصيغة المثلى لتمثيل القوى الحديثة لكانت قد إمتصت الغبن الذي لحق بهذه القوى حاملة صخرة سيزيف في عهود الظلم وصاحبة اليد الطولى في تغيير الأنظمة الديكتاتورية « ومن الغريب أن الحكومة الانتقالية بوزرائها الذين جاء بهم التجمع لم يعملوا على تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي المتمثل في تمثيل قوى التجمع النقابي في الجمعية التأسيسية وهو إن دل على شيء فإنما يدل على مدى عدم الاتساق فيما بين أهداف التجمع ووسائله في بلوغ تلك الأهداف، كما يدل على مدى وعمق الاختلاف في المنطلقات الفكرية التي تميزت بها قيادات التجمع النقابي والحكومة الانتقالية»^(١) لكن شيئا من هذا القبيل لم يحدث بل على النقيض

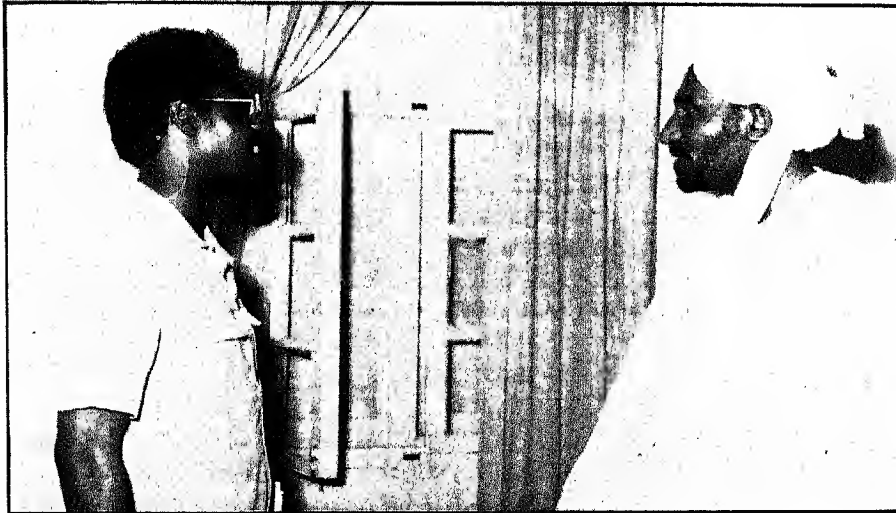
الهوامش:

- (١) المشاركة السياسية للسودانيين الاقباط في إنتخابات ١٩٨٦ - عادل توفيق عبد النور ص ٥٩
- (٢) حركة الاخوان المسلمين في السودان ١٩٤٤ - ١٩٦٩ دار القلم هامش ص ٩١
- (٣) جريدة الميدان ١٦/٢/١٩٨٦ ص ١ بتصريف مصدر (١)

الصادق المهدي

- يظلمنى الناس إن ظنوا أن إسمى الكبير
يعنى شيئاً!
- الحكومة المصرية لم تستوعب بعد التغيير
الحقيقى فى السودان.
- إقترحنا على الحكومة تكوين قوات دفاع
شعبى لصد العدوان.
- ما قيمة العلاقة بين السودان وإيران.. أنها
ليست لها قيمة.

الخرطوم ١٣ سبتمبر ١٩٨٥



*** حزب الامة القومى الجديد هل لهذه التسمية اى مدلولات للانفصال عن صفة الطائفية والتقليدية التى لصقت بحزب الامة؟**

- وصف «الجديد» استخدمه بعضنا واستساغه الآخرون وراج لهذا السبب دون ان يعنى ذلك ان الاسم الاصلى للحزب قد تغير، اما مسألة التقليدية والطائفية فاننا اساسا لا نعتقد ان الانصار طائفة، بل نقول ان الانصارى دعوة للكتاب والسنة وهى مفتوحة وكلمة انصار الله. لا يعنى أنصار شخص أو بيتا إنما تعنى أنصار الله.. وهى تقوم على اساس غير طائفى أما التقليدية فلا اظن ان حزب الامة فى مراحلها التاريخية المختلفة قد مارس هذه الصفة.. فهو الان يمارس اجتهادا مختلفا وفقا لطبيعة المرحلة لان السياسة لابد فيها من استيعاب الجديد ومراعاة الظروف المتغيرة. وهو ما حدا بنا لتغيير الكثير من اساليبنا لكي يتمكن حزبنا من التجاوب مع ظروف السودان المستجدة.

*** لوحظ الحصار احمد المهدي، جناح منشق من حزب الامة، من الساحة السياسية اعلاميا على الاقل.. وكذلك ولى الدين الهادي المهدي، جناح اخر من حزب الامة، هل ثمة وفاق جرى للاتراف المنشقة فى حزب الامة؟**

- ليس فى حزب الامة اجنحة وقصة ذلك الشقاق ظهرت فى الاعلام وليس لها ظهور فى الواقع، فحزب الامة قيادة وتكوينها كان موجودا قبل نميرى وتعرض لانشقاق لفترة من الزمان ثم ازيل ذلك الانشقاق لفترة واتحد الحزب وظل يعارض نظام نميرى الى ان سقط ثم جدد نفسه بعد ذلك على اساس ديمقراطية لم يكن لاحمد المهدي وجود فى هذا التكوين. وفيما يتعلق بكيان الانصار فهو يقوم على امامه وأمام الانصار اختار نائبا له فى حالة غيبته، مما يعنى ان هنالك تفويضا لاختيار الامام الجديد.. فهؤلاء الاثنان قضايهما شخصية فقط داخل اسرة المهدي ولا صلة لها بالعمل السياسى.. وايضا ان ظن الناس ان اسس الكبير فى مجال العمل السياسى وكيان الانصار يعنى شيئا فذلك ظلم لى وللانصار ولحزب الامة فالاساس الذى صرت به صاحب مسؤولية يتعلق بالبلاء والاجتهاد اكثر من الاسم والصفة العائلية وان كانت قد ساعدت ولكنها ليست الاساس... فان توهم السيدان بان باسميهما يستطيعان شرح حزب الامة فانهما بذلك يقبضان الريح!

*** الم تحسم مسألة الامامة فى كيان الانصار؟**

لا.. لاننا نعتقد ان تلك مرهونة بتكوين مجلس شورى الانصار وهو مجلس تكوينه قاعدى وتجري محاولات لذلك.. وهذا المجلس يقرر امرين مؤهلات الامامة واختيار الامام نفسه على اساس الشورى المجردة من اى اعتبارات عاطفية وعائلية.. وسوف نقوم بهذا العمل بعد معرفة ما حدث فى موت الامام الهادي فى هجرته لندفن رفاته فى مكان نحدده..

*** هنالك مؤشرات فى الساحة السياسية تشير الى تحالفكم مع الشيوعيين ماهى المبررات الموضوعية لذلك؟**

- نحن لا نتحالف مع الشيوعيين هنالك اتفاق قومى تشترك فيه كل الاحزاب التى تؤيد الفترة الانتقالية وهى التى عارضت نظام نميرى وتلك القوى تشمل حزبنا والتجمع النقابى والاتحادى الديمقراطى والاخوان المسلمين وهى القوى الاساسية فالتحالف شامل وقد شهد السودان فى عدة مراحل تاريخية ونحن ندعو فى هذه المرحلة لان يسود النهج القومى ونحرص عليه..

*** من التهم التى توجه اليكم ان قبولكم المصالحة مع النظام السابق وانخراطكم المبدئى معه كان لاسباب شخصية وقد نقضتم المصالحة عندما لم تتحقق؟**

- ما سمعت هذه التهم بعد. لان نميرى نفسه قال بوضوح.. لا اعرف ماذا يريد الصادق المهدي فقد عرض على ان اكون نائبا له وعرض على رئاسة الوزارة وعرض على تولى جميع المناصب الاقتصادية وان افعل فيها ما اشاء وقد رفضت كل ذلك وهو قد ذكر هذا مرارا وتكرارا واخره كان فى جريدة «عكاظ» السعودية.. فان كانت هذه شهادته ونميرى نفسه كان لا يجد حرجا فى منح المناصب للشخصاء وقد قبل البعض ذلك!!.. ونحن قلنا صراحة لا نقبل مناصب إلا بعد الاتفاق على المبادئ وقلنا نعم للمصالحة ولكن المشاركة بعد المبادئ وعند اتفاق النظام السابق على ذلك دخلنا فى تفاوض معه واعلنا شروط الاتفاق فى اجهزة الاعلام عام ١٩٧٨ وكانت تتلخص فى تعديل الدستور فى اتجاه اسلامى وديمقراطى وحل الاتحاد الاشتراكى، واقامة تكوين سياسى ديمقراطى جامع والغاء القوانين المقيدة للحريات ومراجعة كل وجوه الاداء العام..

ولابداء حسن النية فى هذا الاتفاق دخلت المكتب السياسى ايفاءً لوعدى ولتنفيذ ما اتفقنا عليه،

وسرعان ما انتضحت الحقيقة التي بموجبها استقلت استقالة مسببة وقد كان من ضمن اسبابها المباشرة ان النظام وافق على اتفاقية كامب ديفيد ولا ادري من الذي قال لك لاسباب شخصية؟
* ماهي رؤيتكم المبدئية لميثاق الشرف الحزبي؟

- نحن نرى ضمن قانون تسجيل الاحزاب انه لايد من قفل الباب امام الممارسات الخاطئة للحزب والنقابات والصحف حتى تكون هذه القنوات الديمقراطية مبررة من اسباب التجاوزات والسلبيات التي تطيح بالديمقراطية!

* في مؤتمر صحفي طرحتم ترجيح الخيار العسكري بالنسبة لمشكلة الجنوب ان عجزت الحلول السلمية الا ترى ان مجرد التلويح بمثل هذا الخيار قد يعمق المشكلة؟

- لا ابدأ .. فكيف تعمق المشكلة ان قلت للمعتدي انت معتد، فنحن نقول ان الممارسات التي حدثت في قرية «القرود» والهجوم على الابرياء العزل امر مدان ومن واجب الحكومة حماية المواطنين ورد العدوان وهو تأكيد لواجبات الحكومة وليس تلويحا واي حكومة لا تحترم ذلك لن تحترم والى جانب ذلك نحن ساعون لحوار شامل ولكنني اقول اليوم وغدا ان المفاوضات بين طرفين لا تقوم ابدا بين طرف يعتقد انه منتصر وطرف يأخذ موقع المهزوم المستسلم!! ففي مثل هذه الظروف المنتصر يريد ان يملئ شروطه، ولا يفاوض! ولذلك لا بد ان يكون الموقف العسكري في البلاد قويا والامن محميا ولا بد ان يردع العدوان كوسيلة من وسائل اقناع الاطراف التي تحمل السلاح في ان العنف لا يجديها حتى تأخذ طريق الديمقراطية والحوار الحر.. لان كل المبررات في حمل السلاح قد سقطت بعد ثورة ابريل.. والديمقراطية لا تعني الضعف والاستسلام والسماح للعدوان ان يفعل بالامن ما يشاء وهي عكس كل ذلك.. والذين لا يهتمون بقضية الامن ولا ادانة العدوان هم الذين يشكلون عقبة في سبيل مفاوضات جادة .. لذلك نرى ان موقفنا هو الموقف الصحيح الذي يمكن ان يؤدي لمفاوضات جادة وحاسمة!!

* هل قمتم باى اتصالات مباشرة او غير مباشرة مع الاطراف المتوردة في الجنوب؟

- نعم .. قمنا باتصالات مع جميع الاطراف السياسية في السودان..

* هل شملت تلك الاتصالات قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان؟

- نعم!

* لماذا لم تستدعوا الجماعات الموالية لكم في معسكرات اثيوبيا؟

- اتبعنا الموالون لنا؟ هذه تدل على ان هناك تصورا مغلقا جدا!! اولئك هم الانصار الذين هاجروا بعد ضربة الجزيرة «ابا» في مارس ١٩٧١ ليردوا عدوان النظام المايوي عليهم؟. وهو المعسكر الذي قام بمد القوة التي اشتركت في عملية ١٩٧٦ ويشكلون المعسكر المنضبط للانصار في الخارج وهناك جماعة رفضت الالتزام بضوابط المعسكر والتي كانت قاسية جدا في السلوك والنظام وغيره، اولئك غير المنضبطين هم الذين جاؤا الان «هناك مجموعة استدعاهم الى الدين الهادي وحضرت الى الخرطوم» (المحرر) اما عن جماعتنا فسوف يحضرون وكانت الفكرة ان يحضروا قبل ثورة ابريل ولكننا كنا نخشى بطش نميري بهم. والان قريبا سيعودون!!

* في اعتقادكم، لماذا لم يجنح الجيش الشعبي لتحرير السودان للحوار وقد فعلت الحكومة الانتقالية ما في وسعها ان تفعله؟

- اعتقد ان الحركة التي تحمل السلاح سوف تأتي لتفاوض وهي من البداية كانت تناور وهناك ثلاثة اسباب قد تكون اساسية الاول اما انها غير مقتنعة بحقيقة ما حدث في السودان من تغيير بعد ثورته. والثاني اما انها واقعا خاضعة لارادة اجنبية ولذلك لا تما، اتخاذ القرار. والثالث انها تريد ان تفرض اراءها بالقوة.. وانا ارجح الاحتمال الاول وان كانت الاسباب الاخرى، فلسوف تكتشف انه لا سبيل لذلك وانا شخصا من المتفائلين متى تهيأت ظروف موضوعية معينة فسياتي الذين يحملون السلاح للمفاوضة ويجري الاتفاق..

* هناك اطراف تسعى «لبينة» السودان خاصة بعد تبنيها مسألة تسليخ الاهالي واقامة ميليشيات في غرب السودان. هل توافقون على هذا الرأي لاسيما وان التدخل العرقي والقبلي في تلك الاقاليم واضح المعالم؟

- «لبينة» السودان هي الحالة التي يمكن ان تحدث ليس بسبب هذا الموضوع ولكن باستعمال القوى السياسية للسلاح في سبيل حسم قضاياها السياسية وهي يمكن ان تحدث اذا فرط السودانيون في امنهم وانضباطهم وسمحوا لجهات معينة ان تستهتر بالديمقراطية!!

★ هل هنالك قوى سياسية تملك سلاحا؟

– نعم هنالك بعض القوى التي تملك اسلحة ومستهدفة بالتوجه الديمقراطي وقد نقلنا معلومات عن بعضها للحكومة!! ونتوقع ان يكون الموقف حازما في هذا الموضوع لانه مدخل للبننة السودان اما مسألة الحدود فقد اقترحنا على الحكومة تكوين قوات دفاع شعبي لحرب العصابات اضافة لقوتها النظامية لانها اقدر على حرب العصابات وهي أكثر حسما لصد العدوان!!

★ العلاقات السودانية الاثيوبية برغم حسن النوايا من الجانب السوداني الا انها مازالت متعثرة.. وقد سعت مصر لتحسين علاقتها باثيوبيا ايضا- هل تعتقد ان لهذه الخطوة دورا في مرحلة التوازنات التي تمر بها العلاقة السودانية المصرية؟

– مصر عموما تحرص على علاقة طيبة مع اثيوبيا لاستراتيجية مياه النيل، ومبنية ايضا على المذهب الارثوذكسي مذهب الاقباط في مصر ومذهب الكنيسة الارثوذكسية وهي حقيقة موجودة دوما.. والان هناك توتر في العلاقة الاثيوبية السودانية لان اثيوبيا لم تعامل السودان بالمثل في ايقاف الاذاعة -اذاعة جبهة التحرير- التي تنطلق من اراضيها. وفي تقديري ان اثيوبيا تريد ان تطمئن الى ان السودان لن يتبع فرصة للقوى المعادية في داخله وربما من اجل ذلك استغلت موقف الجنوب المتأزم لتضمن ذلك!

★ اذن تحسن العلاقة المصرية - الاثيوبية ليس نوعا من انواع الحصار السياسي او الحصار غير المباشر الذي ينعكس على السودان.

– كل شيء وارد.. ولكن ارجع ان التحسن في تلك العلاقة يرجع الى ما ذكرت!.

★ ما راىكم في موقف الحكومة المصرية في عدم تسليم جعفر نميري؟

– اعتقد ان الحكومة المصرية تستطيع ان تقرر ما تشاء في هذا الموضوع، ولكن اظنها لم تستوعب بعد التغيير الحقيقي الذي حدث في السودان بعد ثورته الشعبية – فلو استوعبت لدرت ان موقف جعفر نميري في مصر محرج للغاية!! وأننى ادعو القيادات المصرية وصناع القرار المصري ان يقرأوا الواقع السوداني بتجرد ونظرة مستفيضة وعميقة!!

★ كيف تنظرون الى التقارب السوداني الليبي؟

– العرب يقولون لكل جديد دهشة.. وتلك ربما كانت دهشة الجديدا! ومن الطبيعي ان تكون علاقة السودان بجيرانه جميعهم حسنة وهذا ما كان عليه الحال عندما كانت مصر «ناصرية» والسعودية «فيصلية»!! كان السودان يحتفظ بعلاقات طيبة مع الاثنين ولم يكن في ذلك حرج لاحتفاظ السودان بتوازنه. جعفر نميري هو الذي خرب هذا التوازن، باقامة علاقات خارجية محورية.. وهي التي طبعت علاقاته في المرحلة الماضية لذلك في وجه تلك العلاقات المحورية يبدو التوازن غريبا!! ولو عدنا للاساس والتوازن الاصلى في سياسة السودان الاقليمية والخارجية لوجدنا ان الشذوذ هو ما فعله نميري وليس ما فعله السودانيون بعد رحيله!

★ هنالك مخاوف عربية تشوبها بعض الشكوك في توجهات الحكومة الانتقالية بعد اعادة العلاقات مع ايران؟

– اولاً نحن الذين نادينا باعادة تلك العلاقات ولم يكن في ذلك تأييد او معارضة للنظام.. فجميع البلاد الاسلامية والعربية تقيم علاقات مع ايران الجهة الوحيدة التي لا تقيم علاقات هي مصر، وذلك بسبب كامب ديفيد وقد قطعتها ايران.. حتى الاقطار العربية التي تقف موقفا معاديا لايران بما فيها العراق نفسها مازالت تربطها علاقات دبلوماسية بايران!! لأن الحرب لم تعلن بينهما رسميا. فما هذه الحماسة التي تؤدي الى ان يقطع السودان علاقته. فهذه مسألة انفعالية شخصية قام بها جعفر نميري وهي لا تلهم السودان في شيء، وكان قطع العلاقات هو الغريب وهو الخطأ، ولا ادري لماذا يحاسب السودان وهو يضع الاسس الصحيحة للعلاقة، تقطع العلاقات في مثل هذه الظروف فقط عندما يكون الناس قد قرروا الحرب وعلانها لأن القطع أنشأ يكون تعبير فني لتأكيد أنه لم يبقى بعدها سوى الطعان والسنان.. (حاول المهدي الاستشهاد ببيت من الشعر بدأوه بقول «ليس بيني وبين عمر» ولكن ذاكرت له تم تسعفه لاكماله.. المحرر).

★ تلك الآراء تستند الى انه كان بإمكان السودان ان يشترط وقف الحرب مثلا في إعادة العلاقات كعامل ضغط دبلوماسي؟

– لا ، هذا موضوع اخر.. طيب لماذا لا يقولون كلنا سنقطع العلاقات اذا لم تتوقف الحرب..

الفصل الثالث المهدى ظلموه أم ظلم؟!

« سنت بعد عودتي في المطار إن كنت سأصبح
وزيرا أو رئيسا للوزراء.. وإعتبرت إن ذلك إهانة
بالفة».

(الأديب الألماني إسماعيل كادار بعد عودته من المنفى)

كثيرون هم الذين دار حولهم جدل طويل في الساحة السودانية، ويأتى السيد الصادق الصديق عبد الرحمن المهدى في طليعة هؤلاء، فقد تعرضت شخصيته إلى قدر كبير من النقد، بعضه موضوعي، وبعضه سفسطائي..

ولد الصادق في ٢٥ ديسمبر ١٩٣٦، والده السيد الصديق عبد الرحمن كلاهما والده وجده نهلا من نبع الثورة الكبرى التي فجرها محمد أحمد المهدى وبها بذر البذرة الوطنية السودانية. والدته هي السيدة رحمة عبد الله جاد الله من قبيلة (الكواهلة) وكانت (تحبها كبيرا) (١). درس مراحل الأولية في (الجزير أبا) ومدارس الاحفاد التي أسسها الشيخ بابكر بدرى. وبعدها توجه إلى مدارس «كمبوني».. ثم أرسل إلى مصر للالتحاق بكلية (فكتوريا) في الاسكندرية وكانت جاذبة لأبناء الأسر الموسرة جاهها ونفوذها، ولأسباب غامضة بعض الشيء لم يواصل، ولا يعرف حتى الآن إن كانت لتلك العودة السريعة والمفاجئة أى ترسبات تاريخية رغم صغر سنه، أو حتى فيها بعض الأثر لحساسية الصادق المهدى الشديدة تجاه مصر لاحقا. عاد الصادق إلى الخرطوم مفضلا التلمذة على يد الشيخ الطيب السراج لمدة عامين. ثم أراد الالتحاق بجامعة الخرطوم فحدثت مشكلة، إذ أنه التحق بها في آخر فصل دراسي من السنة الأولى، ووعده البروفيسير ساندون عميد كلية العلوم آنذاك بأنه إذا نجح سينقل إلى السنة الثانية، ومع تحقيقه النجاح المطلوب إلا أن إدارة الجامعة إعتذرت بدعوى أن نقله سيشكل سابقة.. ودفع الحرج البروفيسير ساندون الذي لم يف بوعده أن يتوسط له في جامعة «أكسفورد». وكان الصادق يحب دراسة الزراعة، وهي رغبة لا تتم حسب لوائح جامعة الخرطوم إلا بعد قضاء سنتين في كلية العلوم.. ولكن عند ذهابه إلى أكسفورد عدل من رآئه ودرس الاقتصاد والعلوم السياسية وبعض مناهج الفلسفة وتخرج بدرجة الشرف. وداعبته رغبة الزراعة مرة أخرى وكان يود تلبينها في أمريكا وفي الحقيقة هذه الأمنية مازالت مسيطرة على خياله وكثيرا ما ردها (أهين) نفسى الآن لتحقيق أمنية ظلت أحلم بها على الدوام، إذ أريد العمل في الزراعة والتربية الحيوانية خصوصا الأبقار والخيول وأعتقد أن الظروف مهيأة أمامى الآن لكي ألبى هذه الاشواق وهذا ما أنا بصدد حالي (٢).

لم يذهب لأمريكا أو يواصل حتى في بريطانيا دراسة رغبته تلك، فقد حال دون ذلك وفاة جده السيد عبد الرحمن عام ١٩٥٩ والمعروف أنه كان يحبه كثيرا ويقربه منه. عاد الصادق للسودان لأنه كما يقول (صار لزاما على أن أبقى بجوار والدي بعد أن صار إماما للانصار في ظروف صعبة كان يحكم السودان فيها النظام العسكري الأول وكان والدي رافضا له رفضا أساسيا) (٣).

ويعتبر الصادق تلك هي بداية اللبنة الأولى له في حياته السياسية. ثم توفي والده السيد الصديق في العام ١٩٦١، فأصبح في سن مبكرة جدا رئيسا لحزب الأمة. وفي عام ١٩٦٦ كان أصغر سياسى سودانى يدخل دهاeliz السلطة وأروقتها بعد انتخابه رئيسا للوزراء، وعندما حدث إنقلاب مايو ١٩٦٩ كان زعيما للمعارضة وقتها، وبعد الانقلاب سجن لعدة سنوات، وبعد الافراج عنه سافر في وقت لاحق من عام ١٩٧٥ إلى الخارج فوجد تنظيما معارضا ومكتملا في الاعداد والتدريب والتأهيل يشرف عليه السيد (الشريف حسين الهندي) ولمعرفته الوثيقة بطبيعة السيد الصادق أتاح له رئاسة تنظيم الجبهة الوطنية المتحدة. وحدثت ملاسبات فشل العملية الأولى لهذا التنظيم في العام ١٩٧٦، وبموجب مصالح طرحتها نميرى إنخرط السيد الصادق في النظام واحتل موقعا في الاتحاد الاشتراكي، لكن ما لبث أن عارضه في العام ١٩٨٣ معارضة علنية بعد إعلان النظام (لقوانين سبتمبر) وكانت له قولة شهيرة فيها (لا

تساوى ثمن الحبر الذي كتب به)، فسجن لعدة شهور. وبعد سقوط نميرى أعاد تكوين حزب الامة واسبغ عليه صفة الجديد، وأنخب رئيسا للوزراء عام ١٩٨٦ حتى انقلاب البشير في عام ١٩٨٩، حيث أعتقل لمدة عامين. ويعتقد السيد الصادق أن فترات السجن هذه افادته في ما يهواه وهو القراءة والتأليف فيقول (جميع كتبي المرجعية - ويبلغ عددها خمسة - كتبت في السجن، واعتقد إنني درست ما يتراوح بين ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠ مرجع داخل السجن، ويسعني أن أقول بغير حذر أن السجن لعبت في حياتي دورا أكبر من الذي لعبته الجامعات)(٤).

وفي هذا السياق جاء إنطباع السيد محمد ابراهيم نقد عنه خلال العامين اللذين قضياهما معا في سجن كوير (كان كثير القراءة.. كثير الكتابة كعادته، وكثير النشاط الرياضي والسياسي)(٥). ولأن فترة السجن الاخيرة لم تكن كسائر الفترات الماضية بافتراض أن التأمل يكثر فيها. فقد كان إنطباع المهدي عن الميرغني في هذه الفترة (السيد محمد عثمان الميرغني جمعتني به ظروف لم يكن ممكنا أن تحدث إلا في الظروف التي حدثت، ويقينا معا ستة أشهر في غرفة واحدة مما أتاح لنا فرصة نادرة، ونحن آتون من خلفيات عدائية ذات مرارات تاريخية وأوهام)(٦).

هذه هي السيرة الذاتية لما يناهز الثلاثة عقود زمنية لرجل شغل الساحة بجدل لم ينقطع.. ويستوى في ذلك وجوده في السلطة حاكما أو خارجها محكوما.. ولم تكن تلك العقود الثلاث واقعا بالاختزال الذي اوردناه وسردناه، لكنها كانت مليئة بالاحداث في دائرته الشخصية ومليئة بالمواقف السلبية منها والايجابية على مستوى الحكم.. مع أنه لم يستمر فيه - فترتين متقطعتين - لأكثر من ستة أعوام أي أقل من سنوات سجنه مجتمعة (٨ أعوام).

السيد الصادق المهدي رجل محب للحياة، ونشأته العائلية لعبت دورا كبيرا في تسيير طموحاته وأحلامه. ويعتقد أن تاريخ ولادته (٢٥ ديسمبر) والذي يوافق ميلاد السيد المسيح بذو في ذهنه في وقت مبكر فكرة المنقذ. بل يعتقد هو أنه بما أوتي من ملكات فكرية وثقافية وقدرة تعبيرية فائقة أنه يمكن أن يلعب دور المنقذ هذا برفع رايات الطول السلمية والديمقراطية والقومية لمشاكل السودان. وفي هذا كثيرا ما أتهم المهدي (بالبرانويا) - جنون العظمة - مع أن إعتقادي أنه تأثر كثيرا - من خلال قراءاته - بمنهج المهاتما غاندي السلمي. وهو في واقع الامر شخص مسالم وعلى حد قول أخته (انسان هادي.. ومترن لا تؤثر عليه الاحداث، لا الزلزل يزعله ولا الفرح يفرحه وذلك بسبب تربيته)(٧) مع أن تكوينه الجسماني يشي بإنطباعا أخرى بل كان يمكن أن يكون شيئا آخر لو لا تلك النشأة التي فطر عليها.

يمتاز الصادق بالجرأة في طرح آرائه ويتحمل ردود فعلها تصلبا أو اعتدادا. كما أنه يمتاز بالحيوية والحركة والقدرة على تحمل الألم والاجهاد والمشقة.. وفيه قدرا كبيرا من الادب (الطبية) والسماحة السودانية.. يحيد السيد الصادق الميابة الفكرية - إن جاز التعبير - والحوارات السجال لأن في ذلك ما يمكنه من إظهار ملكاته ويجعله يفك إسار قراءاته الكثير من عقابها. كما أن الشيء الذي يحبده أيضا حياة العزلة والانطواء للتأمل ولكنه قلما يمارسها وذلك نظرا لإنعدام الخصوصية في البيئة التي يعيش فيها (البيت) وعن ذلك يقول (لكنني أعتقد أنني أحيانا أحتاج إلى الخلوة والتفكير والاطلاع، وفي كثير من الاحيان أنتزع هذه الخلوة لهذه الأغراض، وأحيانا كثيرة كنت أقود سيارتي الى منطقة خارج العاصمة واختار ظل شجرة لأجلس فيها طويلا للتأمل والتفكير)(٨) بالطبع إنتزاعه لهذه الخلوة إنتزاعا يوضح إنطباعه الايجابي عن فترات السجن. وفي تقديري أن قراءاته الكثيرة، وإطلاعه المثابر أيضا جعل منه شخصا نظريا، لم يفلح في العبور بهذا المخزون لمعالجة واقع مثقل بالهموم الكبيرة والمشاكل المعقدة، ولهذه تجده دائما يبحث عن مدينة (افلاطونية) فاضله تستوعب طموحاته السياسية والفكرية. ولهذا السبب ايضا يكون (لشطحاته) غير الواقعية أحيانا مبررا.

إن النشأة والتثقيف الذاتي والواقع هي في التقدير عوامل جعلت التناقضات تنبعث دفعة واحدة كالسيل العرم من شخصية السيد الصادق.. وما بدا ظاهرا منها أصبح مثيرا للحيرة. على سبيل المثال في هذه التناقضات تنازعه بين الامامة كداعية إسلامي والقيادة السياسية كرجل دولة.. سلفي حينما.. ونقدمي أحيانا.. متقلب بين المواقف السياسية.. وتناقضات الأطروحات الفكرية.. يؤمن إيمان العجائز بنظام الحزب الواحد ويدين بالولاء لنظام التعددية الحزبية.. غزير التنظير شحيح الانجاز.. محب للديمقراطية (لافتنانه بواقع الغرب والتصاقه به في وقت مبكر «بريطانيا» ولكنه حب مشروط بأسقاط عوامل النقد الذاتي.. سواء في شخصه فهو شديد الحساسية لذلك.. أو سواء في أطروحاته السياسية.. مع

أنه يقبل المؤاخذه أحيانا إذا ما اتسعت دائرة الرأي المعارض وأصبحت تنذر بتطايير الشررا. وفي مسألة الحساسية لا يغفل المرء نشأته التي وضعت مبركا في موضع الأمر الناهي الذي لا ترد له كلمة. وتناقضات السيد الصادق لم تقتصر على الممارسات فحسب، وإنما طالت الملابس التي يتزيا بها.. فقد لوحظ أنه عندما يسافر خارج السودان يميل أحيانا الى لبس البدلة الافرنجية ومعها طاقية على الرأس وهي ما يفترض لبسها مع الزي القومي..

كما أننا لاحظنا - خاصة في الديمقراطية الاخيرة- التي كان فيها رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع في فترات منها، عندما يستعرض حرس الشرف في مناسبات القوات المسلحة يرتدى زي الانصار المعروف.. وهي جميعها مسائل تدل على عمق تصارع الماضي والحاضر في سايكولوجية المهدي.. والسيد الصادق بعض الايجابيات في ممارسته للسلطة.. فقد أرسى نهجا متفردا في المحافظة على المال العام.. فهو طاهر اليد بينه وبين خزينة الدولة حرمة.. لا يميل لحياة البذخ والمظاهر التي إشتهر بها كثير من القادة والرؤساء.. وأثناء تقلده منصبه كان يرفض الراتب المخصص له.. كما أنه لم يحاكم في أي عهد بتهمة الفساد التي ترفع لواءها وتكون مبررا دائما للأنظمة الديكتاتورية في إطاحتها بالسلطة الديمقراطية.. بل حتى الانقلابيين الذي استولوا على السلطة في ٦/٣٠ لم يجدوا شيئا يوصمون به سوى انه (كثير الكلام) كما زعموا ودبجوا ذلك في بياناتهم الأولى.. وأعتقد في عفته هذه أنه أكبر مأزق محرج واجهه كان مسألة تعويضات آل المهدي وحسم أمرها بقوله (عندما إطلعت على الموقف رأيته أن ما يوقف كل الذرائع ويزيل كل الشبهات هو أن يحال الموضوع برمته الى المحكمة وأن تلغى كل التعويضات على المستوى العالي في التعامل مع العالم)(٩).

الشيء الثاني: يقول المهدي ويكرر دائما أنه ما تقلد منصبا دستوريا في حياته غير انتخاب.. وهي مسألة واقعية وقانونية صحيحة، لكن ملابساتها أصابها بعض التأويل.. وهذا ما يجعلني ألقى الضوء على أكبر صراعين واجههما المهدي في حياته السياسية.. صراعه الأول كان مع عمه السيد الامام الهادي عبد الرحمن المهدي وهو الصراع الذي شطر بيت المهدي والحزب إلى شطرين، وتمرحل ذلك عبر فترات مختلفة، أما الصراع الثاني فكان مع السيد محمد أحمد محبوب رئيس الوزراء الاسبق ويلخصه المحبوب في الآتي. (لم يخض الصادق المهدي الانتخابات لأنه لم يكن قد بلغ السن القانونية « ٣٠ سنة » وكان معروفا تماما أنه يجب تعيين رئيس وزراء يمكن إقناعه بسهولة الاستقالة وفتح الطريق أمامه عندما يبلغ الثلاثين من العمر، وكان يعرف جيدا إنني إذا أصبحت رئيسا للوزراء، فلن استقيل من أجله)(١٠).. ويمضي المحبوب في سرد رواية الخلافات (ذات مساء جاء بعض افراد عائلة المهدي إلى منزلي طالبين مني الاستقالة حتى يصبح الصادق، الذي بلغ الثلاثين من العمر رئيسا للوزراء، بعد أن تم إ فراغ أحد المقاعد البرلمانية وانتخابه لهذا المقعد وكان جوابي (إن هذا طلب غريب، والصادق لا يزال فتيا والمستقبل أمامه وفي وسعه ان ينتظر، وليس من مصلحته أو مصلحة البلاد والحزب أن يصبح رئيسا للوزارة الآن. بيد أنهم أصروا فتصلبت)(١١).

ويقول المحبوب بعد ذلك أنه سافر لحضور مؤتمر في نيروبي وعاد بعد أربعة أيام ليجد الحزب منشقا على نفسه. وعندما اجتمع إلى السيد الصادق من أجل إصلاح الضرر، وإيضاح وجهة نظره في إمتناعه قال له السيد الصادق: (إنني أعرف ذلك ولكنني إتخذت موقفا لن أتزحزح عنه)(١٢).. وعلق المحبوب على عناد الصادق قائلا: (إنني مقتنع الآن أكثر من أي وقت مضى بأنك لا تصلح لرئاسة الوزارة، وقد تصبح رئيسا للوزارة يوما ما، ولكنك لن تنوم أكثر من تسعة أشهر)(١٣)..

ومن المفارقات إن ما تنبأ به المحبوب قد حدث فعلا فدامت حكومة السيد الصادق تسعة أشهر (٢٦ يوليو ١٩٦٦ إلى ١٥ مايو/ ١٩٦٧). وتغيرت المواقع بين المعارضه والسلطة لكن الاحتراب ظل مستمرا حتى إنقلاب مايو ١٩٦٩، وفي التقدير هذه الملابس هي التي رسخت القناعة في نفوس الجماهير في عشق المهدي للسلطة.. لأنها كانت في وقت مبكر.. وكان هو صغير السن مقارنة بثقل المسؤولية وهموم المنصب.. تغشى الطموحات الكبيرة السيد الصادق المهدي دائما - سيان في الحكم أو خارج- وفي هذا الشأن فهو يحاول مد دوره الوفاقي أو الاصلاحى او السلمى إلى ما وراء الحدود.. وكانت الأماسة الوحيدة في خطاوكهذه.. أنها دائما ما تتناقض مع ظروف الواقع السوداني، والتي تكون عندئذ متأزمة بشكل أو بآخر.. مثالا محاولاته في مشكلة اليمن عام ١٩٦٥. وتزامنها مع ظروف لم يتوصل فيها المؤتمر الدستوري الى حلول ناجزة لمشكلة الجنوب.. ومحاولاته في مسألة الرهائن الأمريكيين المحتجزين في

إيران عام ١٩٧٩ .. جاءت في الوقت الذي كان فيه نمبري ماسكا بتلايب السلطة والتي إنخرط فيها هو بعد مصالحة ١٩٧٧. كذلك طرحه لأراء ومبادرات في الحرب العراقية - الإيرانية - مع صدقيتها فيما بعد - لكن كانت الظروف الداخلية للائتلاف تقضى تكاتفا وإنسجاما وتوازنا في القضايا الداخلية ناهيك عن الخارجية!

كل هذه المبادرات (الخيرة) كانت يمكن أن تكون (مهضومة) وإيجابية لولا مفارقتها مع الظروف الداخلية.. هذا النهج جعل البعض يوصف المهدي بالهروبي.. وما أظن أن ذلك كذلك.. وإن بدا ظاهريا.. ولكنني أرجح ما ذكرته من قبل في مسألة العالم الأفلاطوني.. لاشك أن السيد الصادق المهدي جاذبية سياسية خاصة في أزمته الديكتاتورية.. ولكن نتيجة تعقد المشاكل المزمنة في الواقع السوداني.. وعدم قدرته على إتخاذ القرار الحاسم، سرعان ما تنطفيء هذه الجذوة ويحل محلها الملل والضجر والسأم.. لأن كاريزما المهدي في الزعامة لا تعتمد على ملكاته الذاتية وقدراته التعبيرية فحسب وإنما تعتمد على الهيبة المكتسبة والتي قال عنها لوبون (يكفي أن يحتل فرد ما منصبا معينا أو يمتلك ثروة أو يتزيا ببعض الألقاب حتى يصبح مكللا بهالة الهيبة أيا تكن قيمته الشخصية)(١٤). والهيبة الشخصية تختفي دائما مع الفشل كما يؤكد لوبون (البطل الذي صفقت له الجماهير بالامس قد تحتقره علنا في الغد)(١٥).

قد يقول قائل ليس إلى هذا الحد.. فثمة متسع أمام السيد الصادق لإصلاح ما أفسدته الممارسات.. وكان رأيي من ذلك لكنني فجعت في رد للسيد الصادق على سؤال ماذا لو عدت إلى السلطة مرة أخرى لتصبح مسار التجربة الماضية ما القرار الذي تتخذه قال (القرار هنا هو ضرورة ضبط الممارسة الديمقراطية من حيث الأحزاب والنقابات والصحافة والقوات المسلحة والعلاقة المدنية العسكرية، وفي رأيي أن هذا القرار ضروري جدا لعلاج الديمقراطية من أسقامها)(١٦) ..

ومصدر الفجعة والعجب أن كل ذلك كان متاحا.. في ظروف ما.. في زمان ما.. كان المهدي على رأس السلطة.. فما الذي وقف حائلا بينه وبين تنفيذ هذه الاسقام؟! أو ليس هناك مجال لنقد الذات وتحملها جزءا من المسؤولية.. ولا نقول كلها.. ففي ذلك يكون الدواء الحقيقي لسقم النفس.. في تقديري مثل هذه الترهات تجعل من المهدي سليل آل بوريون.. الذين لم يتعلموا شيئا - ولم ينسوا شيئا.. ولم يغفروا شيئا.. كل ما ذكرناه ليس بتحليل نفسي أو سياسي لشخصية السيد الصادق المهدي.. وإنما هي إنعكاسات لآثار موجودة أصلا لازمت المهدي حاكما ومحكوما..

يظلم الناس كثيرا السيد الصادق عندما يقللون من قيمته الفكرية والثقافية والسياسية.. ولكننا نعتقد أن المهدي نفسه يظلم السودان كثيرا حينما يجعل من قضاياها مادة في مختبر، بينما يكون هو الكيمياء الذي غاية طموحه إكتشاف قدراته الفكرية والسياسية والثقافية..!

الهوامش

- (١) وصال المهدي - أخته - في حوار مع مجلة المجلة ١٦-٢٢/١٠/١٩٩١
- (٢) جريدة الحياة ٢٧/٨/١٩٩١
- (٣) مجلة المجلة ٢٢-٢٨/١/١٩٩٢
- (٤) الحياة | المصدر السابق.
- (٥) جريدة الاهالي حوار مع نقد ٢٤/٧/١٩٩١
- (٦) جريدة الشرق الأوسط ١١/٥/١٩٩٢
- (٧) وصال المهدي | المصدر السابق
- (٨) مجلة المجلة ٢٢-٢٨/١/١٩٩٢ مصدر سابق
- (٩) المصدر السابق.
- (١٠) محمد أحمد محبوب | الديمقراطية في الميزان ص ٢١٧ منشورات جامعة الخرطوم.
- (١١) المصدر السابق ص ٢١٨
- (١٢) المصدر السابق ص ٢١٨
- (١٣) المصدر السابق ص ٢١٨
- (١٤) غوستاف لوبون | سيكولوجية الجماهير ص ١٣٧ منشورات دار الساقي لندن.
- (١٥) المصدر السابق ١٤٣ | وسياتي تفصيل لهذا في الفصل الثاني من الباب الثاني.
- (١٦) مجلة المجلة ٢٢-٢٨/١/١٩٩٢ مصدر سابق.

د. حسن الترابي

- كيف يرد السلاح من إيران للسودان وهل هي
فعلا مهتمة بحركة إسلامية في أفريقيا؟
- اعوذ بالله من ديكتاتورية عبود ونميري
والديكتاتورية القادمة!
- إذا لم يتب الحزب الشيوعي فسنعيد وجه
تاريخ الأمم

الخرطوم ١٥ سبتمبر ١٩٨٥



★ هل تعتقد بأن التيار الإسلامي يمكن ان يسود في قطر بالغ التناقضات العرقية والدينية كالسودان؟

- هذه التناقضات في اطار الشعب المسلم لا يكثر لها ونحن نريد ان نتجاوز هذا التمزق القبلي والعرقى بان نشدهم الى قيمة اعلى من قيمة العصبية والقبلية وعجزت كل المذاهب الفكرية في ان تفعل ذلك.. ونحسب اننا بالرضى يمكن ان نجتمعهم في قيمة اعلى يشتركون فيها. وقد يثور تساؤل مشروع بالنسبة للجنوب وهو تساؤل تثيره الدعاية الغربية في ان الجنوب مسيحى الديانة انجليزى اللغة زنجى العصبية. وفي الواقع ان الجنوب لا يمثل كتلة عرقية اليوم والامر الثانى لا يتحدث الانجليزية منهم سوى المتعلمين وان السياسيين عندما يخاطبون الجماهير هناك يخاطبونهم باللغة العربية، والامر الثالث ان اكبر الطوائف الدينية في الجنوب هي الطائفة الإسلامية بحسابات الكنسيين انفسهم فأعدادهم تتجاوز المسيحيين الا انهم حرموا من التعليم والمشاركة في الحياة العامة وكبتوا في العصور الوطنية والاستعمارية، ونحن نريد ان نفتح الباب حتى يمتد الكيان العربى الإسلامى لا طاغوتا استعمارية ولكن تفاعلا ايجابيا مع هذا الجانب الافريقى المحض في السودان. فلما كان الإسلام قبل مئات السنين قد حكم شعوبا كثيرة قليل منها هو العربى احسب اننا لن نجد عثره لان الإسلام هو اكثر الحضارات واوسعها استيعابا لكيانات ثقافية غير إسلامية، وهودين الاغلبية في افريقيا وليس دين الغلبة السياسية لسوء الحظ وللأسودان رسالة يؤيدها نيابة عن العالم العربى الإسلامى يؤيدها في افريقيا بعلاقات هي اصدق من ان تهينها المعونات المالية الطارئة.

★ احسب انكم قيمتم فترة مشاركتكم النظام السابق.. هل كنت ناديا على اى كلمة تأييد رسخت دعائم ذلك النظام؟

- لم نشارك في النظام السابق، وانما شاركنا من خلال استراتيجية لقد حاولنا بالحرب وكنا ايام الجهاد اكثر الناس عطاء سواء في اثاره الثورات الداخلية او تحملا لتبعات الاضطهاد والايحراج من البلاد والسجن. وبعد ان الت كل الحركات التى كانت معنا في المعارضة الى مصالحة النظام فقد صالحننا نحن بموجب استراتيجية لا نهتم فيها كثيرا باقتسام السلطة لاننا كنا ندرك سلفا ان نميرى يريد ان يستبد بنا لذلك صدمت الاحزاب الاخرى التى سلكت هذا السبيل. وكنا نعمل من داخل النظام بما يتاح لنا من حرية ونعمل على تخفيف وطأة القهر على الناس بما تيسر لنا من حرية ولم نقل اى كلمة تأييد مباشرة لنميرى انما ايدنا بعض السياسات.. بل كنا اكثر الاصوات نقدا لسياساته في الندوات والنصريحات الصحفية الخارجية ومارسنا حرية التنظيم خارج اطر الاتحاد الاشتراكي وحدثنا فيه ربكة وتشويشا ونسخنا فكرة التقليدى تماما.. ومن جانب اخر مكنا حركة الاسلام في السودان وادخلنا ممارسات اقتصادية اسلامية واسعة اكثر من اى بلد اسلامى وكذلك عملنا للتبشير بالاسلام ونشر اللغة العربية وحاولنا تخفيف المجاعة لاسيما وان النظام كان لا يعترف من حيث المبدأ بالمجاعة ويتأمر في ذلك. فضلا عن ذلك لطفنا شيئا من وقع القهر السياسى ولا نقول اننا رفعنا عن كاهل الشعب ذلك..

★ عفوا ما لمسته عن تلك الاستراتيجية التى ذكرتها في تبريركم المشاركة.. لم تكن مقنعة بالنسبة للاوساط السياسية؟

- الذى يكفينى انها كانت مقنعة للشعب السودانى الذى كان يسمع هجوما عنيفا على الاخوان من النظام في الاتحاد الاشتراكي ونصريحات الرئيس" وفي السنة الاخيرة لم يذكر النظام احدا بسوء سوى الحركة الاسلامية والشعب كان يدرك استراتيجيةنا. اما شركاؤنا السياسيون بعضهم يغار من اننا احسنا استغلال تلك الفرصة وبعضهم يغار من اننا تكلمنا بقوة اقتصادية وثقافية وتنظيمية في المجتمع وكانوا هم مكبوتين. هؤلاء طبع تحركت غير المنافسة السياسية وهى سنة الصراع السياسى ومن بعد سقوط النظام وجدنا ما توقعنا من اولئك المنافسين!

★ نعلم ان الجماهير الغالبة نائمة على تطبيقات الشريعة الاسلامية بدليل العنف الذى واجهكم فى لياليكم السياسية؟

- العنف الذى واجهنا كان من عناصر محدودة تحركها بعض القوى السياسية وهى فى خصام معنا منذ زمن وستظل فى خصام معنا!! ولا اريد ان اسميها لاننى افضل ان لا ازيد العمل السياسى تعقيدا!! وقد كان ذلك فى ثلاثة مواضع من حيث ذهبا فتحركت هذه العناصر لقتلنا بالحجارة وهم لا يتجاوزون بضع عشرات.. اما جماهيرنا فقد كانت اضعاف ذلك..

لعلك تحركت فى دوائر تأثرت بتطبيق الشريعة، طبعاً طبقت الشريعة فجأة وكنا نريدها على شىء من التدرج حتى نرفق فى وقعها على بعض القطاعات كالمثقفين مثلا الذين يتعاطون الخمر.. ولعلك تعلم ان

- هل يقدر الناس ان ايران مهتمة فعلا بحركة اسلامية فى افريقيا وهل يقدر الناس ان ايران مهتمة بحركة اسلامية غير شيعية!! وهل يقدر الناس ان ايران لها من الفراغ بأن تفيض على الآخرين بأسلحتها.. عموما لو تعقل الناس لادركوا ان ذلك لن يتأتى. كيف يرد السلاح مثلا من ايران للسودان.. ولكن من الحقائق السياسية المعروفة أنه مهما كانت طبيعة الثورة الايرانية، فإن طبيعة الدولة الايرانية الانغلاق على نفسها واستغنت عن العالم الخارجى وليس لها علاقات مع أى حركة إسلامية لاسيما فى العالم الاسلامى السنى وهذه حقيقة معروفة. وليس بصحيح أن لنا أسلحة ولو كان ذلك كذلك لتمكن جهاز الأمن عندما ضربنا أن يكشفها.

*** قضية التيجانى ابوجيرى مثلا..؟**

- اما عن قضية التيجانى فتلك فرية روجها سياسى خبيث فى لندن لا اريد ان اذكر اسمه وانتشرت فى باقى الصحف العربية لسوء الحظ وهى عالة على الاعلام الغربى ارجو ان تكون «الوطن» استثناء منها.. وحقيقة تلك القضية ان التيجانى وهو مسؤول حركة تبشيرية وليست سياسية وهو رجل مزارع يعيش على عمله الحر فى مدينة القصارف وفى عملية استلام مشروع زراعى هناك ومعه ثلاثة اصدقاء شركاء فى السيارة انقلب بهم السيارة امام نقطة شرطة «القدنبيلة» تماما وتوفى واثر البعوض ان لا يذكره إلا بهذه الفرية.. وصحيح ان الشرطة وجدت سلاحا فى السيارة وقد كان مجرد خرطوش صيد!!.

*** ما هو منظور الجبهة الإسلامية القومية نحو مشكلة الجنوب؟**

- نحن نقدر ان المشكلة الجوهرية هى القطيعة بين الشمال والجنوب وقضية السودان او توزيع السلطات او البترول ماهى الا قضايا سياسية يمكن معالجتها وهناك جولات عقدت ولم تتم تسوية المشكلة لانها لم تعالج جذورها ابتداء من مؤتمر المائدة المستديرة وحتى اتفاقية اديس ابابا. ونحن مع إعادة توزيع السلطات بصورة ترضى اهل الجنوب حتى لو ارادوا لا مركزية اوسع نحو الفيدرالية ان كانت لهم الامكانيات الفنية لاستيعاب هذه السلطات ونحن مع سياسة توزيع المال فى السودان مع فقرنا!! ولا بد ان توجه هذه التسويات فى صميم المشكلة لقد مددنا حبل التفاعل مع الجنوب حينما عجزت الحكومات عن ذلك فى شتى المجالات.. والجبهة الإسلامية الان هى اول محاولة لتجاوز القطيعة بين الشمال والجنوب نسبة لعدد غير قليل من الجنوبيين شاركوا فى مؤتمرها التأسيسى وهم أعضاء!!

*** هل ثمة اتصالات بينكم وقادة جيش التحرير الشعبى الذى يقوده قرنق؟**

- كلا.. ما يسمى بحركة تحرير السودان اعلنت نفسها ماركسية لينينية وبالطبع وضعنا حاجزا بينها وبينها.. اننا لا نرى بأسا مع ذلك فى التعامل معها من اجل ما تمثله فى جنوب السودان وهو ليس كل الجنوب كما توهم البعض - ان لنا وشائج مع تيارات اخرى مسلمة ومسيحية اما جون قرنق فنحن نقبله ممثلا لشريحة من الجنوبيين ونحرص على ان يأتى للخرطوم ويفاوض ولكننا لن نصمت على جرائمه على الابرياء وجون قرنق ورط نفسه فى علاقات دولية يبدو اليوم انه لا يستطيع الفكك منها.. ورط نفسه مع اثيوبيا التى تدعى ان لها قضية مع السودان وهى قضية اريتريا فحدثت مقايضة من جانبيهم.. وكذلك مع بلدان اخرى تريد ضرب الكيان العربى الاسلامى وليس اسقاط نميرى كما ادعى!!.

*** انتقدتم الاعلان السياسى للجنوب الذى اصدروه مجلس الوزراء واجتمعت عليه القوى الوطنية هل اسباب الانتقاد لان الجبهة لم تثل شرف المشاركة فيه ام بسبب اخر؟**

- اولا غير صحيح ان مجلس الوزراء رجع الى قوى سياسية فى اصداره حتى التجمع الوطنى الوثيق الصلة بالحكومة احتجاج.. فمجلس الوزراء اصدروه من خلال الشعور العام وحسب انه عبر عن رأى تلك القوى.. ومجلس الوزراء لا يمثل شيئا هو يمثل رجالا لا يمثلون شيئا وقصد ان لا يمثلوا شيئا!! يحفظوا للفترة الانتقالية الحيدة والاستقلال ولكنهم لا يستطيعون ان يلتزموا بشيء ولا يلزمون احدا بشيء!! فلا يمثلون بعدا شعبيا ولا حزبا صغيرا او كبيرا فان التعامل فى مسائل مصيرية دستورية لابد وان يتم بين قوى سياسية ذات تنفيذ تلتزم به فى الممارسات السياسية من خلال دستور. بدون ذلك لا مغزى لكلام طيب يرضى جون قرنق او يغضبه!! ومع ذلك لا نبخس البيان حقه فقد عبر عن الحد الأدنى للاتفاق ولكننا لم نتفق معه لانه لم يعط قضية الجنوب بعدا دوليا!! واحسب ان البيان هو عمل رجال ليس لهم خبرة سياسية طويلة فى التعامل مع القضايا الاقليمية ولكنهم متفعلون بحسن النوايا!!

*** بخصوص خطوة إعادة العلاقات السودانية الاثيوبية، لو تسنى لحزبكم الوصول للسلطة هل تقيمون**

علاقات واسعة مع الدول الاشتراكية وبخاصة الاتحاد السوفياتي؟.

- نعم.. بالرغم من الخلافات العقيدية بيننا والاتحاد السوفياتي لان المسلمين في «روسيا» أكثر من المسلمين في أوروبا مجتمعة.. ثم أنها دولة عظمى ولا بد من حفظ التوازن لان العالم لو اختل فيه التوازن أصبح فريسة للدول الغربية وحدها وستفرض عليه أهواها الاستعمارية، والغرب منفعل انفعالا شديدا بإرثه الامبريالي.. ولا نبريء «روسيا» ايضا لان لها تاريخها وحاضرها الاستعماري.. ولذلك نفضل ان نتعاون مع الطرفين حتى نقسم شر بعضهم البعض.. وكذلك الحال بالنسبة لاثيوبيا فعدد المسلمين فيها كبير وبيننا وبين اثيوبيا قضية ارتيريا والجنوب.

* نذكر انكم قمتم بزيارة لطهران من بعد ثورتها.. هل هناك اى اتصالات بينكم والقوى السياسية الاسلامية في ايران؟ في السابق ام الآن؟.

- القوى السياسية التي كانت في وجه الحياة آنذاك في ايران كانت لها اتصالات دولية واسعة وقد خبرنا بعض عناصرها ونحن طلاب في الغرب وعرفنا انها لا تتفعل بأى صراعات طائفية سنية ام شيعية وكانت تقدر المغزى الدولي للصحة الاسلامية.. والثورة انذاك شملت معاني جليلة لم يشهد التاريخ الاسلامي مثيلا.. وسعدنا لان العامل الاسلامي فجر ما عجزت عنه الحركات القومية الوطنية لذلك هرعنا الى ايران للتعامل مع تلك العناصر.. ولكن الذي حدث ان ايران بعد الثورة تورطت في صراعات داخلية ومع جيرانها وانفعلت بتراتها المذهبية الخاص وانقطعت الصلة بيننا وبينهم في الحاضر.

* ماهي رؤية الجبهة الإسلامية القومية بالنسبة للحرب العراقية الإيرانية؟

- نحن ضد هذه الحرب ومنذ يومها الاول وان كنا نقدر ما كان ينبغي للعراق ان يبدأ بالهجوم لان ذلك كان مبدءا للحرب ولكن بعد ان رجع العراق للحدود الدولية وقبل مبدء تحكيم دولي عادل اصبحنا نقدر ان التماس في الحرب من طرف ايران وهي العادية الان وقد تبين الان الخطر الذي تمثله هذه الحرب بالنسبة للطاقت المسلمة والمصالح الغربية والشرقية واسرائيل خاصة التي تريد لها الاستمرار ونحن اليوم ضد هذه الحرب وضد التمادي فيها.. وقد التزمنا في بياننا الاعتدال في التعليق على مواقف العراق مهما كان رأينا في اول الامر لاننا لم نشأ اساسا ان نجعل منه ذريعة للهجوم على العراق لان العراق دولة، ونحن احرص على تجميل الكيان العربي.. واليوم ننتقد ايران ونطالبها بالعودة الى المبادئ الاسلامية التي ننتسب اليها.. ونريد ان نحفظ بين المسلمين شعرة يمكن ان تردهم الى جادة الحق.

* في حديث سابق وصفتم السودان بأنه دخل ظلمات بعضها فوق بعض لمدة ستة عشر عاما من الضياع سؤلنا مادام الامر كذلك وانتم شاركتهم في «اعمار» نصف تلك المرحلة اذن ما الذي فعلتموه لتبديد تلك الظلمات وعوامل الاصلاح كانت متاحة بالنسبة لكم بحكم موقعكم الاستشاري للرئيس المخلوع؟.

- لا.. لان كل مراقب في السودان كان يعلم اننا لم نشترك اشتراكا حقيقيا في السلطة كنا في الاتحاد الاشتراكي صوتا فقط ما عدا ممارسة محدودة ايام توليت منصب النائب العام. اما كل الوظائف الاستشارية فقد كانت صورية فقط! وفي النيابة العامة فعلنا كثيرا فحرقنا التنظيم النقابي من سطوة الاتحاد الاشتراكي وانتخبنا النقابات التي فجرت الثورة الان، وحاربنا الفساد وضرينا رؤوس النظام الكبيرة المفسدة.. ويسطنا العدالة للفقراء في المسائل القانونية ومارسنا الحرية النسبية تحت سطوة جهاز الدولة.. عموما فعلنا ما يمكن فعله واكبره التفجير الاسلامي!! ومع ذلك احسب ان هناك وحدة ما بين النظم الديكتاتورية والديمقراطية في السودان ولا اخطأ بينها وبالطبع افضل الديمقراطية الليبرالية الحزبية مع تخطيطها الف مرة على ديكتاتورية رفيقة مثل ديكتاتورية عبود او قاسية مثل ديكتاتورية نميري وعود بالله من الاتية.. ولكن إذا لم يخرج السودان من هذه الدورة فستلازمنا بعد قليل، حتى لو إنتهينا إلى إنتخابات، ربما يحكمنا إئتلاف فيه فساد واضطراب وكل مظاهر النظم التي عهدناها من قبل أو أشد منها، فيسقط ذلك في يد ديكتاتور جديد يدعي أنه سينقذنا مرة أخرى..

* انتم متهمون بالصمت في عدة قضايا قومية ووطنية على سبيل المثال الفلاشا والنفابات الذرية وكامب ديفيد وكلها تمت وانتم في السلطة؟.

- من الذي تحدث في السودان في هذه القضايا ان كنا نحن صمتنا! بالنسبة لكامب ديفيد موقفنا كان واضحا وعرضناه في مجلس الوزراء والمكاتب السياسية والصحف جميعا.. بالنسبة لقضية الفلاشا لم تظهر إلا في اواخر العهد والنقل الاكبر للفلاشا حدث بعد ان دخلنا السجن والنقل السري كنت اؤكد للناس ان مجلس الوزراء ومجلس الامن القومي ووزارة الداخلية لم يستشاروا في هذه العملية.. ومن

خلال موقعي الاستشاري لنميري كنت امارس وظيفتي وسلطاتي مستقلا عنه!! والعملية عموما اخذت طابع السرية حتى بالنسبة لاجهزة الحكم ولم اعلم بها إلا عندما زرت الخليج قبل اعتقالنا. اما بالنسبة للنفائيات الذرية فلم امر لم يكن معروفا لان الاتفاقية لم تكن قد عقدت وكانت في طور المشاورات فقط ووافق عليها نميري ولم تعقد وكانت همسا فقط!!

★ هل لك رأي جهرت به في قضية واعدام محمود محمد طه؟..

- نعم .. لم اكن اكثرث لمحمود وان كنت اذكر له حشدنا ونحن في طور الطفولة دفاعا عن الخفاض الفرعوني ضد القانون الذي يجرمه!! وقد كنت اقدر خطر دعوته وكنت اقول صراحة ان ردة محمود محمد طه اوسع من ردة اي شيوعي سوداني! لان محمود ادعى انه نبي وفيه شيء من الالوهية ويعطى نفسه الحق لنسخ تعاليم القرآن ويضرب وحدانية الله ويوجه خاص الجهاد وهو السلاح الوحيد الذي تحمي به الملة، لذلك فان الغرب كان يحب محمود محمد طه كحبه للقاديانية في الهند لانها اسقطت الجهاد ايضا.. لذلك عني به الغربيون عندما اعدم ليس حبا في شخصه ولكن في مبادئه التي تجرد المسلمين من سلاح الجهاد والاستقلال الثقافي لانه منذ الخمسينيات ظل يدافع عن اسرائيل وله كتب في ذلك ولان في عقيدته دمج للصهيونية والماركسية والليبرالية الغربية وبعض شطحات دينية صوفية إسلامية.. لذلك هناك اطراف كثيرة اسلامية ادانته بالردة منها الازهر والشيخ بن باز.. وعندما حاكمه القاضي كانت القضية سياسية أولا ولكن القاضي وجد ما هو اكبر من ذلك وهي الردة!!

★ انهم انكم اسمتمتم فح تحريك تلك القضية؟.

- كانت قضية قضائية محضة لم يكن فيها اي عنصر سياسي.. لم تكن نحن الذين فتحنا البلاغ ضده واذا كنت تقصد بالتحريك البلاغ او تولى الاتهام في المحكمة او حملة دعائية تؤثر على المحكمة كل ذلك لم يحدث!!

★ هل اتم من ضمن الاصوات التي نادت بضرورة تسليم نميري للسودان؟!

- اننا في السودان مارسنا في وجه مصر التمسك بعرف اللجوء السياسي مرتين منذ الاستقلال.. كانت مصر قد طلبت تسليم لاجئين مصريين ورفضت الحكومة السودانية، لذلك قلت ينبغي تحريك الدعاوى الجنائية لا السياسية ضد نميري فقد تقدر الحكومة المصرية على الاقل علاقتها السياسية بالدولة التي تطلب به فاما ان تخرجه من اراضيها وحتى لو لغير بلاده او ان لا تقدر تلك العلاقة وتتركه في البلاد..

★ في ظل تطبيقات الشريعة الإسلامية ماهو موقفكم من الذين نالوا القصاص ظلما او خطأ قضية محاسب مدرسة وادي سيدنا الذي قطعت يده؟.

- قضية المحاسب ليس هناك وجه قانوني يذكر ان الحكم كان خطأ.. والفقه الاسلامي فيه مذهبان مذهب يقول ان المال العام يقيم الحد فيه وهو ما حدث في قضية المحاسب وهو الاوجه في رأيي.. ومذهب آخر يقول لأي احد حظ في المال العام وذلك شبهة تدرأ الحد.. والقاضي في تلك القضية خرجها على اساس سرقة لا اختلاس وقدر ان الشخص لم يكن مؤثما على المال وأثر المذهب الفقهي الاول.. وإن اجتهد القاضي بحسن نية وخطأ علينا ان نرد للمظلوم حقه.. وفي اجتهداه الحكم بمضى وفي الشريعة هذا الحكم مهما طال عليه الزمن ينسخ ويعوض الذي وقع عليه الظلم وهذا هو الحكم..

★ الظروف التي حدثت بكم في المشاركة في طرد الحزب الشيوعي عام ١٩٦٥ من البرلمان هل مازالت ماثلة إذا ماتسنى لكم الوصول لقبة البرلمان مشاركة مع الاحزاب الاخرى بما فيها الحزب الشيوعي؟ أم مستعدون لاحترام تعددية الاحزاب؟.

- ذلك يتوقف على طبيعة الحزب الشيوعي السوداني واحسبه انه مازال يقوم على مناقضة كاملة لكل اصول الدين وذلك خطر على الدين وعلى الديمقراطية لانه لا يؤمن بالديمقراطية والليبرالية ولا التعددية الحزبية اصلا!! ويقدر ان النهج الصحيح لنيل السلطة هو الثورة المسلحة!! والبقاء فيها بقوة ديكتاتورية البروليتاريا.. ولا يؤمن بالوفاء بالعهود السياسية لانه يعتبرها حيلة يستغل فيها المغفلون!! وهذه هي ممارسته في كل اوروبا الشرقية والحزب الشيوعي السوداني كان يتمسك بهذه النظرية الكلاسيكية وهو موصول صلة وثيقة بموسكو ولذلك لا ينطلق من منطق وطني!! وقد تتناقض مصالحنا الوطنية مع موسكو وسوف يكون الاقرب اليها!! برغم ان هناك الاحزاب الشيوعية الاوروبية التي تجاوزت ايدولوجيتها الماركسية الالحادية واصبحت تحاور الدين المسيحي كما في فرنسا مثلاً.. ولذلك عندما

اتخذ الحزب الشيوعي مثل هذا الموقف قبيل الحرب الثانية حلته الجمعية الوطنية الفرنسية في اطار ديمقراطي ليبرالي مثلما فعلنا تماما.. ولم يكن بدعة لاننا لا نقبل لاحد لا يؤمن بالديمقراطية ويريد استغلالها ليقوضها ولا يقبل غيرنا!! وعلى الحزب السوداني ان يحدد موقفه اذا ادعى ان يعمل في الاطار الوطني ان يؤمن بالديمقراطية ولا بد ان استوثق من ذلك حتى لا استغفل!! وان ظل على نهجه القديم فلسوف نعيد وجه التاريخ الذي كان بالامس!!

* ذلك ربما ادى إلى تقويض النظام الديمقراطي في السودان؟؟

- الديمقراطية مقوضة على اية حال اذا سمحت لشخص ان يعمل داخل القوات المسلحة ويحلب السلاح ليرمي في وجهك!! باستغلال الحريات الديمقراطية .. ليقبلها عليك أنت المغفل وحسب.. ليست هناك ديمقراطية في العالم تقبل بهذا. مثلا كل الديمقراطيات ترفض اليوم الارهاب أو أى وسيلة غير ديمقراطية. وكلها ترفض الاحزاب النى لا تؤمن بالديمقراطية مهما تكون آراء الحزب، مادام يؤمن انه لن يصل بها الى الحكم إلا من خلال رضا من اغلبية الشعب، وإذا تغير هذا الرضا سيتراجع. إذا قبل هذا المبدأ وقبل الوفاء بالعهد السياسى يقبل.

* نذكر ان الرئيس المخلوع سبق أن وصفكم بأخوان الشيطان ولم نسمع لكم ردا في حينها الا ترى ان الصمت قد قلل من شأن الجماعة ادبيا على الأقل؟

- صحيح انه منذ المصالحة ظل يحمل علينا.. وكنا انذاك نشهد تطبيق الشريعة الإسلامية وما اردنا حينها لصوتنا الحزبي ان يعلو على هذه القضية المبدئية التي كانت قائمة لذلك اثرنا ان نتجاوز ذلك الهجوم حتى نضمن الاصل في تطبيق الشريعة.. وصممتنا حتى عن العيوب التي جاءت في الصياغات التي يمكن ان نتجاوزها.. وكنا نؤثر ان يكون نميرى دائما هو الغادر لان لنا مبادئ اخلاقية تحكم علاقتنا السياسية وقد تجسدت في علاقتنا مع نميرى بالكلمة الظاهرية التي اعطيناها له وهى اننا لن ننقلب عليه ونحن معه!! وإذا اردنا ان نفارقه فسوف نفارقه على كلمه سواء..

* تكلمت عن التزامكم بالعهود السياسية وأترتم ان يكون نميرى هو الغادر ولكن اليس كان مطروحا آنذاك موضوع انتهاء دور الامام المجاهد والارتقاء لدور الامام العادل؟

- ما سمعت بهذا المفهوم؟.

* قيل ان ذلك هو احد اسباب الخلاف فبادر بضربكم قبل ان تضربوه؟.

- ما سمعت بهذا المفهوم ابدا في سياق تعاملنا السياسى مع نميرى. ولكنى سمعت به!!

* (سالكم بصراحة هل الشهر الذى قضيتوه فى السجن قبيل الانتفاضة الشعبية كان شفيعا لكم فى عدم محاكمتكم ضمن سدة النظام المبادى؟.

- عند من .. عند الله؟.

* عند الشعب السودانى؟؟

- إنه كان شفيعا لنا لان المرء لا يؤذى فالشوكه لا تشوكة إلا وحط له بها جريره وكل ابن ادم خطأ وقد حمدت الله وانتفعت كثيرا فى الفترات التى قضيتها فى السجن اما الشهر احسب انه قد شفع لى بعض ذنوبى بينى وبين ربى..

أما بالنسبة للشعب فلا شك ان ذلك حرم اعداء السياسيين من سلاح كانوا يتمنون ان يسقط النظام ونحن معه حتى يجوزوا على الشعب اننا انصار للنظام.. وهو الذى كان يعتبرنا عدوه الاول والخطر الامنى الاول عليه والدليل اعتقالنا دون الاخرين وهى على كل حال كانت امنية أولئك الاعداء!!

ولا يستطيع الشارع السودانى ان يتحرك إذا كانت الحركة الإسلامية لا تريد له ان يتحرك. وهذا امر جريئناه. فقد حدثت حركات ايام نميرى وما كنا نريد لها ان تصل الى سقوط النظام، لأنه لم يكن البديل المتهيب خير من نميرى.. مثلا قبيل الانتفاضة كان هناك تدبير بين النائب الاول وجهة سياسية معروفة بمباركة قوى دولية وإقليمية فى ان يزاح نميرى. ويزيح الاخوان المسلمين من أجل السماح بهذا المخطط ولكن نحن كنا واثقون من أن النظام إذا ضرب الحركة الإسلامية حتى إذا لم تتحرك ضده فسوف تكون نهايته!!

فما من قوة سياسية لم تشارك نميرى فالشيوعيون هم الذين خرقوا الدستور وحملوا نميرى للسلطة وتأسيسى جهاز أمن الدولة وضرب الجريرة «أبا» وحزب الأمة شارك وانحسب حينما لم يجد نصيبه من السلطة.. وكذلك الحزب الاتحادي قياداته كانت فى الاتحاد الاشتراكي.. وتلك هى قضية اهل السودان

فليس لاحد من فضل على احد في مبدأ المشاركة وان كنا نتفاضل بما اسهمنا به!!

الفصل الرابع الترابى | طموح مهره الدم!

(اعتقد أن هناك مأساة هائلة فى السودان هى
إلى حد كبير من صنع هؤلاء الناس الذين يسيطرون
على الحكومة التى يمثلها هذا السيد)
(النائب الديمقراطى هوارد ولب) (١)

لا يقل الجدل الذى أثارته شخصية حسن الترابى عن ذاك الذى أثارته شخصية المهدي... يجمع بينهما الطموح وعشق السلطة، والفارق بينهما أن الثانى حينما راودته أحلام الزعامة سعى إليها - أو فنقل سعت هى إليه - عن طريق ديمقراطى مشروع، وصحيح أنه مسعى لازمه عوامل الفشل أحيانا... وأصاب (نجاحا) بمقدار الجهد، أما الأول فهو ميكافيللى الأسلوب، الأمر الذى جعله لايتورع فى بلوغ هدف الزعامة عن طريق فوهة البندقية، وبذلك المقياس الميكافيللى البغيض يمكن القول أنه سجل نجاحا نسبيا، طالما أن الطغمة العسكرية الحاكمة فى السودان بدأت تطبق فى مشروعه الذى حلم به كثيرا. جمعت بين المهدي والترابى صداقه شخصية عارمة خارج حدود الوطن (بريطانيا)... وأنتجت هذه العلاقة مصاهرة الثانى لأسرة الأول (تزوج أخته وصال المهدي). وتوطدت العلاقة بينهما أكثر، بل فى كثير من الاحيان كانت ترمى بظلالها على الواقع السياسى، ويعتقد أن ميكافيللى حسن الترابى أصابت حتى فى النواحي الاجتماعية!

ولد الترابى فى مدينة كسلا بشرق السودان عام ١٩٣٢ مع أن مسقط رأسه هو قرية «ود الترابى» على الضفة الغربية لنهر النيل الأزرق (حوالى ١٥٠ كلم تقريبا - شمال شرق الخرطوم العاصمة). ونشأ وسط أسرة ذات تقاليد عريقة فى التصوف والعلم. درس المدارس الثانوية فى «حنتوب» بمدينة «ود مدنى» فى إقليم الجزيرة وتخرج من كلية القانون جامعة الخرطوم عام ١٩٥٥، وحصل على الماجستير فى القانون من بريطانيا عام ١٩٥٧، ثم حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة «السوربون» فى باريس عام ١٩٦٤. لم يكن الترابى على رأس تنظيم الإخوان المسلمين حينما أسسوه رواد أوائل. وجاءت ظروف اختباره بعد إعتقال السيد (الرشيد الطاهر) المراقب العام للتنظيم، والذى ألقى القبض عليه ومعه بيان لحركة إنقلابية أجهضت فى مهدها ضد الحكم العسكرى الأول (عبود) وحكم عليه بالسجن خمس سنوات، وحدث أن تبراأت الحركة من هذه العملية الانقلابية وأعزوها إلى المنطلقات الشخصية، وذلك لأهداف تكتيكية، وواتت الزابى فرصة الهجوم على الرشيد الطاهر والانتقاص من قدره وقال لاتباعه قولته الشهيرة (ألم أقل لكم إنه لم يكن رشيدا ولم يكن طاهرا) (٢). وأختير الترابى على انقاض الرشيد الطاهر. ودائما ما يذكى الترابى نفسه ببخسه لقدر آخرين من قيادات العمل التنظيمى، ويطلب له نسب كل إنجاز لشخصه وتهميش الآخرين أو النيل منهم إذ يصم الذين إنشقوا عن التيار التنظيمى بما هو ضد التوجه الفعلى للحركة ويقول (يمكن للمرء أن يستقرىء تاريخ الشقاق فى الجماعة الإسلامية بالسودان فى ضوء ما تقدم دواعيه، فقد وقع إنشقاق بائن لأول نشأة للجماعة فى جامعة الخرطوم لبعد الشقه بين المسؤولين الذين حملوا جرثومة فكر يسارى سالف أو سائد عندئذ، وآخرين إعتصموا بالاصولية الإسلامية الخاصة، وخالف ذلك الشقاق تنافس المؤسسين أيهم يبرز زعيما للجماعة بما يحيط الخلاف، وكادت تخرج كل الفئة القيادية الفعالة، وأسست الجماعة الإسلامية الحزب الاشتراكى الإسلامى، ولكن القاعدة إعتصمت بالجماعة وحاصرت الشقاق فى نطاق محدود جدا) (٣). صار د. حسن الترابى أمينا عاما لجبهة الميثاق الإسلامى فى العام ١٩٦٤، وهى جبهة أنشئت كواجهة جماهيرية لتنظيم الإخوان المسلمين، وكان من أهدافها الأساسية محاربة النشاط الشيوعى الذى إنتظم آنذاك فى (الجبهة المعادية للإستعمار) ويلخص الترابى هذه الاستراتيجية بقوله (كان من أبرز الكسب السياسى الثورة الشعبية التى عبأتها الحركة لحل الحزب الشيوعى عام ١٩٦٦ وفضلا عما أثمرته تلك الحملة من تجربة الاتصال السياسى وتعبئة الشعور الدينى، فقد عبرت بالحركة إلى مرحلة تتجاوز الحزب الشيوعى،

فحتى ذلك العهد كان هاجس الحركة الأول والأساسي منافسه الشيوعيين، ومنذئذ تخلصت الحركة في أن تحتكرها عقدة منافسة الشيوعيين بما ألحقت بهم من هزيمة وعزلة دينية وسياسية بالغة وخلقت حركة الشيوعيين راعها واصبحوا هم مشغولون بالحركة ولم تعد هي المشغولة بهم، بل أصبح همها هو تطوير علاقاتها بالاحزاب الوطنية أو منافستها على الشعب(٤).

حقيقة الأمر لم يصرف الحركة بلوغ هدفها كم زعم د. الترابي، ولكن لأن التنظيم ومنذ أن ترأسه هو وحتى قبيل انقلاب نميري ١٩٦٩ كان يموج بالمنافسة.. ومحاولات لتيارات تريد الزعامة نفسها كالدكتور (جعفر شيبخ إدريس) و(الدكتور محمد صالح عمر) (توفي بعد أحداث الجزيرة أبا ١٩٧٠) وبعضهم كان رأيه مجروحا في شخص الترابي كالمرحوم بابكر كرار. ولكن المؤتمر العام الذي عقد في ١٩٦٩ (قبل انقلاب نميري ببضعة أشهر) والذي أريد له إبعاد د. حسن الترابي من القيادة. حدث العكس فيه حيث انتصر الأخير على منافسيه فانتخب أمينا عاما لجبهة الميثاق والاخوان المسلمين، لكن التيار الثاني إنشق مجددا بعد مصالحة ١٩٧٧ وإنخراط د. الترابي في نظام نميري. وتزعم ذلك التيار السيد (صادق عبد الله عبد الماجد) و(الدكتور الحبر يوسف نور الدائم) لكنهم ظلوا محجبين في إطار ضيق لافتقارهم للمواهب والملكات الكاريزمية التي يتمتع بها د. الترابي. وبعد إنتفاضة ١٩٨٥ غير الترابي إسم التنظيم إلى الإسم الحالي وهو الجبهة الإسلامية القومية. وخاض الحزب الانتخابات الديمقراطية في عام ١٩٨٦ وحاز على واحد وخمسين مقعدا وأصبح الثالث في ترتيب القوى السياسية بالبلاد..

بعد حدوث إنقلاب ١٩٨٩/٦/٣٠ الذي أطاح بحكومة المهدي المنتخبة ديمقراطيا - ولظروف سنستعرضها لاحقا- أصبح د. الترابي عراب النظام الجديد. وبعد أن آلت إليه مقاليد الأمور وتنفذ في السلطة الجديدة بدأت تداعيه طموحات الانتشار الاقليمي والدولي (إن ما ندعو إليه فتح دار الإسلام كلها لتصبح ساحة واحدة)(٥). ورغم أن بذرة هذه الطموحات كانت مبدورة منذ أمد طويل لكنه أسفر عنها إبان حدوث الغزو العراقي للكويت في ١٩٩٠/٨/٢ بما لقيه من تأييد التنظيم الدولي للأخوان المسلمين، وفي أبريل ١٩٩١ وبعد إنتهاء حرب الخليج الثانية جمع الترابي المتحالفون السابقون الذين أيدوا الغزو في مؤتمر بالخرطوم سمي (المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي). وكان فيه هجينا غربيا من المنظمات والتنظيمات، وانتخب الترابي فيه أمينا عاما، ومن وقتها بدأت متاعب الدول التي فيها نواة لحركات أصولية متطرفة بعد أن إنتظم عقده المنظومة، وأمسك الترابي بجهاز (الريموت كنترول) لتوجيهها من الطابق الخامس في (قاعة الصداقة) بالخرطوم. مهما كان الرأي في شخص الترابي لكن الثابت أنه له كاريزما قيادية مؤثرة، غذاها عن طريق التمثيل والمراوغة اللتين برع فيهما، كما أنه في ذلك يعتمد على طريقة الخطابة التي يشحنها بالانشاء والبلاغة والمحسنات البديعية والسجع وهي مظاهر يمكن أن توقع في حبالها كل من يستمع إليه. كما أنه يجيد أسلوب التفضيم والتضخيم عن طريق علو نبرة الصوت وإنخفاضها.. تغليظها وتليينها.. مع إنسجام كام في حركات اليدين والعينين وسائر أعضاء الجسم. (يظهر في خطاب الإسلاميين كما يمثل الشيوخ حسن الترابي اللعب بالحروف والالفاظ، ومن ذلك استعمال السجع والقافية)(٦).

كما ويعتمد د. الترابي على أسلوب التكرار في أحاديثه (ويمكن أن نفهم جيدا تأثير التكرار على الجماهير عندما ننظر إلى الهبة التي يمارسها على الشخصيات الأكثر إستناره. فعندما تكرر الشيء مرارا وتكرارا ينتهي به الأمر إلى الانغراس في تلك الزوايا العميقة للوعي حيث نضع دوافع كل أفعالنا، وبعد مرور فترة من الزمن ننسى من هو مؤلف القول المكرر وينتهي بنا الأمر إلى حد الايمان به)(٧). وفي هذه الجزئية هو على عكس السيد الصادق المهدي الذي يميل كثيرا للإستمرار والاسهاب لكنه أكثر بلاغة في الحديث منه. ويمكن تصنيف شخصية الترابي - وفق ماذهب بعض علماء النفس- بكاريزما الهبة المصطنعة (والعدد القليل من الاشخاص الذين يمتلكونها يمارسون سحرا مغناطيسيا حقيقيا على أولئك الذين يحيطون بهم بما فيهم أندادهم، فهم يطيعونهم طاعة عمياء كما تطيع الدابة المتوحشة مروضها، على الرغم من أنها تستطيع أن تفتirse بكل سهولة)(٨). وهو هنا أيضا على عكس المهدي الذي قلنا أن كاريزمته مستمدة من الهبة المكتسبة. (إن شخصية الترابي شديدة التعقيد متقلبة لا تكاد تستقر على شيء، تحركها إعتبارات مفرطة في ذاتيتها، يمزقها طموح جامع إلى الزعامة المحلية والاقليمية والعالمية، ويعذبها أنها تفتقر إلى مقومات تلك الزعامة في بيئة لا تقر زعيما ترد على تاريخه شبهة أو يشوب ماضيه تجريح أو يخالفه عيب أو ذم)(٩).

مع أن الهيبة المصطنعة يمكن أن تطمس مقاييس الزعامة في بيئة محلية بالمواصفات المذكورة.. وفي شخصية الترابي نرجسية بينه، فهو يرد كل إنجاز لشخصه كما ذكرنا وتحيط به السعادة عندما يكون مصدر جدل في السنة الجماهير أيا كان طبيعة هذا الجدل. وفي سبيل الوصول إلى غايته وأهدافه لا يتبع الترابي الأسلوب الميكافيللي وحده.. فهو لا يتورع في الاهتداء بالاستنتاج العملي في أسلوب الارادوية النازية والذي توصل إليه الفيلسوف الرسمي للدولة النازية (الفرد روزنبرغ) | (إذا كانت القسوة لازمة فلم لا نستخدمها لإرادتنا الوطنية؟).

ويتضح ذلك في ممارسات النظام الحالي المنتفذة فيه د. الترابي والتماثل بين النموذجين يتضح في أشياء كثيرة على سبيل المثال (الاحتفاظ بالسلطة وترويض المعارضين - الاعتقالات والتعذيب «على نمط معين» تعدد الأجهزة الأمنية - حرق الكتب الليبرالية والدينية والماركسية - استخدام الموكب والاحتفالات والمؤتمرات والمسيرات من أجل تثبيت أركان النظام - الأزياء الخاصة بالوان معينة للمليشيات)(١٠).

وهذا التماثل يقود في النهاية إلى هدف واحد وهو توسيع قاعدة القمع وإستمراره وإشاعته ثم إحاطته بذرائع عقائدية (مطلبات الدفاع عن الوطن - حماية شرع الله... الخ) على طريقة الحواة والبهلوانيين بلجأ الترابي أحيانا إلى الخداع والكذب الذي لا يليق بدعاية إسلامي (ذلك مايمكن للقارئ إكتشافه بسهولة في الحوارين اللذين معه في هذا الكتاب مقارنة بالواقع). كما يمكن الإستشهاد بعشرات الأمثلة التي تفصح هذا السلوك - على سبيل المثال لجأ إلى خيار الكذب عندما واجهه مأزق المحامي عبد الباقي عبد الحفيظ الذي بترت رجله نتيجة التعذيب في (بيوت الأشباح) وقد واجهه المحامي الشاب بذلك في محاضرة له في لندن يوم ١٩٩٢/٤/٢٧ وقال بعد أن غادرها إلى واشنطن (أنا أعلم أنه قد بترت رجله لأسباب صحية لأنه أصيب بالسرطان)(١١) والملاحظ أنه لم يقل ذلك أثناء المواجهة بل قال فيها تعميمات هروبية.. وكثيرا ما ينفي دوره في السلطة الحالية مع ثبوت ذلك (ليس لي دور فاعل في الحكم، ولكني أتحرك في ساحة عالمية وأتمتع داخلها بالحرية ذاتها التي يتمتع بها قادة الأحزاب السابقة)(١٢). ويمكن للقارئ إكتشاف الكذب بسهولة في حديث الحرية السابق عندما ينظر إلى تاريخ الحوار. ولكنه يذهب إلى أبعد من ذلك فعندما سأله النائب (بنجامين غيلمان) في الكونغرس الأمريكي حول ما إذا كان يقدم المشورة إلى رئيس السودان في الشؤون الحكومية المهمة قال (لا، لأنه لا يتاح لي التحدث إليه)(١٣). وفي سؤال آخر حول طبيعة قوات الدفاع الشعبي يقول (إن هذه القوات شبيهة بالحرس الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية، وتختار عناصرها من الدوائر الحكومية، ويخضع هؤلاء لتدريب بسيط لفترة قصيرة من أجل تعزيز الانضباط كما أنها فرصة لإعطائهم بعض المحاضرات حول طبيعة عملهم)(١٤).

والذي يريد أن يكتشف هذا الكذب لابد أن يتساءل إن كانت طبيعة عمل هؤلاء الذين يختارون من الدوائر الحكومية هو تكريس مفهوم الجهاد وتأجيج نيران الحرب في الجنوب وتصدير الارهاب. وإمعانا في الكذب الصريح يختصر الترابي سياسة الفصل التعسفي التي مارسها النظام في جهاز الخدمة المدنية بقوله (شمل التطهير نحو ألف موظف فقط)(١٥). وعن النساء يقول (أنهن يشغلن مناصب المدراء والوزراء)(١٦). وهذه نماذج فقط والمحضر المذكور يعج بالكثير المدهش.. تناسى فيه تماما مع نفيه لكل الأشياء أنه من ضمن مهامه جاء مدافعا عن النظام نفسه.. وهذه من الأشياء التي عيل فيها صبر النائب هوارد ولب بعد ما إستفزه الكذب المبالغ فيه فإنفجر في وجه د. الترابي قائلا (هذا يعني أن كل المنظمات - بما فيها حكومتنا - مخطئة في تقويمها سجل حقوق الإنسان، فالتناس في السودان لا يخضعون للتعذيب، وليس هناك تعامل إعتباطي على قاعدة معتقدات الناس الدينية والسياسية، وهم أحرار في التحرك دون أن يخشوا إنتقام أو تهديد أعضاء في حزكم؟ هل هذا ما نحاول أن نقوله لنا اليوم؟ هل هذه التقارير من نسج الخيال ولا أساس لها على الإطلاق)(١٧).

يسعى الترابي في خطابه أحيانا إلى لي عنق الحقيقة. ولا يتحرج في المداينة والمنافعة.. وذلك يعتمد على المناخ الذي يتواجد فيه (المحضر يكشف ذلك- ومحاضراته الأخيرة مايو ٩٢ في لندن وواشنطن التي فيها راحة إستمالة للمجتمع الغربي مع تعارضها والنصوص الدينية). وهي سمة في نهج الأخوان المسلمين عموما فقد أسماؤا نميري (مجدد المائة ويأيعوه على المكروه والمنشط)(١٨) وقال (يسن عمر الامام) مكرسا للقلب الجديد الذي خلعه على نميري (الحمد لله ففي القرن الماضي جدد محمد أحمد

المهدي الدين، وكان من السودان. وكذلك جعفر محمد نميري من السودان يقوم بتجديد الدين بتوفيق من الله سبحانه وتعالى(١٩) ولبتدع حسن الترابي قولاً آخر في هذا الشأن وقال (ولما أجرى الله الخير على لسانه بايعناه إماماً)(٢٠)، أى نميري!!

كثيراً ما يستدعى الترابي الدين في أحاديثه ليعطيها نفحة التجيل القدسي، وذلك في تبريراته لمواقف سياسية أو ظواهر طبيعية عرضية، فيقارن الأدنى بالأعلى كقوله في المصالحة الوطنية (قديمًا شارك يوسف عليه السلام في إدارة الشؤون العامة لتحقيق مصلحة في رعاية تمويل العباد لا لتحقيق البقاء في السجن، بينما كان قد أثر السجن على الفتنه المحتومة)(٢١). وفي موقع آخر حاول فيه درء الشبهات عن نميري باستدعاء الدين (وتذكرون أن كثير من الشبهات كانت تنصب على الرجل الذي صدرت عنه هذه التشريعات مباشرة.. فصوبوا نقدهم لأول وهله على مصدر هذه التشريعات. وذلك شأن قديم فما تنزلت على الناس من رسالة إلا غفل المخاطبون عن جوهر الرسالة وصوبوا نقدهم إلى الرسول.. فتذكرون كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سابق عهده مبرأ من كل شبهة، لكن ما قام بالدعوة حتى أطلقت عليه قذائف الشبهات)(٢٢) وأحياناً يخلع القدسية نفسها على نفسه.. فحينما أثار قانون العقوبات الذي صاغه ضجة في مداولات الجمعية التأسيسية عام ١٩٨٨ قال الترابي مخاطباً النواب (عندما نزلت الرسالة إنشغل أهل الجاهلية بشخص الرسول (ص)) أكثر من إنشغالهم بجوهر الرسالة وفي جاهلية أهل السودان إنشغال البعض بشخص الترابي أكثر من إنشغاله بالقوانين الإسلامية)(٢٣).

وفي تعليقه على كوارث السيول والفيضانات التي اجتاحت السودان في أغسطس ١٩٨٨ قال د. الترابي (إن الله لا يجازي البشر إلا بما ملكت أيديهم)(٢٤). وقال الكاروري في جلسة الجمعية التأسيسية ١٩٨٨/٩/٢١ (إن الله أرسل إلينا الطوفان ثم الجراد وتبقت ثلاثة أشياء القمل والضفادع والدم.. ذلك لأننا مفسدون).

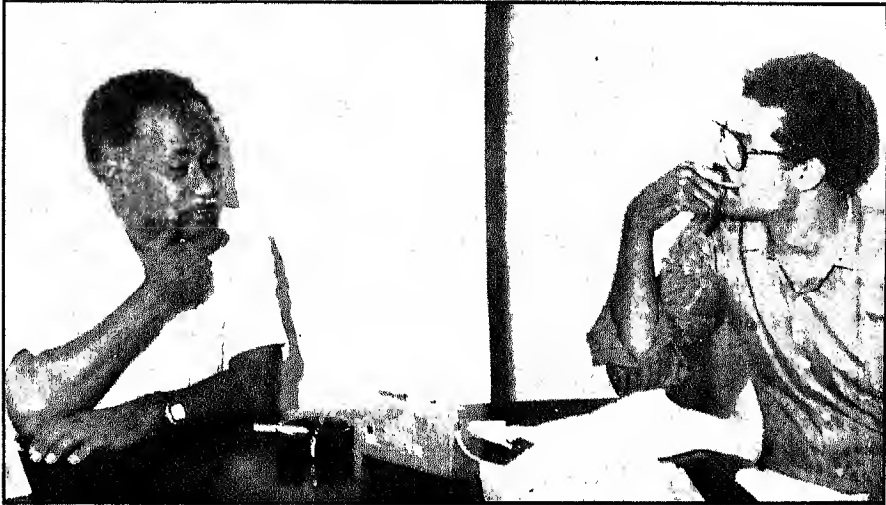
إن الراصد لخطاب الجبهة الإسلامية عموماً وزعيمها د. الترابي خصوصاً يلتبس كثيراً من اليأس والاستخفاف بالعقول، ومن السذاجة التقليل من ذكاء الترابي مع أنه وظفه توظيفاً سيئاً. فبهذا الذكاء كان يمكن أن تكون له قيمة كبرى أكثر من التي يسعى إليها الآن.. لو أنه إلتزم بمنهج الداعية الإسلامية غير المتطرف وغير المتجاوز لتراث مجتمعه، لو أنه وضع خطوطاً واضحة بين الهدف وتسييس الدين أو تدوين السياسة، لو أنه أدرك في لحظة صفاء أن قصور الرمال التي تبنى في شاطئ بحر هائج ماضٍ مضطرب هي بالضرورة عرضة للإنهيار بين غمضة عين وانتباهتها!!

إن الظاهرة (الترابية) هالت التراب على أشياء كثيرة، ونعت قيماً جميلة إختطها في سلوكياته المجتمع السوداني، وهي قيم الممارسة السياسية والتعايش السلمي للأديان وكلاهما السياسي والديني يستندان إلى موروث من التسامح. وفيه إستمداد تميزهما وتفردهما وتوجههما! وحيال إقتلاع الظاهرة الترابية لهذه الموروثات زرعت بذائل مقيته ومفرغة.. العنف والارهاب والحقد.. وهي مكونات تترقد في أحشائها إفرازاتها.. وكاد د. الترابي نفسه أن يتجرعها فيما تعرض له في (أتوا) بكندا مايو ١٩٩٢. ومع ذلك ما زال سادراً في أوهامه رغم أنه طوى ستة عقود من عمره، كرس نصفها في الركض خلف طموحاته الميكافيلية!!!

- (١) محضر إستجواب الترابى فى الكونغرس الأمريكى | (مايو ١٩٩٢) | (شئون الأوسط ١٠ - ١٩٩٢)
- (٢) أعتد التوثيق على دراسة محكمة للأستاذ محجوب إبراهيم (الترابى الوهم والحقيقة) | جريدة الخليج | الأماراتية ٢٩/٢/١٩٩٢
- (٣) د. حسن الترابى الحركة الإسلامية فى السودان التطور، الكسب، المنهج | ١١٢-١١٣
- (٤) المصدر السابق.
- (٥) جريدة الحياة ١٤/٥/١٩٩٢
- (٦) د. حيدر إبراهيم على | أزمة الإسلام السياسى ص ١٩٤
- (٧) غوستاف لوبون | سايكلوجية الجماهير ص ١٣٣ منشورات دار الساقي
- (٨) المصدر السابق ص ١٣٨
- (٩) دراسة للقانونى الأستاذ محجوب إبراهيم مصدر سابق جريدة الخليج ٢٩/٢/٩٢
- (١٠) لمزيد من الاستزاده أنظر مقال د. خالد المبارك (التأثر بالنموذج النازى فى السودان) الحياة ٢١/٧/١٩٩٢
- (١١) جريدة الحياة ١٤/١٠/٩١
- (١٢) المصدر السابق ١٦/١٠/٩١
- (١٣) محضر الاستجواب - مصدر سابق
- (١٤) المصدر السابق
- (١٥) المصدر السابق
- (١٦) المصدر السابق
- (١٧) المصدر السابق
- (١٨) د. منصور خالد الفجر الكاذب | نميرى وتحريف الشريعة ص ١١٠
- (١٩) جلسة مجلس الشعب ٨/١١/١٩٨٣ نقلا عن عوض الكريم موسى (تناقضات الصادق المهدي).
- (٢٠) مجلة الطليعة الكويتية ديسمبر ١٩٨٣
- (٢١) حسن الترابى | الحركة الإسلامية فى السودان | مصدر سابق ص ١٩٨
- (٢٢) راجع بحث الترابى فى مجلة البيان العدد ١٧ سنة ١٩٨٤ وكتيب عوض الكريم موسى مصدر سابق ص ١٢
- (٢٣) الوطن الكويتية ١٥/٨/١٩٩٢
- (٢٤) جريدة الراية ١٥/٩/١٩٨٨

محمد إبراهيم نقد
- لا نتبرأ من شعارات مايو ولسنا الحزب الذي
يذوب.
- نحن أحرص الناس على إزالة مالحق
بالعلاقات المصرية السودانية.
- الاشتراكية ما عادت ذلك الشعار البراق
ونلتقى مع ثوار الجنوب قومياً.

الخرطوم ١٧ سبتمبر ١٩٨٥



كان يحتاج لجهد أو ذكاء خارق!! والسؤال الذي اطرحه اذا ما كانت كل المنظمات الفلسطينية تتابع في صحافتها وتعكس ما يدور داخل الارض المحتلة.. كيف تفسر وصول خمسة الاف اثيوبي من يهود الفلاشا بلون مختلف وتقاطع مختلفة الى الارض المحتلة ولا يعلمون بها؟.. وكنت قد وجهت هذا السؤال الى الاخ صلاح من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقلت له انا لا استطيع ان اصدق لاننى اعلم انكم تكتبون عن الحياة اليومية فى داخل «اسرائيل» بكل تفاصيلها.. فكيف غاب عنك ذلك حتى لو افترضنا انهم وضعوهم فى صحراء النقب!! ثم انه فى تقديرى بما ان العملية تمت بمباركة المخابرات الامريكية والموساد فاننا اعتقد ان لهما علاقة ود كبيرة تربطهما ببعض الانظمة العربية لتبادل المعلومات! وكذلك جهات عربية كثيرة صممت على اعتبار ان المشروع الامريكى المرتقب سيكون شكلا من اشكال الحل فلا تريد اعاقته.. فكان ترحيل الفلاشا واحدة من الصفقات..

★ هل يمكن لحزبكم بما يملكه من معلومات ان يساهم فى ازالة التشويه الذى لحق بوجه السودان عربيا؟.

- السودان ازال التشويه بتقديمه المرتقب لثائب الرئيس السابق عمر محمد الطيب للمحاكمة.. ولكن كيف نزيل التشويه الذى لحق بالجهات العربية.. واقول لك صراحة.. مثلا الملحق العسكرى المصرى فى السفارة المصرية فى السودان واسمه عادل! فقد كان على علم بقضية الفلاشا وسافر على اول طائرة بعد الانتفاضة.. وثانيا.. الطائرات التى كانت تحمل الفلاشا كانت تخترق الاجواء المصرية وليست اجواء افريقيا الوسطى!!

★ يذكر ان راية الاشتراكية التى رفعتها حركة تحرير السودان قد خلقت تزاوجا فى الافكار بينكم وبيننا لدى الراى العام.. ما مدى صحة ذلك من عدمه؟.

- أنا اعتقد ان الاتفاق بيننا وحركة تحرير السودان ليس فى الاشتراكية لان شعار الاشتراكية لحق به ما لحق فى العالم العربى والافريقى!! فما عاد ذاك الشعار البراق.. مايو رفعت الاشتراكية وقد حدث ما حدث!! فالشئ الاساسى هو وحدة السودان.. فالحركة هى اول حركة سياسية عسكرية فى الجنوب ترفع شعار مشكلة الجنوب يجب ان تحل فى اطار مشاكل السودان.. اى انهم ليسوا دعاة انفصال.. فذلك هو اساس تحالفنا معهم لان طرحها متقدم بعد نشوئها عقب اتفاقية اديس ابابا وتطبيق الحكم الذاتى اى ان الجنوبيين نالوا آنذاك ما كانوا ينادون به وهو مناصب الحكم فى الجنوب.. وبعد ١١ سنة من التجربة توصلوا الى ان ذلك لم يكن هو الحل.. فالحل ليس هو الحل الاقليمى وانما الحل القومى الشامل وواضح لنا ان الحركة غير متجانسة ولا تحكمها ايدولوجية واحدة.. وفى داخلها مختلف الجذور الفكرية والثقافية.. وانما يحكمها برنامج سياسى واحد وهو «مانفستو» الحركة.. وقد يكون من بين تلك الجذور من يؤمن فى شعار الاشتراكية وليس ذلك هو الذى يحكم الحركة ككل!! والحركة من خلال عملها العسكرى تبني فى نفوذها السياسى لذلك يجب ان لا نتوقع سرعة الاستجابة.. ويجب ان لا نضيق اذا لم ترد الحركة على مسامى الحوار..

★ سمعت راياء مفاده ان حل جهاز امن الدولة وخاصة الامن الخارجى خلق فراغا امنيا يمكن لقوى خارجية متربصة اختراقه - هل توافق على هذا الراى؟.

- هذا نصف الاية!! بالطبع ان ازالة نميرى ومؤسساته قد خلق فراغا سياسيا.. ولكن ذلك لم يكن سببا لكى يطالب الناس بإعادة نميرى او اجهزته.. كذلك هو الحال بالنسبة لجهاز امن الدولة فقد نشأ فراغ ايضا ولكن السؤال كيف يملأ هذا الفراغ.. هل بالجهاز القديم ام بجهاز جديد ونحن مع الراى الثانى.. على ان يكون ذلك الجهاز خاضع للمساءلة والمراقبة القضائية والقانونية.. وعلى ان يكون تابعاً لوزارة الداخلية وافراد من كوادر الشرطة.. وكذلك ان تكون ميزانيته معروفة وتصرف من الميزانية العامة للدولة وعلى ان يكون محكوما بسياسة السودان الخارجية لان الجهاز السابق كان مسخر من قبل جهات كثيرة..

★ وايضا يقال ان مناداتكم بحل جهاز امن الدولة تنطوى على رغبتكم بعدم كشف وثائق خطيرة تتعلق بحزبكم وهى اشياء وفرتها الحركة الانفسامية؟.

- بمعنى نحن خائفون من كشف هذه الوثائق أليس كذلك!! بالطبع هذا إتهام غير صحيح. ثم أن الجهاز لم يحصل على وثائق لم تنتشر، فاعليها نشر من خلال التقارير وما لم ينشر طيلة الـ ١٥ عاما الماضية سننشره الآن.. والجهة التى تقول هذا الاتهام يجب أن تسأل نفسها أولا حول موضوعية

الاتهام.. والوثائق مازالت موجودة، ونحن قلنا تصفية جهاز أمن الدولة وليس حرق الوثائق وكذلك طالبنا بنشر كل الوثائق والتقارير سواء تلك التي متعلقه بحزبنا او القوى السياسية الاخرى.

* نشرات التجمع كشفت الميزانيات المخفية لاجهزة نميري.. وبما ان الحكومة اعلنت ترشيد الاتفاق.. اذن لماذا لم ينعكس مردود تلك الميزانيات على الوضع المعيشي للمواطن العادي؟

- لان الحكومة ووزير المالية والاقتصاد بالتحديد لم يخرجوا من نطاق صندوق النقد الدولي. فالعقولة السياسية التي تقف وراء ماكينه الاقتصاد مطالبة بالرد على هذا السؤال لانه فعلا توفرت مبالغ طائلة من وراء ذلك.. وصحيح ان نميري كان يغطي ميزانيات اجهزته بالقروض قصيرة الاجل.. ولكن في حدود ما توفر من مبالغ كان من المفروض ان ينعكس على حياة المواطن.. وذلك يقودنا الى ان جهاز الدولة المايوى مازال موجودا وهو الخطر الرئيسى فى الوقت الحاضر.. وانا ايضا بدورى اتساءل معك ذات السؤال!؟

* ماهى رؤيتكم بالنسبة لتمثيل القوى الحديثة فى الانتخابات القادمة؟

- اولا القوى الحديثة اذا ما طرحت سياسات بناءة تكسب بها قواعد جماهيرية يمكن ان تكون قوى مؤثرة.. فالصغير يمكن ان يصبح كبيرا وفى مسألة تمثيلها فانا اعتقد ان التجربة المصرية الخاصة بالتمثيل النسبى هى حتما غير واردة. ونحن نميل لاستحداث دوائر خاصة للقوى الحديثة.. وكلما تعددت الاصوات السياسية داخل المجلس النيابى كان ذلك افيد وانفع لتجربة الديمقراطية القادمة..

* بالنسبة للتجربة المثيرة فى مسألة اختلافكم هل لنا ان نعرف تحديدا اين كنت خلال تلك الفترة؟

- تحديدا ليس لذلك معنى.. فانا خرجت اخر مرة من السودان عام ١٩٧٠م ورجعت فى نفس اليوم الذى اعدم فيه قيادات الحزب الشيوعى فى ١٩٧١م ومن يومها ظلت داخل السودان حتى ثورة ابريل ٨٥.. وقبلها ايضا اختفيت فى نظام عبود من عام ١٩٥٩ الى ١٩٦١. وحياتى خلال كل تلك الفترات كانت من حى الى اخر.. واحيانا تتعدد المخابىء فى الحى الواحد.. وكل تلك تحمل مواصفات الامن التى يحفظ سرها من تتواجد معهم.. فهم فى الغالب يعرفون من انت.. واقول لك صراحة كنت اخرج كثيرا لاقابل اشخاصا فى الخارج، او لاجتماعات ايضا.. وفى الغالب اعيش الحياة الطبيعية وسط الناس بصورة سرية للغاية..

* ذلك ربما يكون حقا مثيرا اذا ما قارناه بقوة جهاز امن الدولة السابق؟

- نعم... ولكنه لا بد ان تكون هناك قوى سياسية تسندك وقد تمثل ذلك فى اعضاء الحزب واصدقائهم.. كما ان السودانيين برغم مفاسد نميري وسدنته ما تزال القيم الجميلة من شهامة وغيرها سائدة بينهم.. كما انه برغم تلك الظروف تسنى لى مقابلة معظم القيادات السياسية..

* فى خلال تلك الفترة كنت قد قابلت نميري لمدة وجيزة واختفيت بعدها ما هى ملائسات ذلك؟

- ذلك كان فى مارس عام ١٩٧١م وكانت الاوامر قد صدرت لاعتقالى فى فبراير ١٩٧١م واستطعت ان اختفى.. وكانت مناسبة التوبيل الفضى لمدرسة حنتوب والذى كان يبدأ من داخلية ابوعنجة وهى الداخلية التى كانت تضمنى ونميري.. وحدث ان اصرت لجنة تحضير الاحتفالات على حضورى فاتصلت بنميري الذى رفع الامر وتأكدنا من ذلك بواسطة جوزيف قرنى ومن جانب اخر كان هناك وفد سوفياتى برئاسة كوزموتسوف نائب رئيس مجلس السوفيات الاعلى ونائب غروميكو انذاك.. فى زيارة لاجراء مناقشات بين الحزب الشيوعى وبين السلطة لتخفيف الازمة.. وكان لزاما على ان احضر تلك المحادثات.. تجمعت كل تلك العوامل.. وحضرت فعلا المناسبتين..

* ١٤ عاما فترة الاختفاء بالمقياس الزمنى طويلة (لم يتخلل الياس روحك يوما ما؟

- ليس اليأس، لأن لحظة اليأس لا تراجع بعدها. فالانسان عندما يصل مرحلة اليأس فتصرفاته حينئذ تكون يائسة كأن يسلم نفسه للسلطة أو يخطو خطوات فيها إستهتار بالعمل السرى. وهذه المرحلة لم أصلها لأننى كنت ملامس بشكل أو آخر التحركات السياسية فى البلد.. وأعتقد إننى طيلة ال ١٤ عاما كنت منضبط ومتقيد بالقواعد ومقتنع بها.

* هل تركت هذه التجربة تأثيرا معينا فى نفسك؟

- التجربة تحتاج الى قدر عال من التصميم فى الوصول الى هدف محدد والشئ الثانى أن تكون لديك قضايا تشغلك بحيث لا تشعر بوقت فراغ. وكان بندر ان تمر على أيام أشعر فيها بالملل. على كل

تجربة الاختفاء لن تكرر.. أتمنى ذلك لمرارتها ولا أتمناها لأى ثورى أو صديق¹¹
 * المفهوم الماركسي يستند على الفهم الترائى للدين كيف تنظرون لإشكالية الفهم الترائى للنظرية هذه
 والفهم الفطرى للدين فى المجتمع السودانى؟.

- أولا.. نحدد المفهوم.. الماركسية فلسفة وليست دين وهى ليست الفلسفة المادية الوحيدة، لكن القوى التى تصارع ضدنا دائما ما ترفع سلاح الدين. ونحن نعتقد ان الإسلام القائم على أركانه الخمس وأركان إيمانه والإسلام كما يمارسه المسلم العادى لا يشكل عائقا أمام الاشتراكية على الإطلاق.. كما أنه لا يشكل حجر فى عضوية الحزب الشيوعى.. فتستطيع ان تنضوى للحزب وأنت مسلم وتستمر فيه وأنت مسلم لأن الإلحاد ليس فى بنود الحزب.. والكلام عن الإلحاد بهذه الصورة هو أقرب إلى الفوضوية منه إلى الماركسية. أنا لا أستطيع أن أنكر خوف المسلم من أن تؤثر الماركسية على معتقداته الدينية، وهى عقبة يمكن إزالتها بالصبر والحوار.. ولا اعتقد ان الحزب الشيوعى عاش فى هذا البلد قرابة الأربعين عاما «بالفهولة» والبطانة.. وإنما عاش كحزب سياسى اقنعت بمبادئه جماهير عريضة.. كما أنها إقنعت بأن هذه المبادئ لا تمس معتقداتهم ومقدساتهم.. اما الصراع بيننا وبين القوى التى ترفع شعار الإلحاد هو صراع سياسى ليس الدين طرفا فيه.. عموما التعثر والعقبات موجودة لكنها ليست مستحيلة التجاوز..

ومن الناحية العامة هناك نقاط إلتقاء مع قوى إسلامية تتحدث عن التغيير الاجتماعى من داخل الاسلام وهؤلاء ليس لنا معهم عدااء أو مشكلة سياسية طالما إعترفوا بمبدأ التغيير الاجتماعى من داخل الاسلام وهم نعتبرهم من قوى المستقبل. قوى التغيير الاجتماعى مهما كانت خلافاتهم السياسية معنا، ومهما إختلفوا مع الماركسيين لأنهم قوى مفيدة لتطور المجتمع، وهناك سلفيون كالأخوان المسلمين يرون تطبيق الشريعة كما طبقت فى السودان وباكستان، وهذه تجريبه لسوء حظهم أصحابها أنفسهم لا يستطيعون الدفاع عنها!!

الفصل الخامس الحزب المأزق.. أم مأزق الحزب؟!

«إذا أطعمت الشعوب بالشعارات الثورية فقط، لن
تستمع إليك طويلا»

(نيكي تاخروتشوف)

كانت الافكار الاشتراكية والمفاهيم الثورية التي تخطت حدود الاتحاد السوفيتي سابقا، محط أنظار القوى الوطنية والديمقراطية في الاقطار التي رزحت تحت نير الاستعمار الرأسمالي، وأصبحت هذه الافكار قوة جاذبة ومصدر إلهام ثوري لكثير من حركات التحرر الوطني في شعوب قارات بأكملها في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.. وبلغ هذا الزخم أوجه في فترتي الخمسينيات والستينيات على وجه الخصوص. وبعد أن تحقق الهدف السامي في جلاء المستعمر بدأت هذه القوى بعد إعتناقها لتلك الافكار ترسخ في أقدامها بقوة مطلقة من التفاضل والاسهام الحقيقي في هدف إزاحة المستعمر. وبدأ التعامل معها في هذا الاطار.

في مناخ كهذا ولد الحزب الشيوعي السوداني - مفي أغسطس ١٩٤٦. ظهر تحت إسم الحركة السودانية للتحرر الوطني، وتغير هذا الاسم بعد عشر سنين تقريبا. وسبق للحزب المشاركة في تنظيمات سياسية جبهوية، مثل الجبهة المعادية للإستعمار (٥٣-١٩٥٨) - وحاول تأسيس الحزب الاشتراكي (منتصف الستينيات حتى أواخرها) - وكان هناك مشروع تحالف ديمقراطي أبان فترة الديمقراطية الثالثة (١٩٨٦ - ١٩٩٠).

بحكم توجهاته الفكرية نشأ الحزب في أوساط الطبقة العمالية الكادحة.. ورغم هذه النشأة لكن أطروحاته حظيت باهتمام شريحة كبيرة من المثقفين (الانتلجنسيا). مما أظهر التركيبة البيئوية للحزب بمظهر الهرم المعكوس، ولربما كانت تلك خاصية تحسب له وليس عليه. مع أن نشأته الطبقية هيأت له موطئ قدم في قلب الحركة النقابية، والتي ناضل من أجل إشهارها، الامر الذي تم في الاعتراف بالتنظيم النقابي عام ١٩٤٨ وبموجبه تكونت تنظيمات عمالية ديمقراطية، ولعل التسليم المطلق باستقرار ثالث الحكم في السودان (أحزاب، نقابات، قوات مسلحة) فرضت وجود الحزب واقعيًا. أي نوعيًا وليس كميًا.. كرقم يصعب تجاوزه.

تعرض الحزب في مسيرته لخلافات كانت في المبتدأ سياسية وتحولت في المنتهى إلى خلافات فكرية عميقة، نتج عنهما أكبر انقسامين الأول ١٩٥٣ والثاني ١٩٧٠، والأخير أدى إلى نهاية كارثية، فقد أصابت حركة ١٩ يوليو ١٩٧١ الحزب في مقتل بعد أن أعدم نميري بعض قادته الفاعلين الذين كان يعتمد عليهم الحزب اعتمادا تاريخيا.. لكنها تصفية شلت الحزب ولم تقضى عليه تماما كما كان يظن نميري.. منذ وقت مبكر إتبع الحزب خطأ إستقلاليا مميذا رغم قوة جاذبية المركز، وسند ذلك بمواقف عززت من مركزه الاستقلالي. سواء في أحداث خارجية - يتأثر بها سلبا أو إيجابا - كموقفه من الغزو السوفيتي لنشكوسلوفاكيا (ربيع براغ ١٩٦٨) والذي أدانه وموقفه من التحولات الاشتراكية التي أعلنتها ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر أوائل الستينيات حيث رحب بها، ثم نقده بها في مؤتمر الحزب الرابع بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ غياب الديمقراطية وإنعدام المشاركة الشعبية والانفراد بالسلطة وتكريس نظام الحزب الواحد، أو على مستوى قضايا الواقع السوداني، مثال تسكه بقضية الديمقراطية الليبرالية إزاء تركيبة المجتمع متجاوزا المفهوم الماركسي اللينيني الذي يضع السلطة بيد البرجوازية بفعل علاقات الانتاج القائمة في المجتمع. أن حلول المسألة الاجتماعية لا تتأتى إلا من خلال الثورة الاجتماعية، يقول سكرتيره العام (الهجوم على الديمقراطية السياسية بمعنى الحريات وحكم القانون والدستور والتعددية إلى آخر ما أفرزته الثورات البرجوازية لم يكن دقيقا، بمعنى لو أننا أخذنا الامر من الناحية التاريخية فلا خلاف على محدودية الديمقراطية الليبرالية). (١).

بل في موقع آخر يؤكد الحتمية الواقعية (نحن نعتقد أن الثورة الوطنية الديمقراطية وتطورها صوب الاشتراكية في السودان سيكون مرتبطا بالتعددية، وليس بالطبقة الواحدة حتى لو كانت الطبقة العاملة، ليس بالحزب الواحد حتى لو كان الحزب الشيوعي)(٢) ..

والشيء الثاني في المواقف طرح الحزب في مرحلة مبكرة شعار (الحكم الذاتي للجنوب في إطار السودان الموحد)(٣). برغم تناقضه مع الطرح الاشتراكي اللينيني، مما حدا بأحد المثقفين السودانيين أن يصف هذه الخطوة ب(مناورة مؤقتة قصد بها مناصرة القوى الوطنية في الشمال إلى أن يقوى عود الحزب أو عود الحركة الانفصالية في الجنوب وعندها يجبر القوم بالطرح اللينيني في هذه المسألة)(٤). وأيا كان التفسير لهذه الخطوة فالذي نحن بصددته رصد المواقف الاستقلالية الفكرية أو محاولة الانحياز للواقع بغض النظر عن تناقض ذلك مع النظرية.

المسألة الثالثة والأهم هي قضية الدين.. فالفهم السائد أن الحزب أدرك عمق المأزق المتمثل في تجذر الدين في المجتمع السوداني. ولتبع في ذلك نهجا تعاشيا مثاليا. سئل السيد محمد إبراهيم نقد عن إهتماماته الإسلامية فقال (أرجو أن لا تستغرب إذا علمت أن أحد قادة الحزب الشيوعي وهو الدكتور حمودة فتح الرحمن مرشح الحزب في الانتخابات الأخيرة عن دائرة كوستي كان يؤم المصلين في سجن كوبر)(٥).

لقد حاول الحزب أن يصنع مشهدا متميزا للمصالحة العقائدية بين الشيوعية والإسلام. وهي معادلة أنجبت ظاهرة «الشيخ الرفيق» وخلقت الوئام بين الحزب والعقيدة الدينية. ونتيجة لعدم الجروح لأي نبرة إستفزازية أعتقد أن الحزب الشيوعي السوداني طيلة مسيرته السياسية لم يكن مطالب بتوضيح موقفه من الآخرة بقدر ما كان مطالب بتوضيح موقفه من الدنيا. وبما أن الشيء يذكر نرى أن أكبر أخطاء الجبهة الإسلامية عدم رؤيتها التكامل الحقيقي بين الوحدة الوطنية والالتزام العقائدي! بعد البروستيروكا (١٩٨٥) تداعى المعمار الايدولوجي للتجربة الاشتراكية. وأدى انفجار الأزمة في الأصل إلى انفجارها في الفرع فإنهارت أنظمة شرق أوروبا من بحر البلطيق شمالا إلى الأدياتيكي جنوبا عبر القارة الأوروبية بولندا، المجر، ألمانيا الشرقية، تشيكوسلوفاكيا، بلغاريا، رومانيا، يوغسلافيا، اليابان. أما الأحزاب التي لم تصل للسلطة فكثير منها غيرت الاسم والبرامج. وعندئذ تدافعت الأسئلة.. هل إنهيار الاتحاد السوفيتي يعني إنهيار الفكرة الاشتراكية نفسها بعد أن كانت حقيقة ماثلة لسبعين عاما ونيف؟! وهل مفترض أن يكون الانهيار شاملا أم جزئيا؟! وهل إنكشاف (العورات) في المركز عصفت بالقذوة والحلم في ما يتطلع إليه الفرع؟!.

هذه بعض التساؤلات التي خلقتها البروستيروكا وما زالت تثير جدلا عميقا في معظم المجتمعات. وسيرا لغور الاجابة نرى أن الذين يناوئون الفكر الاشتراكي حسموا أمرهم في الاجابة «بنعم» في كل التساؤلات الماضية، بل إمعانا في التشفي إستلوا سكاكينهم وحراهم بإعتبار أن غريما عنيدا تهوى، وهو تشفي يغلب عليه طابع العداء الايدولوجي للاشتراكية والعداء الفلسفي للماركسية، ويرون أن الفرصة قد حانت لضرب حركات التحرر والتقدم التي نافستهم زمنا في المشروعين الوطني والقومي.. أما المتمرسون في الخندق نفسه أعزوا السبب للماركسيين أنفسهم الذين وقفوا على الحياض وهم يرون تطاير الشرر قبل أن يصبح نارا دون إبداء أي رأى. ويقولون أن الأزمة أزمة تطبيق أما النظرية فلا تزال قائمة وصامدة ومبرأة من العيوب، وفي ذلك يستشهدون بإنجازات ثورة ١٩١٧ من زاوية المكاسب التي حققتها للطبقات الكادحة والمسحوقة. ومن زاوية منازلها الرأسمالية وتوازنها للصراع في مراحل تاريخية مختلفة، ومساهماتها في المجالات التنموية والتعليمية وغيرهما. وهؤلاء يسلمون جدلا بهزيمة الاشتراكية -ويقرون بأنها نتيجة غياب الديمقراطية- ويؤكدون في الوقت نفسه بأنها هزيمة مؤقتة أو فرصة للتقاط الأنفاس في إنتظار ما يفرزه الصراع في مرحلة تالية لأن ذلك (لن يستمر طويلا فالقطب الواحد لا يعمل بمفرده وسيستمر السعي من أجل السلام والعدالة وسيتبلور يوما ما في شكل ما وقد يكون غير واضح المعالم الآن)(٦).

وبعض من اصحاب هذا الرأى يذهبون في التأكيد إلى ما هو أبعد من ذلك ويرون في وجود بلدان شيوعية كالصين وكوبا وكوريا الشمالية وقيتنا هودليل على أن الشيوعية لم تمت. مع أن هذه مسألة جدلية لا تخلو من نظره طويالية. من كل هذا العرض الموجز.. السؤال الذي يثور أين يقف الحزب الشيوعي السوداني من كل ذلك؟. لا يمكن التقليل من مأزق الحزب في إطار كل هذه المتغيرات فلا الارث

التاريخي يمكن أن يعصم ولا المواقف الاستقلالية المتميزة كذلك يمكن أن تعصم.. وبالطبع لا عاصم إلا المواقف الجريئة التي تتسخ أو تثبت هذه المتغيرات في نهج الحزب! من المؤكد أن الحزب الشيوعي السوداني يعيش الآن بفضل إسهاماته الثرية في تاريخ الحركة الوطنية السودانية.. وفي تلك قدم تضحيات كبيرة لا نستطيع نكرانها. وفي تكتيكاته السياسية عمد إلى سد الرتوق وتقريب المسلمات المتفرقة داخل الأحزاب الوطنية بغية تجنب الموات للحياة الديمقراطية. بل حتى ما أوجزه الصادق المهدي (زالت حدة الصدام بين الشيوعية السودانية والفكر السياسي السوداني.. وبعض الافكار تم استيعابها قومياً وبعض التوجهات القومية تم استيعابها في الحزب الشيوعي) (٧) كل هذه المسائل قد لا تصمد مرحلياً وقد تنفرط إزاء ضغوط الواقع.

لقد أصبح هناك تمللاً حقيقياً في عدم إستجابة الحزب الشيوعي السوداني لافرازات الانهيار الجدلي للإشتراكية.. صحيح أن بعض الأحزاب ما زالت تقف مع الحزب في خندق واحد كالحزب الشيوعي المصري الذي رفع شعار (لا عزاء للماركسيين).. لكن يبقى للواقع السوداني نكهته وظروفه الخاصة، وتبقى للحزب إستراتيجيته المميزة..

قد يعزى السبب لمصادرة الديمقراطية في السودان مما يجعل من النقاش والحوار وفق الأسس التنظيمية التي يتبعها الحزب أمراً صعباً. ولكن الأصعب من ذلك ترويج القوى الظلمية لمفاهيم خاطئة.. في مناخ قد يجد الاستجابة الجزئية إن لم تكن الكلية.. فهناك سياسة التعتيم الاعلامي والفكري والتجهيل الذي تمارسه أدوات النظام الإعلامية، أو بوادر إنفلات الحبل التنظيمي نفسه (كتب المهندس محمد احمد طه - مسؤول النقابات والاتحادات المهنية في اللجنة المركزية للحزب- مقالا في جريدة الانقاذ الوطني تحت عنوان دعائي (هل سنبقي نحن الشيوعيين السودانيون نيأما في كهف الماركسية البالي) (٨) أو نفاذ صبر البعض (تعيين محمد محجوب عثمان) في البرلمان المعين لنظام الجبهة الإسلامية.

هذه بعض من العوامل التي يمكن أن تحفز الحزب في إبداء رأي مؤسس ومنهجي في التطورات التي تمر بها الدنيا كلها! من موقع المراقب ثمة بعض الاسهامات التي يرجى منها إثراء الحوار. والتي يتفق حولها في انها تمثل خطوط التقاطع والالتقاء بين الديمقراطيين والشيوعيين بما يبعد عنها شبهة المراسيم أو (الأبوية).

أولا إبداء رأي صريح وواضح في توجهات الحزب الفكرية.. ويتجدد السؤال كيف يمكن للاشتراكية في معالجاتها القضايا السودانية (المجتمع المتعدد المتنوع) أن تفضي إلى ترسيخ ديمقراطية حقيقية لبناء دولة حديثة.. والفارق في السؤال القديم الجديد التطورات السالفة الذكر...

ثانياً التوجه التمثيلي لمصالح الطبقة العاملة.. ثمة فرق بين الواقع والنظرى.. وكيف أن الأول يمكن أن ينفي أو يثبت (التشاك المصلحي) - إن جاز التعبير فالتمثيل الحقيقي أو عدمه يجب أن يوضع تحت مجهر أمين ومنهج.

ثالثاً الموقف المؤسسي وليس العرضي من التحالفات السياسية (٩) وبروز مستجدات جديدة كقضية حق تقرير المصير.

كما أن التحالفات السياسية المعطره بنفحات عابرة إتضح أنها مؤذية للعملية الديمقراطية فهي أقرب للمهادنة طالما أن الحليف يفتقر إلى أسس وضوابط ومكونات الديمقراطية (فاقد الشيء لا يعطيه). وتلك مسألة في التقدير هي إحدى إنتكاسات الديمقراطية بما يعنى أن للحزب فيها نصيب. فالحديث عن واقع جديد منتظر وسودان وليد قادم لن يتأتى إلا بقدر مساهمات القوى المتحالفة مساهمة فعلية، مما يستوجب توضيح كل طرف لموقفه الفعلي من قضية الديمقراطية والدين والدولة ويعلن توجهاته وأفكاره صراحة بما لا يقبل التأويل!

حول طبيعة الحزبين الأمة والاتحادى وعلاقتها معا يقول السيد محمد إبراهيم نقد (المصالح تلتقى وتتشابك، والخلافات موجودة، لكن عوامل الوحدة بينهم أكبر، فكلهم يسير على طريق التطور الرأسمالي، وكلهم يقف مع الدستور الإسلامى والدولة الدينية، وكلهم مع سيادة القومية العربية الإسلامية على بقية القوميات السودانية وهذه القضايا الثلاث هي التي تربطهم بالآخوان المسلمين) (١٠).

رابعا أما أن الحزب أن ينفك من إسار الماضوية.. ذلك يطال أشياء كثيرة من بينها الأساليب التكتيكية.. مثلاً معرفة أعضاء الحزب وكوادره ولجنته المركزية ينبغي أن يمسها نهج (الغلاسنوست) فقد

تغيرت الظروف كثيرا... صحيح أنها أساليب تأمينية. كوقاية في أزمة الديكتاتورية، وعدم إستقرار النظام السياسي، ولكن هل يضير النشأة سلبها بعد ذبحها؟!..

خامسا | آراء الحزب التي ذكرناها في قضية الدين ما تزال في حاجة لتعميق... بإعتبار المستجدات المتمثلة في نواحي الأصولية الحاكمة.. وهي تهدف في منطلقاتها إلى إضمحلال الفهم وإحلال المفهوم البديل القائم على تصوراتها. والتعميق يمكن تنميته بالحوار المستمر مع متقفي الأحزاب الوطنية والقوى الطليعية في المجتمع - مواصلة لسياسة سد الرتوق - هذا النمط من الحوار قد يسهم في إزالة ما علق بالدين من تشوهات على يد الطغمة الحاكمة ويرتقى بقيمه ومثله التي تنادى بالمساواة والعدالة الاجتماعية وإعمال الفكر والعقل.

سادسا | ينظر البعض بعين الشفقة والريبة للمؤتمرات العامة التي توقفت حد المؤتمر الرابع ١٩٦٧ إلى منذ ربع قرن بالتمام والكمال! وهناك ما يمكن تسميته بالاستسلام أو الركود أو الجمود حيال ظروف النضال الراهنة (مقارنه بظروف سابقة) وإنعكاسات هذا الأمر التنظيمي فيما هو ماثل.. تراجع وضمور في الانتاج الفكري والسياسي والنظري، وبشع المبادرات المبدعة وإضمحلال في الحيوية التي إمتازت بها كوادره، هذه كلها دلائل لا يمكن وضعها بمعزل عن المؤتمرات العامة التنظيمية التي تهيب أسس التطوير.

سابعا | فتح حوار واسع يقرب كثير من وجهات النظر مع بعض الديمقراطيين الليبراليين الذي إقتنعوا بفكرة تكوين حزب سياسي جديد بعدما إستعصت مسألة الانضمام للأحزاب القائمة، وهذا الحوار ليس من منطلق إرث الثاني للأول.. ولا (بابوية) الأول على الثاني.. ولكن الحوار الموسع كفيل بتوضيح مدى التقارب والتباعد.. لاشك أن الفرصة أصبحت مؤاتية لأن يقدم الحزب الشيوعي السوداني على خطوة جرئية، تزيح عنه شبح الضبابية التي استجمعت سحبا حوله، وهذه الخطوة قد يكون لها مردودها الوطني وإنعكاساتها على قوى حزبية أخرى ما تزال تجتر في الماضي ياسي وممرارة... إن أكبر ظني في أن الحزب الشيوعي لم يطلق يده بقوة في إسهامات وطنية كبرى وذلك يرجع لتوظيفه قدرا كبيرا من طاقاته للصراع الإيديولوجي بينه والجبهة الإسلامية (حديث الترابي في الفصل السادس). هذا السجل جعل الحزب في أحيابين كثيره يقف موقف الحائر بين المستقبل والمدير في قضايا بعينها. بل في حالات كثيرة استجاب الحزب لاستفزازات وتحريضات الجبهة الإسلامية، وهناك ما يشير إلى ذلك خاصة في وثائق كشفت للحزب الشيوعي السوفيتي وفيها طلب من قيادة الحزب السوداني لتدريب كوادر له تدريبا عسكريا عام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ - ولمدة ثلاثة أشهر (١١).

وهذه مسألة تؤكد وقوع الحزب في شبك تكتيكات الجبهة الإسلامية وبعض القوى السياسية، ولا إدري إن كان ذلك الاتفاق قد تم أم لا. ولكن الفترة المشار إليها هي الفترة التي حمى فيها وطيح الصراع الحزبي.. وظهرت ممارسات إرهابية غير مألوفة في السودان (فعام ١٩٨٨ وحده شهد ثلاث حوادث إغتيال مهدي الحكيم المعارض العراقي أمام فندق هيلتون الخرطوم - إطلاق أعيرة نارية على منزل السيد محمد عثمان الميرغني - حادث الاكروبول وتفجيرات نادي السودان). وفي دوائر الأحزاب ارتفعت نبرة الحديث عن مليشيات مسلحة. أعلن الدكتور عمر نور الدائم غير مرة استنفار مليشيات الحزب المسلحة للذود عن الحكومة التي يرأسها الصادق المهدي.. وقال (إنه يعني ما يقول أي استنفار المليشيات في مواجهة أي خطر على الحكومة) (١٢).. وقد نشرت إحدى الصحف قوائم طويلة لإسلحة مختلفة إستولت عليها القوات المسلحة في منطقة الثورة «بأمدردمان»، وأخرى في منطقة «الخرطوم ٢» بالعاصمة. وأشارت الصحيفة (إلى دخول كميات كبيرة من السلاح والنخائر إلى البلاد في الفترة التي أعقبت انتفاضة السادس من أبريل ١٩٨٥، وأن كميات ضئيلة فقط من تلك الاسلحة سلمت للسلطات الرسمية) (١٣) وقيل أن ما اتم إكتشافه (يكفي لتزويد ١٥ ألف مقاتل في معركة عسكرية طويلة دون الحاجة لإمدادات أخرى) (١٤)..

وأصدرت رئاسة الشرطة بيانا قالت فيه (أن المعلومات وصلت في سبتمبر ١٩٨٦ وتم رفعها فوراً كتقرير خاص للمسؤولين. وأن هذه الاسلحة تتبع «لجبهة المقاومة الشعبية» التي كانت تعارض نظام نميري من داخل الأراضي الاثيوبية. وأن الحكومة الاثيوبية رفضت السماح بعودة أفراد الجبهة للسودان بأسلحتهم وذخيرتهم وأستولت على جزء كبير منها. وأن جزءا آخر منها دفن في أماكن محددة داخل الأراضي الاثيوبية بمعرفة وعلم مسؤولي الجبهة. وجزءا ثالثا دخل به بعض أعضاء الجبهة إلى السودان

عقب الانتفاضة وقد تمكنت الشرطة من ضبط هذه الكميات (١٥) .. هل يمكن القول أن هذه الاجراء هي التي دفعت الحزب للاتفاقيات التي كشفتها الوثائق أم أن ذلك نهجا سريا وكان متبعا قد تكشف عنه متتاليات الاحداث مستقبلا.. إن المأزق الراهن يحتاج فعلا (إلى إعادة تقييم، إلى شرح إلى نقد، حتى إلى نقد ذاتي، لكن ليس النقد الذاتي السلفي الطابع الذي يشبه التوبة أو طلب الغفران، بل النقد الذاتي الذي يأتي في إطار إعمار المنهج الديالكتيكي في التعامل مع كل الظواهر القديمة والجديدة، والتي تتبلور أو تنشأ في المستقبل، لأن ذلك مهم دوما لتطور الفكر السياسي والماركسية). (١٦) .. وإلى أن يلتئم القول والفعل ستظل الأسئلة ماثرة.. والعامل فقط من يستوقف نفسه.. ويلتقط أنفاسه ليضع الاجابة الواقعية.. غير المنمقة ولا المزيفة!

- (١) قضايا الديمقراطية في السودان | محمد إبراهيم نقد ص ١٣ (دار الثقافة الجديدة) ١٩٩٢ .
- (٢) المصدر السابق ص ٢٤ .
- (٣) أنظر المصدر السابق ص ١٠٨ .
- (٤) حق القوميات في حكم ذاتي داخل أممها | طه إبراهيم ص ٦ .
- (٥) جريدة الشرق الأوسط ١٩٩١/١٠/٢
- (٦) جريدة الشرق الأوسط ١٩٩١/٥/٢٤
- (٧) الديمقراطية في السودان «عائدة وراجحة» (ص ٣١)، مركز أبحاث ودراسات حزب الأمة ١٩٩٠
- (٨) جريدة الحياة ١٩٩٢/٤/٣٣
- (٩) في يوم ١٦/٥/١٩٨٣ أذاع وزير الإعلام (محمد خوجلي صالحين) خبر إندلاع القتال في بور في نشرة أخبار الساعة الثالثة بعد الظهر وقال أن القتال يقوده جون قرنق الشيوعي المعروف خالطاً بينه وبين جوزيف قرنق عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الذي أعدم عام ١٩٧١ بعد إنقلاب الرائد هاشم العطا).
- (١٠) قضايا الديمقراطية في السودان ص ٦٦
- (١١) أنظر جريدة الشرق الأوسط ١٩٩٢/٥/٢٤
- (١٢) جريدة الخرطوم السودانية ١٩٨٩/٣/١٥
- (١٣) جريدة الخرطوم السودانية ١٩٨٩/٣/٢٠
- (١٤) جريدة الميدان لسان حال الحزب الشيوعي السوداني ١٩٨٩/٣/٢٢
- (١٥) جريدة الوطن الكويتية ١٩٨٩/٣/٢٩
- (١٦) قضايا الديمقراطية في السودان ص ٢٧

رئيس المجلس العسكري الانتقالي
المشير سوار الذهب

- ليست قوانين سبتمبر ولكنها الشريعة
الاسلامية ولو لغاها نميري لسقط أيضا.
- تحالف نميري مع الاخوان المسلمين مد من
عمر النظام.
- قضية نميري أصبحت فى حكم النسيان
وهناك أشياء أهم من تصفية آثار مايو.

الكريت ٢٧ ديسمبر ١٩٨٧



* هنالك عدة ظروف أدت الى قيام الانتفاضة الشعبية، في تقديرك الخاص ماهي الظروف والملابسات التي أدت الى اسقاط جعفر نميري؟.

- كما هو معلوم هناك عدة ظروف تضافرت في التعجيل بنهاية العهد الماضي، أولا كما تعلم ان العهد الماضي لم يكن مقبولا ١٠٠٪ من كافة قطاعات الشعب بل من الحقائق المعلومة انه كانت هناك معارضة مستمرة في الخارج وقد حدث ان اتخذت ذات مرة اسلوب الغزو المسلح كما هو في عام ١٩٧٦ بدعم من ليبيا، وفي واقع الامر انه لم تمر سنة واحدة طوال الستة عشر عاما التي قضاها نميري الا وشهدت محاولة للإطاحة بالحكم هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى بدأ الاقتصاد السوداني آنذاك يعاني من مشاكل عدة منها تدنى الانتاجية في المشاريع الزراعية وكذلك في المصانع التي بدأت تعمل بأقل من نصف طاقتها وكل هذا انعكس على وضع الاقتصاد، فوجدنا انفسنا مدانين للبنوك العالمية بمديونية بلغت آنذاك «٩» مليار دولار، واصبح السودان عاجزا عن السداد مما جعل بيوتات المال العالمية تعتبر السودان غير مؤهل لمزيد من القروض..

والامر الثالث كان الجفاف الذي ضرب اجزاء من السودان وافرز مجاعة كادت ان تؤدي الى كارثة محققة، وفعلاراح ضحيتها الكثيرون..

الامر الرابع في تصوري هي قضية الجنوب التي تفاقمت بصورة مزعجة، هذه الاشياء مجتمعة تكاد تكون من الاشياء التي عجلت بنهاية ذلك النظام؟.

* ايضا من منظور الشخصى كيف استطلعت سنوات جعفر نميري في الحكم حتى بلغت ستة عشر عاما؟ وهل لانه فعلا اجاد - ان جاز التعبير - لعبة التحالفات السياسية مع عدة تيارات؟.

- هذا فعلا صحيح من ناحية.. ذلك انه استطاع في مرحلة من المراحل ان يستحدث ما يسمى بالمصالحة الوطنية وهذه اعطته فعلا دفعة كبيرة في البقاء.. ثانيا مصالحته للاتجاه الاسلامي.. ثالثا اعلانه للشريعة الاسلامية وكل ذلك يدخل في اطار محاولته اعطاء النفس للبقاء وقد افلح برغم المحاولات المتكررة للانقلابات كما ذكرت من قبل.

* تسليم السلطة في موعدها المحدد، هل كان ذلك زهدا في الحكم ام انجازا لوعده ام احساسك بطغيان الارادة الشعبية بعد ان وضعت استقهاما في تجارب حكم العسكر في السودان؟..

- اولا بالنسبة للانحياز في حد ذاته الى جانب الشعب كان ذلك هو الخيار الافضل الذي ارتأيناه وكنا بحمد الله تعالى محقين فيه، وكلمة انحياز هذه اكدنا ان الانتفاضة اساسا قامت بها جماهير الشعب السوداني، وايضا بكلمة انحياز اكدنا ان هذه الجماهير محقة فيما انتفضت من اجله، وبكلمة انحياز نؤكد اننا انحزنا الى جانب الانتفاضة ولم نقم بانقلاب، وتأكيد الفترة التي حددها الشعب هي ضمنا تدخل في معنى الانحياز الذي قمنا به.. اما التسليم هو في حقيقة الامر انجازا لوعده بنى على تفهم واضح لحقيقة الامور ذلك لأن الشعب هو صاحب السلطة، وحينما تسلمنا هذه السلطة انا به عنه كان لزاما علينا ان نفى بوعدها في ان نعيدها له حينما يكون جاهزا لاستلامها.. وكما هو معلوم اعد الشعب نفسه عبر انتخابات نزيهة جاءت بممثلهم في الجمعية التأسيسية..

* من الناحية الفكرية تفسير ما حدث في السودان آنذاك يقال عنه مرة انتفاضة ويقال عنه مرة اخرى ثورة ويقال احيانا انها مسألة تقع بين بين لدعوى تدخل المؤسسة العسكرية ففي تقديرك اي التفسير ارجح؟.

- في واقع الامر نحن اسميناها انتفاضة لأن الشعب السوداني كله قد انتفض وتلاحقت مواكبه لتحقيق ما عقد العزم عليه وهو انتهاء الحكم الماضي واستعادة الديمقراطية التي سبق ان حصل عليها بكفاحه وعرقه ودمائه، فهي اذن انتفاضة وليست ثورة او انقلابا كما يحلو للبعض ان يسميه..

* هل كنت على علم باجتماعات التجمع الوطني التي سبقت الانتفاضة بقليل؟.

- نعم كنا على علم بها..

* بعد ان القى نميري على الاخوان المسلمين وزج بقيادتهم في السجون تأكد بما توفر لدينا من معلومات انه كان ينوي بمجرده قدومه من امريكا الغاء قوانين سبتمبر وتعيين جون قرنق نائبا له ففي تقديرك هل كان ذلك يمكن ان يمتص حنق الشعب السوداني على نظامه؟.

- اننى استبعد ان يكون ذلك مخططا وانه لو فعل ذلك فلن يجد قبولا بمعنى تعيين جون قرنق ك نائب له

- الافضل ان ترجى هذه القضية ليبت فيها نواب الشعب حين انتخابهم فهم افضل من يفعل ذلك.
- * وهل لو تسنى لكم البقاء بصورة او باخرى او امتد عمر الفترة هل كان يمكن ان تفعلوا ذلك؟
- لا اظن ذلك، لأن قرارنا كان منذ البداية ان هذا يعتبر امرا يخص كافة جماهير الشعب السودانى ولها وحدها القرار فى هذه الشريعة الاسلامية.
- * اذن من راىكم الشخصى هل رفض جماهير الانتفاضة لها لمر يرجع فى التطبيق والصياغة ام لان السودان غير مهمل فى عدة ظروف لاحتمالها؟..
- لابد ان نكون دقيقين فى قولنا ان جماهير الانتفاضة رفضت هذه القوانين، فهناك فعلا من رفضها وهناك من حرص على بقائها والجميع يتفق على تعديلها، بمعنى ازالة ما هو غير متفق مع الشريعة الاسلامية.
- * وفى تقديركم ما يطرح الان من قوانين بديلة هل يمكن ان تجد ذات الرفض الاول؟.
- هذا يعتمد على نوعية القوانين التى ستطرح وهل هى قوانين ستلائم اجتهادات اصحاب القرار وهم ممثلو الشعب فى الجمعية التأسيسية ام لا؟..
- * معلوم انه كان يفترض ان يكون قادة المرحلة الانتقالية من عسكريين ومدنيين مبرزين من الانتماءات الحزبية ولكن اتضح ان البعض كان يتمتع بذلك انتماء او تعاطفا وظهر هذا بوضوح فيما بعد؟.
- نعم.. ولكن حتى قبيل فتح الباب للترشيحات كان هؤلاء فى موقف حيادى تام، والذين كانوا يميلون الى حزب او اخر كان ذلك بينهم وبين ذواتهم بعيدا عن معالجتهم للقضايا العامة وحينما تم فتح باب الترشيح كان لهم الحق كغيرهم من المواطنين فتقدم من تقدم..
- * ولكن لم تظهر هذه الانتماءات لكم بصورة ملموسة؟.
- لم تظهر بالمرة لانهم كانوا حريصين غاية الحرص على حيدتهم وكان ذلك هو مظهر تصرفاتهم.
- * بالنسبة لاتفاقية الدفاع المشترك اثارث لغطا واسعا فيما انك رجل عسكرى كيف تنظر الى هذه الاتفاقية؟.
- اتصور ان هذه الاتفاقية هى فى مصلحة السودان اكثر من مصر! وهى فى واقع الامر تقنين لواقع وحينما اقول ذلك استند الى شواهد تاريخية فحينما جرى الاعتداء الغاشم على مصر الشقيقة وكان العدو جاثم على الضفة الشرقية لقناة السويس كان اخوتهم من السودانين معهم فى خندق واحد حتى جاء انتصار أكتوبر العظيم، وفى عام ١٩٧٦ وقعت هذه الاتفاقية وكما قلت هى فى نظرى تقنين لواقع وارى ان بقاها هو لمصلحة الشعبين.
- * فى اثناء توليكم المناصب فى القوات المسلحة هل حدث اى تطبيق ضمني لهذه الاتفاقية؟.
- ايدا لم يحدث.. وقد كنت فيما سبق رئيسا لهيئة العمليات العسكرية وكنت اجتمع دوريا بزميلى رئيس العمليات المصرى مرة فى السودان ومرة فى مصر وكذلك كنت نائباً للقائد العام، ثم قائدا عاما ووزير للدفاع، ايضا لكل هذه المواقع دور محدد فى هذه الاتفاقية فلم يطرأ على الساحة ما يستدعى تطبيق هذه الاتفاقية.
- * وقبل توقيع هذه الاتفاقية هل حدث ان تدخل الطيران المصرى فى ضرب الجزيرة ابا عام ١٩٧٠؟.
- لا ادرى.. لأننى كنت فى تلك الفترة فى دورة دراسية خارج السودان.
- * وما هو تفسيرك لرفض بعض القوى السياسية هذه الاتفاقية؟.
- ذلك يرجع لوجهة نظرهم، لكن فى اعتقادى انها تزيد من عمق الروابط بين طرفى وادى النيل.
- * نعتقد ان فترة الامتحان الصعب للعلاقات المصرية السودانية اثناء توليكم فترة الانتقال نسبة للغضب الجماهيرية فى ايواء جعفر نميرى فهل ذلك شكل اى هاجس بالنسبة لكم؟.
- نعم.. ورغم انها كانت حساسة لكن كنا على يقين ان الاخوة فى مصر كانوا يقدرون الظروف الصعبة التى يمر بها الشعب السودانى، وانا شخصا اقدر لهم تلك الوقفة وذلك التسامح الذى قاموا به فيما حدث من احداث..
- * فى اول رد فعل له حينما سمع نميرى نبا' انحياز القوات المسلحة ذكر انه رد اسمك مرتين فهل كان ذلك من باب الاستنكار مثلا؟.
- انا شخصا لم اسمع ذلك.

* لقد حدث.. ولكن هل تعتقد ان لهذه المسألة اى ربط بينها وبين تعيينك قائدا عاما ووزيرا للدفاع قبل سفره الى امريكا؟

- لم يكن لذلك اى نوع من الربط..

* وهل حدث اى اتصال بينك وبين القيادة المصرية فى صبيحة الانتفاضة تطلب منها الابقاء على نميرى فى مصر؟

- ما حدث بالضبط انه فى صباح ذلك اليوم تم قفل كافة الاجواء والموانئ البحرية امام الملاحة وحدث ان طلب الرئيس السابق الوصول الى السودان عبر رسالة وصلت الينا من الرئيس حسنى مبارك، اوضحنا له باننا لن نضمن سلامة الطائرة ونرى انه من الافضل استبقاؤها وفعلنا استجاب الرئيس حسنى مبارك.

* الان وانت بعيد عن السلطة كيف ترى قضية تسليم نميرى؟

- طبعاً حينما طالب الشعب السودانى بتسليم نميرى كان رد الحكومة المصرية ان ذلك لا يتفق والقوانين المصرية التى تعطى حق اللجوء السياسى وقد رفع الامر الى القضاء المصرى وكان رده واضحا فى ذلك. وحقيقة تعتبر هذه القضية فى حكم النسيان وقد تجاوزها الزمن!.

* لو توخينا الصراحة والمباشرة نقول لكم بعد كل الجرائم الفظيعة التى ارتكبها نميرى فهل لم يتضح لكم ذلك علما بانكم كنتم على مستوى من المسؤولية؟

- نعم.. فى واقع الامر كنت قد عينت قائدا عاما للقوات المسلحة ووزيرا للدفاع فى ١٣ مارس ٨٥ الى حوالى اقل من ثلاث اسابيع من الانتفاضة وكانت هذه الفترة هى فترة عصيبة وملينة بتساعد العمليات فى جنوب السودان.. وكان ذلك يشغل كل وقتنا، اضافة الى انه بدأت الانتفاضة مباشرة بعد تعيينى فى ذلك المنصب لذلك لم نكن على علم بحقائق الامور كما وضحت فيما بعد لاننا كنا مشغولين بما هو اهم فى القوات المسلحة، بتأمين الوحدة الوطنية، والحرب الاهلية فى جنوب السودان.

* هنالك حدث على المستوى الخارجى كان وصمة عار كبيرة لنظام جعفر نميرى ونقصد بذلك قضية الفلاشا، فهل كنتم على شك ان لم يكن على علم بهذه العملية؟

- فى واقع الامر عندما شعرنا فى القوات المسلحة ان هناك عمليات تهجير تجرى بهذه الصورة رفعنا الامر الى القائد العام وهو الرئيس السابق وما فهمناه منه ان هناك هجرة لبعض اللاجئين الاثيوبيين الى دول غربية حصلوا منها على حق اللجوء اليها، معنى ذلك حينما شعرنا بأمر كهذا رفعنا الامر الى الرئيس السابق وافادنا بما ذكرت لك..

* بعد ان كشف الامر عن جهاز الامن المنحل بالنظر الى امكاناته هل تعتقد ان نميرى كان يسعى لبناء قوة تضارع القوات المسلحة لتأمين نظامه؟

- لا اظن ذلك، لأن القوات المسلحة تكوينها واضح ومعلوم ولا يمكن بناء قوة مماثلة لها. وقد اتضح لنا ان القوات التى كان يمتلكها امن الدولة ليست بذلك الحجم الذى كنا نتصوره. اذ انها كانت فى حدود المعقول وان الاسلحة التى تمتلكها كانت اسلحة فردية، وليس الامر بالصورة التى روج لها!!.

* هل حدث ان كان يتايقكم هذا الجهاز بالتدخل بصورة سافرة فى شؤون القوات المسلحة؟

- لا لم يحدث ذلك ولا اذكر بالمرة، بل فى كثير من الاحيان كان هنالك تعاون طيب!.

* فى قضية الجنوب التى تشغل بال كل السودانيين تذكر الحركة الشعبية التى يتزعمها جون قرنق انها تتمسك بشعارات الانتفاضة هل تعتقد ان فى ذلك دفعا معنويا لها؟

- لا اعتقد ذلك، لأن الشعارات التى تتحدث عنها لم تكن فى يوم من الايام هى شعارات الانتفاضة.

* نعلم انك عملت فى الجنوب فترة من الزمن هل توصلت لقناعة فى ان قضية الجنوب هى معيار لاستقرار وتقدم السودان؟

- ليس ذلك بالضرورة ولكن فى اعتقادى ان قضية الجنوب هى القضية الاساسية التى اثرت على تقدم السودان بمعنى انه كان ولا زال الجنوب يشكل استنزافا مستمرا لخزينة الدولة وبالتالي استقرار الجنوب يعنى فعلا ان السودان يمكن ان يتقدم ومن الضرورى ان يستقر الجنوب..

* فى الظروف الراهنة ماهو تنبؤكم لهذه القضية؟

- اتصور انه لو استطعنا ان نحيد الاطراف الخارجية لامكننا حل هذه القضية بسهولة بمعنى عدم

تدويل قضية الجنوب.

* إذا ما تحسنت العلاقات الاثيوبية السودانية هل تتصور انه يمكن ان يلجا جون قرنق الى اى دولة افريقية اخرى على سبيل المثال تشاد كما تردد مؤخرًا؟..

- الوضع يختلف تماما، لا اظنه يلجا الى تشاد لان المناخ لا يسمح له ولكن اذا ما استطعنا ان نصل مع اثيوبيا الى علاقات جيدة فهذا يعنى القضاء على جون قرنق..
* فى اول ردود الفعل بعد الانتفاضة وصفكم جون قرنق بانكم نظام مايو ٢٠، وبانكم جنرالات تميرى ماذا كان احساسك آنذاك؟

- كان ذلك خيبة امل لنا لاننا كنا فعلا نعتقد انه يسعى للاطاحة بنميرى لكن نواياه السيئة نحو السودان وضحت فلو كان حقيقة يسعى لتخليص السودان من حكم نميرى للبي دعوتنا للحوار..
* كان هذا فى بداية الفترة الانتقالية هل شكل لك ذلك اى نوع من الياس يمكن ان نقول انه ساهم فى تسليمكم السلطة؟.

- حقيقة لم نياس لاننا على علم بأنه مثل هذه الاشياء تأخذ وقتا ثم كنا ندرك انه ليس حرا فى ما يقرر انما هناك من يملى عليه شروطا محددة..
* نعتقد انه من اهم اسباب تعثر الحكومة الان تصفية اثار النظام المايوى المباد. فمن منظورك الشخصى كيف ترى هذه القضية؟..

- اتصور ان هناك قضايا ذات اسبقية وأولية اهم.. ومن ذلك القضية الاقتصادية والجنوب وغيرهما ولكن ذلك لا يمنع تصفية اثار مايو لأنه هناك فعلا مخلفات سيئة لمايو يجب ان تزال وهى تتمثل فى بعض القوانين مثلا قوانين الاستثمار، وكل ما يعوق تقدم السودان يجب التخلص منه..
* وسط هذه المتشابكات هل تعتقد ان الظروف مهيأة لقيام مؤتمر دستورى؟.

- لايد ان يكون هناك اعداد طيب للمؤتمر الدستورى وكما ذكرت فى فقرة سابقة لايد من تحديد الدول التى تدعم جون قرنق وفى البداية لايد من الاتفاق مع اثيوبيا على شىء واضح.
* كمسؤول عاصر السلطة لفترة من الزمن كيف ترى مستقبل الديمقراطية فى السودان؟.

- الشعب السودانى بحسه الوطنى قد ادرك اهمية الديمقراطية وحقيقة رغم ما يجرى فى الساحة السودانية الان من اشيء هى بالتأكيد تؤخذ على الديمقراطية لكن اتصور انه ربما كان ذلك من علامات الممارسة الصحية، لكن اتخيل ان الشعب السودانى بحسه الوطنى وروحه الديمقراطية سيعى الدروس الماضية ولن يكرر ما حدث واخيرا اتمنى ان تكون الديمقراطية بخير..
* هل انت مطمئن لما يجرى الان؟.

- حقيقة ما يجرى الان يحتاج الى تضافر من الجميع لأن القضايا القومية التى تواجه السودان الان هى قضايا مصيرية وتتقضى من الجميع الاسهام فى حل، ومن هذا المنطلق ادعو الجميع للوقوف صفا واحدا خلف هذه الحكومة مهما كانت الاختلافات معها واضحة لكن فى ظل ايجاد الحلول الجذرية لهذه القضايا القومية كقضية الجنوب والاقتصاد لايد لنا ان نتكاتف بحلها سويا..

الغائب العام
عمر عبد العاطي

- هناك جوانب جيدة في قوانين سبتمبر.
- لست متفائل في موضوع تسليم نيميري.
- إعتقلنا «بوب» لأنه مرتش ..

الخرطوم ٢٦ سبتمبر ١٩٨٥



★ هل يعتقد النائب العام ان المظلة القانونية والدستورية كافية لحماية الوضع الديمقراطي وعدم حدوث اى انتكاسة مستقبلية ؟

- لقد ركزت فى دعواتي للناس من قبل على ضرورة وعى الشعب السودانى تجربته السابقة من أجل توفير الضمانات الكافية للنظام الديمقراطى وهى تكمن فى الاتفاق على الحد الأدنى بالتزام الاحزاب والنقابات بالقضايا الرئيسية .. لان ما حدث فى انقلاب مايو هو ان معظم الاحزاب كانت تعتقد ان الانقلاب يجرى لصالحها علاوة على ان الجماهير ضاقت بالممارسة الحزبية السيئة .. والان اذا لم يتغلغل فى نفوس الناس دعم الديمقراطية والايمان بها والاستعداد للخروج لحمايتها والموت من اجلها ضد محاولات العسكر ، وان لم يحدث ذلك فلا فائدة من عملنا وسوف تكرر المأساة !
★ كم عدد اللجان العاملة فى التحقيق مع رموز النظام السابق ؟

- تفوق الثلاثين لجنة.
★ هنالك بطء ملحوظ فى اعمال تلك اللجان هل هذا يرجع لمحدودية امكانيات ام لكبر تركبة النظام السابق ؟
- انا لا اسميه بطئا .. والتحقيقات .. استغرقت وقتا طويلا وقد يكون صحيحا شح الامكانيات فلدينا نقص فى كوادر ضباط الشرطة .. ولكن ما تنجزه مقارنة بضخامة التركة يعتبر شيئا محسوسا ..
★ مقاطعة ... الشارع يتحدث عن محاكمة واحد من وهو الدكتور بهاء الدين ادريس فقد استغرقت وقتا طويلا رغم ان الفترة الانتقالية محدودة ؟

- لدينا مرحلتين مرحلة التحقيق ومرحلة المحاكمة وما تبقى يكفى لانها ٩٠ ٪ من التحقيقات ويكفى لانها المحاكمات الرئسية وهى محاكمة نائب الرئيس السابق عمر محمد الطيب فى فسادة وقضية <<الفلاشا>> ومحاكمة شريف التهامي ومن معه فى عمليات البترول ومحاكمة مصطفى نميرى شقيق الرئيس السابق وهى كلها تبدأ فى اكتوبر القادم بالاضافة الى مدبرى انقلاب ٢٥ مايو. ونميرى مواجهه فى هذه القضية بثلاث اواربع تهمة !
★ لماذا لم يبلغ قانون امن الدولة ؟

- هذا القانون نعتقل به كل هؤلاء الناس لان قانون الاجراءات العادية لا يسعف اطلاقا واذا الغى هذا القانون فيجب على ان يكون مستعدا لرؤية كل اولئك المفسدين بين صفوفه !! فاذا ما اجزنا قانون القصاص الشعبى وفيه اعطينا السلطة حق الاعتقال بدون ضمان يمكننا الغاء قانون أمن الدولة .. فالقصد من الابقاء عليه لاعادتنا فى مرحلة معينة من المحاكم ويعد نوفمبر قد لا أحتاج إليه .. المهم ان هذا القانون الى الان لم يستعمل ضد اى شخص سوى رموز النظام السابق .
★ بينما تشهد الساحة السياسية جدلا حول قوانين سبتمبر الاسلامية اصدرت محكمة الاستئناف خمس عقوبات حدية . ألم يكن ممكنا تجميد تلك القوانين فى ظل هذه المرحلة على الاقل ؟

- نعم هنالك قطاع كبير يصير على الغائها وقطاع كبير يصير على إبقائها ومنذ اليوم الاول اقترحت تعديلها ومن ضمن تعديلاتي، لاقطع فى زمن المجاعة مع اقتناعي بان هنالك جوانب جيدة فى هذه القوانين وهذا الحديث قلته قبل عام فى نقابة المحامين ولم يكن جديدا اكتسبته فى هذا الكرسى وعموما بدأت فيما اقترحت وسوف أنفذه ..
★ واجه قانون الاحزاب الذى اصدرتموه معارضة شديدة من قبل اطراف معينة رأت فيه أنه يسعى لتقيؤس الديمقراطية ما رأيكم ؟

- الذين عارضوا هذا القانون اخطأوا فهمه فنحن قصدنا من تسجيل الاحزاب هو ان تحفظ لها اسماءها وتكون مواردها ثابتة ومعروفة ولديها حسابات مراجعة ولم يكن قصدنا تقيؤد النشاط الحزبى والحجر عليه وهى مسودة اوليه على اية حال مطروحة للنقاش ومن حق الجميع ابداء رأيهم فيها واذا كانت هنالك موارد تثير شكوك هذه الاطراف ليس لدى مانع من تعديلها بل حتى الغاء هذا القانون ووضع بديل له اذا لزم الامر
★ ما رأيكم فى الاصوات التى نادى ببلورة التجمع الوطنى فى شكل حزبى ؟

- هذا طلب غير معقول لان التجمع يضم احزابا مختلفة من اقصى اليمين الى اقصى اليسار بوميخته ان يضم كل هذا الشتات فكيف يكون حزبيا !!
★ كيف عالج قانون الاحزاب الانقسامات الحزبية ؟

- فرض القانون على اى مجموعة ان تسجل كحزب منفرد وكان هنالك اقتراح بان لا تقل مجموعة اى حزب عن سبعين ألفا وهو عدد أفراد الدائرة فإذا لم يستطيع أى حزب ان يحصل على دائرة واحدة على

الاقبل فلا قيمة له . وقد وضعت الحد الأدنى على ان يكون باب الاجتهادات مفتوحا .

★ ما هي ملائسات قضية المحامي عبد الوهاب محمد عبد الوهاب «بوب» ؟

– هذا المحامي كان يساعدني ويعاونني والتزم بعدم الدفاع عن اي من المتهمين واستمرت ثقتي به الى ان فوجئت قبل الجلسة بيوم واحد انه تقاضى مبلغ خمسين الف جنيه من الدكتور بهاء الدين فاضطررت لاعتقاله حتى لا تتسرب المعلومات التي لديه وكونت لجنة تقصى حقائق لانه انكر وقد ادانته اللجنة في كل ما نسب اليه من قبض مبالغ وافشاء اسرار .

★ هل ترى انه ينبغي على الحكومة السودانية اتخاذ موقف تجاه الحكومة المصرية اذا ما ثبت مغادرة الرئيس السابق للقاهرة ؟

– اولاً انا لست من ممن يؤمنون بافساد العلاقة مع مصر فالعلاقة اكبر من ان يفسدها هذا الشيطان وقد افسدها فعلا وهو موجود لان العلاقة توترت وهو في السلطة ولا ينبغي تصعيد الموقف .. كما اننى الوم الاخوة المصريين في عدم تجاوبهم حتى لو اقتنعنا بمنطقهم فمجرد الاتصال قد يخفف هذا التوتر . وحتى اللحظة لم نتلق تصريحاً رسمياً من القاهرة يوضح ان نميرى موجود في مصر ام غادرها .. وان كنت تلقيت اخباراً تؤكد وجوده في القاهرة .. وهذا التواتر فيه استخفاف بعقول السودانيين وهو سبب غضبهم .. فالموقف الحكومى هنا يحاول جاهدا ان لا ينساق وراء هذه الرغبة المضمومة وهى المرة الاولى التى تخالف فيها رأى الشعب !! بنفس الدرجة التى يريدها هو ؟

★ من حديثك هناك جهات معينة استغلت موقف الحكومة المصرية لتسوية حسابات سابقة ؟

– نعم.. هناك جهات معينة وهذه هى لعبة السياسة .. ولها فى ذلك مصلحة حزبية وهى تعتقد موضوع نميرى ورقة رابحة يمكن استغلالها .

★ هل تعتقد ان ذلك يمكن ان يلائم فى القرار الرسمى ؟

– لا اعتقد لان رأى الحكومة هو احتواء هذا الموضوع بقدر الامكان وعلى الحكومة المصرية ان تساعدنا فى ذلك .

★ اذن ما هى الطرق القانونية التى يمكن اتباعها ان ثبت مغادرة نميرى الى جزر البهاما ؟

– جزر البهاما لا تخضع لقوانين (الانتربول) الدولى لانها اصلاً ملاذ لتجار المخدرات والسلاح وشاذذ الافاق والهاربين من العدالة الى تلك الجزر مقابل حفنة من المال لحمايتهم . فاذا ما هرب نميرى الى تلك الجزر يكون قد انضم الى تلك الشرذمة وليست هناك طرق قانونية يمكن اتباعها فى هذه الحالة لان امريكا نفسها لم تفلح .. كل ما سنفعله هو وضع اسم جعفر نميرى فى كل المطارات العالم بواسطة الانتربول والا سيقبع فى تلك الجزيرة .

★ هل انت متفائل باحضاره ؟

– انا لست متفائلاً ولكنى اتبع الطرق القانونية .. وهو سيحمى نفسه بما لديه من اموال واصدقاء كونهم خلال السنوات . فليس من السهل تسليمه .. وانا لا اضيع وقتاً كبيراً فى هذه المسألة .

★ هل المتهم الاول فى قضية الفلاشا هو الرئيس السابق ام نائبه عمر محمد الطيب ؟

المتهم الاول هو جعفر نميرى لانه كان رئيس الجمهورية وهو الذى اعطى الضوء الاخضر للموافقة الاولى والتنفيذ كان يقع على نائبه عمر محمد الطيب .

★ هل هناك جهات عربية ثبت تورطها فى تلك القضية ؟

– لا .. لم يثبت !

★ الاجواء فى السودان محمومة وغاضبة وقد انعكست على محاكمة المتهم بهاء الدين ما هى الضمانات التى

يمكن اتخاذها لتأخذ العدالة مجراها الصحيح ؟

– اولاً المحاكمة توقفت لحركات استعراضية من قبل محامى المتهم .. فنحن اعطينا المتهم الحق فى محام وكذلك اعطينا المحامى الفرصة الكاملة ليقول ما يريد واستغل ذلك بالتأجيل وتهكم على الشعور واخذ فى استعراض العضلات مما اثار حفيظة الشارع علينا .. ، لكن حفاظاً منا على الديمقراطية وسيادة حكم القانون اصبرنا على هذا المنحى رغم عدم رضى الشارع وقد ظهرت نتيجة ذلك فى تحرك الجموع الى مكتب محامى المتهم ولولا احتياطات الامن لحدث ما لا تحمد عقباه هذا رأى الشارع ولا اشتطيع ان الومه لان اولئك المتهمين وامثالهم فى ثورة اخرى ما كانوا ليجدوا الفرصة للدفاع عن انفسهم فامثالهم كانوا يحاكمون وهم ذاهبون الى منصة المحكمة !

★ استحوذك على انظار الشارع السوداني جعل اطرافا معينة توجه لك تهمة الارهاب ما رايك ؟

- انا في هذا الكرسي امثل الشعب السوداني وقد ضغط على واجبرت على قبوله واحاول جاهدا ان اكشف لهذا الشعب ما كان يحدث في الفترة الماضية في كل مكان اشتم فيه رائحة فساد. ولذلك اعمل عشرين ساعة في اليوم وقد تعرضت لضغوط وتهديدات ولم تحرك في شعرة وقد اتصلت بوزير الداخلية اطلب حراسة ليس لشخصي ولكن لهذه المستندات بالرغم من ان التهديدات وصلت الى اطفالى .. اقول لك خلاصة ان قوتى مستمدة من ايمانى بالله اولا ودعم نقابة المحامين والشارع السودانى .. عموما ما دامت الاهداف واضحة امامى وليس لدى اى ارتباطات حزبية فانا اتخذ القرار واعلم ردود فعله .. واعلم انه سيفضب اطرافا كما حدث فى اعتقال (يوب) الذى اثار حفيظة اليسار على .. اقول ذلك ليس من باب الغرور ولكن من ثقل المسؤولية التى وقعت على عاتقى واقوم بتنفيذها ارضاء لوجه الله والشعب السودانى!!

وزير الدفاع :

المؤء عثمان عبد الله :

- الانتخابات فى موعدها والديمقراطية هى
الامثل للسودان.
- أنصار فيليب غبوش سيقدمون لمحاكمات وقد
أنطلق سراحه لعدم كفاية الأدلة.
- رصدنا استطلاعات إسرائيلية فى منطقة
البحر الأحمر.

الخرطوم ٦ فبراير ١٩٨١



*** بوصفكم وزيرا للدفاع ماهى اخر تطورات الموقف على ضوء المذ العسكري الاخير لحركة تحرير السودان؟**

- لا شك ان قوات العقيد جون قرنق بعد ان الحقت بها ضربات موجعة فى كل من بور والناصر تحاول الان تطوير عملياتها داخل الاراضى السودانية فى مناطق لم تكن اصلا ضمن مناطق الصراع المسلح التقليدي مثل منطقة الكرمك ومحاولة احاطة مدينة رومبيك بمحافظة البحيرات.. ويقينى ان هذه العمليات قصد بها رفع الروح المعنوية لقواته التى تؤكد معلوماتنا انها باتت تعمل بمعزل عن اوامره. وان حالات من التفكك بدأت تظهر خاصة وسط القوات التى تعمل باقليم بحر الغزال التى تعاني من ضعف الامداد نتيجة ايتعادها عن مصادر التموين بالقرب من الحدود السودانية الاثيوبية فى ما عدا ذلك فالموقف مسيطر عليه فى بقية الاقاليم الجنوبية وما اشيع عن ان قوات قرنق قد احتلت مدينة يرويل ببحر الغزال فهو امر دعائى اذ ان هذه المدينة اخليت من قواتنا قبل فترة طويلة لعدم اهميتها الاستراتيجية ولخلوها من السكان منذ اكثر من اربع اشهر.

*** يحدث كل هذا وهناك مؤشرات لاتجتاح مؤتمر الوفاق فى مارس المقبل؟**

- لست متفائلا من ان تقاربا ملحوظا فى وجهات النظر سيتم توطئة لحسم مسألة الجنوب ونجاح مؤتمر الوفاق!!

*** اذن هل تعتقدون ان ترويج بعض السياسيين لفكرة تأجيل الانتخابات له ما يبرره؟ بحجة ان الموقف فى الجنوب لا يسمح باجراء الانتخابات؟**

- لكل فرد فى السودان الحرية المطلقة فى ان يقول ما يشاء وقت ما يريد، وليس اعضاء المجلس فى حاجة للرد على كل سؤال، فالانتخابات قائمة فى موعدها وقد بدأت فعليا عملية التسجيل للناخبين. *** وكيف يمكن معالجة الوضع فى الجنوب؟**

- صحيح (0) بعض المناطق فى جنوب السودان من الصعب اجراء الانتخابات فيها ولكن هذه لن تكون المرة الاولى التى تجرى فيها انتخابات جزئية لهذا لا ارى مانعا من تكرار التجربة. *** ماهى استعدادات المرحلة المقبلة وكيف يمكن تحييد القوات المسلحة فى الانتخابات المنتظرة بحيث يتسنى لها ان تكون بمثابة عن الصراع؟**

- المرحلة المقبلة مرحلة انتخابات والجدول الزمنى لاجرائها حدد الثانى عشر من ابريل موعدا للاقتراع، وعليه فان كافة الجهود موجهة الان لتحقيق هذا الهدف. وستحاول القوات المسلحة تهيئة الجو المناسب لاجراء الانتخابات بصورة سليمة فى شتى انحاء البلاد كما سيسهم الحكام العسكريون بالاقاليم بمساعدة لجان الانتخابات فى ادائها لمهامها. وبما ان كل من المجلس العسكرى ومجلس الوزراء حريص على نقل السلطة للشعب فى ٢٦ ابريل المقبل فاننى اتمنى ان تنصرف الاحزاب السودانية والتنظيمات الى تكملة المراحل التمهيدية للانتخابات من تسجيل وترشيح وطعون واقتراع، بقناعة مطلقة اقول ان الحكم الديمقراطى هو الامثل بالنسبة للسودانيين والسودان وان فترة الانتقال يجب ان تنتهى فى موعدها المحدد وامام جمعية تأسيسية او برلمان.

*** مظاهرات التخريب التى جرت فى الخرطوم قبل فترة وجيزة هل اصاب مقتلا فى المسيرة الديمقراطية؟**

- اظنك تقصد انصار فيليب غبوش.

*** على حد ذكر الاجهزة الاعلامية!!**

- على كل ما حدث من انصار فيليب غبوش امر مؤسف.. ومما يؤسف له اكثر انه باستثناء جريدة الميدان لم تبادر اى من الصحف المحلية السودانية لادانة هذا المسلك الذى يعتبر دخيلا على الاخلاق السودانية الاصلية. لقد اطلق صراح غبوش فى ما بعد، ليس كرد فعل للمظاهرة وانما لان النائب العام لم يجد مايكفى من البيانات لاستمرار التحفظ عليه وذلك طبقا لنتائج التحقيق الذى اجرى معه. عموما سيتم تقديم بقية المتهمين العسكريين لمحاكمة عادلة بجرائم التمرد ومحاولة قلب نظام الحكم! *** هناك من يتصور ان الشهور الثلاثة المقبلة فى السودان حاسمة.. اما ان تسفر عن بركان يمهّد لديكتاتورية ثالثة واما ان تنوب الامور وتجري جريانا هادئا.. ترى مع اى من الاتجاهين تقف؟**

- برغم الغيوم والشكوك ليست هناك تناقضات وانما خلافات بين القوى السياسية المختلفة ولا اعتقد ان بركانا سيثور خلال الشهور المقبلة. ولا مجال لديكتاتورية وسط احساس ديمقراطى عارم، وعلى اية

حال فان فرص الاستقرار السياسي اكبر بكثير من فرص او احتمالات الهزة!
* الا ترى ان هنالك غبنا لحق بتمثيل القوى الحديثة في الانتخابات المقبلة، وذلك ربما يؤدي الى ردود فعل عكسية؟.

- القوى الحديثة نقطة جديدة في الانتخابات قد يستغلها البعض لتفجير الموقف واقامة العقوبات!! انهم يقولون بانهم طلائع الانتفاضة وان ٢٥ مقعدا لهم في الجمعية التأسيسية غير كاف، عموما لم يكن هناك تصور مدروس لتمثيل القوى الحديثة في الاطروحات التي تقدمت بها الاحزاب السياسية والنقابات والاتحادات، لذلك لجأ المجلسان الى اعتماد النمط التقليدي السابق وهو منح مقاعد للخريجين.. وتقدم التجمع النقابي في ما بعد بدراسة تفصيلية ومحدودة نحو تصوره لتمثيل القوى الحديثة التي شملت العمال والمزارعين والمرأة. ولقد اجري التجمع النقابي لقاءات مع كل من اللجنة الوزارية المكلفة باستطلاع آراء الاحزاب في الانتخابات واللجنة السياسية بالمجلس العسكري الانتقالي. وربما يعقد اجتماع مشترك للمجلسين لبدء الرأي.. اما عن احتمالات قيام التجمع النقابي بتفجير مواقف تمنع قيام الانتخابات في وقتها فإنني لا اعتقد ذلك لان التجمع ايضا حريص على قيام الانتخابات في موعدها طبقا لما في الميثاق.

* زعمت امريكا ان السودان يضم ارهابيين واتضح ان ذلك كان عملا دعائيا اكثر منه حقيقة.. سؤلنا ما ابعاد هذا الزعم وهل تم اكتشاف وابعاد اي ارهابي؟ وماهي ردود الفعل السودانية رسميا تجاه امريكا؟.

- اولاً: لم يتم ابعاد احد من السودان لقد اكدنا للولايات المتحدة انه لن يسمح لاي عناصر مخربة بالقيام بتهديد سلامة الامريكيين في السودان وان قوات الامن السودانية تسيطر على الموقف تماما ولقد تأكد الامريكيون من ذلك فيما بعد ولعل زيارة كروكر الاخيرة للسودان خير دليل على استقرار العلاقات بين البلدين وكذلك استتباب الامن في البلاد.

* ليست زيارة كروكر للسودان ذات علاقة بتوتر العلاقات الذي صاحب محاكمات ترحيل الفلاشا؟.

- لا اعتقد ذلك فمحاكمات ترحيل اليهود الفلاشا التي جرت وما زالت ليست لها علاقة بالتوتر الذي اشترت اليه وبالتالي فان زيارة كروكر لا علاقة لها بهذا الموضوع!!.

* بوصفكم وزيرا للدفاع هل لديكم معلومات موثوقة تفيد او تؤكد بان لإسرائيل نية لضرب مواقع الفلسطينيين في السودان؟.

- ان الاحداث الاخيرة التي جرت في مطاري روما وفيينا تكمن وراء الاستعدادات الاسرائيلية الاخيرة للانتقام وفقا لتصريحات المسؤولين الاسرائيليين عن السودان. وبصفة خاصة مواقع الفلسطينيين بالبحر الاحمر وهي مهددة وربما تكون هدفا لضربة إسرائيلية على غرار ما حدث في حمام الشط بتونس. لقد رصدت وسائلنا الخاصة والوسائل الصديقة استطلاعاً جويًا معادياً من منطقة البحر الاحمر مما اكد لنا الاحتمال بان تكون الضربة الإسرائيلية المقبلة ضد المواقع الفلسطينية في السودان الامر الذي دفعنا الى رفع درجة الاستعداد والتأهب.

* تباطؤ العلاقات وعدم انفراجها مع الاتحاد السوفياتي بذات القدر الذي تم مع امريكا ادى ذلك للاعتقاد بان هناك ضغوطا معينة في هذا الاتجاه؟.

- غير صحيح فليست هنالك اي ضغوط على السودان من اي جهة لتحجيم علاقاته مع الاتحاد السوفيتي او اي دولة اخرى.. وسياسة السودان الخارجية واضحة ومحددة.

* اذن ما هي الاسباب التي ادت الى تأجيل زيارة الوفد العسكري السودان للاتحاد السوفيتي؟.

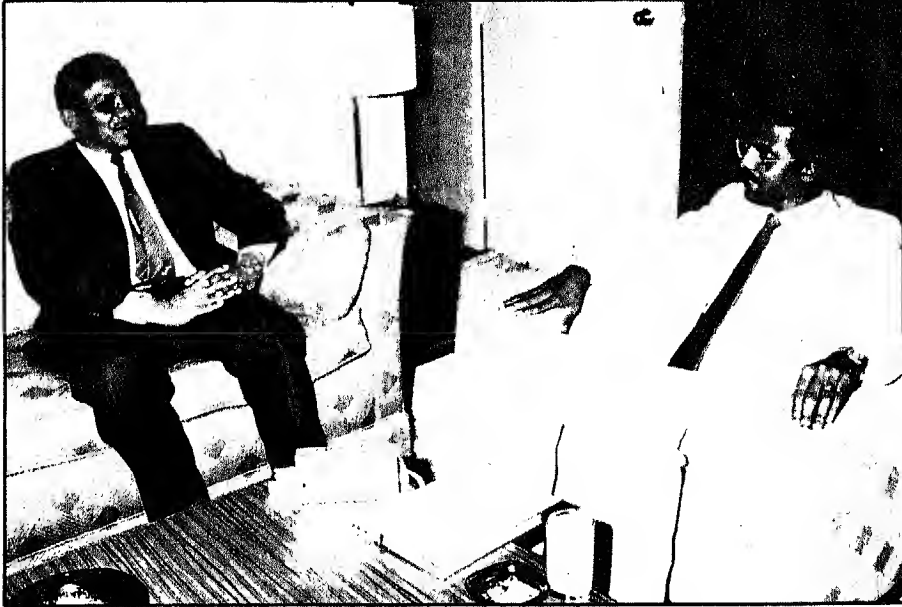
- زيارة الوفد الى موسكو تأجلت بطلب من الاتحاد السوفياتي وقد حدد لها موعد اخر هنالك اسس قائمة للتعاون مع الاتحاد السوفياتي في شتى المجالات وسيكون للزيارة المرتقبة الفرصة دون المساس بعلاقات السودان مع الاشقاء والاصدقاء.

نائب رئيس المجلس العسكرى الانتقالى

الفريق اول تاج الدين فضل

- المجلس العسكرى طلب منى الإستمرار فى دعوة الحكومة القومية.
- الجبهة الإسلامية الجبهة الوحيدة التى قدرت دور القوات المسلحة.
- لن تتكرر تجربة عبود ونميرى ولن نسمح باختراق القوات المسلحة.
- إهتمامونى بالاتجاه الاسلامى والامريكى ولكن ليست لدى طموحات.

الكويت ٢١ فبراير ١٩٨٦



★ من مستجدات الساحة السياسية السودانية الآن أطروحة الحكومة القومية يقال إن الفكرة أساسا نبعث منكم وتبناها المجلس العسكري؟

- غير صحيح فالصحيح هي فكرة تصور الخروج بخطوة ثابتة وممتدة من ١٦ عاما كانت عامرة بالكبت والقهر في مرحلة انتقالية نحو افاق رحبة من الديمقراطية. ونظرا لان الاشكالات القومية الكثيرة التي ستواجه الحكومة القادمة تستوجب تضافر كل الجهود فقد جاءت فكرة تشكيل حكومة قومية بعد الانتخابات والفكرة عرضت على المجلس العسكري وطلب منى الاستمرار فيها بمساعدة اخرين. ولم تعرض حتى الان على مجلس الوزراء ولكننا تلمسناها خارج ذلك سواء مع قيادات سياسية او مواطنين سودانيين.. وعموما الفكرة مطروحة وقد يؤخذ بها او لا يؤخذ وليس هناك اى نسبة تمثيل للمجلس العسكري فيها.

★ فكرة الحكومة الانتقالية يمكن ان تكون وسيلة للخروج من مأزق من المحتمل ان يواجه السودان بشرط قيامها بعد الانتخابات وعدم استباق الاحداث ولكن الا توافقنى الخطورة لا سيما وان للسودان تجارب ديكتاتورية سيئة مع المؤسسة العسكرية؟

- نحن سنكون سعداء جدا لو تبني اى حزب هذه الفكرة وتنفيذها وسوف نتخلى عنها من الان!! طالما هي فكرة وجدت القبول والاجماع للخروج من المأزق نحن نتنازل عنها.
★ بمناسبة ذكر الانتخابات هل التزم من الذين يوافقون على تجاوز مناطق الصراع فى الجنوب؟

- اتمنى من خلال ما تبقى من فترة انتقالية ان نتوصل الى عقد المؤتمر الدستوري والقومى لوضع الاسس لكافة مشاكل السودان حتى يتسنى قيام الانتخابات فى كل القطر ولكن اذا لم نوفق فى ذلك فلا بد من قيام الانتخابات حتى ولو جزئيا وهناك سوابق فى تاريخ السودان فى هذا المجال فلا ضرر من تكرار التجربة.

★ ولكن كما تعلم بان تلك التجربة احدثت خللا على النطاق الاقليمى فى تآزم الوضع فى الجنوب وعلى النطاق القومى فى تعثر المسيرة الديمقراطية؟

- يجب ان تقوم الانتخابات فى وقتها المحدد والا سيظل التوتر السياسى وقد يزداد. ولكن قيام الانتخابات ولو جزئيا سوف يحدث نوعا من الاستقرار بالرغم من انه الافضل هو ان تشمل الانتخابات كافة القطر وكما اعلم التجربة الماضية فى الانتخابات الجزئية وتكملتها فيما بعد لم تتعرض لاختء.
★ حاليا ازدادت رقة الراضين لهذا الطرح؟

- لا اعتقد ان هناك حزبا يدعو الى ذلك عدا الاخوان فى الجنوب وهؤلاء الذين ينادون بتعطيل الانتخابات ومد الفترة الانتقالية فهم يعتقدون ان مناطق ترشيحهم غير امنة. واحب ان اؤكد ان مد الفترة الانتقالية ليس من المصلحة فى شىء.

★ ما مدى مؤشرات نجاح المؤتمر الدستوري والقومى قبل الانتخابات؟

- اعتقد انه ليست هناك اى صعوبات فى قيام هذا المؤتمر بالرغم من قصر الفترة واحتياجه الى تحضير كاف، ارى انه بقيام الجمعية التأسيسية من الممكن ان تكون هى نفسها مؤتمر لحل القضايا الدستورية التى كان من الممكن حلها داخل المؤتمر.

★ اشيع كثيرا ان المجلس العسكري الانتقالي فى تعامله مع مشكلة الجنوب جنح للحسم العسكري؟

- غير صحيح فالمجلس منذ بداية الانتفاضة سعى للاتصال بجون قرنق والمجموعة الموجودة فى الخارج كانت معلوماتهم كلها خاطئة لاعتقادهم بان المجلس العسكري ما هو سوى انقلاب اخر ولا يمثل شيئا.. بينما المجلس مكون بتفويض من جميع القوات المسلحة لتمثيلها ضمن قوى الانتفاضة.. ومعلومات قرنق خاطئة ايضا ففى اعتقاده ان هناك جنرالات وضباط احرار. وقد سعينا للالتقاء به واعلنا وقف اطلاق النار والعفو العام ولم تكن هناك اى استجابة سوى اعلانه وقف اطلاق النار لفترة زمنية محددة ومشروطة بشروط غريبة تعنى انه ليس هناك اى وقف لاطلاق النار.. ويدر منه فى رده على رسالة رئيس الوزراء واصراراه على تسليمها فى مدينة الناصر بدرت منه الخديعة فى محاصرة تلك المدينة. ان المجلس العسكري مقتنع بانه لا حل له الا بالطرق الدبلوماسية والمفاوضات وليس الحسم العسكري.
★ فى رأيكم هل هناك جهات تدعم حركة التحرير غير اثيوبيا؟

- هناك العديد من الجهات لها مصلحة فى ان لا يستقر السودان ولا يتقدم ولا يتحد. اما اثيوبيا

بالذات فغير استخدام قرنق لاراضيها والسماح له باذاعة ميثوقة منها فهي تتيح له استخدام امكانياتها العسكرية من طائرات وخلافه.

★ بالنسبة للطرح الاشتراكي في حركة التحرير هل تقصد ان من تلك الجهات دولة اشتراكية بعينها؟

- لا استطيع ان اوجه اتهام لجهة معينة.

★ ذلك من باب التحفظ ام انه لم تتوفر لديكم معلومات؟

- فلنقل تحفظ!!

★ هناك احزاب بدأت تسعى لاجاد موطئ قدم لها داخل المؤسسة العسكرية واعنى تحديد الجبهة الإسلامية القومية وهالك ظواهر اعطت مثل هذه القناعة لرجل الشارع السياسي في السودان مثل مسيرة امان السودان وتزعما لحملة دعم القوات المسلحة. بجانب توجه صحيفة القوات المسلحة نفسها .. الخ ..

- هل يمكن ان توصف القوات المسلحة اى وصف اخر لو تزعم هذه الظواهر مثلا حزب الامة او الاتحادى الديمقراطى او الحزب الشيوعى او البعثى ..؟

* لا.. لان هذه القوى مجتمعة فى تجمع واحد والجبهة الاسلامية منعزلة عنهم فمن البديهي ان تبحث عن الطرف القوى بجانب ان مسيرة امان السودان بتوقيتها الزمنى مع مسيرة التجمع الى السفارة المصرية كانت اشبه بالرد الاستعراضى؟

★ ارجو الفصل بين المسيرتين لان لكل واحدة هدف منفصل؟

- اقول لك فى ذلك الوقت الذى كانت القوات المسلحة بحاجة الى تأييد ومساندة ودعم لانها هى المنوط لها حفظ الامن والسلام وبينما هى تقاتل فى الجنوب كانت هنالك اصوات تمجد جون قرنق مما اظهر القوات المسلحة بمظهر الخارج عن القانون، وكان الجهة الوحيدة التى شعرت بأن القوات المسلحة تقوم بعمل وطنى هى الجبهة القومية فخرجت بتلك المسيرة فلو فعل ذلك اى حزب هل ستعتقد الجماهير الاعتقاد نفسه؟؟

★ التوقيت الزمنى دعانا لان نقول إنها رد على مسيرة التجمع؟

- إن القوات المسلحة جهاز قومى لها واجبات محددة وهى حماية وصيانة أمن ووحدة التراب السودانى، وبالتالي سوف لانتحاز لأى جهة عدا إجماع الشعب السودانى. ولأن تسمح القوات المسلحة بإختراقها من أى جهة كانت وتسخيرها كما حدث فى الماضى. إذ أن انقلاب عبود كان تدخل حزب داخل القوات المسلحة وكذلك إنقلاب نميرى. وهذه التجارب لن تتكرر لأئنا وعينا الدرس، ونحن ضحايا لهذه المسائل وتضررنا كثيرا منها.

(هنا بشيء من الغضب طلب منى الفريق أول تاج الدين أن أغلق جهاز التسجيل.. وبعد أن فعلت.. قال لى بحدة شديدة إتجاهك السياسى شنو؟ ونفيت أن يكون لى إتجاه فإذا به يتحدث عن أشياء لا علاقة لها بموضوع الحوار).

(ثم واصلت أسئلتى على المنوال نفسه.. المحرر)

★ كما تعلم ان حزب الامة رفع مذكرة للسيد وزير الدفاع بخصوص ممارسات الجبهة الإسلامية (ود ان اعرف رايك فى هذا الموضوع؟)

- يا أخى أسئلتك تثير الأعصاب.. إنت مصر إنو نحن نكون بتاعين الجبهة الاسلامية.. وأنا نفيت.

★ أنا أتحدث معك كمسؤول؟

- نفيت وقلت أن القوات المسلحة جهاز قومى لا يتبع لأى جهة كانت.. وإنك قلت أن الجبهة الإسلامية إستفادت من مشاركتها لنميرى فى التنظيم والامكانيات بينما الاحزاب الاخرى كانت خلال ١٦ سنة بعيدة عن الصورة وهذا شىء طبيعى أن ينظر الناس لها نظره عدا، ولا أرى مبررا يجعل الناس تفتكر أن تنظيم وقوة وشكل الجبهة الإسلامية مستمد من إنحياز القوات المسلحة.. وهذا كلام أنا ما قادر أقبله.. لأنه غير صحيح وغير سليم والمفروض أن لا يكون هذا المفهوم لدى الناس..

★ (ارجو ان لا تثار اعصابك.. فالصحافة تبحث عن الحقيقة؟)

- يا أخى نحن لفينا ودورنا فى أن الجبهة الإسلامية لها سيطرة على القوات المسلحة ونفينا ذلك نفى قاطع، وقلنا أن القوات المسلحة لا تتحاز لجهة وإنما تتحاز لجانب الشعب السودانى كله..

★ بالنسبة لما حدث فى اوغندا ما مدى تاثر السودان بعدم الاستقرار هناك؟

- السودان بالطبع محاط بثمانى دول وما يحدث فى اى من هذه الدول يؤثر عليه وكذلك ما يحدث فى السودان يؤثر على هذه الدول او بعضها.. وفى السابق عندما هزم عيسى أمين لجأ الى السودان وهذا حدث الان ايضا ولكن حاليا السياسة التى يتبعها موسفينى هى رشيدة وحكيمة لانه يسعى الى توحيد الاوغنديين وقد ابدى نية حسنة فى دعوة كافة شعبه لذلك.
- وبالنسبة لوجود او كيلاو داخل السودان بعد منحه حق اللجوء السياسى فنحن ان نسمح له مطلقا بممارسة اى عمل سياسى..
- * هذا التزام القذرى فى وجود او كيلاو فى السودان ومنحه حق اللجوء السياسى هل يخفف هذا الوضع من حدة المطالبة بجعفر نميرى؟
- لا اعتقد ان هناك رابطا بين الموضوعين وليس هناك اى اتفاقية لتبادل مجرمين او سياسيين بين السودان واوغندا.
- * تقصد انه اذا اسلمنا جدلا بالادعاء المصرى فى منح جعفر نميرى اللجوء السياسى وهالك حالة فى السودان.. تصبح المطالبة عديمة الجدوى؟
- نحن فى السودان نعتبر نميرى مجرما لا لاجئا سياسيا لكن او كيلاو لاجئ سياسى ولم تطالب به الحكومة الاوغندية.
- * اندلاع الحرب مرة اخرى فى تشاد.. وكما تعلم ان للسودان علاقة وطيدة مع ليبيا التى تدعم الجناح المعارض.. هل ذلك يغير فى شئ لارؤية السودان فى تشاد؟
- كما ذكرت ان نظرة السودان لجميع الدول المجاورة هى نظرة واحدة يحكمها التعايش السلمى مع الجميع ولا نسمح باى اعتداء على دولة مجاورة وان نحدد عن ذلك.
- * يذكر الدعم الكبير الذى تقدمه امريكا للسودان يمكن ان يؤثر فى القرار السياسى والتوجه الديمقراطى؟
- السودان دولة ذات سيادة وله حرية القرار ولسنا بتابعين لاي دولة.
- * نقصد ان امريكا ان تستطيع التخلي عن السودان بسهولة وبالتالي لن يعجبها التوجه الديمقراطى؟
- امريكا بلد ديمقراطى كيف لا يعجبها الديمقراطية!
- * هنالك الكثير من الممارسات فى العالم عكس ذلك والفيلين آخر الامثلة؟
- ما يهمنى هو ما يحدث فى السودان وليست الممارسات الامريكى فى اى جهة فى العالم!
- * قبل فترة ادعت امريكا وجود اراهبيين فى السودان وقلصت تمثيلها الدبلوماسى؟
- نعم امريكا ذلك فى ما بعد بتصريح رسمى!
- * نود ان نكون اكثر صراحة فى قول ربما سمعته من قبل وهو ان الفريق اول تاج الدين يمثل الرمز الامريكى فى المجلس العسكرى؟
- الفريق تاج الدين اتهم بأنه يمثل الرمز الامريكى واتهم بأنه يمثل الاتجاه الإسلامى والكثير الكثير.. ذلك شئ طبيعى لاننا لم نكن سياسيين من قبل ولا شاركنا فى توجه البلد سياسيا وبما اننا وجوه جديدة فمن الطبيعى ان نوصف بأى وصف. والفريق اول تاج الدين سودانى فى المقام الاول يؤمن باستقلال السودان ووحدته وكعسكرى يهتم بامن وسلامة السودان.
- * ما هى خطط الفريق تاج الدين المستقبلية بعد انتهاء المرحلة الانتقالية؟
- خدمت فى القوات المسلحة ٣١ سنة ووصلت اقصى رتبة وهى الفريق اول وليست لدى اى طموحات اخرى!

رئيس حزب الوطنى الاتحادى
على محمود حسين

- رفضنا الطائفية لأنها سباحة ضد التيار
ولانعادى الصوفية.
- حجة حركة شعب السودان منطقية لأن
السدنه موجودون.
- السودان غير قادر على تسديد الديوان «ولا
يكلف الله نفسا إلا وسعها»..

الخرطوم ١٧ أكتوبر ١٩٨٥



★ ما هي القاعدة الأساسية لحزب الوطني الاتحادي الآن؟

– حزبنا حزب قومي لا يقوم على اساس ديني او عرقي او طائفي وفي هيكله الدستوري يقوم على دعائمين.. القطاع الجماهيري والقطاع الحديث وهو ما تشهده تركيبة حزبنا في تلاحم تام بين القطاعين!

★ وهل راية الانفصال عن الطائفية كافية لترسيخ دعائم الحزب سياسيا؟

– لقد رفضنا الطائفية لانها سباحة ضد التيار.. وضد التقدم وضد الديمقراطية والوطني الاتحادي بماله من تاريخ نضالي منذ عهود الاستعمار والهيمنة موقفه ثابت ازاء قضية الحرية ونحرير ارادة الفرد السوداني وهي فلسفة الحزب ونحن عندما نصادم الطائفية ننتقل من ذات المبدأ.. ولا نحاربها فقط ولكننا نقدّم الاطروحات الايجابية البديلة وهي السعي لترسيخ قيم الحرية والديمقراطية ومبادئ تحرير ارادة الفرد السوداني.. ولكننا لا نعدى الطرق الصوفية باعتبارها اوعية لتثبيت القيم الاسلامية. فقط نرفض انخراطها سياسيا!!!

★ هل عقد حزبكم مؤتمره التأسيسي؟

– نعم تم ذلك في ١٦ مايو ٨٥ حيث اجاز المؤتمر العام الثالث ميثاق الحزب الذي يستند الى ستة مبررات فكرية هي الشخصية السودانية وثانيا الديمقراطية الليبرالية وثالث الاشتراكية السودانية ورابع الاسلام بالمفهوم الحضاري العصري وخامسا الوطنية واخيرا القومية..

★ هل تعتقد ان حزبكم يمكن ان يتغلغل في مناطق تجذرت فيها الطائفية واصبح امر اختراقها صعبا نظرا للاهمية السياسية والتعليمية والولاء الطائفي؟

– الطائفية في السودان ليست متعاطمة ولكنها متناقصة.. فإبن «الختمي» مثلا ليس بالضرورة ان يكون ختميا.. لهذا فهي محصورة في شريحة معينة وان ستة عشر عاما من النضال لسياسي احدث قدرا كبيرا من الوعي في الاوساط الجماهيرية.. وظهر جيل خلال هذه الحقبة لا يعرف شيئا عن الطائفية.. ونحن لا نرى ان هناك مناطق مغلقة في السودان حكر على الطائفية.. ووجودنا في تلك المناطق اقوى بكثير من وجودنا في اى مكان اخر..

★ حزب الاتحاد الديمقراطي هو نتاج دمج حزبكم وحزب الشعب الديمقراطي ما هي المبررات الوطنية والدستورية لاستمرارية الاول، بعد ظهور الاخير في الساحة السياسية؟

– من الناحية القانونية لم ينعقد مؤتمر للاتحاد الديمقراطي الى الان ليبرر وجوده وكان الدمج اساسا خطأ تاريخيا وقعت فيه القيادات في عام ١٩٦٧ بالتالي هناك خلل في دستورية قيام الاتحاد الديمقراطي.. وربما يقال ان خوض الحزب للانتخابات العامة التي اجريت في ابريل ١٩٦٨ هو تقنين لوجوده ولكن الواقع غير ذلك.. كما ان المكتب السياسي للحزب كان بالتعيين حيث اخذ ١٥ قياديا من كل حزب وقد ظهر الخلاف في هذا في مسألة الانتخابات نفسها علاوة على انه داخل البرلمان آنذاك كان جماعة كل حزب معروفة ومميزة.. وعندما اردنا تكوين الحكومة وكان نصيب الاتحاد الديمقراطي ٨ مقاعد كانت مناصفة بين الحزبين المندمجين.. نخلص الى انه لم يكن الدمج حقيقيا واقعيا.. لهذا عندما جاء جعفر نميري على غفلة من الزمن في مايو ١٩٦٩ وضع ضعف البنية المندمجة فبينما كان رئيس حزب الوطني الاتحادي في السجن وهو الرئيس اسماعيل الازهرى اصدر راعي حزب الاتحاد الديمقراطي محمد عثمان الميرغني بيانا تأييديا لسلطة مايو عمم في الصحف في ١٩٦٩/٦/١ لذلك كان الاندماج لتحقيق مصالح وليس ميادى.. ومن جهة نظرنا الان انه لا مبررات للاندماج في هذه الفترة.. وبيننا وبينهم الان حواجز من بينها ان هناك قوى في اوساط الاتحاد الديمقراطي هي من سدنة النظام المباد!!

★ ما هي اطروحات حزبكم للممارسة الديمقراطية للفترة المقبلة في السودان؟

– نحن نرى انه في هذه المرحلة لابد من تثبيت الديمقراطية فزوال جعفر نميري وحده ليس كافيا لتثبيتها.. فلا بد من ازالة النظام المايوى ومحاكمة سدنته ومراجعة كافة القوانين المصاغة في عهد نميري وقد اعد حزبنا مشروعا اسميناها معاقبة الخيانة والفساد وهو ينطوى على معاقبة الجرم السياسى والاقتصادى والكسب غير المشروع.. وقدمناه للمجلس العسكرى والوزارى والنائب العام منذ عدة اشهر وهو في تقديرنا يمكن ان يلعب دورا في ازالة النظام المايوى.. كما انه لا يمكن تثبيت الديمقراطية الا

بتثبيت القيم النظامية علاوة على تنظيم الاحزاب حتى لا تكون واجهات لدول اجنبية لاننا نريد احزابا سودانية توجهها وفكرا وتمويلا تؤمن بالنهج الديمقراطي القاي على التعددية وتلتزم بقضايا الشعب وفي حزبنا قدمنا مشروعا ايضا لتنظيم الاحزاب وميثاق شرف حزبيا..
* كيف تنظرون لمشكلة الجنوب؟ وهل هناك دور يلعبه حزبكم ويصب في تيار الحلول المطروحة لتلك المشكلة؟.

- نحن في الوطني الاتحادي لا نسميها قضية الجنوب انما نسميها قضية السودان في الجنوب.. وحلها يقع على عاتق الشعب السوداني وليس محصورا في الاخوة الجنوبيين فقط.. وموقفنا قديم من هذه القضية منذ عام ١٩٥٥ كما اننا اقترحنا الحكم الذاتي للجنوب في عام ١٩٦٥. اقترحنا يقوم على ثلاثة اقاليم والمشكلة عمقا عدم الثقة.. كما ان اتفاقية اديس ابابا التي ابرمها جعفر نميري مع الجنوبيين في مارس ١٩٧٢ تقوم على نفس المبادئ المتفق عليها عام ١٩٦٥ في مؤتمر المائدة المستديرة ولجنة الاثنى عشر.. وسقطت اتفاقية مارس لان النظام لا يؤمن بالديمقراطية والتي هي حامية الحكم الذاتي، ونحن على ضوء المستجدات الجديدة نقر مبدأ الحكم الاقليمي للجنوب الان والاعتراف بالتباين الثقافي والتمازج الديني.. كما اننا نرى ان قوانين سبتمبر الاسلامية التي اصدرها نميري كانت تهدف الى اذلال الشعب السوداني وقهره وهي سبب مباشر في تعميق المشكلة في جنوب السودان.. ذلك كله ضمناء ميثاقنا.. كما انني اود ان اشير الى ان الحركة المسلحة التي قامت في الجنوب لديها حجة في عدم تحاورها- لن تسقط هذه الحجة مالم يعاقب كل سدة النظام السابق!
* ان ما هي تصوراتكم في معاقبة وازالة الجهاز المايوي للنظام السابق؟.

- اولا الاعتقالات التي تمت جميعها هي بموجب قانون امن الدولة الذي يخالف كل القيم الديمقراطية لانه وضعه جعفر نميري لاعتقال المعارضين له والنائب العام الان يعتقل الناس باعتبارهم معارضين للنظام القائم.. اعتقالاتا تحفظيا لتكون التحقيقات تحت مظلة قوانين سبتمبر فنحن ان اعترفنا بهذه القوانين معنى ذلك يكون اعترافنا بجعفر نميري كمشروع.. وهذا ما لن يكون فنظام مايو لم يكن تجاوزات افراد يقدر ما هو فساد نظام عطل مسيرة الحرية والتنمية في السودان لمدة ستة عشر عاما.. فالافراد في النظم الديمقراطية والديكتاتورية يخطئون والقوانين تعاقبهم.. ولكننا نريد محاكمة النظام وتوجهاته.. فالمحاكمات التي تجرى الان لا تمثل طموحات الشعب السوداني ولا تحقق اغراض الثورة الشعبية لانها تعترف بقوانين نميري ولم تحاكم النظام كنظام؟
* الا ترى ان الغاء كافة القوانين قد يوقع السودان في ظل فراغ قانوني؟.

- لا اعتقد ذلك.. لانه ان كان جعفر نميري قد اصدر كافة قوانينه «الاسلامية» في اسبوع بواسطة قانونيين غير اكفاء فما بالك والبلاد في ظل نظام ديمقراطي؟.. فانا ارى انه يمكن ان يتم ذلك خلال ثلاثة ايام..

* نرى ان الجسم الحزبي يشكو الانقسامات والخلافات.. ليست اختلافات فكرية بقدر ما هي عداوات تقليدية الا ينذر ذلك بتقويض الديمقراطية؟.

- من جانبنا نحن لا نكن عدا ل احد.. وخلافنا مع الاتحادي الديمقراطي هو خلاف فكري ومبدئي.. ونرى ان مثل هذا الخلاف ظاهرة صحية تثبت النظام الديمقراطي ولا تقوضه.. لان القوى السياسية المتجانسة موقفا وفكرا ومبدأ هي القادرة على حماية الديمقراطية.. اكثر من القوى الحزبية التي تظهر كبيرة وهي ممزقة داخليا.. كما كان الحال قبل عام ٦٩.. فالعبارة ليست في الوحدة الشكلية انما في الالتقاء الفكري والمنهجي.. فالحكومة التي اسقطت بواسطة جعفر نميري كان يؤيدها في البرلمان حوالي ٢٠٠ نائب من مجموع ٢١٨ نائبا فيهم حزب الامة الموحد والاتحادي الديمقراطي الموحد وجبهة الجنوب ورغم ذلك سقطت وجاء نميري!.. وعموما ما هو حادث الان نتائج القتال الضاري تحت الارض ولمدة ١٦ عاما لنظام نميري.. لان كل مجموعة كانت تعمل مستقلة سياسيا وعسكريا نسبة للسرية في طبيعة العمل.. وذلك ما انعكس الان.. فلا خوف ولا وجل فالظاهرة ظاهرة صحية وان كثرت الشكوك!!
* هل قدمتم اي حلول بالنسبة للوضع الاقتصادي باعتباره المشكلة الاساسية الان؟.

- حصرنا اسباب الخراب الاقتصادي في ثلاث.. اولا نظام مايو نفسه الذي سخر ديون السودان لحماية اجهزته القمعية من اتحاد اشتراكي وجهاز امن وغيره وثانيا الفساد وهو مازال موجودا لغياب

القانون الذى يحاسب الذين اثروا فى النظام السابق وحملوا اوسمة ابن السودان البار، ومازالوا يحتفظون بها ويملايينهم فى الداخل والخارج.. وثالثا المؤسسات التى تهاكت من جراء هجرة العقول وهروب الكفاءات وهى لم تفعل ذلك طلبا للمال ولكن نسبة لاجواء القمع والكبت التى مارسها النظام السابق الديكتاتورى.

★ بالنسبة لديون السودان؟

- ذلك من المسائل العاجلة ويجب معالجتها على ثلاث مستويات | الاول | المستوى القانونى.. فيجب معرفة كافة تفاصيل تلك الاتفاقيات وشروطها ومن من ومن!! وعلى ضوء ذلك نقيم موقفنا قانونيا تجاه تلك الديون لانه قانون نميرى ودستوره نفسه ان ينص صراحة على انه لا يجب الاعتراف بأى دين ما لم توافق عليه السلطة التشريعية! فهل فعل مجلس الشعب ذلك.

الثانى | الجانب السياسى، النظام السابق كان مرفوضا من قبل الشعب وقد نادينا نحن فى المعارضة ووجهنا حديثنا للمؤسسات المالية العالمية بعدم دعم ذلك النظام. لان الدعم يسخره لنفسه وليس للشعب فبعد ان حدث ذلك نحن لا نستطيع ان نبرى. اولئك من اطالة عمر النظام السابق بدعمهم له.. فذلك فى تقديرنا هى ديون معدومة!!

الجانب الثالث | وهو القدرة.. فمن الواضح ان السودان حاليا غير قادر على تسديد ديونه «ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها».. فحتى لو قلنا اننا سنعيد جدولة تلك الديون نكون نخادع انفسنا ونخادع المجتمع الدولى.. وإن نستطيع ان ننظر فى تلك الديون إلا بعد خمسين عاما!! ونرى انه يجب تجميدها بفوائدها.. ومن جانب آخر نتطلع للدور العربى والذى هو ايضا اما دائن لنا او يستطيع ان يؤثر فى الدائنين الآخرين، ليس دور المتصدق انما دور الشقيق الذى يهيمه بناء اقتصاد السودان!.

- عبد الله زكريا
- اختفيت لسببين الأول تنظيمي والثاني لأن أمريكا تريد إغتيالي.
 - قرأت المذهب الفوضوي ونريد تنظيمها عن طريق النظرية الثالثة!
 - نحن ضد الانتخابات لأن «التمثيل تدجيل» وما كان محدود سيسود غدا!

الخرطوم ١٢ فبراير ١٩٨٦



★ ماهى المبادئ الاساسية التى تركز عليها حركة اللجان الثورية الشعبية؟

- نحن حركة جماهيرية تستلقت افكارها ومبادئها الاساسية من النظرية الثالثة العالمية والكتاب الاخضر الذى الفه العقيد معمر القذافى وهو يغطى شتى مناحى الحياة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.. اما النظرية باعتبار ان العالم تسوده ايدولوجيتان الماركسية والرأسمالية ونظريتنا تناقض الثانية وملتقى مع الأولى وتتجاوزها لاننا نحن نهدف الى تحرير الفرد من سيطرة الدولة بينما تجربة الدول الشيوعية ادت الى تكريس الدولة وديكتاتوريتها على الفرد.

★ اذن كيف نطلق عليها صبغة «العالمية» وهى مازالت محدودة التطبيق؟

- ما كان محدود اليوم سيسود غدا.. والنظرية الثالثة تعنى بشؤون الانسان فى كل الكرة الارضية!!

★ ماذا يعنى ارتباطكم بالنظام الليبى؟

- تجمعنا المبادئ الثورية المشتركة فى الكتاب الاخضر والنظرية الثالثة العالمية بمعنى ان الصلة فكرية فقط!!

★ متى وكيف تكونت حركة اللجان الثورية؟

- كنا قد اختلفنا مع نميرى اثر اتفاقية اديس ابابا فى عام ١٩٧٢ والننى كنا نعتقد انها بداية السيطرة الكنسية والصهيونية على السودان وصادف ان حضر ابوبكر يونس عضو مجلس قيادة الثورة الليبى للسودان وحذرنا بعد اجتماع له مع نميرى انا وبابكر كرار بمغادرة السودان لان نميرى غاضب علينا واعتقد ان دوافع ذلك ان السادات كان عاملا مؤثرا جدا فى تفكير نميرى لان هذا الاخير اسر الى بان امريكا وعدت السادات ان تعطيه خمسة بلايين جنيه وتعيد له سيئاته.. والسادات بدوره وعد نميرى باعطائه بليون جنيه لتعمير السودان!! مقابل تحول نميرى الى امريكا كلية! خرجت منه النميرى واستطعنا نقل مقر جبهة المعارضة الوطنية الى ليبيا وتحطمت بعد مصالحة ١٩٧٦ وفى عام ١٩٨١ كونت الجبهة الشعبية الاشتراكية حركة اللجان الثورية وبعد الانتفاضة انتقلنا الى السودان لممارسة حقنا الطبيعى فى إطار حركة اللجان الثورية.

★ ما هو موقفكم من الانتخابات القادمة؟

- نحن ضد الانتخابات ولن نخوضها باعتبار ان «التمثيل تدجيل» حسب ما جاء فى الكتاب الاخضر!

★ اذن ماهى الصفة الاعتبارية للجان الثورة بعد الانتخابات؟

- دورنا دور تحريرى حيث اننا نقوم بتحريض الجماهير لتستلم السلطة!!

★ الا يتسنى ذلك للجماهير عن طريق الانتخابات والوصول الى البرلمان؟

- البرلمان هو تزيف لارادة الجماهير!! لان التمثيل لفئة من الشعب وليس كل الشعب!! ونقبل بذلك فى حالة واحدة فقط هو انه لو تسنى لامين اللجان الوصول لقبة البرلمان ذلك لكى ينقل ارادة وفكر كل الشعب بعد الرجوع اليهم وليس لشرح فكره فقط لان ذلك يكون نوعا من انواع الديكتاتورية!!

★ ما اسباب الخلاف الذى ظهر مؤخرا فى وسط حركة اللجان الثورية؟

- ذلك محض افتراء ليس هناك اى خلاف.

★ يشاع ان اختفاءكم الاخير من اسباب ذلك الخلاف؟

- موضوع اختفائى كان لسببين الاول تنظيمى خاص بالحركة والثانى لاسباب احتياطية حيث توفرت

لدينا معلومات ان امريكا تريد اغتيالى؟

★ ولكن لماذا؟

- لاننا اربابيون فى نظر امريكا!! ومازالت الامبريالية الامريكية تستخف بعقل العالم فى استعدادته

عليها.

★ القرار الأمريكى الاخير باجلاء الرعايا الأمريكيين من السودان لوجود اربابيين هل كنتم المقصودين

بذلك؟

- نعم وليس غيرنا، وامريكا تعتبرنا اصابع ليبية مبنوثة فى السودان، وكما تعلم هى تحاول غسل دماغ العالم بان ليبيا دولة اهاب لان ليبيا تعمل دوما على كشف عيوب الامبريالية الامريكية ورببيتها

الصهيونية.

* ما رأيكم في العلاقة المصرية السودانية من بعد الانتفاضة؟

- ما لم تتخلص مصر من قيود كامب ديفيد فلن يكون هناك شيء حسن على الإطلاق، وعلى مستوى العالم العربي!! لأن العلاقات لا تنبئ ولا تستوي على الخل!!
* هل تغيرت مواقفكم تجاه حركة تحرير شعب السودان؟

- نحن نرى ان الحركة التي انتهجت طريق الكفاح المسلح ساهمت مساهمة فعالة في اسقاط نظام نميري وقد دعمناها في السابق وازرناها. ولكن بعد الانتفاضة بتنا لا نرى مبررا لعدم استجابتها للحوار. وقد وجهت خطابا في الثامن من ابريل الماضي للعقيد الدكتور جون قرنق مناشدا اياه ان يلتحم مع ثورة الشعب والى الان بالطبع لم يفعل وانا لا ارى سببا لاستمراره في هذا النهج ضد ثورة الشعب وقد فقد جون قرنق كثيرا ومن المؤكد انه اذا قدم للسودان بعد الانتفاضة مباشرة كان سيقلبه السودانيون في الشمال والجنوب مقابلة الابطال اما الان فانه فقد الرأي العام شمالا وجنوبا على حد سواء!!
* باستقراء الواقع الآن فيما يبدو ان الخيار العسكري بدا يشق طريقه لدى اطراف معينة هل ترجحون ذلك؟

- كلا.. يجب ان تبذل كل المساعي لحلها حلا سلميا وديمقراطيا وفي تقديري ان ذلك بدأ الى حد كبير ممكنا!.

* ما هو موقف اللجان الثورية من الحرب العراقية الايرانية؟

- نحن نعتبر الثورة الإيرانية ثورة حقيقية!! لاننا مع الثورة في اى مكان في الارض. اما بالنسبة للحرب فاننا نؤيد وقف اطلاق النار والوصول الى حل سلمي يحفظ طاقات الشعبين العراقي والايراني حتى تستطيع توجيهها نحو العدو الصهيوني لاسترداد الكرامة العربية في فلسطين.
* ذكرت في حديثك ان الثورة الإيرانية ثورة حقيقية هل يمكننا معرفة نقاط الالتقاء او الاسس التي استند عليها تأييدكم لها؟

- ان اى ثورة شعبية يقوم بها الشعب بأكمله لكي يسقط نظاما فاسدا وعميلا في اى بقعة في الارض تجد منا نحن كلجان ثورية كامل التأييد وهناك مقولة في فكرنا «الثورة الشعبية ثورة الغد واللجان الثورية اداتها». فعلى الأقل هب الشعب الابرائى بأسره لكي يسقط نظاما امبرياليا فاسدا اما ما يحدث لتلك الثورة فذلك علمه عند الله!!

* الاجراءات الامريكية الاخيرة والمواجهة مع ليبيا في تقديركم ما هي الاسباب الحقيقية التي افضت الى هذا النفق؟

- في تقديري ان السبب الحقيقي هو ان امريكا تعتبر ليبيا حجر عثرة في عملية السلام التي تريد فرضها في الوطن العربي. وثانيا ان امريكا ترفض ان تؤيد ليبيا حركات التحرير سواء في العالم العربي او خارجه. وهناك نقطة ثالثة تذكرها امريكا هي ان ليبيا حليفة للاتحاد السوفيتي.
* اذا ما تعرضت ليبيا لغزو امريكي هل بإمكان السودان مساندة ليبيا عسكريا؟

- نعم.. بموجب اتفاقية الدفاع العربي المشترك.

* نقصد هل هناك اتفاقية ثنائية ضمن البروتوكول الليبي السوداني الذي وقع اخيرا تبين ذلك؟

- في تصريح المتحدث الرسمي للمجلس العسكري الانتقالي اشار الى الاتفاقية سائلة الذكر ولم يشير الى غيرها!

* ما هي اسباب تعثر العلاقات الاثيوبية - السودانية لاسيما وانه اصبح لاثيوبيا دور مؤثر في الوضع في جنوب السودان؟

- كذلك للسودان دور مؤثر في الوضع في ارتيريا.

* هل ترمي بقولك الى «مقايسة» سياسية ان جاز التعبير؟

- ولم لا!!؟

* هل لذلك سند في فكر اللجان الثورية؟

- في فكرنا هو ان يلعب السودان دورا اساسيا في الحل السلمي للقضية الارتيرية والسودان الان مؤهل لذلك لاسيما وان هناك تيارا قويا في الثورة الارتيرية بدأ يدعو للحل السلمي للقضية مع اثيوبيا، وفيما يبدو ان نوايا السودان التي ابداهها في حاجة لاشياء ملموسة لكي تطمئن اثيوبيا.

* في سيرتك الذاتية ذكرت لاحدى الصحف انك اطلعت على المذهب الفوضوى، واقتنعت به ما ابعاد هذا الموضوع؟

- كنت في بريطانيا آنذاك في عامى ٦٣ - ٦٤ وقرأت المذهب الفوضوى وقد قربنى كثيرا من النظرية العالمية الثالثة!! وهو مذهب فلسفى يحاول تأسيس مجتمع بدون حكومة أو دولة بشكل مباشر!! وليس على مراحل! بمعنى انه لايمكن للانسان ان يكون حرا الا فى ظل مجتمع خال من الحكومات والدول.. ولكن كيف يتم ذلك هذا ما لم أجده فى النظرية الفوضوية وقد وجدته فى النظرية الثالثة! آمنت بالكثير من المطلقات الفلسفية الفوضوية من الناحية التربوية وليس من ناحية سياسية! أما فى النظرية الثالثة العالمية عند قيام سلطة الشعب تنتهى الحكومة وتنتهى الدولة!!

* الا يشكل ذلك شيئا من الفوضى؟

- لا .. العكس هو الصحيح. لان ايجاد حكومة ودولة وصراع الاحزاب والطبقات والطوائف على السلطة هذه هى الفوضى!! وهذه الفوضى لايمكن تنظيمها إلا عن طريق النظرية العالمية الثالثة أى انها البديل للفوضى التى تعيشها المجتمعات البشرية الان!!

* هل صحيح انى الحكومة الانتقالية لم تف بوعدها لأعضاء اللجان الثورية الذى قدموا للسودان وكان ذلك سببا فى الخلاف وسط اللجان الثورية الآن؟

- لا .. عندما قدمنا عرضنا على المجلس العسكرى الانتقالى استيعاب كوادرن العسكارية فى القوات المسلحة السودانية وعندما علمنا بعدم رغبتهم فى ذلك صرفنا النظر وهناك محاولة لنا لاستيعاب الكوادر التى تخرجت من الكليات العسكرية فى ليبيا.

* هل هناك تنسيق بينكم وبين الاحزاب السياسية الأخرى؟

- نحن اعضاء فى التجمع الوطنى وهناك تنسيق كامل بيننا وبين كافة الاحزاب المنضوية تحت لوائه!

* فى هذا الصدد نرى ان الممارسة الديمقراطية الحزبية تتناقض تماما مع فكر اللجان الثورية.. كيف تسنى لكم هذا الانضمام وهذا التنسيق؟ ونحن نفترض العكس؟

- اخترنا ان نكون جزءا من التجمع نظرا للتركيبة السياسية للمجتمع السودانى!! واعتقد لن نمانع اذا ما تحول اى مكتب سياسى لحزب الى لجنة ثورية!! نحن انضمامنا للتشاور ولتقريب باقى الاحزاب من فكرنا!! فى انتظار ما هوأت!!

* فى المرة القادمة .. هل سنلتقى فى قبة البرلمان؟

- ربما !؟

بدر الدين مدثر

- الممارسة الديمقراطية مازالت ضعيفة ويمكن تفجير طاقات الجماهير.
- رفعنا شعار العصيان المدني والاضراب السياسي منذ وقت مبكر.
- نخشى إن يؤدي تمديد الفترة الانتقالية إلى حكم ديكتاتوري.

الخرطوم ٢٢/يناير ١٩٨٦



★ كيف ترى الممارسة الديمقراطية في الساحة السودانية سياسيا واجتماعيا بعد تغييبها القسرى خلال عمر النظام المباد؟ وكيف يمكن خلق الحاجز التأميني للديمقراطية كي لا تنهار مجدداً؟.

– نعم كانت تلك فترة تغييب قسرى للديمقراطية، وقد استعاضها الشعب السوداني بتضافر عوامل شتى منها نجاح الاضراب السياسى والعصيان المدنى، واكتمال خط التعبئة داخل القوات المسلحة لضمان انحيازها لجانب الشعب كل ذلك فتح الطريق امام الجماهير لكي تعبر عن مخزنات وعيها الحضارى ولكي تفجر ما ظل كامنا ومكبوتا من طاقاتها الخلاقة، الشىء الذى ادى الى سقوط الديكتاتورية، حيث استطاعت الجماهير الان ممارسة حرياتهما دون تقنين على نطاق واسع من خلال احزابها ونقاباتهما فى اطار التجمع الوطنى.. ونرى انه من الممكن امتداد هذه الممارسة الى افاق المشاركة فى صنع القرار فى القضايا الراهنة اقتصاديا وسياسيا والعمل على تأمين وحدة القطر والمسيرة الديمقراطية فى المستقبل بجانب المجلسين العسكرى والوزارى واللذين هما من قوى الانتفاضة.

ولاشك ان الكثير من مهام الفترة الانتقالية لم يتحقق ونحن نرى حتمية مواصلة النضال الجماهيرى لتحقيقها. ولعل اسباب ذلك تعود الى ان الممارسة الديمقراطية على صعيد تلك القنوات التى ذكرت ما زالت ضعيفة ومن الممكن ان تفجر الطاقات الجماهيرية فى هذه القنوات. وتأتى ضمانات الديمقراطية اولا فى الشعب نفسه واحسب انه اكتسب وعيا عميقا من خلال تاريخه النضالى ضد الديكتاتوريات السابقة.. وثانيا فى الجيش الذى ادركت اغلبيته ان الديكتاتورية هى وبال عليه بقدر ما هى وبال على الشعب نفسه. وقد تركز كل ذلك فى وثيقة ميثاق حماية الديمقراطية الذى وقعته كافة الاحزاب السياسية وممثلون من قوات الشعب المسلحة..

★ ماهو موقفكم من قوى اليسار الاخرى؟ وهل هناك اى عمل ائتلافى خارج نطاق التجمع الوطنى؟.

– ثقل التركة التى خلفها نظام نميرى جعل القوى الوطنية تتلقى حول اهداف مركزية وهى تحقيق الوحدة الوطنية وحماية استقلال البلاد واخراجها من اطار التبعية وارساء دعائم الديمقراطية والعمل من اجل كل ذلك يقتضى خلق جبهة واسعة لا تقل عن وضع التجمع الوطنى الحالى. وليس هناك ما يلوح فى افق السياسة اليومية ما يستدعى وجود شكل اخر من اشكال الائتقاء او اى عمل جبهوى آخر. وبالتأكيد ان كل قوى التجمع الوطنى تتلقى ثنائيا للتفاكر والتشاور ولكن ذلك لا يتم فى شكل محور داخل محور وفى اعتقادى ان تلك الارضية ضرورية لليسار كما هى ضرورية لكافة الاحزاب من اجل ترشيد مسيرة التجمع الوطنى.

★ ماهى الفئاعة التى دعت حزبكم لخوض الانتخابات القادمة لاسيما انه فى اعتقادنا انكم تواجهون مرحلة صعبة من مراحل البناء شأنكم شأن كثير من القوى السياسية الاخرى.. اى بمعنى التغلغل الفعال فى الاوساط الجماهيرية؟.

– اولا خوض الانتخابات هو انعكاس لقناعة مبدئية وهى انه بدون الديمقراطية لايمكن مواجهة اى مشكلة من مشاكل التطور فى البلاد وانها السبيل الوحيد لفتح طريق التقدم.. ثانيا ان حزب البعث حقيقة قد تجاوز مرحلة البناء الذاتى من خلال تاريخه النضالى وبصفة خاصة منذ عام ١٩٧٩ وهو العام الذى اعلن فيه الحزب شعار الاضراب السياسى والعصيان المدنى ولعلكم تذكرون انه فى سنوات نظام نميرى الاخيرة جرت محاكمات لكل البعثيين فى كل انحاء السودان وبذلك لشعور النظام بخطر الحزب الذى ناضل وسط الجماهير ونما واتسع واسس علاقاته معها وبعد الانتفاضة ساعدنا ذلك فى ان نكون الحزب الاكثر قدرة على الانطلاق فى حين ان بعض الاحزاب الاخرى كانت غارقت فى ترميم مشاكلها الداخلية والمشكلة التى يواجهها الحزب الان ليست هى فى التفاف الجماهير حوله وانما هى فى مشكلة قدرته على تأطير هذه الجماهير بالسرعة المطلوبة ولنا وسائلنا لتطويع قدرتنا. لهذا يحرص الحزب على مواصلة دوره الوطنى من خلال الانتخابات ولسوف نعتبرها مرحلة لتصفية اثار مايو والدورة البرلمانية القادمة هى فترة الانتقال الى الحكم المدنى ولارساء دعائم الديمقراطية على اسس سليمة لضمان الاستمرارية الى ان يرث الارض وما عليها.. وخوضنا الانتخابات ليس للحصول على اكثر الدوائر وانما لتأطير الجماهير والاحتكاك بها. وذلك ليس بالضرورة فى الدوائر التى يرشح فيها الحزب بعثيا وانما ايضا فى الدوائر التى يسند فيها الحزب مرشحين وطنيين يلتقون مع هذا البرنامج الثلاثى وكذلك ضرورة إسقاط بقايا

مايو وهم الجبهة القومية الاسلامية، ولهذا سوف نقوم بمساندة اى مرشح وطنى حتى لو كان منتقيا لحزب اخر لمواجهة ذلك الهدف.

★ ما رأى الحزب فى قانون الانتخابات عامة ومسألة تمثيل القوى الحديثة بصفة خاصة؟

- فى حينها رفع الحزب مذكرة طالب فيها بأمرين اولهما متعلق بكيفية إجراء الانتخابات وثانيهما متعلق بالقوى الحديثة. وكان رأينا فى الاولى ان تتم الانتخابات فى الدوائر الجغرافية على قاعدة التمثيل النسبى بمعنى اعتبار كل محافظة وحدة انتخابية واحدة، وذلك لضمان وجود الاغلبية والاقلية فى داخل الجمعية التأسيسية كل بحجمه من اجل التفاعل. اما دوائر القوى الحديثة فقد دعونا لضرورة تمثيلها فى دوائر خاصة وحددنا ماهية القوى الحديثة وكذلك نسبة لها لا تقل عن ٣٠٪ لما لها من دور اساسى على الصعيد السياسى والانتاجى.. بالطبع ان الشق الاول لم يؤخذ به والمشاورات تجرى بصدد الشق الثانى، وعلى كل ينبغى ان لا تحول تحفظاتنا دون اجراء الانتخابات فى موعدها. المهم ان تنتهى الفترة الانتقالية وتعود الديمقراطية كاملة وتنتهى الازدواجية فى مؤسسات الحكم. لاننا نخشى ان يؤدي تمديد هذه الفترة الى حكم قد لا يشابه ديكتاتورية نميرى ولكن قد يكون أكثر ميلا الى أخذ شكل الديكتاتورية المزدوجة العسكرية والمدنية، والتاريخ يحدثنا عن بعض البلدان تمتد فترتها الانتقالية «المنتهية» فى

★ ماهو موقف الحزب من حركة تحرير شعب السودان؟ وهل توافقون على تجاوز المناطق «المنتهية» فى الجنوب اذا لم تحل المشكلة حتى قيام الانتخابات؟

- فيما يتعلق بالجزء الاخير.. أنه اذا لم ينجز خلال الفترة الانتقالية المؤتمر الوطنى للحل السلمى لقضية الجنوب وتعدر اجراء الانتخابات فى بعض المناطق فنحن مع اجراء الانتخابات فى الدوائر التى يمكن اجرائها فيها وابقاء الدوائر الباقية لاجراء الانتخابات فيها فى اى وقت يصبح فيه من الممكن اجرائها لانه ليس من المنطقى تعليق كل مصير البلاد على موقف فصيل سياسى. وموقفنا من الحركة منذ البداية ايجابى ونقدر لها دورها النضالى فى مقاومة نظام نميرى ونحن نرى ان الضمان الحقيقى يأتى فى تلاحم الحركة السياسية فى الشمال مع الحركة العسكرية فى الجنوب وبعد الانتفاضة دعونا جون قرنق للاتحاق بالقوى الوطنية الديمقراطية وهنا تمت مداخلات كثيرة بعضها متعلق بالتكوين المتعدد الاطراف فى الحركة لانها ليست حزبا علاوة على الارادة والاستراتيجية. ونحن نرى ان بقايا مايو هى المسؤولة عن تهيج الموقف ويسعدنا ان ترقص على لهب الحرب الاهلية. ولم نياس حتى الان من تلبية الحركة للمشاركة فى المؤتمر الوطنى القادم ولن نجعل ذلك سببا لتأخير المسيرة الديمقراطية. وما زالت اتصالاتنا مستمرة اخرها كان فى اكتوبر خارج السودان.

★ الحزب متهم بتأزيم العلاقة المصرية - السودانية ما مدى صحة ذلك؟

- ذلك ليس صحيحا على الاطلاق ونحن فى عهد نميرى كنا نركز فى شعاراتنا على نقد سياسته التى تهدف الى تمزيق العلاقات الازلية والمتاجرة بها كعهده دائما وقد حرصنا على اقامة علاقات مع كل الاحزاب المصرية بما فيها الحزب الحاكم وذلك تم من خلال مؤتمرات عربية كثيرة فى الخارج ومن خلال ندوة باريس التى دعا لها الحزب فى ٢٦ مارس ٨٤ واستطعنا فيها مع قيادات مصرية ان نصل فيها الى تحليل موحد لطبيعة النظام المباد، وضرورة النضال المشترك وبعد الانتفاضة كنا اول حزب يرسل بوفد الى مصر للاجتماع بكافة الاحزاب السياسية للتفاكر حول الخروج من المأزق التاريخى ونحن ما زلنا حريصين على التفريق بين الاجراءات الرسمية والشعبية من اجل تسليم نميرى. وعموما موقفنا من هذه العلاقة اذا لم يكن هو أكثر المواقف ايجابية فهو من المواقف المسؤولة والحريصة على تنقيتها لتقوم على اسس سليمة.

الباب الثاني

الفصل الأول الديمقراطية الثالثة حلم مؤود!

(قد آختلف معك في الرأي ولكنني على استعداد
لأن أدفع حياتي ثمنا للدفاع عن رأيك)
(هولتير)

بوقوع إنقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ يكون السودان قد جرب ثلاثة نظم ديمقراطية ليبرالية (١٩٥٤ - ١٩٥٨) - (١٩٦٤ - ١٩٦٩) - (١٩٨٥ - ١٩٨٩) وثلاثة نظم عسكرية ديكتاتورية (١٩٥٨ - ١٩٦٤) (١٩٦٩ - ١٩٨٥) وتخلل ذلك التجريب فترتان إنتقاليتان.. والمثير ظاهريا في هذا التسلسل هو تساوي الكفتين، وليس أسير على أي مراقب حينئذ سوى ترجيح خيار الديمقراطية، إذ لم يكن بمنطق الرياضيات فليكن بعشق السودانيين للديمقراطية، والذي تحدثنا عنه. أو فليكن بمنطق عالم اليوم الذي بات لا يرى غير الديمقراطية حكما للشعوب، الأمر الذي - تتجلى نذره الأولى فيما يسمى بالنظام العالمي الجديد للديمقراطية فيه القذح المعلى. حيث خرج وحديث الأمن والسلام واحترام حقوق الانسان من النهج الخطابي إلى الثوابت. من هذا المنطلق يمكن القول أن الانقلاب الذي حدث في السودان قد جاء في الزمن الخطأ.. في قطر خطأ!

في استعراض عثرات الديمقراطية في السودان لابد من النظر قليلا الى الخلف.. فالقضايا الأساسية تتمرحل ولا تنتهي.. تتكاثر ولا تنقرض، الصفة الأولى تتضح في جدل الهوية الدستورية من حيث إسلاميتها أو علمانيتها.. والصفة الثانية تتضح في قضية الحرب والسلام.. وفي الواقع يصعب نقد الفترات الديمقراطية كلها بمنظار واحد.. وكذا الحال في الأزمنة الديكتاتورية، فلكل فترة تكويناتها وسماتها وملامحها المميزة. مثلا ديكتاتورية النظام العسكري الأول (عبد) تختلف في الشكل والممارسة عن ديكتاتورية النظام العسكري الثاني (نميري) عن ديكتاتورية النظام العسكري الثالث (البشير)، وإذا ما شبهنا الوضع بشكل هرمي يكون النظام الأول في موضع الرأس من حيث محدودة ممارساته وتتسع القاعدة بإتساع ممارسات النظام الثالث! وبمعكس المواضع تكون الديمقراطيات الثلاثة.

في ١٩٦٤ وضعت ثورة أكتوبر حدا للنظام العسكري الأول، وفي ١٩٨٥ وضعت إنتفاضة مارس/أبريل حدا للنظام العسكري الثاني. والملاحظ أن النظم العسكرية الديكتاتورية لا تقتلعها إنقلابات عسكرية، وإنما تضع نهايتها ثورات شعبية. وفي التقدير هذه مسألة وجدت إهتماما كبيرا من القائمين على النظام الحالي، حيث حاولوا ومافتتوا منذ مجيئهم للسلطة بسد المنافذ التي تقود للثورات الشعبية، ولكن بقراءة بسيطة لتاريخ الشعوب يصعب هذا الأمر تماما!

وفي حديث الأرقام تستحق الحقب الديمقراطية أمام الحقب الديكتاتورية.. فالديكتاتورية الثانية (١٦ عاما) فاقت عدديا سنوات الحقب الديمقراطية بفتراتها الانتقالية (١١ عاما) وفاقت عدديا أيضا سنوات الحقبين الديكتاتوريتين الأولى والثالثة - لحد الآن - (١٠ سنوات) والديكتاتوريات مجتمعة نهشت ثلاثة أرباع سنوات الاستقلال. وكما أسلفنا التحليل فطول الديكتاتورية الثانية لا يعود من قريب أو بعيد (لغيرقية) الرئيس المخول جعفر نميري. وفي الوقت نفسه لا يمكن أن نجرم المنهج ونبريء الممارسة في عجز النظم الديمقراطية.

وتبرز حقيقة موجهة أخرى في حديث الأرقام. وهي أن أيا من الديمقراطيات الثلاث لم تكمل دورة برلمانية كاملة والتي حددت عرفيا بأربع سنوات. فالنظم الديكتاتورية لم تمهل النواب ليعيدوا الكرة مرة ثانية ويروا إن كانوا أهلا لثقة الناخبين أم أنهم أخطأوا الاختيار. وفي هذا الصدد هناك روايات قد لا يجدي معها الشعور بالأسى والمرارة، على سبيل المثال خاض د. حسن الترابي معركة الإنتخابات في الدائرة

(٢٧) «الصحافة» منافسا للسيد (حسن شيو) ممثل الحزب الاتحادي الديمقراطي بإتفاق مع ست احزاب من قوى الانتفاضة، وبرغم مشروعية التحالف واتساقه مع منطلقات التوجه إلا أن السيد محمد عثمان الميرغني (سارع بإرسال رسالة إلى قيادة الجبهة الإسلامية تضمنت تأكيداً من زعامة الختمية والحزب الاتحادي الديمقراطي بعدم العلم أو المشاركة في إتفاق الاحزاب الذي تم، وأشار إلى أن ما قدم تم في بعض الدوائر هو سلوك منفرد من مرشح الحزب في الدائرة وأنها صبغة تحالف محلي ليس الحزب مسئولا عنها على المستوى المركزي)(١).

سقط الترابي في تلك الدائرة وفاز شيو وحاولت جريدة الحزب تخفيف وطأة الصدمة بعنوان مثير «هزم الاحزاب وحده»(٢). ليس هذا كله بذى بال.. ولكن المهم أن ذات حسن الترابي الذي فشل في الانتخابات اقتنص فرصة الائتلافات والانفصالات ودخل حزبه حكومة ما يسمى بالوفاق في العهد الديمقراطي، وأصبح نائباً لرئيس الوزراء الصادق المهدي ووزيراً للخارجية ووزيراً للعدل. أي أنه بفضل الوفاق غزا حسن الترابي مجلس الوزراء حتى تبوأ منصب الزجل الثاني. وإمثالا لما قام به عبد الرحمن الداخل فاتح الاندلس (فتح) الترابي الجمعية التأسيسية من نوافذها عندما لم يفلح في فتح أبوابها! والحديث في شجون الحقب الديمقراطية لا يخلو من مفارقات، فهناك وجوه رغم تبدل الأمكنة والأزمنة إلا أنها احتفظت بمقعدها في أكثر من حقبة ديمقراطية، الصادق المهدي.. عمر نور الدائم.. فيليب عباس غيوش.. هاشم بامكار.. بل إن الأخير هذا يحكي دائماً بكثير من الزهور رواية فحواه أنه عندما خاض إنتخابات الديمقراطية الثانية في مدينة بورتسودان.. كان منافسه متقدماً عليه.. فتفتق ذهنه عن خدعه يسحب بها البساط منه.. فروج عنه أعوانه عزمه بناء جسر بين مدينة بورتسودان وجدة السعودية لكي لا يجد الحجج مشقة في أداء الفريضة! ولأنه داعب مشاعر البسطاء المتطلعين لمعاقبة أحلامهم السرمدية، نجح في الانتخابات ولم تذكر مضايقات الجمعية التأسيسية أنه أثار نقطة كهذه ولو من باب التفكه. ولكن الرجل نفسه خاض إنتخابات الديمقراطية الثالثة وفاز!

ومن مفارقات إنتخابات الديمقراطية الثالثة أيضاً أنه كان يجلس في الجمعية التأسيسية الصادق المهدي الذي فاز بأكثر من ثلاثين ألفاً من الاصوات بجانب (على تميم فرتاك) الذي فاز بأقل من مئتي صوت!

وبيئنا لا يحالف الحظ امرأة جسورة كالسيدة (فاطمة أحمد إبراهيم) والتي تفانت في التضحية ضد نظام نميري.. نفاجاً بفوز (على عثمان محمد طه) مرشح الجبهة الإسلامية والذي كان رائداً لمجلس الشعب في نظام نميري!

ذلك غيض من فيض.. وهي بانوراما سريعة على أية حال.. ولكن لو حصرنا الأمر تحديداً في إنتخابات الديمقراطية الثالثة تنهادي معنا الأرقام والتواريخ معا.. (أخذ حوالى ١٩٧٨٠٠٠ ناخب في التوجة نحو صناديق الاقتراع للدلاء بأصواتهم في الفترة من ٤/١ إلى ١٤/٤/١٩٨٦ وأعلنت النتائج في ١٦/٤/١٩٨٦، وقد أجريت في ٢٦٠ دائرة وأجلت في ٢٧ دائرة بالأقليم الجنوبي لعدم إمكانية تسجيل ستة آلاف ناخب على الأقل في كل دائرة)(٣) وهو الحد الذي إعتبرته اللجنة القومية النصاب القانوني ويرجع إنعدام أو قلة تسجيل الناخبين إلى توتر وعدم إستقرار الأحوال الأمنية في جهات عديدة من الأقليم الجنوبي تحديداً أعالي النيل وبحر الغزال وهناك (دائرتان تأجلت فيهما الانتخابات بسبب وفاة أحد المرشحين في كل وهما دائرة «وماقوى لو» وهي الدائرة رقم ٩ بمديرية شرق الاستوائية ودائرة واو الغربية رقم ٢٤٧ بمديرية غرب بحر الغزال)(٤).

كانت إنتخابات ١٩٨٦ حرة نزيهة، التجاوزات فيها لم تبلغ حداً مقلقا.. وكان الإقبال نحوها مدهشا مقارنة بما مضى، إذ أن (سكان السودان حسب تقديرات مصلحة الإحصاء سنة ١٩٨٦ حوالى ٢٠٣٦٨٠٠٠ وكان المقترعون في الدوائر الجغرافية وحدها أكثر من أربعة ملايين ناخب)(٥). بينما كان عدد المقترعين في إنتخابات (١٩٦٨ حوالى ١٨٩٨٠٠٠ ناخب وعدد السكان حوالى ١١٣٧٢٠٠٠ وكان عدد المقترعين في إنتخابات ١٩٦٥ حوالى ١٢٧٠٠٠٠ ونفس العدد من السكان)(٦).

ولكن إنتخابات ١٩٨٦ إشتملت على بعض الجوانب السلبية المتعلقة بالنواحي الأساسية في عدم التوازن في توزيع مقاعد الخريجين على المديريات المختلفة.. الشيء الذي كان قد نبهت إليه بعض القوى السياسية وتغاضت عنه الحكومة الإنتقالية بإصرار مريب، فقد بلغ (عدد الناخبين من الخريجين في العاصمة المثلثة ٢٩١٢٤ ناخبا خصصت لهم ثلاث دوائر، في حين كان عدد الناخبين بإقليم دارفور

قل من خمسة آلاف ناخب خصصت لهم أربع دوائر (٧) .. ظهرت نتيجة الانتخابات كالتالي، حزب الأمة حاز على ١٠٥ مقعد، الحزب الاتحادي الديمقراطي ٦٢ مقعدا، الجبهة الإسلامية ٥١ مقعدا، الحزب القومي السوداني ٨ مقعد، الحزب الشيوعي ٢ مقعد، المستقلون ٤ مقاعد، والأحزاب الجنوبية مجتمعة ٢٦ مقعدا. بهذه النتيجة لم يكن في مقدور أي حزب تكوين حكومة منفردة (١٣١ مقعدا). فبدأت دوامة المناورات والإئتلافات والانفصاضات، التي لا تخلو من تأمر بل تنكر وقبح للبرامج التي خاضت بها بعض الأحزاب معركة الانتخابات، فقد (كانت أول مناورة قام بها الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية، موقعا على إتفاق سرى للتعاون بينهما والوعد ألا يدخل أحدهما في حكومة إلا إذا دخل الآخر) (٨). ثم طل شعب الانهزام من دهليز آخر حيث (طرح رئيس حزب الأمة في إجتماع هيئته البرلمانية ومكتبه السياسي فكرة تكوين حكومة قومية تشمل الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية والأحزاب الصغيرة من المرحلة القادمة تحتاج لوحدة الكلمة وإتفاق القوى لاجتيازها بسلام، ولكن إجتماع حزب الأمة رفض هذا الرأي واختار بدلا عن ذلك السعي لإقامة حكومة مع الاتحادي الديمقراطي وبعض الأحزاب الصغيرة) (٩). وحدث أن كونت في خلال ثلاثة سنوات - وهي عمر الديمقراطية- ثلاث حكومات وهي حكومة الوحدة الوطنية (١٩٨٦ - ١٩٨٧) وكان قوامها حزب الأمة والاتحادي وبعض أحزاب الجنوب بينما بقي الحزب الشيوعي والجبهة الإسلامية والحزب القومي في المعارضة.

إنصرفت هذه الحكومة إلى معالجة توابع الائتلاف أكثر من إشغالها بالقضايا الأساسية، حيث واجهتها في هذا الإطار أكبر مشكلتين - رغم استصغار البعض لهما - الأولى استقالة السيد محمد الحسن عبد الله بسن من مجلس رأس الدولة وكان ممثلا للحزب الاتحادي الديمقراطي مما دعا الحزب إلى أن يقدم إسما آخر وهو د. أحمد السيد حمد فرفض من قبل حزب الأمة ورئيسه تحديدا لأنه (كان سادنا ومستشارا لجعفر نميري وأنه يناصب حزب الأمة العدا) (١٠). وفي واقع الأمر تلك مبررات خبيثة فيها إستخفاف بالعقول ليس لأنها يمكن تطبيقها على الصادق المهدي ورئيس مجلس رأس الدولة نفسه كما وليس لأنها تنطبق باطنيا على بعض من تقدم بهم المهدي كاشخاص مستقلين ليشغر أحدهم المنصب (د. الجزولي دفع الله - محمد يوسف مضوى - ميرغني النصري). ولكن لأنه بعد أن أنجلي غبار العاصفة وتوالت الأيام كال بمكيالين ففي سؤال عن تبرير التعاون مع من تولوا مواقع قيادية رفيعة في النظام المايوي قال الصادق المهدي (الذين تعاملوا مع مايو منذ البداية إتخذنا نحوهم موقفا واضحا مثل سوار الذهب كان وزيراً للدفاع مايو ولكن عندما تولى المسؤولية هو وأعضاء المجلس العسكري قلنا «الحسنات يذهبن السيئات») وفتحت معهم صفحة جديدة. . وأنا في خطبة الجمعة يوم ٥ أبريل ١٩٨٥ دعوت هيئة القيادة لتولي السلطة حقنا للدماء وبعد توليهم السلطة طبقنا فيهم مقياس «الحسنات يذهبن السيئات» (١١) وفي السياق نفسه يمنح المهدي صكا آخر من صكوك غفرانه للجبهة الإسلامية (لقد إختلفنا معهم حول مايو والتشريعات المسماة إسلامية منذ أن نالوا ما نالوا من أصوات الشعب السوداني في الانتخابات.. وحقيقة أن التعاون معهم كان مبنيا على صفحة جديدة بعد نتيجة الانتخابات إحتراما لكلمة الشعب. وكان ليس هناك معنى أن نقول لهم بعد ذلك أنتم تعاملتم مع مايو لذلك لا نستطيع أن نتعامل معكم) (١٢). وفوق كل ذلك دون أدنى حرج يقول (نحن ملتزمون بتصفية آثار مايو بموجب ميثاق «الوفاق») (١٣). إذا ما قيل في د. أحمد السيد حمد لا يعدو أن يكون تصفية حسابات قديمة بين شخصين. ليس لهموم الوطن فيها ناقة ولا جمل، حسمت الازمة باختيار عضو ليس له إنتماء حزبي وهو السيد ميرغني النصري نقيب المحامين. أما المشكلة الثانية كانت مشكلة د. محمد يوسف أبو حريرة وزير التجارة عن الحزب الاتحادي الديمقراطي، والذي دخل في أزمة مع رئيس الوزراء قال عنه الصادق المهدي (الأخ أبو حريرة واضح أنه إنسان قليل التجربة السياسية قليل الإلمام بالتجارة جاء في ظرف للشارع فيه تطلعات راديكالية وشعبية وهو في الحقيقة كشخص وجد «شعله» في الجوف فغطس، ود. أبو حريرة ليس له أي موقف كفاح سياسي ولم يسجن أو حمل سلاحا أو غرب أو شرد لذلك توهم أن البطولة سهلة جدا بأن يتكلم للناس بأشياء معينة فيصفقوا له، فليس لديه عمق كفاحي يرشد له البطولة، فتجمعت قلة الخبرة السياسية وقلة الخبرة بوزارة التجارة وهي وزارة مقددة جدا وقلة العمق الكفاحي ووجود جوراديكالي وهذه العناصر كشيء طبيعي لهذه الثروة جعلته يفقد توازنه. فعندما فقد توازنه فتح النار في جميع الاتجاهات فلم يركز كما تقتضى قواعد القتال فكل من يرفع رأسه يتعرض لنيران أبو حريرة) (١٤).

كانت برئاسة د. حسين أبوصالح نائب رئيس الوزراء من الحزب الاتحادي الديمقراطي، إلا أن الحزب عول على خروج المظاهرات إسنشعاراً منه أن الشارع كفيل بإسقاط الحكومة، فأصدر بياناً إنشائياً في الأول من يناير ٨٩ (مرفق ٣) لم يكن مقنعاً مثلما أن دخوله في حكومة الوفاق منذ البداية لم يكن مقنعاً كذلك! وإذا ما إستوقفنا أنفسنا قليلاً بالنظر لقرائن الحال في مظاهرات السكر، أي بين ما كان وما هو كائن الآن يعجب المرء كثيراً من سايكولوجية الشعب السوداني، ولاشك أن البعض يتساءل ما الذي ينعش غريزة التحريض في نفوس الجماهير في العهود الديمقراطية ويكتبها في ظل الأنظمة الديكتاتورية - ولو كحالة مؤقتة - في ذلك رجح لوبيون كفة العوامل الوراثية العتيقة (إن الاعتقاد بهيمنة الغرائز الثورية على الجماهير يعني الجهل بنفسيتها، فعنفها وحده هو الذي يوهنا بخصوص هذه النقطة، فإنفجارات الانتفاضة والتدمير التي تحصل من حين لآخر ليست إلا ظواهر عابرة ومؤقتة، فالجماهير محكومة كثيراً بالدوغي، وبالتالي فهي خاضعة أكثر مما يجب لتأثير العوامل الوراثية العتيقة التي تجعلها تبدو محافظة جداً) (١٨). وفي السؤال العرضي الذي نحن بصدده يصف نشخصاً آخر (بما أن الجماهير مستعدة دائماً للتمرد على السلطة الضعيفة فإنها لا نحني رأسها بخنوع إلا للسلطة القوية، وإذا كانت هبة السلطة متناوبة أو متقطعة فإن الجماهير تعود إلى طابعها المتطرف وتنتقل من الفوضى إلى العبودية، ومن العبودية إلى الفوضى) (١٩).

فنمة أشياء يمكن تفسيرها نسبياً، لأنه حينما يتعلق الأمر بسايكولوجية الجماهير نصبح الدقة ذر رماد في العيون. ترك أمر الوفاق للجبهة الإسلامية وحزب الأمة بعد انسحاب الاتحاد الديمقراطي، وبدأت الساحة تنذر بشهر مستطير، فالجماهير أعيتها ظاهرة الائتلافات وقضها، وفجأة ألهمت القوات المسلحة الموقف بصورة إنقلابية غير مألوفة في النهج العسكري وعبرت عن ذلك بمذكرة شهيرة في ٢٠ فبراير ١٩٨٩، أحدثت المذكرة بركانا هائلا بعد أن إستعرضت الوضع العسكري وحملت القيادة السياسية كل إخفاقاته وهزائمه، وأشارت فيها بصورة صريحة إلى الميليشيات الزنية كإحدى مهددات الجبهة الداخلية وأمهلت الحكومة فترة إسبوع للرد عليها. كانت للمذكرة إيجابياتها في تأكيد الخيار الديمقراطي والتزامها جانب الشرعية الدستورية وعدم لجؤها للبيان رقم واحد. لكن في المقابل أعطت القنعة والدفعة المعنوية بعدئذ لضباط انقلاب الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ وتلك هي إحدى المظاهر السلبية للمذكرة. تسال د. حسن الترابي إن كان هدف الضباط الذين تقدموا بالمذكرة هو (إخراج الجبهة الإسلامية من السلطة وبالتالي إزالة الشريعة الإسلامية، وإذا ما كان هذا هدف القوات المسلحة بالفعل وإحلال الطابور الخامس فهنئيا لهم إخراج الجبهة) (٢٠).

مارس مجلس السيادة سادية مفرطة، وبدأ كالمتمرغ لاحول له ولا قوة، لكنه نفى غبار اللامبالاة وبدأ في إدارة الازمة بعد تضافر جهود القوى السياسية التي خشيت انفراط الجبهة الداخلية، الشيء الذي نتج عنه «بيان القصر» في مارس ١٩٨٩ ووقعته كل القوى السياسية عدا الجبهة الإسلامية، وكان إنجازاً لأنه تدارك الموقف من كل جوانبه، بل أن بنوده قطعت شوطاً أبعد في الإشارة إلى القضايا موضوع الخلاف وتطرق إلى مسألة الإسراع في عقد المؤتمر الدستوري.

كونت حكومة الجبهة الوطنية المتحدة (مارس ١٩٨٩ - يونيو ١٩٨٩) بموجب الميثاق وبقاعدة ضمت كل القوى السياسية بأجنحتها المختلفة والاتحادات النقابية الست. ويسترعى الإنتباه في هذه الحكومة دخول الحزب الشيوعي لأول مرة في تاريخ الحكومات الديمقراطية البرلمانية (أبوزيد محمد صالح)، لكن ظروف الانقلاب لم تمنحه حتى فرصة تأمل أجواء مجلس الوزراء.

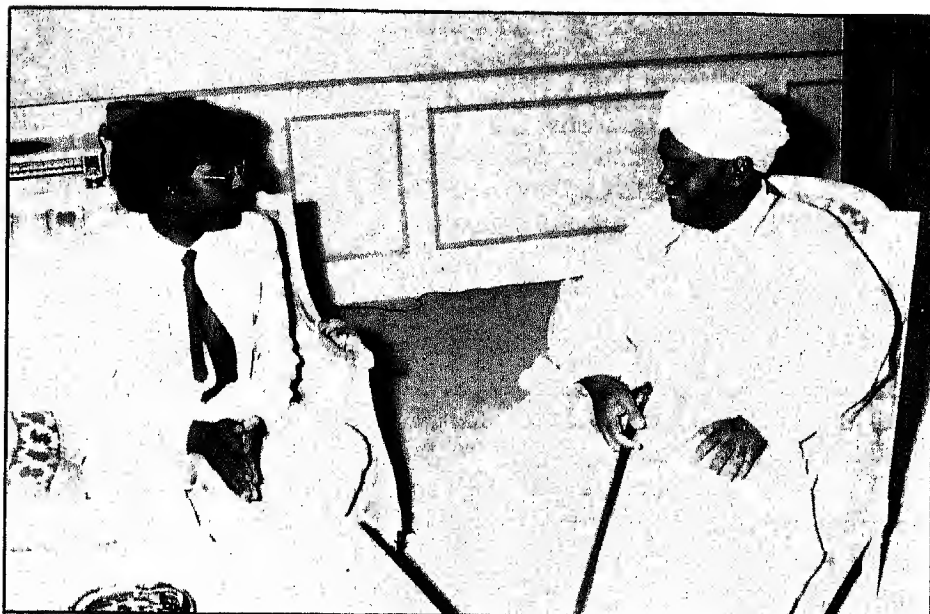
بدأ لكل مراقب أن عزلة الجبهة الإسلامية زادت من قناعتها في عدم جدوى النظام الديمقراطي باعتباره لا يناسب طموحاتها، وبدأت تفكر عملياً فيما أضمرته زمناً، فغذنه بالشعارات التي تلهب وتثير عواطف الناس. إنني آمل أن يجد القارئ في فصول الحوارات القادمة ما يفتح آفاقه ويجدد عزمه في التأمل بثقة في مجهضات الديمقراطية.

كانت الديمقراطية الثالثة في السودان أملاً كبيراً، وقد جاءت بعد حكم ديكتاتوري بغض.. كان الظن أن تباعد تجربته نفسياً بين الجماهير والانقلابات العسكرية.. وكانت لها بعض الإيجابيات التي لم ترق لمستوى الطموح.. وكان بالامكان أن يسد التجريب المستمر - لو أعطيت الفرصة - سلبياتها، وأسوأ ما في عجزها منح البعض حقاً لنفسه في الخلط بين الممارسة والمنهج. وأمل للقول أن الديمقراطية الثالثة في السودان كانت أشبه يفتاة وجهها غاية في الجمال بينما جسدها أصابه الترهل.. الترهل الذي يعوق الحركة والإنسيابية والمشى بثقة!!

- (١) جريدة الصحافة ١٩٨٦/٤/٣
- (٢) جريدة الراية لسان حال الجبهة الإسلامية ١٩٨٦/٤/١٩
- (٣) اللجنة القومية للانتخابات | تقرير عن إنتخابات الجمعية التأسيسية لعام ١٩٨٦ - الملف رقم ل ١/١/٥٧/١
- (٤) المصدر السابق
- (٥) المصدر السابق
- (٦) إبراهيم محمد حاج موسى | التجربة الديمقراطية وتطور نظم حكم السودان (القاهرة د. ن. ١٩٧٠).
- (٧) اللجنة القومية للإنتخابات | لجنة الاشراف على دوائر الخريجين ملف رقم ل أ/دخ/٥-٧
- (٨) الديمقراطية في السودان عائدة وراجحه | مركز أبحاث ودراسات حزب الأمة اكتوبر ١٩٩٠
- (٩) المصدر نفسه
- (١٠) المصدر نفسه
- (١١) جريدة الاسبوع ١٩٨٧/٧/١٠
- (١٢) المصدر نفسه
- (١٣) المصدر نفسه
- (١٤) مجلة الاشقاء ١٣-١٩٨٧/٧/٢٠
- (١٥) الوطن الكويتية ١٤/١٠/١٩٨٧
- (١٦) أزمة الاسلام السياسى (الجبهة الإسلامية القومية فى السودان نموذجا) د. حيدر إبراهيم على.
- (١٨) سايكولوجية الجماهير | غوستاف لوبون | ترجمة هاشم صالح | دار الساقي ص ٢٤١
- (١٩) المصدر نفسه ص ٧٧
- (٢٠) الوطن الكويتية ٣/٥/١٩٨٩

أحمد البيرغني
- التوجه الديمقراطي مرهون بوعى الجماهير
والقوى السياسية.
- بذلنا جهودا مكثفة لحل مشكلة الجنوب
وإحلال الأمن والسلام.

الكويت ١٥ نوفمبر ١٩٨٦



* بخصوص ما طرح مؤخرا عن وساطة سودانية بين العراق وايران ماهي ملامح تلك الوساطة؟ وهل ثمة عوامل تدفع بها الى افاق النجاح؟.

- نعم اولاً السودان حريص جدا ان يلعب دوره الفعلي والايجابي في المساهمة في حل قضايا الامة العربية والاسلامية واننا نرى ان هذه الحرب لن تثمر غير المزيد من الدمار والهلاك للشعبين العراقي والايراني من هذا المنطلق فهي تشكل هما رئيسيا لدينا اما عن الوساطة فاننا باذن الله ساعون في هذا الامر واننا بصدد تدارك كل الصعاب من اجل الوفاق وقد اثرتنا ان نعمل في صمت، لظروف نقدرها وان شاء الله عند زيارة السيد رئيس الوزراء المرتقبة لايران سنلتمس الكثير، خلاصة اننا متفائلون جدا وحريصون كل الحرص في كل ما يتعلق باستقرار امتنا العربية والاسلامية، يساعدنا في ذلك السياسة السودانية الجديدة بتوجهاتها الحالية.

* مضى نصف عام تقريبا على تسلم الحكومة الحالية المنتخب للسلطة ماهي الاشياء التي تعتقدون انها قد انجزت وتحققت؟.

- بالطبع ان الدمار الموروث من النظام السابق يحتاج الى جهد مضاعف ووقت كبير حتى تعود الامور في السودان الى مسيرتها الاولى وتنسيق الحياة للفرد السوداني بما يحقق طموحاته وامانيه، من هذا المنطلق كان تحرك الحكومة الديمقراطية الجديدة وفقا لاوليات معينة بدايتها رفع المعاناة عن كاهل الجماهير وقد نجحت في توفير كافة الضروريات وخطت خطوات وثقة في الامر الذي يكفل ذلك، الشيء الذي ساعد كثيرا هو ان السودان بفضل الله قد حظي بموسم زراعي جيد في العامين الماضى والحالى.. وفي مجال ترسيخ الممارسة الديمقراطية كفلت الحكومة كافة الحريات للمواطنين بل حتى الذين افسدوا في عهد مابو كفلت لهم محاكمات عادلة..

وكما هو معلوم ان الحكومة الحالية قامت بموجب ميثاق بين حزبي الاتحادى الديمقراطى والامة القومى، وهى الان بصدد انجاز مشروع دستور لعرضه على الجمعية التأسيسية. بجانب جهودها في العديد من القطاعات التي نهتم المواطن لاسيما في مجال الامن والصحة. وتقوم الحكومة بتأمين وصول الغذاء للمواطنين في الجنوب ونشر الطمأنينة في نفوسهم وكذلك اتصالاتها بدول الجوار لتأمين وسائل المواصلات ونقل الامدادات الى المناطق المختلفة في الجنوب وخاصة الاقليم الاستوائى، وعلى صعيد مستوى مجلس رأس الدولة ومجلس الوزراء في التوجهات الخارجية بدأت التحرك على الاصعدة العربية والافريقية لاستعادة وضعية السودان الايجابية والمؤثرة في العالم العربى والافريقى والاسلامى.

* هل من اسباب في تاخر اعلان الدستور الدائم؟.

- كما ذكرت مشروع الدستور على وشك الانتهاء وبما انه عمل ضخم لا بد وان تراعى الدقة فيه. وهو على كل سيطرح قريبا على الجمعية التأسيسية.

* الى اي حد انجلت المجاعة عن السودان؟.

- كانت للحكومة الانتقالية جهودها في هذا الامر وهى محمدة تحسب لها كثيرا وقد سارت الحكومة المنتخبة على نفس المنوال فبالصبر والعزيمة والخطط المدروسة نستطيع ان نقول ان المخاوف التي لازمت هذه المسألة قد انجلت كثيرا واننا باذن الله قادرون من ان نجعل من السودان مصدرا كبيرا للغذاء لتأمينه للعالم عموما وعالمنا العربى والافريقى على وجه الخصوص.

* فيما يخص قوانين سبتمبر هل ثمة خلاف في الغالب او الإبقاء عليها بالنسبة لاجهزة الحكم وروافده؟.

- لاشك ان تجربة تطبيق النظام الماضى كانت تجربة مشوهة ويغيبه اباحوا لانفسهم بتسميتها بحكم الشريعة الإسلامية.. وهناك مشروع تعديل هو محل نقاش وحوار من كافة الاطراف والفعاليات كى ما يتمكن الحزبان من الوصول الى صيغة مثلى يتم

الاتفاق عليها ثم تعرض على الجمعية التأسيسية.

* (لا يمكن توقع حدوث معارضة في شأن القوانين الجديدة؟.

- كل شيء وارد، واننا في عهد ديمقراطى نتاح فيه الفرص لكافة الاراء ونرجو ان تكون القوانين التي ستطرح مرضية لكافة الاطراف - ثم ان اختلاف الرأى ظاهرة صحية المهم ما يفيد الوطن في النهاية.

* ماهو تفويضكم للعلاقة بين طرفي الائتلاف الحاكم؟.

- العلاقة جيدة لان الائتلاف قام من اجل السودان وسيبقى كذلك باذن الله وهناك الكثير من

المسؤوليات الجسام الملقاة على عاتقه ابتداء من انتشاره من عثراته وانتهاء بتحقيق العزة والكرامة لمواطنيه - هذه التوجهات الوطنية هي الهدف الذى ينبغى ان يعلو عليه كل خلاف مهما صغر او كبير.
* ماهى اخر تطورات الوضع فى الجنوب؟.

- اننا نسعى لاحلال السلام فى جنوب البلاد ووقف نزيف الدماء واهدار طاقات وامكانات السودان وموقفنا هو ان السعى لاحلال السلام لا بد وان يستمر بموقف القوة لا الضعف. والحكومة تبذل جهدا مكثفا، وقد سقطت كثير من الحجج التى يتذرع بها قادة التمرد خاصة بعد سقوط نظام نمبرى . ونحن نهيب بالعقيد قرنق مراجعة مواقفه على ضوء المصلحة العليا للسودان حتى يتمكن الجميع من الجلوس فى وئام لحل قضايا ومشاكل الوطن والمواطن، وعلى العموم لا تزال الحكومة تبذل جهدا فى سبيل احلال السلام والامل كبير فى ذلك.

* هل هناك وساطة مطروحة حاليا من دول الجوار .. ليبيا على وجه التحديد؟.

- الزيارات بشكل عام متبادلة بين البلدين لتوطيد الروابط والصلات وتبادل وجهات النظر وقد ابدى الاخ العقيد معمر القذافى تفهما لموقف السودان ومساندته وسعيه لدى كل الاطراف المعنية لوقف الاقتتال فى جنوب البلاد..

* ماهى اسباب تعثر العلاقات الاثيوبية - السودانية؟.

- المشاورات ما تزال تجرى ونعتقد ان بعض الهواجس والترسبات القبلية هى سبب فى ذلك ونأمل ان ينجلي كل ذلك وتصبح العلاقة وطيدة وقوية وفعالة..

* لوحظ بعض التراخي فى العلاقة المصرية السودانية فما صحة ذلك.. وما هى اسباب هذا الامر فى تقديركم؟.

- اولاً لا صحة لما يشاع - فالعلاقة بين البلدين كما هى دائما عميقة والجميع مؤمنون بذلك وبالصلات والوشائج التى تربط بين البلدين الشقيقين..

* قد ابدت كل من الدولتين مصر والسودان وجهتى نظرهما المختلفة فى شأن قضية تسليم نمبرى الا توافقنا الراى فى ان الذى يجرى بعد ذلك ما هو الا تحصيل حاصل؟؟.

- ان تسليم نمبرى هو مطلب شعبى واضح والحكومة دون شك لا بد وان تتبناه وقد نقلت هذا الامر الى الاخوة فى مصر بشأن ضرورة تسليمه حتى يقدم لمحاكمة عادلة على كل ما ارتكبه فى حق الوطن والمواطنين..

وقد اتجهت الحكومة الى القضاء المصرى لاصدار حكمه وهى فى انتظار مايسفر عنه هذا الامر ولا بد للقانون ان يأخذ مجراه.

الفصل الثاني الميرغنى وكاريزما القيادة

«سوف نشهد مصرع القداسه على مذابح السياسة»

(يحيى الخضرى - الأيام السودانية ١٤/١٩٥٦/١١)

بعد إختيار السيد أحمد على الميرغنى رئيساً لمجلس رأس الدولة فى مايو ١٩٨٦، وزعت السيرة الذاتية لأعضاء المجلس على الصحف جميعها، وكان سرد سيرة الرئيس كالتالى|
أحمد على الميرغنى رئيس مجلس السيادة
المولد: ١٩٤١ الخرطوم بحرى
التعليم: الأولى والأوسط - الخرطوم بحرى والثانوى أمدردان
التعليم الجامعى وفوق الجامعى| لندن «إقتصاد»
متزوج وله طفلان بالإنبتادئ وثالث دون ذلك.
فى النشاط السياسى :
* مسؤول الشباب والطلاب والنساء فى الحزب الاتحادى الديمقراطى إبان رئاسة السيد إسماعيل الأزهرى.

* يقوم بأعباء الشؤون العربية فى المكتب السياسى للإتحادى الديمقراطى.
* قبيل إختياره لمنصب رئيس مجلس السيادة كان يمارس أعماله الخاصة بجانب رئاسته لمجلس إدارة البنك الإسلامى السودانى.
لم تنشر الصحف أكثر من ذلك.. وأحجمت عن ذكر أى صفة رسمية كان يحملها فى التنظيم السياسى (الاتحاد الاشتراكى) لنظام الرئيس المخلوع نميرى. وهو فى هذه لم يكن بأسوأ حال من بقية أعضاء المجلس، فأحدهم كان رئيساً لمجلس الشعب الاقليمى للاستوائية حتى قيام الانتفاضة (الدكتور باسيفيكو لادولوك)، وأحدهم كان مغموراً فى العمل السياسى (الدكتور على حسن تاج الدين) وأختير على أساس جهوى. وثالث إمتحن التجارة وعمل بها أكثر من إنشغاله بالعمل السياسى.. (السيد محمد الحسن عبد الله يسن والاخير حتى قيام الانقلاب كان يحاول نظم أطول (معلقة) سياسية تجسد عجزه، إذ أنه إحترف الشعر وهوى السياسة والحكم (السيد إدريس البنا)|
وعند تمنع هذه المؤهلات نجد أن السيد الصادق المهدي ظلم الدكتور أحمد السيد حمد كثيراً، فما وصمه به كان ينطبق على الذين جلسوا القرفصاء فى القصر الجمهورى! ويبدو أن السبق الصحفى كانت له أحكامه. فقد نشرت الصحف جميعها صورة «يتيمة» للسيد رئيس مجلس السيادة.. وبدت كأنها التقطت فى بواكير الصبا، والمتأمل فيها تغشاه مسحة براءة تنطق بها الصورة، ويدرك أن هذه «البراءة» تصلح لكل شىء إلا كاريزما القيادة التى لها مواصفات جذابة..

وأذكر عندما أعلن عن إسم السيد أحمد الميرغنى رئيساً لمجلس السيادة، أعترف بأننى كنت أجهله ولا أدرى هل لبعدي عن الوطن أم لبعده عن هموم الوطن! فركضت نحو الارشيف فلم نجد له صورة.. فاضطررنا لاعادة نشر ما نشرته الصحف السودانية.. فلم تخلو المسألة من نقد زملاء عرب إلتصقت فى مخيلاتهم صور كاريزمية لقادة جاعوا دوما عقب كل ثورة أو إنتفاضة شعب!
لا أدرى لماذا إنتابنى شعور بالأسى والخوف الشديد على الديمقراطية ولا أدرى لماذا توجست خيفة من تهاوى إنجاز مهر الناس له التضحيات الجسام.. كما أننى لا أدرى إن كانت لهذه الأحاسيس أى علاقة بإختيار السيد الميرغنى رئيساً لأرفع منصب دستورى أم هى مجرد هواجس فانتازية..
إن قضية الزعامة قديمة قدم التاريخ.. وعلى إمتداد تاريخ الشعوب خضعت الزعامة وتطورت مواصفاتها وفق الظروف المعينة التى يعيشها شعب ما. وهذه المواصفات هى التى تشكل رصيد التأيد والدعم للزعيم من قبل مجتمعه وشعبه. وقد شهدت فترة الخمسينيات تبلور مفهوم القيادة والزعامة، مع بداية مسيرة التحرر الوطنى من الاستعمار، وأخذت آنذاك شكلا يجمع بين الطبيعة النضالية والقدرة

والتأثير الشعبي (ملكات التعبير) وأطلق على هذا الشكل مصطلح (كاريزما الزعامة)..
وانطلاقاً من هذا المفهوم الجديد شهدت حقبتا الستينيات والسبعينيات بروز زعامات وقيادات كان لها تأثير قوى ودور كبير فى التطورات السياسية التى مرت بالعالم.. وتعدى ذلك الدور المحلى والاقليمى.. أمثال جوزيف بروز تيتو وجواهر لال نهرو والمهاتما غاندى وتشى جيفارا ومارتن لوتر كنج وجمال عبدالناصر وبانريس لوممبا وديجول وتشيرشل والكثير ممن صعدوا إلى القمة وبقوا فيها بفضل كاريزما الزعامة وأثروا الأحداث العالمية والإقليمية.. وفى السودان هناك شخصيات تمتعت بهذه الصفة مثل محمد أحمد محجوب ومبارك زروق وعبد الخالق محجوب.. مع أن كاريزما لا يحددها الشكل فى كثير من الاحايين وإن كان يساهم أحيانا فى التأثير، حتى لو كان المحتوى فارغاً كجعفر نميرى الذى ملأ فراغ الكاريزما فى سنوات سلطته الأولى بالالتصاق بالجماهير وإتيان الفعل الذى يحبب إحساس البطل فى نفوسهم.. كصعوده العرية «الاسكاوت» المكشوفة فى تجواله.. والقفز بحوية من أعلى القطار.. والجلوس فى «قهوة أم الحسن» وحمل «الكوريك» فى شعار أبنى وعمر.. وهكذا جعل الشعور بالكاريزما يتسرب بسهولة فى أحاسيس الجماهير الشيء الذى إنقلب على النقيض عندما وضع حاجزا بتفضيله «العربة المصفحة» ضد الرصاص فى النصف الثانى من سنوات حكمه..
ويحاول السيد المصادق المهدي ملء فراغ كاريزما الشكل باستعراض ملكاته التعبيرية -وقد استعرضنا ذلك فى فصل سابق- وفى السنوات الاخيره حاول السيد محمد عثمان المبرغنى المزاجية بين القيادة الدينية والسياسية وفى كليتهما -بهيتته- ما يمكن أن يضاف وصولاً لكاريزما الزعامة.
وكثيراً ما يساهم الاعلام وخاصة إعلام الانظمة الشمولية إلى توظيف ما يتهدى من ظروف لصنع كاريزما الزعامة.. وأحيانا يصل التأثير إلى درجة التنويم المغنطيسى.. والفعل اللاإرادى..
وكاريزما الزعامة قد لا تدوم طويلاً لأنها مرتبطة وحتى بعد تأسيسها بالاسلوب والقدره على الاستمرار فى الحكم، وأحيانا يحكمها ظرف الزمان والمكان.. فما كان سائداً بالاسم قد لا يصلح منه شيئاً اليوم إلا بمقدار الموصفات التأثيرية. فممثل مثل بانريس لوممبا لم تخدمه كل الكاريزما التى كان يتمتع بها فى البقاء على رأس السلطة بعد تحرير الكونغو، لأنه إفتقر إلى أسلوب القيادة فى طور جديد للحكم، كذلك ديغول تعلم كيف أدار له الفرنسيون ظهورهم بعد أن تطلبت المرحلة وجهاً جديداً.. ثم تشيرشل.. وأخيراً الزعيم العمالى البريطانى نيل كينوك.. إن إستغلال الكاريزما وتوظيفها يدعم من أسلوب القيادة فى قدرتها على التأثير والسيطرة ثم التحكم والتحريك وكلها عناصر تشكل مظهر السلطة والنفوذ وتسهل حرية القيام بأى دور على المسرح السياسى فى الداخل أو الخارج؛ وكثير من القيادات أعتمدت على المتغيرات الدولية فى بناء كاريزميتها والاستمرار فى السلطة (كظروف الحرب الباردة مثلاً).. وقد تكون موصفات الكاريزما فى ظل تأسيس نظام عالمى جديد تختلف تماماً عن تلك، لاسيما وأن التطور التكنولوجى والسياسى والحضارى قد بلغ شأواً عظيماً.. وفيه قد تكون الكاريزما ليست وحدها القدرة على التعبير والقيادة وإنما كيفية ترجمة الشعارات والبرامج إلى ما يخدم الصالح العام دون إستغلال أو توظيف نفوذ «دينى مثلاً» وهنا تصبح النظرة الثاقبة والقدرة على تذليل الصعاب وإستيعاب أشد الازمات تعقيداً وإيجاد الحلول لها من الصفات الضرورية اللازمة.
وهناك إشكالية قائمة منذ الأزل أو منذ أن عرف العالم شكل الدولة وأنظمة الحكم وهى إشكالية العلاقة العضوية بين السلطة والمعرفة. ويرى مازارين (أن من واجب الحاكم الذى يقرر الدخول فى لعبة السلطة المعقده أن يتعلم الكثير من الأمور كى يتقن قواعد السياسة الدقيقة التى يجب أن توصله إلى هذه المرحلة السامية من فهم معنى وأصول الحكم وطرق المحافظة عليه)(١). ويقول أيضاً أن (السياسى الواقعى هو ذلك الذى يدرك بأن المقدرة على خوض غمار اللعبة السياسية وكسبها لا ترتبط فقط بالموهبة أو العبقرية التى هى هبة من السماء وإنما أساساً بذلك التدريب الواعى والمستمر للسيطرة على الإرادة وتطوير فن إستخدامها. وهذا يفرض على السياسى أن يكون متعدد المواهب العملية، وأن يعرف كيف يكون مقاتلاً ومحاوراً مثقفاً ومقنعا بيد أن قراءاته يجب أن تركز على الجوانب العملية التى تعالج مسائل القانون والرياضيات والتاريخ الطبيعى)(٢).
وقياساً يجوز القول فى السيرة الذاتية لرئيس مجلس رأس الدولة أنها ظلمت كثيراً المنصب.. وكان فى التقدير أن يستحوذ على تلك المواهب لو كان يعرف سلفاً أن الظروف يمكن أن تقوده لهذا المنصب.. لكن مصدر الحرج أنه جاء فى ظرف الجماهير فى حاجه لافراز المواهب وليس تكوينها.. مع أننى

نساء ملت في موقع آخر من نصائح مازارين هل أن شاغل منصب رأس الدولة قد عمل بها. فقد دعا مازارين السياسي الذي يريد معرفة الحفاظ على تواضعه وسط عالم مليء بالخصوم والجواسيس إلى (التواضع الذي هو سمة الرجال العظام، والسياسي المتواضع يمشي بخطوات محسوبة ويتجنب الصعود السريع والمفاجيء على مختلف الأصعدة، وهو يحفظ السر ويحيط نفسه به. فلا يجب أن يعرف عنه أحد شيئاً بينما عليه معرفة كل شيء عن الآخرين)(٣).

فلو تطابق هذا الأمر لجاز القول أيضاً أنها قد تعين من يشغل منصبا دستوريا رفيعا في نظام شمولي.. وليست في الديمقراطية استباحة الخاص والعام نسبة لشغل الجماهير بمعرفة أدق التفاصيل في الحركات والسكنات.. نتيجة لغياب الكاريزما المطلوبة في شخصية مجلس رأس الدولة ككل وليس رئيسه وحده.. إنسلت للديمقراطية بعض روح التسبب، وفي ذلك يقول لوبون (قوة الحكم والحاكم تؤدي كما هو معروف إلى إسقرار النظام الاجتماعي وإنعدام هذه القوى يؤدي إلى الفوضى وإختلال الأوضاع)(٤). وإذا ما أعزينا بعضاً من ضعف النظام الديمقراطي إلى فقدان الكاريزما في شخصية المجلس يكون ذلك ماذهب إليه لوبون أيضاً (سبب ضعف النظام الديمقراطي يعود إلى الجهل بقوانين علم النفس وطرائق تسيير الجماهير (٥). وعليه أن الذين اجمعوا على إختيار مجلس رأس الدولة تجاهلوا تماماً سايكولوجية الجماهير.. وكان رد الفعل ضعيفا لم يكن بآية حال موازيا للفعل الثوري.. وكان ذلك أول بوادر إجهاض النظام الديمقراطي.. بل أن روح التسبب جبرها المناوئون من كواد الجبهة الإسلامية لصالح أهوائهم بسخرية مريه. حينما بدأت صحافتهم تلصق أسوأ النعوت وتوصف أعضاء المجلس بأشياء لا تليق بمن يتبوأ منصباً دستوريا رفيعاً.. ذلك قوى من روح التسبب في الشارع مع إشمئزاه من «سوقية» الأوصاف والنعوت.. ثم طغت بعدئذ الممارسات والسلوكيات لأعضاء المجلس والتي لم تخبر نفسيه الجماهير فهي تفجّعها أحيانا في ظرف ما في مكان ما صفارات المواقب الرسمية (مع مشروعيتهما).. وتكرار ذلك يوميا وخمسة أعضاء كان ذلك مدعاة للتذمر وكظم الغيظ مع أن الظاهرة في ظروف أخرى تجلب الاحترام والتوقير..

الشيء الثاني. الذي زاد من قناعة الجماهير في عزلة المجلس عدم قيام أعضائه بأي من الاعمال التي تعطى شعور الانجاز (كافتتاح منشآت أو مصانع جديدة).. الخ
الشيء الثالث الذي باعد بين الجماهير وأعضاء المجلس مطالعة الجماهير لآخبار تقول ان السيد رأس الدولة سيذهب الى الخارج في إجازة سنوية. (ومع مشروعية هذا الحق أيضا) لكن كان التهكم نصيبه في رد الفعل لأن إختيار الظرف ضروري والجماهير دائما في مثل هذه الحالات نلجأ إلى عقد المقارنات سواء على مستوى قادة سابقين أو على مستوى ربط الحدث بالواقع والذي كان مأساويا. كما أن عناصر الحقد والحسد تبرز في أسوأ صورها.

عند حدوث إنقلاب الثلاثين من يونيو.. كان السيد أحمد على الميرغني رئيس مجلس رأس الدولة ينعم بإجازة خاصة مع أسرته في إحدى الجزر اليونانية (مع ملاحظة التوقيت ومقارنته بالتصعيد الرهيب في حرب الجنوب).. عند سماعه نبأ الانقلاب قطع إجازته وعاد إلى مصر، وهذه العودة التي ليست إلى مسقط الرأس هيأت نظريا ظرفا بطوليا في الانفصاح وإدانة العمل الانقلابي الذي أجهض الديمقراطية.. لكنه إكتفى بالصمت والذي هو أبلغ من كل تعبير!! وأستوى في ذلك صمت الديمقراطية التي تبيع الكلام.. وصمت الديكتاتورية التي تقمعه!.

لكن مع هذه النقيصة فقد يكون الأمر أفضل حالا من عضو آخر من مجلس رأس الدولة وهو السيد إدريس البنا الذي لم يكتف بمشاركته النظام الحالي الآن بل أكد وهو في السجن في الأيام الأولى للإنقلاب بأنه (دعا قادة الأحزاب الذين أعتقلوا معه وهم الصادق المهدي ومحمد عثمان الميرغني وحسن الترابي ومحمد إبراهيم نقد إلى ضرورة إجراء مصالحة مع نظام الحكم الجديد وناشدهم دعمه وموازنته)(٦).

كان مجلس رأس الدولة بأعضائه الخمسة أسوأ إختيار في العهد الديمقراطي.. والصيغة نفسها وضحت فقر القوى الحزبية في الابداع السياسي.. ما كان صالحا بالامس ليس بالضرورة أن يسود اليوم. وقد أكدت برامج التجمع الوطني الديمقراطي الصيغة مجددا مع قصرها على ثلاثة أعضاء، لكن تلك مسألة فيها نظر كما يقول البخاري!..

الهوامش:

(١) قالها السيد يحيى الفضلى فى ليلة سياسية وهو من اقطاب حزب الازهرى وقادته فى خضم الصراع بين قيادة الحزب الوطنى الاتحادى وقيادة الختمية. ووصف دعوة الاستفتاء التى كان ينادى بها السيد على الميرغنى زعيم طائفة الختمية، قبيل إعلان الاستقلال بأنها مؤامرة ضد الإستقلال، أحبطها الشعب السودانى، وتنبا الحزب الجديد الذى كان السيد الميرغنى يعمل لإنشائه (حزب الشعب) بالفناء، وقال عبارته تلك.

(١) المصدر: الزعيم الازهرى وعصره | بشير محمد سعيد | القاهرة.

(٢) دليل الرجل السياسى: الكاردينال جون مازارين (١٦٠٢ - ١٦٦١) ترجمة د. خضر حمد

منشورات جروس برس لبنان ١٩٩٢

(٣) المصدر نفسه

(٤) المصدر نفسه

(٥) غوستاف لوبون. سايكولوجية الجماهير ترجمة وتقديم هاشم صالح - دار الساقي ص ١٨

(٦) المصدر نفسه ص ١٩

(٧) الحياة اللندنية ١٩٩١/١١/٧

جون لوك

- حكومة الصادق غير جادة فى حل مشكلة الجنوب.
- جون قرنق لم يزر لندن منذ تأسيس الحركة.
- لهذه الاسباب انضم إلينا لأم أكرول.

لندن بالهاتف ٢ يوليو ١٩٨٦

★ خصصت وزارة السلام في الحكومة الحالية لتعنى بشؤون الجنوب الا تعتبر هذه خطوة متقدمة في سلم الحلول المطروحة؟

- نحن لا نعطي هذه الوزارة اى اهمية مرجوة.. حتى لو ذكر انها خصصت للتجمع الوطنى الذى فاضنا فى «كوكادام» ووزيرها اصبح جزء من روح الاتفاق.. وهو نفسه كان قد رفع مذكرة لرئيس وزراء الحكومة يطالبه فيها بتنفيذ بنود «كوكادام» فاذا ما رئيس الوزراء لم يتخذ إلى الان أى فعل اجرائى فكيف يكون لهذه الوزارة أى اهمية او فعالية؟
★ بالنسبة لتنفيذ بنود «كوكادام» نعتقد ان الفعل الاجرائى سيتخذ من قبل اعضاء الجمعية التأسيسية المنخبين؟

- لقد طالبنا بعقد المؤتمر قبل الانتخابات وهى ونتيجتها اليوم فيها اراء مختلفة.. ويبدو ان القوى السياسية وخاصة الاحزاب كانت اهتماماتها منصبه فى قيام الانتخابات وليس المؤتمر الدستورى ونحن لا نعترف بأى انتخابات جزئية ولا حكومة تأتى بموجب هذه الجزئية. وقد ذكرنا فى كوكادام ان الحكومة التى تكون فى السلطة بعد الانتخابات اوفى وقت اجراء المؤتمر عليها ان تلتزم نفسها بالاستقالة واجراء انتخابات جديدة.. حينها نحن ملتزمين بالتنسيق مع اى حكومة «فعالية» تبرز فى الساحة السودانية.. فلا مفر من ذلك!!

★ ما نلمسه الان مجموعة اتهامات ضيعت وجه الحقيقة.. فالحكومة تتهم الحركة بعدم التجاوب والحركة تتهم الحكومة بعدم الالتزام بكوكادام؟

- إذا كانت الحكومة لا تعترف باتفاقية كوكادام فلماذا لا تعلن ذلك رسميا؟! اما اذا ما هى معترفة بها فينبغى ان تأخذ النواحي الاجرائية.. فمسألة اتفاق فى الظاهر وعدم اقتناع فى الباطن فهذا افتراء.. وإذا ما كانت الحكومة حقا منتخبة من قبل الشعب فما طالبنا به قد طالب به الشعب. نقابة المحامين كما نعلم رفعت مذكرة تطالب بالغاء قوانين نميرى الاسلامية.. ورفع حالة الطوارئ وكذلك التجمع الوطنى.. وغالبية الشعب بما فيهم رئيس الوزراء نفسه وتبقى المشكلة اننا نريد ان نلمس واقعا.. هذا ما دعانا لان نصف الحكومة بعدم الجدية ولم يكن فى الامر اتهام! ونحن نرى ان كل القوانين وخاصة المسماة «إسلامية» جاءت عن طريق قرارات فوقية ابتدعها نميرى بطريقة غير ديمقراطية. وعندما يتحدث المهدي عن بديل لها الان نقول ان ذلك متروك لامر المؤسسات الدستورية الديمقراطية التى ستكون بعد المؤتمر وحينها نحن نرضى بخيار الديمقراطية!

★ دكتور لام اكول ترك كرسى الجمعية التأسيسية وانضم لمعسكرات الحركة فى اثيوبيا ما هى ملابس هذا الموضوع؟

- الدكتور لام اكول رجلا مخلصا وقد كان فى وفد التجمع المفاوض فى كوكادام الامر الذى يؤكد اخلاصه. وقد ذكر أنه استاء كثيرا واصيب باحباط من صيغة التحالف القائم بين الحزبين الكبيرين! والتمس عدم جدية الحكومة فى حل مشكلة الجنوب لان همها محاصرة الحركة دبلوماسيا وكما ذكرت لك هذه خطوات فاشلة قد حاولها نميرى ومن بعده المجلس العسكرى!
وذكر دكتور لام ان هناك حوارا طويلا دار بينه ورئيس الوزراء المهدي فى محاولة اخيرة منه لمعرفة اخلاص الحكومة فى تنفيذ البنود.. وذكر أنه حز فى نفسه تصريحات المهدي التى بدأت تتجاهل جون قرنق!

★ اتهم دكتور لام الحكومة بانها جنحت للخيار العسكرى لان همها الوحيد اقامة الانتخابات فى المناطق التى لم يتسن اجرائها فيها؟

- هذا صحيح! اما قصة الانتخابات فهى قصة طويلة فكما ذكرت نحن ما تمررنا إلا لأنه هنالك ديكتاتورية كانت. والحركة الشعبية هى جزء من التجمع السودانى الذى اسقط نميرى.. ولم نشارك فى الانتخابات لاننا رأينا «التسيب» الذى امتص شعارات الانتفاضة.. فما زال هناك الكثير من اثار مايو لم يزل من الساحة!

★ هنالك فصيل انشقق من الحركة - اناليا ٢ - واصبح يقاتل ضدها فما هى اسس الخلافات المبدئية التى جعلتهم ينشقون عن الحركة؟

- أولا (انانيا ٢) لا تعرف لهم برنامج سياسى معين اما نحن فلنا برنامج مطروح وواضح وثانيا ان

الذين انفصلوا هم جزء وليس الكل.. ثم ان هناك جزء كان قد تمرد منذ مارس ١٩٧٥ م وأقاموا في معسكرات بالقرب من الحدود الاثيوبية وأولئك امتداد لانانيا «١» وتعرفون أنهم ينادون بالانفصال.. وهذه هي نقطة الخلاف بيننا علاوة على أنهم لم يقبلوا الطرح الاشتراكي للحركة ولا مناداتنا بحل كل الخلافات في إطار السودان الاشتراكي الموحد.

* على ذكر الطرح الاشتراكي قد تداول مؤخرا ان للحركة اهدافا لانامة دولة شيوعية في الجنوب بدعم من الاتحاد السوفياتي وان هنالك اطرافا في الحركة تقف ضد هذا المشروع فما مدى صحة هذا الرأي؟.

- ذلك كلام غير صحيح.. ففي خطاب للدكتور جون قرنق ذكر ان التحدي الذي يواجهنا ليست الاولوية فيه لتطبيق الايدولوجيات سواء كانت اشتراكية او رأسمالية او اى نوجه اخر.. * نود ان نسا لكم سوآلا مشروعا.. هل تتلقى الحركة اى دعم من الدول الاشتراكية وخاصة مصادر السلاح؟.

- لو نظرتم لسياسات الحركة تلتمسون عدم وجود اى اثر لقوى عظمى.. كما انك تعرف ان لاي معسكر (مصلحة ما) لدعم اى حركة هذا ما رفضناه في سياستنا.. وأؤكد لك انه ليس للاتحاد السوفياتى اى علاقة معنا ونحن قد سمعنا ان الصادق المهدي

سيوزر الاتحاد السوفيتي لان ذلك حسب زعمه يقطع الامدادات منا وهى نفس سياسات المجلس العسكرى الانتقالي.. وهو نهج يدل على عدم التركيز والبطء فى الاجراءات.. لان هذا الاسلوب لا يجدى.. وقد ساعا جدا تصريحات المهدي فى ان المؤتمر سيعقد حضرت الحركة ام لم تحضروا ولا اعتقد ان الصادق كان صائبا لان السؤال البديهي كيف سيوقف هذه الحرب اذا لم تشارك الحركة والمؤسف ايضا ان الحكومة لجأت لتسليح القبائل فى الاستوائية واعالى النيل وكذلك قبائل غرب السودان وهو خطأ نتيجة ظهرت فى الشهر الماضى بين بعض الرحل والمسلحين!.

* تواتر للاخبار مؤخرا ان حادث مقتل اطباء فى مستشفى الصباح فى جوبا هو مسؤولية الحركة فى الوقت الذي لم تنف الحركة ذلك؟.

- نعم قد ذكر ذلك فى الصحافة السودانية وهو امر مؤسف لانه يجافى الحقيقة.. ولو تذكرون ان «الشرق الاوسط» التي تصدر هنا فى لندن لم تتهم الحركة.. وكما نعلم ايضا ان رئيس نقابة الاطباء لم يتهم الحركة فى بيان له. هناك كثير من اللاجئين خاصة «الاشولى» القادمون من يوغندا هؤلاء مسلحين ويقطنون بالقرب من جوبا.. فمن الممكن ان يقوموا هم بذلك او غيرهم! نحن لا يمكن ان نقوم بعمل فظيع كهذا.. ويجب ان يفهم الذى اتهمونا اننا كثيرا ما اسرنا جنودا وقمنا بارجاعهم وقد حدث هذا فى واو والناصر.. اذن من غير المنطقي ان نفعل مثل هذا ونقتل اطباء!! وهم ليسوا بالناس العاديين خاصة وانهم يقدمون خدمات انسانية نحتاجها فى المستشفيات.. فى السابق كان قد حدث خطأ وضربت بواخر بين جوبا وملكال فيها الكثير من المواطنين الابرياء.. وبعد خروج البواخر الحركة هى التي انقذت الباقين من شماليين وجنوبيين..

* قبل فترة وجهت ١٨ وكالة اغاثة نداء عاجل لوقف الحرب حتى تستطيع العمل لانقاذ المواطنين المتضررين من المجاعة فما مدى استجابتكم لهذا النداء؟.

- فعلا هناك كثيرا من المناطق فيها نقص فى المواد الغذائية التموينية والصحية. والمشكلة ان المناطق التي نتواجد فيها موضوع فيها الغام ونحن لا نستطيع ان نضمن سلامة الوكالات.. لكن الحركة قبل اسبوعين تقريرا اصدرت بيان للوكالات التي تريد اغاثة المناطق المتضررة ان تخطرنا مسبقا فى وقت مبكر.. وان لا تستخدم طائرات تتبع للجيش لان هناك طائفة ضربت قبل فترة وكان بها احد الكنيسين وواحد من وكالات الاغاثة لانهم استخدموا طائفة هليكوبتر ومع ذلك فهذا محزن! عموما الحركة لا تستطيع ان تضمن سلامتهم لانه لا يوجد اتفاق لوقف اطلاق النار!! لهذا لايجب تحميلنا اعاقة عمل وكالات الاغاثة لوحدها.

* موضوع تقسيم الجنوب او تركه كوحدة اقليمية واحدة كما نصت اتفاقية اديس ابابا هو مسألة خلاف بين القوى السياسية الجنوبية التي خاضت الانتخابات هل من الممكن ان نسمع وجهة نظركم فى هذا الخصوص؟.

- نحن ليس لنا رأى فى هذا الشأن لاننا كما ذكرت لك مبدئيا نرى ان كل هذه المشاكل يمكن حلها من خلال المؤتمر الدستوري ويمكن طرحها من خلاله.. كما اننى ارى تناقضا فالدستور الانتقالي ذكر

مسألة الجنوب كوحدة اقليمية واحدة تدار حسب قانون الحكم الذاتى الاقليمى ١٩٧٢ .. وفى نفس الوقت تطرح تساؤلات عن شكل الإدارة فى الجنوب؟! لذلك اقول لك مجددا ان الشكل الدائم يجي بعد قيام المؤتمر الدستورى؟!

* هل هنالك اى اتصالات بينكم وبين النظام الاوغندى الذى يقوده موسيفيني؟

- ليست لدينا اى اتصالات!!.

* ذكرت احدي الصحف هنا ان هنالك اتصالات تمت فى اثيوبيا ولندن بين جون قرنق تحديدا من الحركة واعضاء من الاستخبارات الاسرائيلية «الموساد» من اجل وضع أسس تعاون طرحت فيها اقامة شريط حدودى لدولة مسيحية فى جنوب السودان على غرار الشريط الحدودى المقام فى الجنوب اللبنانى؟.

- يا أخى هذا كثير!! نحن ليست لدينا اى اتصالات مع اسرائيل. لقد سبق ان ذكر ياسر عرفات انه على استعداد لان يرسل مقاتلين فلسطينيين الى جنوب السودان لحفظ الامن.. واذكر ان مصدر دبلوماسى سودانى نفى ذلك من القاهرة لان العرض يعمق المشكلة ويجعلها كأنها تبدو كحرب بين العرب والزنج، رغم هذه المناورات صدقنى انه لم يحدث ان قمنا بأى شكل من اشكال الاتصالات مع إسرائيل! كما احب ان اؤكد لك ان جون قرنق لم يحضر الى لندن منذ تأسيس الحركة فى ١٩٨٣ لا زائرا ولا مقيما ولا عابرا!!.

* هنالك اتهام يقول ان امريكا تريد اختراق الحركة وقد مهدت لذلك، بزعم، دكتور منصور خالد فى الحركة؟.

- إلى الان لم نلتق مع الامريكان.. وقد حاولوا فى السابق الاتصال بنا كثيرا وفشلوا كذلك حاولوا مقابلة جون قرنق وفشلوا؟! وقد عزوا هذا الى ان اثيوبيا الماركسية مسيطرة على تحركاتنا وقالوا انها تمنعنا من مقابلتهم وهذا كلام خبيث؟!

- اما عن منصور خالد طبعاً هو موضوع تساؤل وهنالك كثير من اللغط حوله ولا اعتقد ان هذا بموضوع!! كما اننا حتى الان لم يثبت لنا ان منصور خالد «مزروع» من امريكا اولديه توجهات من هذا النوع. ولم نر اى علاقات مشبوهة حوله كما يشاع!.

* اذن هل تعتقدون ان دكتور منصور خالد مؤمن فعلاً بتوجهات الحركة؟ والشىء الثانى كيف تنادون بتصفية اثار مايو ودكتور منصور جزء من هذه التركة؟.

- حتى الان لم يطرح اى شىء مخالف لتوجهاتنا وهو مثل الحركة فى مؤتمر كوكادام وقد ردنا على الذين رفضوه انذاك ان المجلس العسكرى السابق وعلى راسه سوار الذهب كانوا اعوانا لنميرى، وحاليا فى الحكومة القائمة رئيس مجلس السيادة احمد الميرغنى كان عضوا فى الاتحاد الاشتراكي المنحل وكذلك المصادق المهدي رئيس الوزراء.

* «مقاطعة».. قد نوافقك الزاى.. لكن الخيار الديمقراطى هو الذى اتى بهؤلاء لسدة الحكم؟.

- اذن منصور خالد ليس موضوع.. ونحن نرضى بالديمقراطى ولم نقاطع الانتخابات لاننا نرفض الديمقراطية.. وعندما تحل مشاكل السودان فى اطار المؤتمر الدستورى نحن سنرضى بالخيار الديمقراطى حتى لو حكم السودان واحد من مؤسسى مايو؟!

* (خيرا.. هل تعتقدون ان هنالك جهات متورطة فى صراع الجنوب؟.

- نحن لا نستطيع ان نوجه الاتهام لطرف مباشر.. ولكن البعض يجب ان تكون القضية صراعا بين العرب والزنج او الاسلام والمسيحية وهذا ما نرفضه.. وللحكومة الحالية ما شاعت فى ان تطلب او لا تطلب اى عون خارجى من اى دولة؟.

- د. حسن الترابي
- نأخذ العهود السياسية مأخذا أخلاقيا دينيا.
ونلتزم بها!!
 - نحرص على العلاقة مع مصر والسعودية
لأسباب حضارية!
 - الديمقراطية تعنى بالنسبة لنا مصلحة
سياسية وعقيدة دينية!!
 - العراق همه ضرب الحركة الإسلامية ونحن
لا نستجيب لهذا الاستفزاز!

الخرطوم ١٠/٢/١٩٨٧



★ لو قدر لكم (و طرح عليكم المشاركة في حكومة قومية ما هو موقفكم عندئذ؟

— أنت تدرك أن الجبهة الإسلامية ليست حزبا سياسيا غاية همه هو أن يشارك أويحتكر السلطة، ولكنه حزب مهموم بهموم حضارية وفكرية واسعة. ولذلك لا يمكن أن ندخل إلى مشروع قومي إلا إذا أسس على ميثاق مكتوب، لاسيما أننا نأخذ العهد السياسية مأخذا أخلاقيا دينيا ونلتزم بها. ونخشى أن يأخذها الآخرون مأخذا سياسيا فإذا لاحظ ظروف أخرى تنكروا لها، ولذلك نريد أن نردهم إلى ميثاق مكتوب بيننا وبينهم. ولابد أن نحسم فيه القضايا الجوهرية المتصلة بالتوجه الإسلامي وبما ينبغي عنه من توجه في القضايا الإقليمية والقانونية والإدارية والاقتصادية والاستقلال في السياسة الخارجية عن هيمنة الدول الكبرى، وإذا لم يتيسر ذلك فنحن نيسط من أجل الديمقراطية. ونتوخى التميز في موقف المعارض.

★ لكن حد علمي أن كثيرا من المواثيق التي طرحت لم تشاركوا فيها مما يعني تناقضا في حديثك؟

— كلا بالعكس.. الميثاق الذي طرح قبل تأليف هذه الحكومة شاركنا فيه بميثاق آخر عرضناه على الرأي العام في مؤتمر عام، وجلسنا مع رئيسي الحزبين وتقاربت المواقف حول الميثاق وكان الاتفاق يقتضي أن يوقع الميثاق وتؤسس عليه حكومة قومية. وإنفقنا على ذلك وأعلنه على الناس ولكن في المساء بدا لهم رأي آخر في قضية إقتسام السلطة وتناسوا الميثاق بينهم، فالائتلاف اليوم لا يقوم على ميثاق وإنما على معادلات قسمة سلطة والإختلافات التي تطرأ على الائتلاف فتوتر صفوفهم.

★ انتم حتى الآن لم تبدوا (إيكم في التعديلات الدستورية وتطرحون في نفس الوقت ميثاقا جديدا كيف؟

— كيف ! طرحنا آراءنا في التعديلات الدستورية طرحا واسعا ودخلنا في مشاورات مع حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي وأقمنا عشرات الندوات..

★ سئدي فيما ذكرت رئيس الوزراء شخصا فقد ذكر اليوم (نه تلقى آراء كل القوى السياسية عداكم؟

— لا .. ذكر أن كل الفعاليات قد وافقت وما أحسن أن ذلك كذلك لأنني أعلم أن بعض الكيانات لا توافق عليها ما عدا الجبهة الإسلامية ولكن بيننا وحزب الأمة إنعقدت مشاورات الذي عوقها إخواننا المندوبون عن حزب الأمة، لأنهم لم يكونوا على إحاطة بحديثات هذه التعديلات ولا بمغزاها.. وعقدنا أيضا جلسة مع الاتحادي الديمقراطي وقدمنا مذكرة نشرت في الصحف مازال موقفنا من التعديلات الدستورية كما هو.

★ في الائتلاف بين الأمة والاتحادي أي الحزبين تعتقدون أنهم (أقرب اليكم منهجا أو سلوكا سياسيا؟

— أما المناهج فلعك تعلم أن الأحزاب في السودان تقوم على التاريخ لا على المنهج. ولذلك لا يمكن أن نقيس القرب والبعد بالمناهج، ففي حزب الأمة علمانيون وفيه إسلاميون وفي الاتحادي كذلك علمانيون وإسلاميون ولا نستطيع على المنهج أن نصنف الحزب كله.

★ إذا من حيث الممارسة السياسية؟

— من حيث الممارسة السياسية قبل الانتخابات كان الاتحادي الديمقراطي أقرب إلينا بعض الشيء لأنه لم تقم بيننا وبينهم مشاهد صراع وكان طرحنا للسياسة الخارجية أقرب إليه لأننا كنا نصر على العلاقات مع مصر والمملكة العربية السعودية لأسباب حضارية. وكان التجمع الآخر كله بما فيه حزب الأمة يتجه بالسودان اتجاهات أخرى ويريد أن يقطع هذه الصلات الجذرية مع البلدين المذكورين. وفي قضية الإسلام نحن كنا نصر على ضرورة التعبير عن قيم الإسلام في القانون ونعتبر ذلك واجبا دينيا ونعتبره أيضا واجبا ديمقراطيا لأنه إرادة الشعب ونعتبرها أصالة وطنية لأنها قوانين نابعة من الواقع وكان حزب الأمة عندئذ يجنح نحو العودة إلى القوانين التي خلفها الإستعمار. وبعد الانتخابات عدل حزب الأمة بعض مواقفه في ما يتصل بقضية الجنوب وبما يتصل بقضية الشريعة فاصبح يتحدث معنا حول طرح للإسلام يتجاوز الخلافات الماضية وأصبح يتحدث معنا حول قضية الجنوب حديثا متقاربا جدا. ولذلك هدأ الصراع بيننا وبينهم، ولكن لفترة ما أخذت بعض القيادات الاتحادية الغيرة من علاقتنا برئيس الوزراء وحسبوها محورا جديدا قد يؤذن بتحالف يبعدهم من السلطة ولذلك أثاروا زويعا وهجوما شديدا انتهى بإدائه للجبهة الإسلامية في الجمعية التأسيسية .

وهذا تقليد منكر لا تعرفه الديمقراطية أصلا، لأنك لا تدين الأحزاب وإنما تدين مواقف. ذلك أحدث نوعا من التوتر في علاقتنا وبدأت اللهجة تحتد شيئا ما ولكن مازلنا نحفظ كثير من الصلات مع هؤلاء وأولئك ..

★ هناك مسألة بحق تبدو عصية الفهم.. بعد عودة الديمقراطية للسودان كيف راق لكم النظام التعددي الديمقراطي الذي يناقش فكركم (أساسا من حيث الولاية الإسلامية ؟

- فكرنا مستمد من القرآن.. والقرآن كله مواقف للرسول في مثل حالنا الراهنة. اذ تقوم دعوة اسلامية
على وجه دعوات تقليدية أو دعوات كافرة. وكانت دعوة الانبياء أجمعين (أن تعملوا على مكانتكم إنا كنا
صالحين) وأن أحتكموا إلى التاريخ «فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار» وأن (إبتعدوا من إخراجنا من
دينتكم أو إكراهنا فإننا لا نلزمكم بدعوتنا وأنتم لها كارهون) هذا موقف الرسل أجمعين وهذا موقف
صولي وليس موقفا سياسيا فحسب ولكن جاء الموقف السياسي ليزيدنا إيمانا بما نحن به مؤمنون.
إنك إذا أطلقت الحريات العامة فذلك سيزيد من وعي الشعب ومادام المثقفون وهم طلائع الشعب
لوعاية قد اقبلوا على الجبهة الإسلامية، وأن الوعي والحوار السياسي إذا إنتشر سينتهى بإنجذاب
طلاعات الشعب نحو الطرح الإسلامي ويقبلوا على الجبهة الإسلامية. وأن الديمقراطية قد إنتهت
الأحزاب اليسارية إلى بوار بينما كانت دعاياتها في المناخ غير الديمقراطي عالية. ولأنك لا تعرف في
الطرح غير ديمقراطي كيف ترزن وزن القوى السياسية المختلفة، فالديمقراطية بالنسبة لنا هي مولد
الجبهة الإسلامية لأنها الحزب الوحيد الذي ولدته هذه الديمقراطية. كما ولدت الديمقراطية الماضية جبهة
حيثاق الإسلامي. وهي الحزب الوحيد الذي إستطاع لأول مرة في تاريخ السودان أن يكسر إحتكار
قوة التقليدية للنيابة في السودان. وإستطاع أن يجتاز تمثيل المثقفين ونقتهم أجمعين فالديمقراطية
التي هي لنا مصلحة سياسية وعقيدة دينية!!

* تنتقدون الآخرين وأنتم متهمون بأنكم لا تمارسون أسلوب النقد الذاتي؟.

- أذكر لي نهجا سياسيا في الاحزاب اليسارية ينتقد إما الذات أو حتى الوطن الأم الذي ينتسبون
إليه. أو أذكر لي سياسيا راجع مواقفه الماضية وتجاوزها، نحن في الحركة الإسلامية حتى في تنظيمنا
مسياسي تجاوزنا تاريخنا، كنا أمس ندعو إلى حركة صفوية إسمها «الأخوان المسلمين» واليوم تجاوزنا
تاريخنا وقولنا صراحة.. ان ذلك الطرح والتجسيد لحركة الإسلام لا يناسب واقع السودان الراهن،
تجاوزنا فعلا ببناء جبهة عريضة واسعة ونزلنا حتى عن جزئياتنا وشكلياتنا السياسية التي عهدناها
لشخصين عاما. أليس ذلك هو غاية التجاوز للذات نحو المبدأ.

* نذكر تحديدا أسلوب الممارسة السياسية التي تجلت في مصاهرتكم للنظام الديكتاتوري؟.

- أرجو أن تعدل فينا وتذكر أن الآخرين الذين شاركوا في مايو بعضهم أسسها وحطم النظام
ديمقراطي، ووضع قواعد نظام الأمن والاتحاد الاشتراكي والدستور اليوم يتبرأ تماما من كل هذا
تاريخ كأنه لم يشارك فيه. الذين سبقونا وسابقونا إلى المصالحة وشاركوا في السلطة وظلت عناصرهم
ها في المواقع الوزارية والتشريعية إلى آخر يوم يقولون الآن أنهم لم يكن بينهم والنظام صلة. ونحن
ول إننا كنا نشارك في النظام ونذكر ذلك في آرائنا، وليس لأن ذاكرتنا أطول من هؤلاء فذاكرة الشعب
لولى منا جميعا ولكن لأننا نريد أن نصدق مواقفنا. ونقول إننا كنا نشارك بموقف متميز وإختلفنا مع
غيري.

* مقاطعة.. تقول إنكم إختلفتم مع نميري كيف؟.

- كنا ننتقد مواقف النظام ونحن فيه.. فإننقدنا قانون أمن الدولة لابتعد أن سقط ولكن قبل أن يسقط
خطام. وانتقدنا الاتحاد الاشتراكي وإختلفنا في التطبيق الإسلامي لا في التوجه، وكلفنا ذلك بأن فقدنا
ميتنا وأنه - أي نميري - أعتبرنا المعارضة الخطرة الوحيدة التي يجدر أن يلقي بها في السجن وترك
حزبين طلقاء. وكان التوتر بيننا وبين النظام حول قضية تعديل الدستور لأنه كان يطمع لنفسه في موقع
معد ويورث إلى عهد. وهذه الصراعات وقعت في مجلس الشعب بين عناصره وعناصرنا حول قضية
حريات وإن كنا بالفعل نمارس حرية واسعة ما كان يريدنا لنا. كل ذلك كان يؤذن بصراع ستؤول إليه
هفتتنا. وبدأت هجماته علينا منذ أن أخرجنا الجماهير بالملايين إلى الشارع فقد قدر أن في ذلك خطرا
على النظام وشحن حملة على كل المؤسسات الإسلامية وكل مظاهر العمل الإسلامي والمنظمات الشبابية
خمسائية والطلابية الإسلامية. وكنا ننتظر يوما قد تحدثه نفسه أن يغدر بعهد العلاقة بيننا وبينه. ونحن
غدر في السياسة أبدا. إذا نبذنا العهد نبذته على سواء وكانت البادرة منه. وكنا ننتظر الإخراج من
حب المشاركة المحدودة والاعتقال في كل لحظة. ونحن داخل النظام كانت تأتينا النذر سواء من
تحليل السياسي أو بالمعرفة الداخلية لوقائع الأمور.. فلم نؤخذ عن غرة.

* المؤتمر الإسلامي الذي عقد دورته مؤخرا في الكويت نود أن نعرف رأيكم فيه وكذا رأيكم في إجماع إيران
على نسيان عن المشاركة؟.

الإسلامية هناك؟

- شابت علاقات الحركة الإسلامية في السودان فيما مضى شوائب، ليس لأن الحركة الإسلامية تؤمن عندئذ بالقطيعة بين السودان ومصر. ولكن كانت من أجل وقائع داخل الساحة المصرية. ومن أجل مصريين تخالف مصريين آخرين، فهو موقف نشأ عن الانفعال والوحدة العاطفية بين الحركة الإسلامية والشعب المصري. والآن تتطور الموقف بنا في السودان لأن الحركة الإسلامية أصبحت واسعة ومهمومة بكل الواقع السوداني تنظر إليه نظره إستراتيجية ولا تتفعل بالقضايا السياسية العابرة ولا بالتاريخ العابر. بل تتفعل بالتاريخ الممتد. وكذلك تجاوزت بعض الجهات في مصر موقفا متوجسا من الحركة الإسلامية في السودان وأصبحت ذات البين عامرة جدا، إذ تمضى الوفود وتجيب بيننا وبين مصر. وربما أن يهيا للجهة الإسلامية القومية أن تزور مصر في إطار علاقة سياسية واسعة مع القيادة المصرية والقوى السياسية والشعب، لأن الحركة الإسلامية لا عن ترتيب سابق أو تنسيق مع جهة مصر، ولا عن تعديل أو اعتماد مالي أو سياسي على القيادة المصرية، بل عن موقف أصيل ظلت الحركة الإسلامية منذ الانتفاضة تعلن عن ضرورة حفظ اصل العلاقة الجذرية بين السودان ومصر والمملكة العربية السعودية لأنها علاقة تمت السودان مددا حضاريا وإن شئت قل ثقافيا واقتصاديا وشعبيا، لذلك حرصنا على هذه العلاقة واردنا أن نحفظها بعد جنوح غضب بعض القوى السودانية ومكائد البعض التي تريد أن تقطع هذه الصلات لتجعلنا معولين على صلات أخرى.

* بهذه المناسبة ما (ايكم في تباين حديث الشيخ صلاح أبو اسماعيل في قوانين سبتمبر أيدها بالامس ونسخ تأييده اليوم؟

- بعض المنشورات للشيخ صلاح أبو اسماعيل في السودان نسبت إليه، ولم تكن نصا حرفيا لحديثه. وكانت إجابة لاسئلة كيف حتى تستغل للكيد من الشريعة الإسلامية، ولكن الشيخ أبو اسماعيل إن لم يكن أعظم فقهاء الشريعة فهو واحد من أكبر دعايتها في مصر والسودان أيضا.

* أذن دعنا مما نسب إليه، ما هو الرأي الذي سمعتموه فيها يخص قوانين سبتمبر؟

- نسبت إليه أقوال حول قوانين سبتمبر واضح أنها أخرجت من سياقها، لتمد الحملة ضد هذه القوانين. وموقع الأسف أن أغلب الذين يحملون على هذه القوانين لا يحملون عليها من منطلق إسلامي أرقى منها ولكن يحملون عليها من منطلق لا ديني، فيريدون التذرع بعيوب تلك القوانين للقضاء على كل قانون إسلامي. لا إلتماسا لبديل إسلامي أكمل منها يحرص عليه صلاح أبو اسماعيل ونحرص نحن عليه الآن أيضا. فلذلك أردنا أن نبطل حجج هؤلاء وذرائعهم لنقول إننا لا نطلب تعديلا ولكننا لا نباله بتعديل لقوانين سبتمبر ما دام البديل سيكون إسلاميا، وما دمنا لا ننتقل إلى بديل استعماري يرجوننا به حتى يأتي البديل الإسلامي. ولذلك نتجاوز الذين إتخذوا من قوانين سبتمبر موقفا سياسيا. ونقطع الطريق على المتعللين بالعيوب التي لا يست قوانين سبتمبر.

* (سمح لي أن أقول لكم إن هذه لم تكن اللجة التي تتحدثون بها خلال الفترة الانتقالية في شأن هذه القوانين؟

- بلى أعلنها في كل ندواتنا السياسية وقلنا إننا نتحداكم أن تقدموا لنا بديلا يشهد له فقهاء الشريعة من دوننا وديونكم، لأننا لا نتخذ موقفا مذهبيا في هذه القضية.

* وماذا عن نبرة الجهاد والتهديد والوعيد؟

- نبرة الجهاد هذه بالطبع لا يمكن أن يطرح الإسلام ويحذف منه الجهاد. فهو ركن من أركان الإسلام.

* (أقول فيما يخص القوانين؟

- تحدثنا عن محاولات إستعمال القوة لفرض بدائل غير إسلامية على شعب عبر مرة بعد مرة عن إلتصائه للإسلام. فلو فرضت عليه قوانين بالقوة كما فرضت عليه من قبل القوانين الاستعمارية بالقوة، ليس للمسلم إذا تبدلت لغة الحوار والخيار إلى لغة الصراع والقوة إلا أن يفزع إلى روح الجهاد فيجاهد في سبيل الله ليدفع عن الاسلام العدوان وذلك أمر لا نخاطب به بالضرورة محاورا مسلما ولكن نخاطب به قوى داخلية إذا أمنت بالديمقراطية تشترط ألا تثمر الديمقراطية إسلاما. فإذا أثمرت إسلاما هو إرادة الشعب، إستعملت القوة لسد الطريق أمام الاسلام. فهم يشترطون أن تثمر الديمقراطية في السودان ليبرالية غربية أو يسارية. والديمقراطية في السودان بالطبع لا يمكن أن تثمر ذلك أصلا.

* أود أن أكون أكثر صراحة. هذا الجدل الذي يدور حول قوانين سبتمبر.. التعديل (أو الإلغاء أو الإبقاء) فهو وجهة نظري الشخصية وأنا للامانة لا اعتنق أي فكر سياسي.. هذا الجدل (الذي الناس عن قضايا أساسية يدفع السودان الوطن ضريعتها فما رأيكم هل الجبهة الإسلامية تتحمل هذا الوزر وإن وافقتمونا الرأي؟

- وهل تقدر أن قضية المصير الحضاري والخيار للقيم التي تطبق في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كل هذا من المسائل الفرعية أم من المسائل الأساسية؟! هذا هو محور الصراع الحقيقي، الذي يشاركون في هذا الحوار حياء من أن يطرحوا القضايا بأسمائها الأصلية وأن يعرفوا من الزيف يتحدثون عن قوانين سبتمبر. ولكننا نحن لا نستعمل هذه الصيغة أصلاً. إن نموت من أجل قوانين سبتمبر ولكننا سنموت من أجل الشريعة.. وإن نجهد أنفسنا حتى في التعب من أجل قوانين بشكل معين من أشكال التعبير ولكن نحن نريد هذا المضمون الإسلامي، لأن بالنسبة لنا هو ضمان للتنمية الاقتصادية فيغير تعبئة الطاقات الإسلامية - التي لن تتعب إلا بتوحيد الاقتصاد إلى الدين - لا يمكن أن ينهض السودان مهما احتلنا عليه بغير تنزيل الضوابط الإسلامية لن تتحقق العدالة الاقتصادية. بغير القيم الاجتماعية الإسلامية ستتبدد طاقة أهل السودان في الخمر والدعارة والسفاهة والجريمة. بغير الخيار الإسلامي سنظل مرهونين للاستعمار الغربي، يفرض علينا نظمه المصرفية والقضاء والمحاماة والتعليم، وسنظل دولة مستعمرة من البعد دون أن نكلف المستعمر بأن يلجأ إلى غزو مسلح. هذه قضايا جوهرية والحوار حقيقة يدور حولها. وهو حوار بين الإسلام وبين الليبرالية الغربية واليسارية الشيوعية. ولما لا يمكن للمتجاوزين أن يكونوا بقدر وافر من الصراحة تجددهم يستعملون الحجب والستائر ويقولون قوانين سبتمبر. وأردنا نحن أن نقطع حجتهم ونقول نقبل بقوانين بشرط أن تعبر عن خيارنا الحضاري وليوقعا من يشاء بشرط أن يكون مضمونها شرعياً. وقلنا لنحتكم إلى العالم الإسلامي، فليست هي قضية وطنية.

* في تقييمكم لهذه القضية ومن باب النقد الذاتي هل يمكن أن نقول إنها خطوة كانت سابقة لاوانها؟.

- ليس سابقاً للأوان أن يتوب الشعب المسلم إلى إسلامه أصلاً.

* بمعنى أن الظروف القائمة لا تحتمل التطبيق؟.

- إذا قلت أن السودان سبق وكان الدولة الأولى في العالم التي كانت مستعمرة وطرحنا الإرث القانوني الاستعماري وتطلعت إلى أن تستقل بخيارها وشذت عن النمط العام وتعرضت لضغوط كبيرة زلزلت كيانه. إذا قلت كل هذا فأنت صادق في ذلك، ولكن دائماً بداية النهضة وطلانها تتعرض لكل ضغوط القديم. والغربيون ومن يواليهم في واقعنا الاجتماعي لا يريدون لنا تحرراً ولا استقلالاً، فالذي يمد رأسه أولاً يتعرض لكل المكائد. وصحيح أن السودان تعرض لذلك وهذه هي ضريبة التوكل والاعتماد على الله. وأن يكون السودان الأفقر بين الدول العربية والأقل ثراءً إسلامياً ويتطلع إلى أن يكون الأول في تطبيق الإسلام والشذوذ عن الهيمنة الغربية فذلك أمر يتصل بالخيار العقدي للناس. وبعض الناس يريدون أن يؤديوا هذا الدور. وبعضهم يريدون أن يتخذوا عنه ويريدون أن يؤديوا دوراً أحوط وأسلم وأقرب إلى الذليل.

* لم تتعرض لمسألة تسليم جعفر نميري فما رأيكم؟.

- الجبهة الإسلامية عموماً برغم من أنها تحتوى على عناصر كثيرة تعرضت للتشريد والسجن إلى آخر يوم الأمر الذي لم تتعرض له العناصر الأخرى جميعاً. ولكن منهجها السياسي لا يعول كثيراً على أخذ الثأرات وتصفية الحسابات. وهذا منهج الجبهة الإسلامية في عهد عبود واليوم. فهي لا تكاد تذكر الذين سجنوا قيادتها من قبل وشردهم وأخرجوهم من السودان أصلاً، لا بخير ولا بشر. ونعلم أن عاطفة الانتقام عاطفة شائكة ولكننا لا نقدر أنها من العواطف الفاضلة التي يمكن أن تبني شيئاً، لأنها تشغل الإنسان بالماضي. ولذلك لم نشغل كثيراً بقضية نميري، ولا قضية عمر محمد الطيب، ولا قضية جهاز الأمن.

* وهل فعلاً كنتم الأكثر ضرراً؟.

- نعم.. كنا الأكثر ضرراً ولكن نحسب أن التحديات التي نستقبلها أولى بهما من ما إستدبرنا من ضغائن وثأرات.

* نأتى إلى مسألة بطلان الحكم في قضية الأستاذ محمود محمد طه.. الرأي العام اعتبر ذلك إدانة صريحة للجبهة القومية الإسلامية؟.

- مقاطعاً... الجبهة القومية الإسلامية ولدت بعد الانتفاضة بشهر ما شأنها في ذلك؟.

★ هذه تسميات نعتقد أنها لا تهم كثير؟

– بلى .. تهم جدا لأنها كيان جديد .. إذا قلت هي إدانة لعناصر معينة في الجبهة الإسلامية القومية .. قد يختلف الأمر.

★ هي ذات العناصر .. عناصر اليمين هي عناصر اليوم فما الفرق؟

– لكن الجبهة تحتوي اليوم عناصر كثيرة ممن لم يشاركوا وظلوا خارج السودان كل هذا العهد. والأحزاب الأخرى أيضا تحتوي على عناصر شاركت نميري وعناصر لم تشارك.

★ إجمالاً فما رأيكم في حكم الإدانة؟

– هذه قضية قانونية كما يظن الناس . ولكنها تستر وراءها صراعا كبيرا ، هو أكبر بكثير مما يتناولوه العرضيون السطحيون. وكان محمود محمد طه يمثل ظاهرة إسلامية مثل القاديانية. كان حبيبا إلى الغرب لأنه يجرد الإسلام من الجهاد وهو سلاح المسلمين ضد الغرب. ويجردهم من اصالة الشريعة التي تميزهم عن الغربيين، ويريد أن يدرجهم في الكيان الديمقراطي الرأسمالي الغربي، وذلك كان عزيزا جدا على الغربيين أن يفقدوه.. ويكوا عليه كما لم يكوا على كل الشهداء الذين سقطوا بالمئات. أو على الامام الهادي المهدي أكثر مما بكى أتباع الإمام الهادي عليه. والصحف العربية بالطبع ليست إلا عالة على الصحف الغربية، وبكى العرب فيما يبكي له الغرب كان (النقطة) لا تعنى شيئا. أو لا تعنى إلا نقطة على الحرف المعجم. ومحمود محمد طه ظل كل عمره يؤيد النميري في ضرب الشيوعيين والإسلاميين والانصار وقانون أمن الدولة ولم يختلف معه إلا بعد ما طبق نميري شريعة جاء بها رسول هو يريد أن يكون ناسخا له.

★ (لا تعتقد أنه) عدم لموقف سياسي وهذا ما يقوله حكم الإدانة؟

– لم يعد لموقف سياسي. وإنما حوكم محاكمة.. صحيح أنها كانت في سياق قوانين أقرب للإيجاز منها إلى التثبت، ولكنها قضية حوكت حكما حديا على القول المشهور عند المسلمين، باستتابة المرتد والحكم عليه. وما كان لنميري في إطار القوانين إلا أن يجيز الحكم لأن الحدود لا يمكن أن تعفى. وكان ذلك كذلك. لكن لماذا أخذت هذه القضية لوحدها من دون قضايا كثيرة حوكم بها المئات إجازا وقتلوا. وجعلت من الأهمية بمكان، وروجعت بعد سنتين. والقضايا لا تراجع بعد أن تنتهي إلى مراحلها النهائية.. لماذا؟.. لرميته لهذا الحوار والصراع الحضاري الكبير. فما أحسب أن الغربيين يهتمون لقضية حقوق الإنسان. فالاستعمار كله ما أحسب إلا إنتهاكا صارخا لم تشهد له البشرية مثيلا في حقوق الإنسان والديمقراطية. فالغربيون خارج حدودهم لا يكتفون لحقوق الإنسان ولا إلى الديمقراطية ولا يعتبرون البشر خارج الحدود القومية الأوروبية جديرون بالمساواة. والنظام العالمي كله يقوم على الهيمنة الغربية لا على المساواة بين الشمال والجنوب أو بين العالم الثالث والعالمين الأول والثاني، وغريب أن ننخدع نحن وندخل في هذه الصراعات ونظن أن القضية هي قضية رجل مظلوم، حكم عليه ظلما ونريد اليوم أن نرد له حقه. بعض الناس بالطبع يفعلون لذلك، أهله مثلا، والادنون لأنه بالنسبة لهم كان أبا. ولكن القضية أكبر من ذلك بكثير..

النائب العام

عبد المحمود صالح

- نعمل على سيادة حكم القانون لحفظ النظام
الديمقراطي.

- هذه هي ملامسات المخالفات البنكية وما
حدث أمرا مؤسفا.

- نميري ونظامه ورطوا السودان بعقود في
فرنسا.

الخرطوم ٢٥ فبراير ١٩٨٧



★ حركة التغيرات الأخيرة في أوساط المستشارين بالديوان مازالت موضع جدل مثير وقد واجهت معارضة وهناك جهات عديدة أبدت تخوفها بدعوى أن وراءها أهدافا سياسية فما هي ملاسات هذا الموضوع؟

— أولا ديوان النائب العام ربما يكون الوزارة الوحيدة التي يتقيد فيها المستشار اما بقانون او باللائحة وهذا ينطبق على وكيل الوزارة كما ينطبق على النائب العام نفسه. وتنقلات المستشارين وحتى كبير المستشارين هي من اختصاص وكيل الوزارة وفقا لقانون الديوان.. وتنقلات رؤساء الادارات من اختصاص النائب العام وفقا للقانون العام.. والتنقلات هي شيء طبيعى وصحى تتم مراعاة لصالح العمل.. فقد شعرت ان نصيب الاقاليم من رؤساء الادارات كاد ان يكون معدوما.. وما حدث الان هو عملية توازن وعدالة بالتوزيع.

اما عن ظن الآخرين فهو بتقديرى مضحك للغاية لانه اساسا ليس هناك من احد ممن شملهم كشف التنقلات له لون سياسى!.

★ مع ملاحظة الحركة الدؤوبة بالديوان ماهو تصوركم لوضعه فى ظل النظام الديمقراطى؟ وكيف يلعب ديوان النائب العام دوره الامثل فى حماية هذا النظام.

— نعم.. هذا سؤال مشروع وسؤال وجيه فبحكم القانون النائب العام هو محام ومستشار كل اجهزة الدولة.. ونميرى نجاح فى الفترة الماضية بتخريب الديوان وجعل مؤسسات الدولة واجهتها اشبه بالجزر المعزولة تحت مسؤوليته الشخصية وهذا ما دمر الديوان بالاشراف على اجهزة الدولة وكذلك بضبط وانسياب الاراء القانونية ومن ثم عدم متابعتها. فى الوضع الديمقراطى ديوان النائب العام هو من اهم الاجهزة ويجب ان يقوى لى يعمل على سيادة القانون، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى الوضع الديمقراطى يحتم ان تكون الحكومة كشخص عادى يقاضى ويقاضى، فيجب ان يكون النائب العام أنشد مجهزا بالكفاءات التى تتحمل هذا الدور. وما نعمله الان هو لترسيخ واصلاح الديوان ونحن بصدد وضع الهيكل الذى يضع كل التصورات فى نصابها الصحيح. اقول ذلك.. خاصة وان الحكومة فى المستقبل القريب ستواجه عددا كبيرا من العقود التى ابرمها النظام الفاسد الماضى. وقد قدمت لمجلس الوزراء مشروع قانون سميت قرار ابرام العقود، الذى يوضح الكيفية وضرورة تمثيل النائب العام كضمان لمنع حدوث اى خرق، ولا اذيع سر اذا ما قلت أننا وجدنا عددا من العقود والقضايا فى فرنسا ولا نملك مستنداتها لان النائب العام لم يكن حاضرا وقت توقيعها فى السابق بواسطة جهات حكومية وجهات اجنبية ولم يكن جهلا انما قصدا متعمدا وعموما اقول لك ان دور النائب العام فى النظام الديمقراطى مهم للغاية لاسيما وان النظام السودانى يتبع اسلوب فصل السلطات.

★ هنالك الكثير من القوانين التى رفضتها جماهير الانتفاضة ولم يتم البت فيها الى الان، كيف تفسر هذا التباطؤ؟.

— كما تعلم ان ميكانيكية النظام الديمقراطى قطعيا بطيئة.. فالوضع لا يسمح لك الان بالجلوس من خلف المكتب وتعمل على اصدار القوانين اذا انك هنا تحكمك عدة عوامل.. تحيط بك احزاب وفعاليات سياسية.. نقابات، هيئات.. مستقلون.. لذلك قبل تقنين الشئ بالاغلبية الميكانيكية الموجودة لابد من اخذ كل هذه الاراء ومناقشتها وصولا للشئ الامثل.. بحيث انه عند الموافقة على اى قانون من الجمعية التأسيسية يكون احترامه ليس لانه قانون واجب النفاذ وفيه العقوبة بل يكون احترامه لانهم هم — اى الفعاليات التى ذكرت — شاركوا فيه.. وهو الذى يكسب القانون القدسية من كل ذلك ورفضت قوانين نميرى لان الفعاليات لم تشارك فيها.. وكان الفرد لا يحترمها ولكنه يخاف منها فقط، ونحن نريد تغيير هذه الصورة، واذا لاحظت اننا فى التعديلات الدستورية غيرناها عدة مرات حتى لاتكون الصورة النهائية رأينا نحن فقط.. وكان بإمكاننا ان نقدمها للجمعية التأسيسية ونجيزها بالاغلبية المعروفة.. ولكننا ندرك ان تلك ليست هي الديمقراطية.. وباعتقادي ان فى ذلك اجابة على السؤال المذكور..

★ فيما يخص البدائل التى ستطرح بديلا لقوانين سبتمبر ما الذى يمكن ان نقوله عنها فى تفاديها مزلق تلك القوانين سيئة الصيت؟.

— فيما يتعلق بالبدائل لقوانين سبتمبر كما ذكرت من قبل مبدأنا هو مشاركة الكل بصنع القرار ومناقشته. وبمجرد ان توليت هذا المنصب كانت التوجهات الحكومية والحزبية تنادى بحماية الغاء قوانين سبتمبر، وبناء على ذلك شرعت بتنفيذ خطواتى حيث طلبت من عدة جهات قانونية كالهيئة القضائية

وجامعة الخرطوم ونقابة المحامين وبعض الفعاليات بصفة رسمية ومن الجامعة الإسلامية والبعض بصفة شخصية بحكم خبراتهم القانونية طلبت من كل هؤلاء اعطائي تصوراتهم في القوانين البديلة، وقد حدث.. اما الخطوة الثانية هي تمرير كل هذه الاراء على الفعاليات كمجموعة اراء، وانت تعلم انه من الصعب في بلد ديمقراطي ارضاء كل الناس وتلك هي طبيعة البشر.. ثم انني كفرد او كحزب لدى رأيي الخاص للبدائل ولا نريد فرضه نسبة للمبدأ الذي ذكرته وقصدنا من كل هذا ان لا يطاع البديل خوفا انما احتراماً. عموماً سنأخذ بالشئ الذي ترضى به اغلب القطاعات.. وسلفاً الان لا أستطيع ان اقول لك ماذا سيحدث لان هذا التصور لم يكتمل.

* برغم عمومية ما ذكرت.. لكن هناك جهات عديدة ترفض هذا المبدأ وتطالب بعلمانية التوجه هل هذه الخطوة محسوبة لديكم في حالة طرح البدائل؟..

- علاوة على الاجابة الماضية احب ان اؤكد انه اولا واخيرا القرار هو قرار الجمعية التأسيسية.. فيما مضى نعم القرار كان بيد نميري.. والمفترض في الجمعية انها تمثل الشعب السوداني، والديمقراطية الدرس الاول فيها الرضاء برأي الاغلبية لذلك كون ان هناك فئة لها اراء محددة فهذا شئ مشروع لكنها اذا ما خرجت عن الاجماع تصبح غير مشروعة وهذه هي طبيعة النظام الديمقراطي. * فيما يخص التعديلات الدستورية الى اين وصل الامر وهل حسم الخلاف بين الحزبين المؤتلفين؟.

- التعديلات مرت بكل المراحل الحزبية واتفق على الشكل النهائي وعرضناها على الجهات الاخرى كالتنقيات والجمع الوطني وانا بصدد دراسة ارائهم فاذا ما وجدنا فيها تبريرا لتصوراتهم وعرضها مرة اخرى على الاحزاب فليكن.. واذا وجدت انهم وافقوا عليها فسنعرضها على مجلس الوزراء لصياغتها بمشروع قرار لقانون ومن ثم تعرض على الجمعية التأسيسية لاجازتها. * ماهي النقاط التي كانت مثار جدل؟.

- التعديلات طبعاً اثير حولها كلام كثير باعتقادي ان اهم مافي ذلك هي المادة ١٦ وهي الخاصة بميثاق الانتفاضة، ونحن نعتقد ان اي ثورة اندلعت في العالم وضعت ميثاق الثورة كجزء من الدستور وهكذا فعلت الثورة الجزائرية وفي امريكا ايضا وهنا في السودان ثورة اكتوبر حتى الثورة البلشفية.. فالميثاق بتقديرى ليس شئنا للتاريخ فقط فهو روح الثورة واهدافه يجب ان تكون مصدر التهم للقوانين. وانا اعتقد ان النظام المايوى لم ينته في ابريل ٨٥ بل هو مستمر الى الان متمثلاً بالمؤسسات والناس والجشع والطفليات والمحسوبية وهذا لم ينته، لذلك كانت المادة ١٦ عبارة عن تضمين ميثاق الانتفاضة بالدستور وذكرنا بانه «تلتزم» الحكومة وليس «يجوز» بالقيام باجراءات تسعى لتحسين الاقتصاد وتنقية الخدمة المدنية.. الخ. وكان رأي الطرف المعارض اتهاماً بمحاولة ابعاد القضاء لأننا ذكرنا في المادة بهذا يقراً «اي اجراء يتم تحت هذه المادة يكون غير قابل للطعن» واتهامهم ليس صحيحاً لأننا نعتقد ان اجاز هذا المهاد يساوى الى حقوق الاخرين. ومن ناحية ثانية في ذات الدستور الانتقالى هنالك عاينج المفسدين بالفترة من مادة ٨ الى ٦٩ واقترت ذات المادة ان المحاكمات غير قابلة للطعن بالمحاكم، لذلك نحن لم نفعل شيئاً اساساً غير اننا مددناها بدلا من ٨٥ تبقى الى حين ازالة اثار مايو.. لذلك الجدل اصبح لا معنى له.

* وفيما يخص المادة الاربعة ذكرت في حديث سابق ان التعديلات ستقدم دونها كيف يتم هذا الامر؟.

- نعم.. هذا مرده للميكانيكية الديمقراطية للاشياء كما ذكرت ك لا نريد فرض مادة الى ان نقتنع بان كل الناس تقبلتها وتفهمها وبالتالي تريدها وفيما يخص المادة الاربعة شعرنا ان بعض الجهات لديها تحفظات لذلك منحناها مزيداً من الوقت للنقاش الى ان يحين وقت قبولها ومن ثم سندخلها كتعديل. * اذن هل يمكن القول ان النقاط الاربعة التي كانت مصدر خلاف مع الحزب الاتحادي الديمقراطي قد حسم امرها وتم الاتفاق حولها؟.

- لقد وافق بالفعل الحزب الاتحادي الديمقراطي على الشكل النهائي الذي ذكرته ك من قبل.

* كيف تتم الموازنة بين تحكيم القانون في المخالفات البنكية وبين الخوف من انهيار الجهاز المصرفي.. فقد التمسنا عشوائية مؤسسة تمثلت بالقرار ونفيه فيما يخص ارباح المستثمرين الاجانب؟.

- اولاً يا اخي.. انا اشاركك الاسف البالغ بصدد مثل ذاك القرار الذي يتناقض مع سياسة الدولة ١٨٠ درجة وقانوننا لا يستطيع اي فرد ان يمنع تحويل ارباح المستثمرين الاجانب وبالطبع لا يستطيع

قرار ان يبطل قانونا والمسألة بتقديرى هى سوء الاتصال بين اجهزة الدولة وما تعانیه من بروقراطية. ومجمل الواقعة المذكورة ان خطايا سرىا حسب ما علمت حررتة احدى لجان التحقيق لمدير البنك المركزى يرجوه بتعطيل الارباح والخطاب ايضا عرض على وكما ذكرت هى ممارسة تقديرية قد تكون صائبة وقد تكون خاطئة ولا اريد الحكم فى ذلك الان، وكان مفروضا على المدير ان يقرر على ضوءه بقبوله او رفضه، وقد حدث خطأ فى نقطة ما، وأوضح المدير حسب ما اعتقد فى بيان صحفى وقد نفيت ذلك سلفا وعلى العموم اؤكد مرة اخرى انه خطأ وخطأ ضار جدا ونأمل ان نكون تلافينا ذلك بالوقت المناسب وكلفنا بشر عرصة للخطأ والصواب وما اريد تاكيدہ انها ليست هى سياسة الدولة.

★ نود ان نعرف ان كان هنالك جديد بموضوع تسليم نميرى؟

— نعم اول اقول حينما مكنتنا الشعب من السلطة كان هاجسنا معاقبة نميرى عن كل جرائمه التى عانى ويعانى منها الشعب السودانى، وحينما درست الأدب المتعلق بالموضوع وجدت ان حكومة السودان لم تطالب رسميا اى بالمعاهدات المبرمة بيننا وبين الحكومة المصرية بتسليم نميرى واعنى تحديدا معاهدة ١٩٠٢ التى تنص على اتفاق تبادل المجرمين بين مصر والسودان وتحديد المجرم متروك للدولة الطالبة.. وفى ملف الدعوى المقامة ضد المخلوع نميرى وجدت انها مقدمة من نقابة المحامين المصريين ونقابة المحامين السودانيين وحينها لم تكن الحكومة طرفا بالدعوى وقد وجهت بدخولها كطرف اصيل بالقضية وحملت ذلك الى القاهرة، وأؤكد قبل ذلك ان هنالك اتفاقا بين الرئيس المصرى حسنى مبارك ورئيس مجلس السيادة السودانى، برضاء الطرفين فيما يتوصل اليه القضاء وعلى ضوء ذلك ذهينا لنحتكم للقضاء المصرى وليس لنحاكم مصر وهناك توقعات قليلة وعدت للخرطوم بعد ان كلفت محاميا مصريا باثبات ظهوره فى المحكمة نيابة عن النائب العام، وقد احيل الموضوع برمته الى هيئة تسمى «هيئة المفوضين» حسب النظام المصرى للنظر بالطلب وقد كانت الدفوع التى اثارها محامى الحكومة المصرية هى ثلاث.

اولا- نقابة المحامين المصريين والسودانيين ليست لهما صلاحية التقاضى.

ثانيا- حق المطالبة سقط بمعنى المدة.

ثالثا- حق اللجوء السياسى عمل سيادى غير قابل للطعن فى المحاكم وقد رددنا على ذلك بأن تدخلنا اصابة عن حكومة السودان وبتفويض من مجلس الوزراء وكذلك حق اللجوء السياسى يصدر بقرار ولذلك كان الوقت فى صالحنا الى حين اصدار القرار وفيما يتعلق بالجزء الخاص بأعمال السيادة كان ردنا ان الدستور المصرى فى المادة ٥٣ نحدد حق منح اللجوء وطالما توجد مادة اذن لا يوجد عمل سيادى ويبقى ان هذه المادة اذا ما خرج عن ظروفها يكون قابلا للطعن فى المحكمة ولان اعمال شروطها لاتحدد بشروط وهى اعمال فوق القانون وجزء من التاريخ القانونى فأعمال الحرب ومنح الاوسمة والنياشين هى اشياء ليست لها علاقة بالسلطة التنفيذية عموما علمت من المحامى المصرى الاستاذ عبد العزيز الذى كلفته ان هيئة المفوضين اصدرت قرارا فى ان النائب العام له الحق بتمثيل حكومة السودان لأنها طرف بالدعوى وكذلك قرار اثبت ان الدعوى لم تسقط والقرار الثالث هو ان قرار الحكومة المصرية غير قابل للطعن، وهذه هى نقطة الخلاف وسنعقب على كل ذلك بالحديث الذى ذكرت.

وحكم المحكمة سيكون فى مارس القادم ولنا ثقة كاملة بالقضاء المصرى.

★ كانت هنالك عدة اقاويل عن الوعكة التى الميت بكم ساعة الدعوى؟

— تعلم ان هنالك العديد من الصحف وكل صحيفة تستخرج من الوقائع ما يحلو لها وباعتقائى ان العلاقة بين مصر والسودان ليست علاقة جدل لأنها فرضت من التاريخ والمصير المشترك، والوعكة كانت شىء طبيعى فقط لسوء حظى وسوء حظ الآخرين ان المرض كان يوم الجلسة مما استوجب تفسيرات الآخرين وقد نفيت كل ذلك.

رئيس الجمعية التأسيسية

د. محمد إبراهيم خليل

- دستور المرحلة الانتقالية نقل من هنا وهناك ويعيق عمل الجمعية.
- حل مشكلة الجنوب سيمنحنا من وضع الدستور الدائم.
- أنا حزبي ولكنى ملتزم الحياء فى رئاستى الجمعية.

الخرطوم ١١ مارس ١٩٨٧



★ جاءت الجمعية التأسيسية تجسيدا لتطلعات السودانيين في مبدأ الخيار الديمقراطي.. فبحكم موقعكم القيادي نود معرفة الممارسة النيابية ومستوى الأداء؟.

– صحيح ان نواب الجمعية هم النواب المنتخبون انتخابا حرا مباشرا، عليهم السعي لتحقيق اهداف الانتفاضة.. لكن كما هو واضح، ان المسألة لا تتوقف فقط على النواب وحدهم.. بل هناك ضوابط من ضمنها الدستور الانتقالي الذي نعمل في اطاره ومع هذا فان مستوى وعي الجمعية السياسي رفيع جدا ومريح وهذا يعود لتفهمهم لروح الانتفاضة ولما يعانيه الشعب السوداني والعمل لرفع تلك المعاناة.

اما من ناحية المستوى التعليمي، فان هناك عددا من النواب مؤهل تأهيلا اكاديميا جيدا.. وقد انعكس ذلك على أسلوب الحوار والنقاش.. ومن المشاكل التي تواجهني، كثرة الراغبين بالمشاركة والوقت لا يتسع لهم جميعا، واعتقد ان في ذلك سببا مباشرا في تأخر البت في بعض القضايا العاجلة.

★ أذن هل من سبب منطقي في ظاهرة عدم اكتمال النصاب التي لازمت جلسات الجمعية؟.

– أولا لنعرف ابعاد الموضوع، لابد من مقارنة النصاب القانوني بيننا وبين الآخرين، فالدستور الانتقالي عندنا ينص على نصف الاعضاء وفي مجلس العموم البريطاني النصاب اربعون عضوا من ٦٨٠ عضوا والدستور الهندي عشر عدد الاعضاء والياباني حوالي الثلث. وفي بعض البلدان يبلغ النصف ك هولندا مثلا ولكن هولندا بلد صغير وكذا المواصلات سهلة ولا يجد العضو صعوبة بالتوفيق بين مهامه وهذا عكس السودان البلد الواسع بجانب الصعوبات في المواصلات بجانب مشكلة نواب الاقاليم والذين يعانون مشكلة الاستقرار في السكن وهذه الظروف ربما كانت وراء غياب النواب المتكرر..

★ لاحظنا في جلسات الجمعية اثاره نقطة نظام بخصوص النصاب القانوني؟.

– نعم عادة في البرلمانات لا تثار نقطة النظام هذه بالاحوال العادية، فكثير من البرلمانات تبدأ جلساتها بحضور كثيف من النواب بعدها ويحمي الوطيس عند تقديم قوانين هامة.. وبطبيعة الحال فالحكومة المعارضة يههما حضور النواب، وعادة لا تثار هذه النقطة الا اذا عرض قانون هام وكانت هنالك وجهة نظر فيه لاحد الطرفين، وأؤكد انه اذا ما اثرت نقطة نظام فانا كرئيس للجمعية ملزم بتطبيق اللائحة.

★ هل تعتقد بان تعديل الدستور الانتقالي كفيل بوضع حد لهذه الظاهرة؟.

– نعم وهناك اتجاه لذلك.. وايضا نحن نسعى لمعالجة هذا الموضوع والى ان يتم ذلك ليس من الانصاف تأجيل الجلسة بعد اثاره نقطة النظام..

★ من خلال الحديث يبدو ان هنالك وجهة نظر معينة في الدستور الانتقالي؟.

– نعم فالدستور الانتقالي للأسف رديء عندما نقرأه لا يبدو لك انه جاء عقب ثورة شعبية.. فهو كالدساتير السابقة نقلت من هنا وهناك، ولم يتضمن اهداف الانتفاضة وقد اغفل شيئا اساسيا موجود في دساتير العالم وهو صلاحية الحكومة بأصدار اوامر مؤقتة..

★ طبعاً هناك اتجاه لتحقيق الدستور الدائم، ومن المعروف ان بعض الدوائر في الجنوب لم تجر فيها انتخابات فكيف يستقيم هذا الأمر؟.

– فيما يتعلق بالدستور الدائم هناك قرار من القوى السياسية بأن لا يشرع الدستور الدائم إلا بعد ان تجرى الانتخابات بالدوائر المتبقية، طبعاً من ناحية قانونية يمكن اجازته بأغلبية الثلثين وهذا متوفر، ولكن من الناحية السياسية فإنه ليس من الحكمة تشريعه..

★ والدستور الانتقالي؟.

– اعتقد بان القول ان الجمعية المكونة من ٢٦٥ نائباً لا تستطيع تعديل الدستور قول غير صحيح، لان الحكومة الانتقالية وضعت بدون تفويض شعبي بعمل الدستور بل كان التفويض باجراء الانتخابات.. ومن ناحية التفويض كلما بعدت من الناخب كلما قلت الدرجة التفويضية.

★ كيف ترى اداء المعارضة الاسلامية؟.

– اعتقد ان اداء المعارضة الاسلامية بل والمعارضة ككل لا غبار عليه، احيانا تضجر الحكومة بالمعارضة وهذا شيء طبيعي في الحياة الديمقراطية ونحن نلتقي دائماً بجميع الكتل ونتفق على قضايا معينة تتعلق بالاداء وعموماً لم اجد صعوبة بالتعامل مع المعارضة..

★ مسألة طرح قوانين بديلة لقوانين سبتمبر على الجمعية تراوحت الاجتهادات حولها، وذكر انه ربما تشق صفوف الائتلاف.. فمن خلال موقعكم وتلمسكم داخل الجمعية كيف ترى وقع ذلك على النواب؟.

- ليس هذا من اختصاصي ولا رأي لي في هذا الموضوع وبحكم موقعي الحيادي ولا يجوز ان اعلق على القوانين البديلة، كل الذي اعلمه ان الحكومة التزمت في خطاب الدورة بالغاء قوانين سبتمبر اما تفاصيل اي خلاف كان بين احزاب الحكومة فلا اعلمه.

* نقصد استشارة اللجوء العام داخل الجمعية في حالة طرح البديل؟.

- لا استطيع ان استيق الاحداث.. ولا استطيع الادلاء برأى يؤثر على سير المداولة بموضوع سيطر على الجمعية.

* ذكرت بعض الظواهر المعيقة لاداء الجمعية وهناك ظاهرة نعتقد انها قد خفت بعض الشيء وهي الانسحاب من الجلسات كيف تعلقون هذا الامر؟.

- الانسحاب حقيقة حدث مرة واحدة اثناء خطاب الحكومة وباعتقادي لامبرر له في اي وقت كان.. وبالطبع لا دخل لي بمعاينة السياسية لكن من ناحية عمل الجمعية انا ملتزم بالدستور الذي ينص على خلو مقعد العضو الذي يتغيب اثني عشرة جلسة بدون عذر..

* هل اقم على متابعة بما يجري بالجنوب وهل تقدرون للحكومة موقفها تجاه معالجة الوضع الان؟.

- ذلك ينبغي ان يوجه للحكومة او المعارضة اما انا فموقعي الحيادي يتطلب مني المتابعة كأي مواطن عادي.. ويهمني ما يجري هناك لانه يؤثر على المصلحة العليا ومسيرة الديمقراطية.. وعلى الاقل حلها يمكننا من الشروع بوضع الدستور الدائم من ناحية تنمية يوفر كثير من الاموال..

* بما انكم من رجال القانون ما راىكم في الخطوات المتبعة حاليا بقضية تسليم جعفر نميري؟.

- بحكم انني رجل قانون كل الذي اعرفه ان المادة ٥٢ من الدستور المصري ننص على ان اللجوء السياسي هو الذي يحارب ويطارد في بلده بسبب مناصرته لقضايا التحرر ودفاعا عن حقوق الانسان وتذكر المادة ايضا ان تسليم اللجوء السياسي غير مسموح به وهذا ما يهمني بالموضوع ومن ناحية تقديري انا واثق ان ذلك الوصف لا ينطبق على نميري، اما الملابس السياسية الاخرى فلا دخل لي بها.

* هل لنا ان نعرف بايجاز معرفة عمل الجمعية، تكوين اللجان؟.

- اللجان هي ست عشرة لجنة وكل واحدة تعنى بمرفق من المرافق كلجنة التشريع والشؤون القانونية ولجنة الاقتصاد والشؤون المالية ولجنة الدفاع الوطني والامن والسلام ولجنة الشؤون الصحية وكذلك التعليم والثقافة والاعلام وايضا الزراعة والنقل.. الخ هناك البعض الذي دعا لتقليص العدد ونحن رأينا ان ذلك يضر بالمستوى الذي ينبغي ان يكون عليه نقاش المواضيع ونص اللائحة ان يفترض ان يشترك اي عضو في لجنة واحدة فقط، ومهمة اللجنة تنشيط العمل والقيام بالاعمال التحضيرية التمهيدية والدراسات وهكذا.. وقد استحدثنا باللائحة نظاما جديدا رؤى فيه اشراك كافة الفعاليات السياسية والنقابية والثقافية ولا تغفل لأنها لم تشترك في الجمعية..

* كما هو معلوم ان منصبكم القيادي يتطلب الحياد.. ومعلوم ايضا انك رجل حزبي تنتمي لحزب الامة فكيف تستوفون من صحة حيادكم؟.

- في العمل العام قد يواجهك مثل هذا الموقف فتكون المسألة هل الشخص الذي اختير لهذا الموقع او ذلك قادر على التوفيق بين الانتماء الحزبي والحياد الذي يفرضه المنصب. القول بان رئيس الجمعية التأسيسية ينبغي ان يكون مستقلا هذا قول غير صحيح.. فمثلا في بريطانيا رئيس مجلس العموم من حزب المحافظين لكن بالطبع لا بد من اختيار شخص يستطيع التوفيق في هذا وذاك.. ومثلا قضاء المحكمة العليا ببريطانيا يختارونهم من كبار المحامين وهم عادة من ذوى الانتماءات الحزبية لكن مجرد اختيار الشخص يفرض عليه خلع ذلك الرداء. وايضا رئيس القضاء الى وقت قريب عادة هو نائب عام سابق وما عرف في رؤساء القضاة في انجلترا انهم خلطوا بين موقعهم القضائي وانتماءاتهم الحزبية.. فالمسألة كلها تتوقف على التوفيق بين ممارسة الواجبات بحياد واستقلال وتوزيع الفرص بطريقة متساوية ويحتمل الاصغاء لوجهات النظر المختلفة واحسب ان الذين اختاروني ظنوا في هذا..

* اذا جاز تشكيل حكومة قومية هل تعتقد ان ذلك يمكن ان يخفف من اعباء الجمعية التأسيسية؟.

- لا ادري..

وزير الثقافة والاعلام

محمد توفيق :

- السودان نال إستقلاله فى العام ٨٦ وليس العام ١٩٥٦.
- التعددية الحزبية تتناقض مع فكر الجبهة الإسلامية.
- الديمقراطية الليبرالية هى أنسب أسلوب حكم للسودان.

الخرطوم ١٦ / ٤ / ١٩٨٧

★ نعتقد ان الاعلام السودانى لم يوفق فى إبراز التحول الحضارى للسودان بعد الانتفاضة .. بدليل ان البعض مازال يؤكد ان ما حدث فى السودان ليس إلا انقلابا عسكريا. ودليل اخر حدث عندها تجاوزت « النيوزويك » الامريكية السودان فى اختيارها السنوية لما يسمى بحدث العام ١٩٨٦ وهو امر محمى هاشميتيه. يعود للقصور الاعلامى اذن كيف تقومون هذا الامر الآن؟

— هذا الحكومة جاءت فى منتصف مايو ١٩٨٦ وكان ينبغي على الحكومة الانتقالية ان تعد العدة لهذا الشأن، فما كان بإمكاننا الرجوع للوراء ولكن اسألنى مثلا ماذا فعلتم للعام ١٩٨٧ وبالصرحة والوضوح أقول عملنا القليل.. وهناك مثل يقول « الغزالة تغزل بكدر حمار » ولكن حتى هذا « الكدر » غير موجود. فخراب الثقافة والاعلام كان كبيرا. وكنت اعتقد ان اى حكم ديمقراطى شمولى يستند على الاعلام واجهزته ولكنى كنت مخطئا حينما وجدت حتى الاجهزة الاعلامية خربة وهنا اصابنى الاستغراب والدهشة لذلك منذ البداية كونت لجنة برئاسة دكتور بشير البكرى ورؤساء الاقسام وبعض الشخصيات خارج الوزارة لوضع تصور جديد للوزارة فى عهد ديمقراطى. وقلت لهذه اللجنة عليها ان تعتبر ان السودان نال استقلاله فى اول العام ١٩٨٦ وليس اول العام ١٩٥٦ كما هو معروف. وفعلنا هذه اللجنة جاءت بتقريرها والذى هو موضع تمحيص ايضا لعرضه فى « كبسولة » الى مجلس الوزراء.. والاختصار ضرورى.. ومطلوب حتى لا تضيق ذرعا بالاسهاب.

★ عاصرتم فترة الكفاح الوطنى قبل الاستقلال وعاصرتم انماط من الحكم ابلى بها السودان .. تراوحت بين ديكتاتورية سافرة .. وديمقراطية مؤهودة .. كيف تقيمون الامر بعد ان اوصلكم الشعب الى سدة السلطة؟

— فعلا كنت محظوظا لأننى عاصرت الفترة التى بدأت فيها الحركة الوطنية فى مؤتمر الخريجين وكنت آنذاك قد فرغت من كلية غردون التذكارية وهى اقصى ما يمكن ان نصله فى ذلك الوقت.. وعند قيام الاحزاب كنت انتمى الى حزب الاشقاء الذى اندمج مع الوطنى الاتحادى لجمع الات اديين وهو الذى كون اول حكومة حققت الاستقلال وكان ذلك مثار دهشة للناس فى ان الحزب الذى كان يدعو الى وحدة وادى النيل هو الذى حقق الاستقلال. للأسف بعد الاستقلال كنا نفتقر الى برنامج مدرسو فلم نفعل شيئا لذلك تحول الصراع الحزبى الى الاشخاص لا الى الافكار فضاق صدر قادة الاحزاب لانهم كانوا غير مهينين الى مثل تلك الحرية وكذلك افراد الشعب فى تناولهم لهذه المسألة كان هناك شىء من الفوضى.. وهذا الخليط احدث شيئا من عدم الانضباط عند شعب عرف بالنظام والانضباط.. وهذا ما واجه الحكومة الاولى وكذلك الحكومة الديمقراطية الثانية وهما لم يعمرنا كثيرا واعتقد ان حكومة الديمقراطية تلك لو تركت الى الان لكنا قد وصلنا لمرحلة متقدمة جدا. ثم فترة الستة عشر عاما التى تمخضت عن الخراب الذى نعيشه الان، ورغم هذا استطع ان اقول ان الديمقراطية لم تفشل ابدا فى السودان وانا ارجو ان لا يضيق صدرنا وان لا يضيق صدر المعارضة حتى لا نعطى فرصة لمغامر اخر.. ولا خيار احسن من ذلك لتنمية البشر وتقدمهم..

★ البناء الديمقراطى يفترض فى وزاراتكم مسابقة الريح لكى تتوطد هذه القناعة فى نفوس الشعب.. فكيف تقومون بعمل كهذا فى قطر مترامى الاطراف، متعدد اللغات متباين الثقافات وكذلك مختلف الاديان؟

— هذا سؤال صعب جدا.. وهذا باختصار رسالتنا فى تناقضات هذا القطر.. ونحن نفكر فى الاسلوب الامثل الذى يتيح بلورة هذه الثقافات فى ثقافة تسمى الثقافة السودانية مع احتفاظ هذه الكيانات بثقافتها وهى مسألة تستوجب اشراك قطاعات اخرى مع وزارة الثقافة كالجامعات ووزارة التربية والمفكرين وكذلك رجل الشارع والذى هو فى كثير من الاحيان يكون حكيما والوعاء الذى يحتوى كل هؤلاء هو وعاء التعبير الحر دونما ممارسة اى ضغط او كبت من اجل ضمان عطاء متصل والمشكلة التى اعيشها الان فى المجال الذى ذكرت هى التلفزيون.. الذى لا يعكس سوى واقع محدود ممثل فى اواسط السودان لكننا هذا القطر كله تركز فى هذا الجزء لهذا اهل الخرطوم تجدهم يجهلون تماما ثقافات وعادات باقى الاقاليم. ثم ان الجسر الافرو عربى الذى يتميز به السودان اوجد خاصية لها نكهتها المميزة والخاصة جدا.. لا تجدها متشابهة مع اى شعب اخر ومن الصعب جدا ان تحسها او تلمسها او تشاهدها إلا اذا اتحت لها بعض المعاشية الحقيقية والفعالة، واذا ما اردت تصنيفها فانك لن تجدها فى النهاية سوى سودانية الماركة..

★ الامكانيات نحن نعتقد ان « شعاعتها » ما عادت تحتمل المزيد .. هناك ظرف قدرى ما لا يخفى عليكم.. هذا

الظرف جعل الشعب السوداني يستعجل الحلول.. من هذا المنطلق ماذا أعدتم للتوفيق بين الامكانات محدودة.. ونفوس متوثبة؟

- نعم الامكانات محدودة هذه حقيقة.. بل هي اقل من ذلك بكثير.. وفعلنا نحن لجأنا للعالم الخارجي للمساعدة في خروجنا من الازمة وقد وجدنا صعوبة في ذلك لأن الثقة اصبحت معدومة وقد قال لى أحد القادة العرب بأن الاموال التي ساعدنا بها السودان في عهد نميري كان يمكن ان تعمل جسرا على البحر الاحمر بين المشرق العربي والسودان.. لذلك كان هاجسنا الاول استرداد هذه الثقة بيننا وبين العالم.. وقد وفقنا في ذلك لأن المصادقية كانت ديدنا والشئ الثاني انعكاس الحال فقد لا تصدق ان السودان الذي كان يعاني من الجفاف والمجاعة يشكو الان من كثرة الفائض في الحبوب وكيفية تصديرها.. وهناك انفراج كبير في المسائل التي كان يعاني منها الناس.. واقول ان الحكومة قد فعلت شيئا ولا ادعى انها فعلت كل شئ..

* حقيقة ان الظرف الاقتصادي الحاد الذي مر بالسودان قد حفز الممهم في تلافي ذلك الخطر.. ولكننا نعتقد ان هذا الجهد قد جعل البعض يتوهم لكانما الشعب السوداني غايته المأكل والمشرب.. فكيف ترون الاولويات لاسيما وان غاية الديمقراطية قد تحققت؟

- الواقع المرير الان يقول ان ٥٠٪ من ميزانية السودان تعتمد على القروض والمساعدات الخارجية. لكن ما احسه انا حقيقة في الشارع السوداني ليس كما يقولون ان غايته الراهنة هي المأكل والمشرب. فالشارع السوداني الان ما يريد فعله هو ان يمتلك الحقائق. بدون اساليب المراوغة وهو حينما يدركها فعلا لا يتوانى في ان يعصب بطنه مرات ومرات. فالامر يتوقف على المصادقية.. ويجب تملك الحقائق للجماهير..

* في ظل النظام الديمقراطي نالت المعارضة الاسلامية هذا الشرف.. باستقراء ممارستها هل تعتقد انها اهل لذلك؟

- اولا هؤلاء الناس يشتغلون سياسة ومسألة الدين.. مائلنا متدينين» والجهة سبق وان انخرطت في المصالحة التي طرحها نميري ومعهم آخرون هم الذين تبيينوا الخط الابيض من الاسود بعد اعوام قليلة، اما تفكير الجهة آنذاك كان مركزا في انتهاك تلك الفرصة التاريخية، لذلك سعت في تدعيم نفسها ماليا وبجانب ذلك كان تفكيرهم آنذاك الانخراط في الجهاز المايوي من اجل تقويضه كما كانوا يقولون فشاركوه في كل شئ بهدف ان تؤول السلطة لهم يوما ما.. وهذا هو حقيقة الصراع والان لا اعتقد ان الجهة ترفض اى طلب للمشاركة في الحكم. فذلك على ادنى تقدير يؤهلهم للمحافظة على ما اكتسبوه من ارضية.

* من ناحية الممارسة والاداء في الجمعية التأسيسية؟

- الحقيقة ان اعضاء الجبهة القومية ضيقو الصدر. وانا اعتقد ان المسألة تتناقض مع فكرهم الذي يؤمن بالولاية الاسلامية.. فمؤكد جدا ان التعددية الحزبية لا تروق لهم ابدا إلا اذا جاز لهم تسميتها بالولاية الديمقراطية الثالثة!!!

* الديمقراطية كما تعلمون مدرسة فكرية سياسية متعددة المشارب والمفاهيم وسؤالنا الذي يفرض نفسه اى ديمقراطية يريدونها السودانيون؟

- اولا.. انا ليبرالى بطبعي ولا اخفى ذلك اطلاقا، واعتقد ان الديمقراطية الليبرالية هي التي تمكن كل صاحب رأى الادلاء برأيه، واننى اؤمن بالحوار واقول ان الديمقراطية الليبرالية هي اسلوب الحكم الامثل الذي يناسب السودان. والسودانيون كما تعلم قوم لا يميلون الى العنف كثيرا..

- د. بشير عمر /
- بدأنا بمشاكل الندره والان نعانى من مشاكل الوفرة.
 - أقنعنا صندوق النقد الدولى بعدم تخفيض الجنيه.
 - هذه هى المبادئ التى وضعتها لتعويض د. عز الدين.

١٥ يوليو ١٩٨٧

شاركتنى فى هذا الحوار زميلى محمود عابدين



★ من خلال العام الذى مضى على عمر الحكومة كيف ترى واقع اقتصاد السودان الان؟

- بكل الوضوح ما سمعته عن الحالة المتردية للاقتصاد السودانى هى صحيحة الى حد ما وليست فيها اى مغالاة.. وما امسكنا عن شرح تفاصيلها الا خوفا من ان تحدث جوا من الاحباط فينا وفيكم وخلاصة القضية هى اننا مازلنا ننفق اكثر من ما ننتج وهنا مكمن الخطورة.. ولاشك ان هناك معاناة فى مجال المعيشة.. وهى معاناة معقدة نتيجة لتشوهات بعضها محلى وبعضها الاخر عالمى ناتج عن شح النقد الاجنبى.. وفوق كل هذا ومع هذا القنطرة نستطيع ان نبشر الناس بأن الازمة فى طريقها الى الانفراج وهناك خطوات محددة لرفع الضائقة المعيشية عن الناس.. لكن ما ذكرت كان ضروريا حتى يدرك الناس ابعاد وعمق المشكلة بدون اى رتوش.

★ قلت ان الازمة فى طريقها للانفراج هل لنا ان نعرف كيف؟

- نعم بدأنا خطوات جادة محورها ضرورة زيادة الانتاج والانتاجية فى كل القطاعات ونعتقد ان هذا هو الحل الاساسى والنهائى وقد حدث تركيز كامل فى القطاع الزراعى باعتباره احد دعائم الاقتصاد السودانى وزادت الانتاجية فمثلا انتاجية القطن ارتفعت مقارنة بالعام الماضى من ٢.٢٥ قنطار للفدان الى ٥.٢٥ قنطار وتم هذا بخطة نعتقد انها الاصبوب فى توفير المدخلات الزراعية وتحفيز المنتجين وهذا ينطبق على انتاج الذرة والفلول والسمسم والصمغ العربى.

★ فى مجال الضائقة المعيشية تحديدا؟

- الخطوات المحددة تتمثل فى الاتى.

اولا: حصرنا البروتوكولات القابلة للتنفيذ فورا وشرعت وزارة التجارة فى تغطية العجز فى السلع النادرة التى تتعرض للشح الدائم كالصابون والكبريت وحجارة البطارية والسكر والاقمشة الشعبية والشحوم.

ثانيا: اودعنا احتياطيًا ثابتا بينك السودان قدر بحوالى ثلاثين مليون دولار لمقابلة الشح الطارىء فى هذه السلع وبدأت وزارة التجارة فى التنفيذ خصما على هذا الاحتياطي وبالفعل تمت الاستفادة فى حدود ٣ - ٤ مليون دولار للسلع الشحيحة الان.

ثالثا: نسعى للقضاء على تشوهات التخزين والتهريب والسوق السوداء وتجارة العملة وقد اجيزت القوانين التى تردع المتلاعبين فى هذا المجال.

رابعا: هناك اجراءات اخرى ستعلن تباعا لفك الضائقة التموينية.

★ اى القطاعات اصابتها الاهمال؟

- هناك وزارة الري التى اهملت بشكل اساسى عبر السنوات العشر الاخيرة.. والان هناك مجهود اساسى لاعادة تأهيلها بالاليات ووزارة الاشغال حيث ان كل المشروعات التنموية تعتمد بنسبة ٧٠٪ فى تنفيذها على الوزارة وهناك مشروع لاعادة تأهيلها وبصفة خاصة تأهيل مؤسسة الطرق والكبارى وهناك خطة كبيرة لربط السودان شرقا وغربا وشمالا وجنوبا بشبكة من الطرق وهناك مسألة من الاهمية بمكان وهى توفير المياه الريفية لأهل السودان، ثم قطاع النقل والمواصلات، فرغم اننا بدأنا العام الديمقراطى بما يسمى بمشاكل النذرة انتهينا هذا العام الى ما يسمى بمشاكل الوفرة.. اذ انتجنا محصولا وفيرا فشلنا فى تخزينه وتحويله لان الوضع لم يكن مؤهلا بالشكل الكافى من حيث التخزين ومن حيث النقل فطاعتنا التخزينية حوالى مليون طن وانتجنا من الذرة فقط العام الماضى حوالى ٥ مليون طن، بجانب ان انتاج دارفور وكردفان من الفول السودانى اضطرنا الى عصره محليا بخسارة كبيرة جدا وعليه فقد وضعنا برنامجا اسعافيا كبيرا لاعادة تأهيل السكة الحديد يشارك فيه البنك الدولى بحوالى ٧٦ مليون دولار والتأهيل ربما يحتاج الى ٤٠٠ مليون دولار.. لكن مشوار المليون ميل يبدأ بخطوة واحدة،

★ ماهى السمات العامة فى الميزانية الجديدة التى اجيزت لهذا العام؟

- كنا قد وجدنا فوضى كبيرة فى الوضع المالى السودانى.. ومسألة الميزانية كانت فيها فوضى كبيرة جدا شرعنا فى الاصلاح واعادة الانضباط المالى، واعادة العمل بالنظم والوائح المالية، ومعظم السودانين والشركات تمردوا على هذه النظم على مدى سبعة او عشرة اعوام حيث كانت هناك فوضى مالية نعتقد انه امكن الان السيطرة على جزء كبير منها، وكان لابد من التفكير فى مجالات عملية لزيادة الايرادات.. فى مجال الضرائب وبدون ائقال كامل المواطن العادى بالضرائب حققنا بعض النجاحات الكبيرة ليست بزيادة فئاتها ولكن بزيادة المقدرة التحصيلية للوحدات الحكومية القائمة على امر الجمارك

مثلا، وكانت نسبة التحصيل الكلية للإيرادات هذا العام تفوق الـ ١٠٠٪ هذا حدث ببساطة نتيجة العمل بالوحدات الإيرادية.. وكان لابد أيضا من خفض الانفاق البذخي غير الضروري وأمكن على الأقل تحديد مجالات الصرف غير الضرورية أما الإيرادات غير الضرائبية فتعتمد بشكل اساسي على المؤسسات الانتاجي (زراعية- صناعية) التي كانت خاسرة في الماضي ووضعنا برنامجا شاملا لإصلاح هذه المؤسسات وربط تمويلها ببرامج انتاجيتها.

★ وسيل تمويلها؟

— البرنامج المشار اليه تم الاتفاق فيه مع البنك الدولي.. وقد رأى البنك ان يقوم بتمويل الاجزاء الاساسية فيه ونعتقد ان هذا سيعيد الحياة الى اغلب هذه المشروعات العامة لكي تنتج بطريقة مربحة ولا تكن عالة على الخزينة.. في عام ١٩٦٨ هذه المؤسسات مجتمعة كانت تشارك بحوالي ٣٠٪ من الإيرادات العامة للدولة.. ولكن نفس هذه المؤسسات مدانة الان للحكومة بما يبلغ ٨ بليون جنية سوداني وهو وضع غير مقبول.. حتى مشروع الجزيرة العملاق نصرف عليه في العام ١٧٠ مليون دولار ويدخل لنا ١٣٠ مليون دولار في العام وهذه صورة بسيطة لتوضيح ما اذا كان من الضروري اصلاح هذه المؤسسات.. والاصلاح يبدأ بالترشيد مروراً بالنظر في مشاركة القطاع الخاص او اي مستثمر..

★ وما هو دور القطاع الخاص؟

— هذه مسألة هامة.. دور القطاع الخاص في البناء الاقتصادي نود ان نبين ان الاقتصاد السوداني اقتصاد مختلط.. صحيح ان للقطاع العام دور الريادة فيه ولكن للقطاع الخاص دورا اساسيا وهما ايضا كما للقطاع التعاوني ايضا ولذلك نحن نقول اننا نشجع القطاع الخاص وسوف نفصل عن دور محدد للقطاع الخاص يعمل فيه دون تدخل من الدولة.. فقط تتدخل الدولة في السياسات العامة لهذا العمل.. وقلنا اننا سنعتمد اعتمادا كليا على سياسة الاعتماد على الذات وكلكم يعلم ان السودان مؤهل لكي يقول ذاك هذا على الاقل في مجالات مثل انتاج الغذاء.. صحيح ان هناك معوقات انية ولكن نعتقد انها يمكن ان تزال، في فترة الانتقال كان اعتماد الميزانية العامة على العون الخارجي بنسبة ٥٧٪ بلغ قبلها ٧٠٪ في العام الاول للعهد الديمقراطي وامكن تخفيض هذه النسبة الى ٥٠٪ اي بنقصان ٢٠٪ في الموازنة التي احييت اخيرا كما امكن تخفيض هذا الاعتماد على العالم الخارجي بنسبة ٨٪ اخرى.. اي اننا نعتد على مواردنا الذاتية بنسبة ٥٨٪ ونعتد على العالم الخارجي بنسبة ٤٢٪ وفي عامين فقط خفضنا الاعتماد على ١٥٪.. ويكون جيدا بالطبع لو تم الاستغناء كليا عن العون الخارجي.

★ هل حدث موقف في فقدان الثقة في انحسار الدعم العربي بسبب اي موقف سياسي معين؟

— ليس الى هذا الحد ولكن في اعتقادي ان هناك مفاهيم مغلوطة ساهمت في ذلك ولعل جولة رئيس الوزراء هذه قد ازاحت كثيرا من اللبس وسوء الفهم فالسودان اصبح له سياسته الواضحة والمميزة كما انه لا تزال له مواقفه العربية الناصعة اما ان كان في الامر اشارة الى موقف السودان في الحرب الدائرة في الخليج واعتقد أنه قد وضح تماما عدم تأييد السودان لاي من طرفي الصراع تأييدا عسكريا كان ام سياسيا ام عقائديا بل ان السودان بحكم علاقاته يريد تسخير ذلك في اثناء الحرب نهاية سلمية تحفظ الدماء العربية والاسلامية وتحفظ لهذه الامة امكانياتها وقدراتها لتوجيهها الى ما يعود عليها بالنفع الكامل.

★ هناك اراء صامتة تتحدث عن خفض الجنيه السوداني مجددا قبيلا اجتماعكم مع لجنة الصندوق؟

— نحن قطعاً لا نسعى لهذا كما اننا بصدد ايجاد صيغة وفاقية لهذه المسألة ونأمل التوصل الى ذلك.. وهذا الامر مازال مطروحا على طاولة المفاوضات المهم في نظرنا ان التخفيض المطلق للجنيه مرفوض تماما وقد اقنعنا الصندوق في اجتماعات سابقة بعدم حذوا.. وقد عدلنا سعر الصرف بالنسبة للصادرات مرات عديدة.. وسنحتفظ بالمرونة في هذا الصدد.

★ جرى لغط كثير حول ظاهرة التعويضات التي حدثت مؤخرا وعلى سبيل المثال ما هي ملابس تعويض ده

عز الدين على عامر وموضوع الستمائة الف جنية؟

— التعويضات عموما لا جديد فيها لانها تمر بالطرق القانونية اما بالنسبة للدكتور عز الدين عامر فهذه مسألة كان الاجراء فيها صحيح ١٠٠٪ من وجهة النظر القانونية ومجمل القضية ان الدكتور عز الدين تعرض من قبل النظام المباد لمصادرة امواله ومعدات عيادته الخاصة وعرباته.. الخ.. وقد تقدم بطلب تسوية بواسطة محامين ووصل الامر الى ديوان النائب العام الذي ارسل فتوى واضحة تقر

بتعويض الرجل عن امواله المصادرة بسعر اليوم وقد لجأنا للتقييم واجرينا اتصالات واسعة طلبنا فيها معلومات من الشركات الاصلية وجاءت الارقام وعرضت للتقييم وعرضت المالية ميلج الدكتور عز الدين وعند رفضه طلبت الاجتماع به وقد حدث وقررت فيه المبادئ التالية]-

اولا: الضرر الذي يحدث لاي انسان نتيجة مصادرات مايو لايمكن تعويضه كاملا لان هناك نواحي اخرى فيها المعنوى والنفسى وبالطبع لايمكن تعويض ذلك.

ثانيا: ظروف السودان الراهنة لا تحتل الايفاء بكل الالتزامات الواقعة على الدولة وعليه يصبح مبدأ التسوية مبدأ وسطيا وقد قبل د. عامر هذه المبادئ وبعد النقاش تقرر دفع مبلغ ستمائة الف جنية له وهو مبلغ اقل بكثير مما اقترحتة اللجان او الذي اقترحه هو.

★ مدخلات المغتربين السودانيين في الخارج لماذا لم يتم التفكير فيها بالانسان السليمة ولا سيما انها مخرج لازمات السودان. وماهي قصة سعر الصرف؟.

- كوزير للمالية لا استطيع ان اتحدث الا عن التحويلات بالقنوات الرسمية واي قنوات اخرى لا اعترف بها وبالذات السوق السوداء.. اذن لدينا مشكلة اساسية في استقطاب مدخرات المغتربين عبر البنوك لان السوق السوداء امر لا يمكن تجاهله اذن نريد التوفيق بين منح المغترب الحافز الذي يمكن المغترب من التحويل عبر البنوك وفي هذا الصدد هناك تجربة بدأنا العمل بها وهي مساليج تمويل ضروريات الحياة بالنسبة للمواطن السوداني مثلا عند حدوث شح مفاجيء في سلعة استهلاكية ضرورية نتصل بمجموعة مغتربين لتمويلها وبمجرد استلام البضاعة نودع في حسابهم ما يوازي قيمة الاستيراد بالعملة المحلية هذه هي الخطوة الاولى والتي هي تأمين لحقه الشرعى. اما الخطوة الثانية فانه بعد مبيعات هذه السلعة نشاركه في الارباح بحيث يكون جل الارباح له وبعد حساب هذا نجد ان سعر صرف الدولار على هذا الاساس هو في حقيقة الامر فاق النسبة العادية المعروفة.. هذه التجربة نفذنا منها تجربتين في السعودية وهي ناجحة الى الان.. وفوائدها انها غير المردود المادى يأتى المردود النفسى الناجم عن مشاعر المشاركة. بالنسبة للجزء الثانى من السؤال هناك تساؤل طبعاً عن سعر الصرف الحقيقى.. واقع الامر يقول ان هناك سوقاً سوداء وسعراً تشجيعياً والكثير من الاخوة المغتربين بطالون بمنح سعر السوق السوداء ونحن لا نستطيع ذلك لسببين اولاً ان سعر السوق السوداء بالنسبة لنا غير رسمى والاخر اننا لا نستطيع ان نسابق السوق الذى يتحكم فيه اشخاص لا يتعدون اصابع اليد ومعروفين ونحن بصدد فعل شىء تجاههم فليس من المنطق ان يتحكم ثمانية «اباطرة» في الدولار كما يشاعون وهل يعقل ان نجارى هؤلاء الثمانية ب ٢٢ مليون سودانى والناس لا تنظر الى الاضرار التى تنتج عن ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنية عموماً نأمل الوصول الى صيغة محددة فى التعامل مع مدخلات المغتربين.

★ مضى عام كامل منذ ان توليتم الوزارة وهناك الجهاز المصرفى يتناقضاته المتمثلة فى وجود مصارف على اسس اسلامية واخرى فؤاذية بالإضافة الى الغياب التام لسيطرة البنك المركزى على الجهاز المصرفى.. كيف للدولة ان تنفذ سياساتها المالية والنقدية فى ظل هذا التناقض؟.

- يجرى حالياً تغيير شامل فى بنك السودان واستطيع ان اقول انه لاول مرة ومنذ عام ١٩٦٠ تمكنا من صياغة قانون رقابة بنك السودان على البنوك والقانون حالياً فى طريقه الى الجمعية التأسيسية بما يمكن البنك من السيطرة على البنوك ومتى يكون له الاشراف الفاعل على السياسة النقدية بالتنسيق مع السياسة المالية.. وقد تكونت عدة لجان بهدف اصلاح الجهاز المصرفى. اللجنة الاولى لجنة النظر فى اسلمة الجهاز المصرفى برئاسة د. ابراهيم الصباحى وقد سلمت اللجنة تقريرها وهناك لجنة اخرى برئاسة د. برعى وعضوية عابدين سلامة لبحث سبل اصلاح النظام وهناك لجنة ثالثة تبحث عن اساس اصلاح النظام المصرفى.

★ وماذا عن لجان التحقيق فى المخالفات المصرفية؟.

- أود ان اقول ان لجان التحقيق قد قدمت عدة اقتراحات وجزأت المسألة الى شقين شق ادارى يقوم بنك السودان بالتحقيق فى هذه المخالفات الادارية والشق الثانى جنائى وقد تم تشكيل لجان اضافية مع بنوك اخرى.

عضو المكتب السياسي لحزب الأمة:

د. إبراهيم الأمين

- هناك خطورة في توجه الأحزاب الجنوبية
لإثارتها قضايا عنصرية.
- لا يمكن تكوين حكومة قومية تلتزم ببرنامج
محدد.
- السكن العشوائي يعنى «مشروع جريمة»
والعاصمة قاربت الخمسة ملايين.

الكويت ٢٨ / أكتوبر / ١٩٨٨



★ في الشؤون السودانية نبدا بالقضية التي ارهقت السودان كثيرا ونعنى بذلك قضية الجنوب؟

- في السودان نعترف بأن هناك قضية ونعترف بأن هناك تنوعا وتنمية غير متوازنة وخلال في المشاركة في السلطة ونعترف بأن السودان بمساحته الشاسعة يجب اعطاء الاقاليم فيه قدرا كبيرا من اللامركزية وفي ظل هذه المشاكل نحن نتكلم بوضوح وبصرامة مع كل القوى السياسية المختلفة داخل وخارج السودان لكي يجلس في مؤتمر سمي المؤتمر الدستوري لبحث هذه القضايا والوصول الى حلول نهائية. ولكن هناك أطرافا تريد ان تمارس الضغوط وتستقطب السودان اقليميا كان ام دوليا لكي ينحاز لطرف ما، ولكن السودان له رأيه الواضح فقضاياها الداخلية هي مهم ابنائه وفي علاقته مع جيرانه يسعى الى سياسة حسن الجوار وليس طرفا لأي محور وتعامل بندية مع كل الدول سواء القريبة منه او البعيدة.

★ كما ذكرت ان المشكلة بانت اكثر وضوحا وكثيرا ما نقرأ عن اتهامات المسؤولين السودانيين لاثيوبيا علنا بل ان رئيس الوزراء قال عنها انها موقفة ذات مرة وفي هذا. الراي العام يتساءل طالما ان الامر كذلك فلماذا لا نتبع الطرق الرسمية في اثرته في المحافل الدولية والاقليمية؟

- حقيقة ان اثيوبيا لها دور واضح في هذه القضية فهي التي تمد قوات التمرد بالسلح والاعلام ووثائق السفر الدبلوماسية لكي يتجولوا بها في انحاء العالم، وكل تلك هي دلائل ملموسة لاي مواطن سوداني، وفي عدم اتخاذ السودان موقفا رسميا نحن نفرق بين علاقتنا مع اثيوبيا وبين قضية الجنوب. وحقيقة نحن لا نريد في تعاملنا مع اثيوبيا ان نربط بين هذه العلاقة وبين قضية الجنوب من جهة وبين القضية الارتيرية من جهة اخرى. فرويتنا واضحة فنحن نسعى لتحسين العلاقات مع اثيوبيا فهناك وفود متبادلة ورسائل واستعداد للقاءات موسعة تناقش فيها هذه القضايا للوصول لحلول دائمة لاستقرار هذه المنطقة والاستفادة من مواردها الطبيعية لحسم قضاياها المزمته. وفي قضية الجنوب ايضا نحن بقدر الامكان نريد الاستفادة من الدول المجاورة لتهئية المناخ لعلاج هذه القضية وليست كواجهة بيننا وبينهم، وفي مقابل اعترافنا بالقضايا السودانية، الاخوة الاثيوبيون لا يريدون الاعتراف بأن هناك قضية في ارتيريا ونحن لا نريد التدخل في الشؤون الداخلية لاثيوبيا ولكننا نريد القول بأننا لا يمكن ان نطعن الارتيري من الخلف ونحن لا نسمح بأن تستخدم ارض السودان لاي عمل مضاد على اثيوبيا، ويمكن ان نعمل للقاء الاثيوبيين والارتيريين لعلاج هذه القضية وحسمها. وقد قلنا للاخوة الجنوبيين الذين يعيشون خارج السودان ان علاقتنا مع اثيوبيا لا تعني السعي لاقتلاعهم من اثيوبيا واستمرار قضية الجنوب.

★ هناك موقف موحد اتخذته الفعاليات الحزبية والسياسية الجنوبية مؤخرا، هل هذا الموقف هو سبب اساسي في تاخير تشكيل الحكومة؟

- ليس هناك علاقة مباشرة بين تشكيل الحكومة والاحزاب الجنوبية ونحن من رأينا انه طالما هناك التزام بالسياسات التي طرحتها الحكومة فان تغيير الافراد يجب ان يتم بصورة بعيدة عن الاثارة ويعيدة عن الاجواء الخائفة. فعالية الاحزاب الجنوبية ممثلة في الحكومة سواء في المركزية او في مجلس الجنوب او الحكومات الاقليمية وقد اتضح ان بعض هذه الاحزاب برغم تمثيلها في الحكومة ذهبت لخارج السودان وتجاوزت مع قرنت وجاعت بمفهوم ما يسمى بالاحزاب الافريقية السودانية. واؤكد ان في السودان ديمقراطية تستطيع من خلالها ان تخطيء او تصيب الحكومة حتى لو كنت ممثلا فيها. وهذا ايضا متاح للذين التقوا فردا يحمل السلاح في وجه الحكومة السودانية!

ولكن اننا نقول لهؤلاء اما وقوفهم الواضح بجانب الحكومة او الوقوف في صفوف المعارضة والالتزام بطرحها اما الجمع بين اثنين المعارضة والحكومة، فهذا في الواقع يعود لخلل في النظام الديمقراطي.

★ مع تقديرنا لوجهة النظر هذه إلا انه في تقييمنا لسابقة الاحزاب الجنوبية ليس المهم الوسيلة في حد ذاتها ولكن هنا يكون المهم، ما تمخض عنه هذا الاجتماع وهي بنود نرى انها قد وضعت الحكومة السودانية في الخيار الصعب؟

- اللقاءات التي تمت في اثيوبيا ويوغندا وكينيا صحيح ان قراراتها فيها نفس الانتفاضة ولكن فيها جزءا آخر فيه اثارة ونعت وتشكيك في الحكومة هذا الجزء يتكلم عن الهوية الافريقية والاقليمية العربية التي تهيمن على الحكم في السودان. اما ما يتمشى مع شعارات الانتفاضة فهو مطروح من كل القوى السياسية في الشمال والجنوب والتزمت كل هذه القوى بقيام المؤتمر الدستوري لتحقيق ذلك.

★ في خضم هذا الجو المحموم بالطبع نحن لا نقرأ اي محاولات لاي قوى تحاول النيل من وحدة السودان

ولكن في هذا الجو تبدو صور خفية فنحن نعلم ان هناك دوائر التخابية خاصها مرشحوها على اساس عنصري والان برزت مجموعات تغلب العنصر اللوني وكذا مقالات تظهر في الصحف ولا ادري كيف ينظر المسؤولون السودانيون لظاهرة خطيرة كهذه؟

— كما ذكرت هناك تخوف من ان تتحول هذه القضية الى قضية مواجهة بين العروبة والافريقية وبين المسلمين وغير المسلمين.

— وفي خطوة الاحزاب الجنوبية نحن نتساءل مادام ان قراراتها تحمل قرارات الانتفاضة لماذا لم تدع قوى الانتفاضة للمشاركة معها في هذا الحوار؟ ولماذا سمت نفسها بالافريقية؟ ولماذا تحدثت عن السلطة المغتصبة او الهيمنة؟ قطعاً هذا المناخ سيدفع بعض القوى التي تريد ان يكون الحسم عن طريق الحرب او العنف ونحن لا نريد ذلك. وهذه القوى تريد ان يكون الصراع صراعاً عرقياً وأنشد بالطمع سيكون هناك استنفار في الجنوب والشمال معا وهذا ما نخشاه.

* الناظر للحياة عموماً في السودان يلتمس صراعاً في كل شيء فهناك صراع حزبي وهناك صراع عقائدي وصراع عرقي برز مؤخراً. وفيما يبدو لي ان الامل كل الامل علق على المؤتمر الدستوري، وهي قناعة تكونت في اذهان المسؤولين والقيادات ولم تكن الصورة بالتوازي في القاعدة التي هي اساس الصراع؟

— السودان في فترة الحكم المايوي كان الجميع موحدين تجاه معارضة ذلك النظام، وبعد الانتفاضة لم يسمح الزمن لبعض الاحزاب بان تكتمل هياكلها لعقد مؤتمراتها مما ادى لكثير من سوء الفهم بين هذه القوى السياسية. ونحن في حزب الامة كنا ندعو منذ عهد بعيد الى التوجه القومي في قضايا لا خلاف عليها كقضية الجنوب والاقتصاد وعلاقات الجوار هي كلها قضايا محورية. وكثير من القوى السياسية لم تستطع ان تستوعب ذلك بالقدر المطلوب وان كان هذا واجب القيادات لكن في القيادات نفسها هناك البعض الذي له مصلحة في عدم عقد المؤتمر الدستوري وهذه هي طبيعة الصراع بين قوى الانتفاضة والقوى التي كانت تريد استمرارية نميري او استمرارية نظام مماثل لنظامه، هذه القوى في ظل الديمقراطية تستطيع ان يكون لها موطى قدم وتستطيع ان تتحرك سياسياً واعلامياً في الاتجاه المضاد لعملة المسيرة. ولكن نحن نعتقد ان واجب القوى المؤمنة بالسودان ووحدته ومستقبله ان تلفظ ذلك لكي تسجل الانتصار للقوى الشعبية والوطنية ليعود السودان سليماً معافى بعدائه الاجتماعية وديمقراطية المميزة.

* هل هناك موقف رسمي حيال خطوة الاحزاب الجنوبية الاخيرة؟

— بعد سفر هذه الاحزاب كونت لجنة برئاسة د. باسفيكو لادو ومثل فيها الحزب الاتحادي والامة والاحزاب الجنوبية المشاركة في الحكومة واجتمع بهم رئيس الوزراء وتكلم معهم بصراحة وبوضوح وذكر لهم اننا لا نريد ان نتفقت هذه الاحزاب وهناك محاولات من هذا القبيل وخاصة في حزب الشعب التقدمي والتجمع السياسي وحزب سابق. وقد كلفت اللجنة بدراسة كل المواثيق والاتفاقيات التي طرحت خارج السودان وان تستمع لقيادات هذه الاحزاب بعد عودتها لتقييم كل ذلك تقييماً موضوعياً وبناء على ذلك سيكون هناك قرار واضح فيه مصلحة البلاد اولا واخيراً.

* شاع ان هناك طرحاً قومياً في تكوين الحكومة ولكنه تعثر فما هي ملابس هذا الامر؟

— عندما اعلن الاتحادي الديمقراطي فض الائتلاف طرح حكومة قومية كخيار اول وائتلافاً مع حزب الامة كخيار ثان. اما في حزب الامة فقد كان العكس وعندما بدأنا التفكير في حكومة قومية كما ذكرت نحن مع التوجه القومي بتكوين متجانس للحكومة. وقلنا انه لا يمكن ان تكون هناك حكومة قومية إلا اذا مثلت كل الفعاليات السياسية فيها، وبموجب ذلك طرحنا برنامجاً يحدد اطر وهيكل تكوين الحكومة القومية والهيكلي حددناه بأحزاب الاتحاد الديمقراطي وحزب الامة والجبهة الاسلامية والاحزاب الجنوبية واليسار. وحدث ان رفض اليسار مشاركة الجبهة الاسلامية وكذلك رفضت الجبهة تمثيل اليسار بحجة ان ليس له تمثيل برلماني يسمح له بأن يمثل في الجهاز التنفيذي وهناك قضايا خلافية اخرى تتعلق بالبرنامج. النتيجة التي توصل لها الحزبان هي صعوبة تكوين حكومة قومية تلزم بالهيكل المعلن والبرامج المطروحة.

* المعتمدة وهي من صميم واجباتكم والسؤال الذي يتبادر للذهن ما هي خطواتكم في المعتمدة لضبط

التردي في الخدمات وهموم المعتمدة بصفة عامة؟

— طبعا الهجرة من الريف الى المدينة شأنها شأن كل دول العالم الثالث اضرت بالسودان واخذت

طابعاً مميزاً خاصة بعد ظروف الجفاف والتصحر وحرب الجنوب الآن، وتردى المرافق الخدمية في الأقاليم في العهد المباد كل ذلك أدى إلى هجرة كبيرة للعاصمة والتي أصبح الآن ٦٠٪ من مبانيتها عشوائياً وهذا يبين حجم المشكلة، فسكن عشوائى معناه العيش على هامش الحياة، ومعناه البطالة، ومعناه المشاكل الاجتماعية والصحية وهو بصفة شاملة «مشروع جريمة».

وبعد الانتفاضة في المعتمدية وغيرها ظهرت المشاكل بحجمها الطبيعي وهناك تقريبا مشكلة في كل شىء، المواصلات المرافق الصحية، المدارس، ونحن في المعتمدية نعمل لحصر هذه المشاكل ومواجهتها.

★ ولكن هل يتم ذلك على ضوء استبيان سكاني وإحصائي للمعتمدية؟.

– الحقيقة هذه هي المشكلة الأساسية فعدد سكان المعتمدية قليل إنه مليونان ولكنه في التقدير يبلغ قرابة الخمسة ملايين نسمة، كل هذه الأعداد تعتمد على مرافق خدمات محدودة ومواقع للعمل محدودة أيضاً لا يمكن أن تستوعبها كلها، بالإضافة إلى أن هناك أعداداً كبيرة من الأجانب فقد وجدنا أن هناك مائة ألف لاجئ دخلوا الخرطوم عن طريق أوراق ثبوتية. معنى هذا أن هناك أضعافهم دخلوا دون أوراق. وفيما يخص هذه المسألة شرعنا قانوناً محلياً يلزم أي مواطن يؤجر لأجنبي أن يبلغ السلطات عنه بمعلومات كافية. وفيما يخص الخدمات نحن في حالة استنفار في المعتمدية ومع المواطنين لتقديم خدمات أفضل، فقد دعونا كل قطاعات الهندسة لبحث كل المشاكل المرتبطة بهذه المهنة ووضع تصور لها، وفي قضية الصرف الصحي وجدنا مشكلة أن عمل شبكة مجارى للعاصمة المثلثة يكلف ٣ بليون جنيه سوداني وهي تكلفة كبيرة مع الحاجة لمثل هذه المشاريع، ولكنها فوق طاقة المعتمدية والسودان ولكننا نسعى لتذليل ذلك بما لدينا من علاقات مع بعض المدن العربية وغيرها وكمثال سعينا لنوطيد العلاقات مع بلدية الكويت وتوصلنا لاتفاق في هذا المجال.

★ المواطن يلاحظ أن حكومته التي ارتجت فيها تخفيف العبء المعيشي عنه، زاد هذا العبء بصورة أو بأخرى، والمعتمدية يقع عليها عبء كبير خاصة في توزيع السلع التموينية، والمواطنون حينما التمسنا يدركون حجم المشاكل ولكنهم بالمقابل يريدون رؤية شىء من الجدية في حل مشاكلهم فما هو قولكم في المعتمدية؟.

– في السودان هناك دائماً اتهام للحكومة وقضية السودان الأساسية هي قضية الإنتاج وهو المخرج الصادق لمعظم أزماتنا. والسودان كانت فيه مؤسسات شبه حكومية مثل قطاع السكة الحديد ومشروع الجزيرة وهي مشاريع كانت تساهم بقدر كبير في الميزانية العامة. المشاريع الآن تدعمها الدولة وحالياً في أي مرفق في الدولة تجد في الميزانية ٩٠٪ منها موجه إلى الفصل الأول، ولعلني في ذكر أن القضية قضية إنتاج أكون قد لخصت لك مشكلة هي بحجم التفاصيل عميقة ولا قرار لها..

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية:
سيد احمد الحسين:

- بعض الجهات السياسية تحاول استقطاب القوات المسلحة وهذا عمل فاشل.
- قضية الكاسيت فرية ونوع من أنواع التآمر.
- إحتلال الكرمك سيضعف الحركة الشعبية لانها حركة عصابات.

الكويت ٢٣ ديسمبر ١٩٨٧



* سبق وان فض الائتلاف بين الامة والاتحادى والى الان لم يعلن اى شىء جديد بخصوص هذا والتشكيل الوزارى فهل معنى ذلك ان القضايا الخلافية بين الحزبين ما زالت قائمة؟

- الواقع ان الحزبين الاتحادى والامة التقييا معا فى ايام المعارضة وناضلا معا من اجل اسقاط النظام المباد حتى تحقق النصر وقد تم الالتقاء مجددا فى الوضع الديمقراطى فى اطار ذلك الهدف ولم نأبه لوضع اى موثيق او اساس تحكم تلك العلاقة فى بداية الامر لاننا نعتقد اننا مازلنا فى طور النقاء الثورى وبعدها حدثت بعض الاشياء ادت الى فض الائتلاف.. وبالتأكيد لعلك سمعت انه بقرار الحزبين عاد الائتلاف مرة اخرى.. وان الحكومة تستمر فى نصريف اعمالها اما عن اعادة التشكيل كما تعلم ان الحكومة قائمة ولم يحدث اى نوع من التغيير ونحن فى زمن نحاول ما امكنا ان نناقش القضايا نقاشا مستقيضا لوضع الحلول. ثم نضع من الاسس ومن الموثيق ما يجنبنا الاختلاف وان نضع من الاساليب والوسائل ما يمكننا من حل اى شىء يعترض مسيرتنا كذلك هناك بعض القضايا التى نحاول ان نجد لها الحلول اللازمة وقد لا يترتب على نهاية كل ذلك تغيير جذرى فى الحكومة الحالية. ان المصلحة القومية هى فوق كل الاعتبار ومهما حدث فلا يعنى ذلك ان هناك هزة او ما شابه ذلك ولا اعتقد ان هناك تعديلا يمكن ان يذكر فى الوضع الحالى.

* بالرغم من ايماننا بان الائتلاف (ملته) هذه الظروف التى ذكرت (لا) انه وفق ما نعلم فان القضايا الخلافية كبيرة فكيف يمكن التوفيق فى معالجة هذا الامر؟

- يجب ان نفرق بين اشياء كثيرة اولا الحكومة فى مسيرتها كحكومة لبس هناك خلافات عليها لأن نظرتنا كحكومة للامور الخارجية موحدة ونأتى لبعض الامور.. لعل التصريحات المتعددة والزيارات الخارجية لبعض المسؤولين يستشف الناس منها اشياء توحى بتباين فى وجهات النظر، لكن فى حقيقة الامر لو كان الخلاف كبيرا فعلا لما استمرت هذه العلاقة، نحن انتماء واتجاها ومصيرنا مخططون باخواننا فى شمال الوادى وبالامة العربية وعلاقتنا بمصر هى من العمق بحيث لا يمكن أن ينال منها شىء.. وهى ليست علاقة عاطفية انما هى علاقة نضال استمر اكثر من نصف قرن نجمت عنها علاقات اقتصادية ضخمة وايضا ثقافية واجتماعية.. اضيف الى ذلك امتداد شريان الحياة بينهما المتمثل فى نهر النيل. وفيما يتعلق بالعلاقة مع بعض دول الجوار المملكة السعودية بصفة خاصة او دول الخليج.. نحن نعتقد ان ما يجرى على الخارطة السودانية يؤثر سلبا وايجابا على امن كل دول المنطقة والعكس صحيح.. لذلك اساسا لا خلاف فى داخل الحكومة على موقفنا على ما يجرى فى كل هذه الدول وبالذات على ساحة الحرب اليرانية العراقية.. وكما قلت نحن جميعا فى خندق واحد..

اعود لتفسير ما ذكرت فالديمقراطية الان فى السودان واجهزة الاعلام على وجه الخصوص داخل السودان تضخم كثيرا من الامور التى لا نرى ما يبررها ومن جراء هذا تبدو السياسة الخارجية السودانية بوضع لا يمثل الحقيقة فى شىء.

* فى العلاقة المصرية السودانية وفق ما التمسنا ان هناك قضيتين تشكلان مصدرا خلافا حادا بين طرفى الائتلاف الاولى قديمة وهى اتفاقية الدفاع المشترك والثانية ميثاق الاخاء؟

- اولا فى حقيقة الامر الحديث عن اتفاقية الدفاع المشترك وعن ميثاق الاخاء من اقسى الامور.. ان السودان لا يرفض اى تعاون امنى مع مصر.. وفى العهد الجديد يجب ان يتم التنسيق وفقا للظروف الراهنة والسائدة.

* هل تستطيع ان تقول انه بعيدا عن نظرة الحزبين ان ميثاق الاخاء يمكن فى النهاية ان يمر عبر القناة الشعبية باعتبار ان تجربة التكامل مثارا رفضت لانها فوقية؟

- الواقع ان تطاير العلاقة على اساس واضحة ومبنية على ارادة شعبية من الجانبين فى ظروف مختلفة تماما عن الفترة السابقة والتى كان فيها الشعب السودانى مسلوب الارادة ولكن ما اريد تأكيده ان المسائل الامنية بيننا ليس هناك مجال لى حديث لاستبعادها كلية.

* وفى شان اتفاقية الدفاع المشترك يذكر الان ان الطرف الحالى الذى يمر به السودان يجعله يطلب اعمال هذه الاتفاقية بدلا من المساعدة بالغالما او تجميدها؟

- لا.. فى واقع الامر ان اتفاقية الدفاع المشترك او اى اتفاقية لاحقة توضع موضع التنفيذ عندما يكون هناك اعتداء خارجى وليست للمشاكل الداخلية.. مثلما يجرى فى جنوب السودان.. ويرغم انها مسألة داخلية الا ان التطورات الاخيرة فى الكرمك تدخلت فيها ايد اجنبية حيث ان الاثيوبيين تجاوزوا مسألة الدعم والتدريب والسلاح الذى يمدون به حركة التمرد الى أبعد من هذا.. حيث استعملت

الشرقية أم الغربية.

★ كيف تستطيع ان تضمن حيده القوات المسلحة في وسط جو سياسي مضطرب او هكذا يبدو الامر في السودان؟

- في الواقع الجو السياسي ليس مضطربا على الاطلاق فاذا ما كانت الحرية والتعبير عن الرأي بالشكل الذي يحدث هو اضطراب فهذا كلام مردود ونحن في جو ديمقراطي والقوات المسلحة لا علاقة لها بالعمل السياسي.

★ هل التمسك اي مساع تغلغلية في اوساط القوات المسلحة من اي جهة سياسية؟

- نحن كجهة سياسية تدين اي عمل سياسي يحاول اسنقطاب القوات المسلحة وهذا امر مفروغ منه وفي الحقيقة لا توجد دلائل تشير الى ذلك.. وقد تكون هناك بعض الجهات السياسية التي تحاول اسنقطاب القوات المسلحة لكنه عمل مكتوب له الفشل.

★ هل تعتقد ان ظروف السودان الحالية او بعد حين تؤهله لعقد المؤتمر الدستوري؟

- في اي وقت من الاوقات السودان مؤهل لهذا المؤتمر خاصة وان الحوار في ظل الديمقراطية هو السبيل الوحيد لحل مشاكلنا.

★ ولكن قضية الجنوب هي حجر الزاوية في هذا المؤتمر؟

- كل ما ننظره الان هو انتهاء هذه الحرب ومن ثم سيعقد المؤتمر الدستوري فاذا ما تخلى جون قرنق عن العمل العسكري، يكون ما نطمح اليه وان لم يتخل يحسم الموضوع ويتم عقد المؤتمر لحل مشاكل السودان.

★ نتيجة المشاكل البعقدة بدت الحكومة وكأنها ليست قادرة على فعل شيء، مما انعكس هذا عند البعض على الوضع الديمقراطي والتشكيك فيه وراح البعض يتحدث عن المغامرين العسكريين فكيف يستقيم امر هكذا، في همومكم؟

- ليس هناك ادنى مسؤولية على العهد الديمقراطي وكل الامر ان التركة المثقلة والظروف التي تركها العهد المباد تفرض علينا كسودانيين ان نبني السودان من جديد وهذا البناء لا يمكن ان يتم الا على سواعد ابناء السودان. اما الحديث عن المغامرين فالشعب السوداني هو قاهر المغامرين وهو مازال يقظا وموجودا.. والمسألة الان هي مسألة حل مشاكل وبناء.. فالذي يستطيع ان يحل المشاكل وان يبني السودان يستطيع ان يتقدم للشعب السوداني برأيه هذا، وهو سيسنده وسيقف من خلفه.. اما المغامرون فقد انتهت هذه العهد.

★ الشريف زين العابدين الامين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي اختفى من الساحة السياسية ويشاع انه لاعتبارات خلافية بينه وبين الاتحادى وانه بصدد تكوين جناح في الحزب؟

- الشريف زين العابدين مازال موجودا وهو ما يزال الامين العام ويعمل الان بكل ما اوتي من قوة في قيام المؤتمرات الاقليمية تمهيدا لقيام المؤتمر العام. والذي سيكون في شهر يناير او فبراير ولا أساس من الصحة لما يشاع عن تكوين جناح في الحزب، لأن الاتحادى الديمقراطي من أكثر الاحزاب تماسكا.. ولأنه ليست هناك وصاية فيه على أحد، وفيه حركة جماهيرية عريضة من حق أى عضو أن يعبر عن رأيه. ليست هناك أجنحة إنما هناك آراء تتصارع وهذه هي الديمقراطية.

★ هل تجمعت لديكم أي خطوط حول قضية «الكاسيت» التي أثارت جدلا طويلا؟

- هذه قرية ونوع من التأمير على الحزب الاتحادي الديمقراطي. وقد تكونت لجنة للبحث في هذا الامر، وأثبتت أن هذا الحديث لا أساس له من الصحة. ولجنة التحقيق رفعت تقريرها الى المجلس. وقد تكون للجريدة التي نشرت ذلك دوافع أخرى. وقد تكون هي نفسها تخدم أغراض أخرى.

★ يذكر المراقبون السياسيون ان وضعية قوانين الطوارئ في ظل النظام الديمقراطي هي وضعية شاذة فما رأيكم؟

- السودان ليس فيه قوانين طوارئ ولا قيدت فيه الحريات العامة.. ونحن نقصد بالطوارئ محاربة اشياء معينة كالنهب المسلح والتخزين والتخريب والسوق السوداء.. وليس بغرض تقييد الحريات العامة..

وزيرة الرعاية الاجتماعية والزكاة
رشيدة عبد الكريم

- مشاركة الجبهة الاسلامية في الحكم
ضرورية بعد فشل الائتلاف.
- توجهنا إسلامي وليس هناك خلاف مع القوى
التي تطرح ذلك.
- تصفية آثار مايو أصبحت معقدة لأننا إبتعدنا
عن الشرعية الثورية.

الكويت ٢٦ مارس ١٩٨٨



★ حاليا هنالك أزمة سياسية وقد اعترف رئيس الوزراء بقصور أداء الائتلاف الحاكم ففي تقديرك ماهى مسببات هذا القصور؟

– أعتقد ان اخفاق الحكومة فى المجالات التى عددها رئيس الوزراء تعزى فى الغالب لأسباب غير موضوعية بين الحزبين المؤتلفين ذلك لأن الخلافات تحولت الى قضايا ذاتية مما أدى الى كثير من البطء فى تنفيذ بل فشل القرارات المجازة من مجلس الوزراء وفعلا الاسباب ذاتية وغير موضوعية فليس هنالك خلاف حول البرامج او السياسات العامة..

★ هل هناك قناعة حول ما يطرح حاليا حول مبدأ الحكومة القومية كمخرج من الأزمة؟

– اننى أؤيد هذا الطرح بغض النظر عن التسمية وذلك لقناعتي لان الائتلاف بهذا الوضع لن يصل للنتيجة المرجوة.. وهى قناعة تكونت منذ دخولى الوزارة حيث كان دخولى نتيجة لازمة تفجرت ادت الى تكوين حكومة جديدة وبعد شهر تفجرت أزمة أخرى وتوقعاتى الان قد حدثت فى الأزمة الثالثة حيث وصل الحزبان لطريق مسدود وتعلم ان السودان اضافة لما ورت من وضع مترد ازداد الامر سوءا بكثير من العوامل سواء فى الحرب او الجفاف وحاليا تبقى المسؤولية كبيرة بالنسبة للحزبين فى فض هذا الائتلاف وتوسيع دائرة المشاركة..

★ فى حديثك ارجعت فشل الائتلاف لاسباب ذاتية ففي تقديرك توسيع دائرة المشاركة فى الحكم هل يحد من هذه الاسباب؟

– نعم الى حد كبير.. ويجب ان لانتعتقد ان الحزبين الكبيرين هما نهاية المطاف وليست هناك بدائل أخرى واعتقد انه فى توسيع دائرة المشاركة تسهل عملية المحاسبة..
★ بصورة أكثر وضوحا من المعلوم هنا ان تسمية الطرح القومى يعنى بما دخول الجبهة الإسلامية فهل توافقون فى حزب الأمة على ذلك؟

– اولاً.. قبل دخول الجبهة وانخراطها مع العهد الماضى كنا نؤمن معا كمعارضة بقضايا موحدة وهدف موحد ولكن تخاذلوا وانخرطوا فى النظام البائد وهم يدروا بأنه نظام فاسد لا يصلح الحكم.. والتمن دفعناه جميعا بما فىنا الجبهة وكنت اتصور ان تدرك الجبهة ذلك فى عامها الاول وليست لثمانية اعوام وكان ذلك مصدر دهشتى وقد برروا هذا الامر بمبدأ التقويض من الداخل وطبعاً هذا نهج خاطئ.. على العموم.. اتصور ان هناك ضرورة لاشراك الجبهة فى الحكم الان وهم لهم ثقل يعتبر الثالث فى الجمعية التأسيسية.. ومشاركتهم تأتى نسبة لعدم جدوى الخيارات الاخرى حيث ثبت فشل الائتلاف وكذلك لا يمكن لحزب الأمة بثقله الكبير الجلوس فى المعارضة ومسألة تكوين حكومة اقلية ايضا ستأتى ضعيفة اذن انطلاقا من المصلحة الوطنية الواقع يقتضى على الاحزاب حسب ثقلها البرلمانى تشكيل حكومة موسعة..

★ جاء فى سياق حديثك ان الجبهة الإسلامية ايضا تضررت من النظام المباد الى اى حد يمكن التامين على هذا القول؟

– اعتقد ان ضرر النظام المباد لم يستثن قطاعا فى المجتمع السودانى نعم قد تكون الجبهة اقتصاديا وتنظيميا لم تتضرر لكن ماهو الكسب الذى كسبه الان.

★ الكسب ان هذه النواحي هى التى جلبت لها خمسين مقعدا فى الجمعية التأسيسية؟

– نعم ايضا اوافقك.. لكن انا نظرت للمسألة فى اطار السودان.. ماذا جنى السودان من ذلك..

★ نعتقد ان تلك هى نظرة مثالية لا تنطبق على الجبهة التى اصابتها تلوث الحقبة المايوية؟

– نعم.... مع تأكيدى أن الجبهة كتنظيم استفادت من وجودها ومشاركتها..

★ هل ترى ان هنالك خطوط تقارب بين الجبهة وبينكم فى حزب الأمة؟

– الحقيقة ليس بين الأمة والجبهة فهناك خطوط تقارب بين الأمة وكثير من الاحزاب الإسلامية.. فليست هنالك اختلافات أساسية وإنما الخلاف فى اشياء هامشية وحقيقة قد انعكست هذه الروح الوفاقية فى الأزمة الاخيرة الان.

★ نعم قد تكون ليست هنالك خلافات فكرية جوهرية ولكن فى التقدير ان هنالك خلافات مبدئية صنفت الجبهة كإثر مايوى وذلك كان موضحا فى برنامج رئيس الوزراء الانتخابى.. من هذا المنطلق نستطيع القول ان دخول الجبهة فى الحكم يعنى تقنين لآثار مايو التى طالبت جماهير الانتفاضة بازالتها.

- طبعاً هذا رأيي ولا أريد أن أكون متشائمة عندما نقول أنه بدخول الجبهة ستكون المعضلة قائمة .. وكما ذكرت أن الخيارات انعدمت!!
* إذن كيف تترين إزالة آثار مايو؟

- بعد الانتفاضة كانت هنالك شرعية ثورية كان يقع على عاتقها تنفيذ هذا الشعار وكل السليبيات لكن الأمر أصبح معقداً الآن، فالأمر الآن أنه لا شرعية يمكن أن تحل تلك السليبيات في وسط أداء إئتلافي ضعيف.. عموماً فإن الأمر يكون صعباً كلما ابتعدنا عن الشرعية الثورية..
* الحقيقة حد علينا أن قطعاً مؤثراً في نواب حزب الأمة كان يقف ضد اتجاه مشاركة الجبهة فهل استجبت الأمور غيرت هذا المبدأ؟

- منذ الفترة الأولى في الأزمة كان هنالك قطاع في الحزب يرى أن نعطي أنفسنا فرصة في الائتلاف ولا داعي لدخول الجبهة ولكن بعد الممارسة وتراجع الائتلاف أصبحت هناك قناة إنطلاقاً من مصلحة الوطن بدخول الجبهة مع قلة تعارض ذلك.. والأمر بصورة أوضح كان هؤلاء فيما مضى أكثرية وأصبحوا الآن أقلية والاتجاه في حزب الأمة الآن مع مبدأ توسيع المشاركة التي تعنى دخول الجبهة بثقلها البرلماني.

* مسألة تواجد قوات إجنبية في غرب السودان (أثارت لغماً شديداً واختلفت الآراء؟)

- اعتقد أن هذا الأمر أحد المشاكل بين حزبي الأمة والاتحاد الديمقراطي.. طبعاً القوات الأجنبية إن وجدت فإنها نتيجة لأنها تسربت من جراء الحرب في الدول المجاورة ويصعب التحكم في حدود السودان، إذن الأمر لم يكن طوعاً وأوضحنا وجهة نظرنا للطرفين المتنازعين، الأمر الآخر أن إقليم دارفور هو مركز ثقل لحزب الأمة فليس من مصلحته التكتّم على ذلك.. عموماً ليس هنالك وجود إجنبي لأي قوات في غرب السودان..

* لكن وزير الداخلية أكد ذلك في الجمعية التأسيسية؟

- هذا يصب في خانة الخلافات الحزبية الذاتية التي تحدثنا عنها، وهذا يوضح لك صعوبة الحكم بتلك الصورة..

* في تصريح نشر لك ذكرت أن السودان مهدد بالمؤامرة الماركسية بؤدنا تفسير ذلك؟

- نعم.. نحن نعتقد أن حركة جون قرنق مدعومة من إثيوبيا وكذلك مسنود بتسليح من الدول الشرقية إضافة إلى أن النشاط الكنسي التبشيري أحدث فتناً في السودان وحقيقة أن توجه السودان الديمقراطي والإسلامي مهدد من كثير من الدول التي لها مصلحة في عدم نجاح التجربة السودانية لأن نجاحها يجعلها مثلاً لكثير من دول العالم الثالث..

* في مسألة التآمر هل هنالك دلائل ملموسة بالنسبة للحكومة؟

- نعم.. ثبت أن هنالك وجوداً إجنياً كويماً متورطاً في حرب الجنوب إضافة إلى نوعية الأسلحة..
* إذن لماذا لم تحتكم الحكومة إلى المحافل الدولية؟

- حقيقة أنا شخصياً أصبح إيماني ضعيفاً بهذه المحافل وخاصة بعد الانتفاضة الفلسطينية.. وقناعتي أن اللعبة معروفة فهذه المحافل أصبحت أسيرة القوى العظمى التي تكون في مواقف كثيرة هي الخصم والحكم!

وهذا الأمر مع علته نحن نعتقد أننا كسودانيين لا نريد تدويل المشكلة لأننا قادرون على حلها بالاعتماد على أنفسنا.

وزير الطاقة والتعدين

بكرى عديل

- الجبهة الإسلامية شاركت فى حكومة الوفاق
بشروطنا..

- البترول المكتشف يمكن إستغلاله تجاريا

والحرب عطلت عمل الشركات.

- السودان بلد ديمقراطى تكثر فيه الاجتهادات
لكنها لا تقلق.

الكويت ٢٢ يونيو ١٩٨٨



★ ماهى طبيعة التطورات الجديد التى حدثت مع الشركات المنقبة عن البترول فى السودان؟

– أساسا التنقيب عن البترول فى السودان تقوم به منذ فترة شركة «شيفرون» ولها ترخيص بالتنقيب فى بقعة كبيرة جدا تمتد من اواسط غرب السودان الى جنوبيه وتمت استكشافات يكميات كبيرة فى الجنوب ويكميات اقل فى اواسط غرب السودان لكن بسبب الحرب الدائرة هناك توقف العمل.. وبعد الاتصالات مع شركة شفيرون وافقت على ان تبدأ فى اواسط غرب السودان ولكنها امتنعت عن استئناف عملياتها فى جنوب السودان بدعوى ان الوضع الامنى لا يسمح بذلك، وهى حجة واهية لأن الحكومة تستطيع توفير الامن والاستقرار فى تلك المناطق، فظروف السودان الاقتصادية الراهنة وصعوبة الحصول على رأس المال الاجنبى الان للسير فى خطط التنمية والبناء هذه الظروف تدفعنا للالاحاح والاصرار مع شركة شفيرون للاستفادة بما هو مكتشف فى الجنوب ومن جانبنا نتعهد بتوفير النواحي الامنية والاستقرار.

★ هل سعت الحكومة السودانية للبحث عن شركات اخرى كبديل؟

– نعم هناك شركة اخرى هى صن اويل تبحث فى اواسط السودان فى منطقة الجزيرة وكل الدلائل تشير الى انه هناك استكشافات مشجعة والان الشركة تعمل حسب البرنامج المتفق عليه والامل كبير فى ان تستخرج البترول بكميات تجارية فان حدث هذا فذلك بالتأكيد يكون اضافة الى ما تم استكشافه من قبل.

★ فى الجانب السياسى من حوارنا نبتدىء بما يشغل الراى العام.. فلان دخول الجبهة الإسلامية فى الحكومة هو علامة استفهام كبرى نحن نسألکم عن الدواعى السياسية والحزبية التى استلزمت ذلك؟

– ليست هناك دواع اطلاقا ولكن كانت هناك مبررات ملحة لتوحيد الكلمة، اى توحيد كلمة اهل السودان على اختلاف الوانهم السياسية ومن بين تلك المبررات اولا بعد تجربة عامين فى حكم الائتلاف كانت هناك قناعة بأن الائتلاف لم يحقق الغاية المطلوبة فكان لابد من توفير البديل.. والبديل كان فى رأى لا يتم باسقاط الائتلاف مع الاتحادى الديمقراطى لتتحول مع الجبهة الاسلامية لكن البديل الذى اراه هو الدعوة الى وفاق قومى..

ثانيا: بعد تجربة عامين من الائتلاف رأينا ان مشاكل السودان اضخم من ان تعلق فى رقبة الائتلاف وحده فكان لابد من دعوة كافة الاطراف السياسية للمشاركة فى هذا العبء، لانه فى ظل التجربة الماضية ثبت ان المعارضة كانت تعارض من اجل خلق المتاعب للائتلاف ولم تكن معارضتها موضوعية!! لذلك وجدنا ان الخاسر الوحيد هو السودان.. ففى هذا الاطار رأينا تقديم دعوة الوفاق لكل الجهات الحزبية السياسية فاستجابت الجبهة الاسلامية والجنوبيون الا ان البعض احجم فى اخر الامر.. ولقد توليت شخصيا امر الدعوة مع احزاب اليسار والحزب الشيوعى على وجه الخصوص لكن يبدو ان طبيعة الخلاف مع الجبهة الاسلامية كانت العائق فى احراز اى تقدم.. وما اريد قوله هو ان دعوة الوفاق لم تكن موجهة لحزب دون اخر بل لكل الاحزاب الموجودة فى الساحة السياسية.. وبالنسبة لى ما كنت لا قبل لو كان الامر ائتلافيا مع الجبهة الإسلامية دون غيرها..

★ اسمح لى فى هذه النقطة.. الراى العام يحفظ لكم مقولة تاريخية -ان جاز التعبير- ذكرتتم فيها انه اذا اشتركت الجبهة فى الحكم فسوف تتحول الى مقاعد المعارضة وها هى الجبهة قد اشتركت فى الحكم؟

– نعم مازلت على رأى، ولو كان الامر اشتراك الجبهة الإسلامية فى ائتلاف مع حزب الامة لفعلت ذلك.. ولكن ما حدث هو ان الجبهة الاسلامية دخلت فى الحكم بشروطنا نحن..
★ اذن لو كان الامر كذلك لماذا احجم الآخرون فى حزب الامة وعلى وجه الدقة اولئك الذين صنفوا فى حزب الامة كعامل ضغط مضاد لدخول الجبهة الإسلامية وكنت اقدم؟

– ذكرت ان الجبهة الاسلامية دخلت فى الحكم بشروطنا، واذا كان القصد هو دكتور مادبو فقد نرغره للعمل الحزبى كامين عام لحزب الامة وهو فى تقديرنا هو الاعم بل حتى لو طلب منى شخصيا للتفرغ لذلك لما ترددت، اما الآخرون كمثال دكتور بشير عمر هو حقيقة قد عرض عليه موقع اخر ومازال احتمال دخوله واردا وهناك البعض الذى له آراؤه الخاصة ولكن فى اطار الحزب نحن نحتكم للديمقراطية.
★ وماذا عن موقف البروفيسور محمد ابراهيم خليل؟

– ذلك شىء اخر لا علاقة له بدخول الجبهة ويرجع موقفه لنزاع داخل الجمعية التأسيسية مع بعض

النواب! على العموم نحن في الحزب نتبع أسلوب الحوار.
 * لكن لا تعتقد ان دخول الجبهة الإسلامية في الحكم كان بمثابة صد الباب امام تحقيق امانى جماهير الانتفاضة التي فرزتهم تلقائيا كقوة ساندت النظام المبادىء؟

- اولا المشاكل في السودان كبيرة كما ذكرت، ولا يمكن لفئة دون اخرى ان تنصدي لها فكان لايد من تناسى الخلافات السياسية والحزبية لمواجهة هذه المشاكل.. والجبهة الإسلامية شاركت في الحكم في اطار قومي وقبلي العمل مع الآخرين في ميثاق حدد قضايا معينة ووقعته كل الاحزاب، وهناك برنامج محدد.. ثم لا ننسى انه يجب ان نتعامل مع واقع.. هذا الواقع يقول انه الجبهة الإسلامية تمتلك ٥١ مقعدا في الجمعية التأسيسية.. ثم ان هناك قضايا رئيسية في السودان تتطلب توحيد الرؤية وخاصة في حرب الجنوب السوداني والمشاكل الاقتصادية..

* برغم دخوله في حكومة الوفاق الا ان موقف الاتحادى الديمقراطى مايزال غامضا فهل توصلتم لمثل هذه القناعة في دوائر حزبكم؟

- لا ادري كيفية هذا الغموض.

* هذا الغموض في تقديرنا ناتج عن تباين الموقف بين قاعدة الاتحادى الديمقراطى وقمته خاصة في ما تم في الانتخابات رئاسة الجمعية التأسيسية وفي الانتخابات المهنية الأخيرة بل ذهب الناس الى اكثر من ذلك حينما قبل الاتحادى الديمقراطى بوزارت هامشية في قسمة الوفاق ما يدل على أنه اجمالا على كل تلك الموافقات ان هنالك موقفا سيحدث؟

- اولا احب ان اوضح ان الوفاق لا يعنى تذويب حزب في اخر. ثانيا لا ارى ان الاتحادى الديمقراطى نال وزارات هامشية فهو نال وزارة الخارجية وانت تعلم دور هذه الوزارة في الوقت الراهن، وكذلك نال وزارة الاسكان وايضا انت تعلم اهمية هذه خاصة وان المسكن اصبح طموحا لكثير من فئات الشعب.

* لكن بالمقابل او ان جاز التعبير في الكفة الاخرى فقد الاتحادى الديمقراطى منصب نيابة رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية ووزارة الاعلام؟

- لا بالعكس الوزارات التي نالها الاتحادى الديمقراطى هي وزارات مؤثرة.. ثم انه كانت هناك لجنة من هذه الاحزاب بحثت هذا الامر ووصلت الى ما وصلت اليه.

* نريد ان تكون اكثر دقة. يدور الحديث همسا وعلنا عن وجود اتفاقات سرية بين حزب الامة والجبهة الإسلامية ولربما ان صح هذا الامر يكون لموقف الاتحادى الديمقراطى معنى. فما رأيك؟

- احب ان اؤكد انه لا توجد اى اتفاقيات سرية بين حزب الامة والجبهة الإسلامية فالامر كله جرى في اطار ما هو معلن من اتفاق في شأن الوفاق ولا اكثر من ذلك.

* تسمية الوفاق في حد ذاتها تعتبر غير دقيقة طالما ان هنالك جهات سياسية لم تشارك في هذا الامر؟

- كما ذكرت بالنسبة لاحزاب اليسار جميعها دعيت لذلك وتوليت بنفسى امر المفاوضات معها ولكنك تعلم طبيعة العلاقة بين اليسار والجبهة الإسلامية، وايضا بالنسبة للاخوان الجنوبيين كان هناك اعتقاد بان مشاركة الجبهة ستدفع بالقوانين الإسلامية الى الامام ونتيجة لذلك التخوف اجمعا عن المشاركة.. * في تقديرى الشخصي ووفقا لظروف الحرب المستعرة في الجنوب بل ونظرا للعلاقة بين الجبهة وتلك الاطراف لم يكن من المنطقي تجاوز الجبهة الإسلامية ودوافعها معروفة في مذكرتنا؟

- لقد قلت ان دعوة الوفاق ليست من اجل استقطاب حزب دون اخر والامر محدد بمواثيق واهداف مؤطرة ولا سبيل للتجاوزات. ونحن حينما قدمنا دعوة الوفاق ما كان القصد ان يتم فرز لتلك الفئات ولكن لك حزب رؤاه الخاصة اما الرؤية التي توحدت لنا في حزب الامة فهي كيفية مواجهة مشاكل السودان بمسؤولية شاملة تشارك فيها كل الاطراف السياسية.. وتلك المسؤولية جعلتنا نتجاوز خلافاتنا..

وناهيك عن الجبهة الإسلامية فنحن اليوم نتفاوض مع جون قرنق برغم الحرب الدائرة فلا يمكن ان نقول انه نتيجة لذلك ونتيجة لازهاقة ارواح الابرياء وغيره لايمكن ان نقول اننا لا نتفاوض..

* ظهور تقسيمات عديدة للوزارات وفقا لقسمة الوفاق وفي هذه الظروف الاقتصادية بالذات كان وقعه سيئا واوحى بان المسألة جاءت لتلبية الرغبات والترضيات الحزبية، نود معرفة وجهة نظرك حول هذا الموضوع؟

- نعم قد تبدو الامور كذلك وكان لا بد من تضحية ما واعتقد كلنا متفقون في مسألة الظروف

الاقتصادية لكن قسمة الوزارات كان لابد منها حتى يأخذ الوفاق مجرى صحيحا..
 * ذكرت في سياق حديثك الماضي ان الحكومة تتفاوض الان مع الجبهة الشعبية لتحرير السودان ولكن ما نعلمه هو ان اعلان جوني قرني قبل ايام التفاوض دون قيد او شرط قبول ببعض البرود من قبل الحكومة وجاء ذلك على لسان الناطق الرسمي فكيف يستقيم هذا الامر؟

- اولاً قبل الدخول في الاجابة اود ان انقل عبر صحيفتكم اننا متسعدون للتفاوض مع قرني بل انني على استعداد ان اغادر من هنا.. من الكويت الى اى بقعة يريدونها ولكن كل ذلك بشرط التزام الجدية وبشرط الوقف الحقيقي لاطلاق النار.. لانه لا يمكن ان تستوثق من نوايا هذه الدعوة والحرب ما تزال مشتعلة.. فقضية الجنوب هي شغلنا الشاغل وكل سوداني يريد ان تضع هذه الحرب اوزارها ليتسنى للسودان الانطلاق اكرر مرة اخرى ان الحكومة مستعدة للتفاوض وانني كمسؤول في الحكومة وكأمين في حزب الامة مستعد للسفر الى اى جهة يعلنها قرني للتفاوض فقط لابد من وقف القتال اولا ولابد من التماس الجدية.

*** هل هنالك مقاييس لهذه الجدية؟**

- نعم الاعلان عن التفاوض يجب ألا يتم عبر وكالة اجنبية فهناك طرق يجب اتباعها لان الحكومة في هذه الحالة تخشى ان تكون المسألة مجرد مناورة ذلك لان التجارب دلت مع قرني انه كلما اعلن عن ذلك نسف المسألة بشيء ايشع كحادثة الطائرة المدنية مثلا او احتلال المدن، فمقياس الجدية عندنا هو الالتزام الحقيقي بوقف اطلاق النار ويعدنا نحن مستعدون للتفاوض.

واحسب انني لا اذيعك سرا اذا ما قلت ان الحكومة السودانية ومنذ ان جاء الصادق المهدي على رأسها لم توقف المفاوضات يوما لايمانها بمبدأ السلام وذلك برغم المناورات التي يلجأ اليها قرني والان ما احشاه تماما ان تكون التغييرات التي حدثت في القرن الافريقي هي من وراء ذلك الاعلان..
 * كثير الحديث عن وجود قوات اجنبية في غرب السودان ولأنها مسألة خطيرة نرى الحكومة السودانية تتعامل بليين تجاه هذا الوضع؟

- لا توجد اى قوات اجنبية في غرب السودان وما حدث هو نتيجة ظروف الحرب في تشاد، والاقتتال بين الفصائل التشادية حيث تحدث عملية كروفر الى داخل الحدود السودانية، ولا يخفى عليك التشابك العرقي في تلك المنطقة لكن ما انفيه تماما هو وجود اى قوات اجنبية في تلك المنطقة..
 * هنالك مسألة اخرى هي من الخطورة بمكان فالتردى في النواحي الامنية انعكس اخيرا في انفجارات الاكربول والنادي البريطاني وهي نمط نادر ما شهده السودان. نظرا لخطورة هذه المسألة نسألکم ان كانت الحكومة السودانية جمعت كل خيوط هذه القضية وبالتالي عرفت الجهات والاطراف المتورطة؟

- هذه القضية عوملت بسرية نظرا لحساسيتها وهي الان تقف امام القضاء وحتى يأخذ العدل مجراه ليس من الحكمة التصريح في هذا الامر طالما اننا نتق في حيدة ونزاهة القضاء السوداني..
 * التغييرات التي حدثت مؤخرا في قطاع الشرطة والقوات المسلحة نسبة للتردد الذي ظهر بين اعضاء مجلس راس الدولة اوحى بان وراء الامر شيئا؟

- ليس هناك شيء وراء هذا الموضوع فما حدث من تغييرات في القوات المسلحة خضع للتصويت بين اعضاء المجلس وكان ذلك نسبة لانتهاء مدة الفريق اول فوزي الفاضل ولابد من ترشيح احد اخر لاحلال مكانه فالامر اكثر من عادي لكن تعلم ان السودان بلد ديمقراطي فمن الطبيعي ان تظهر اجتهادات هنا وهناك وان كان الامر لا يقلق كثيرا..

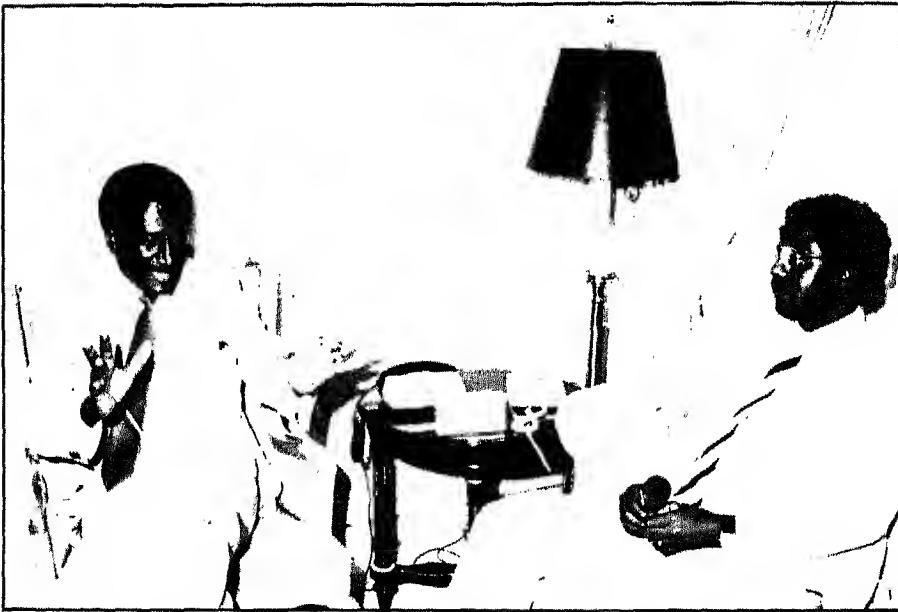
*** وهل هناك نية في ظل هذا الوفاق لاعادة النظر في وضع ذلك الجهاز الدستوري المسمى راس الدولة او مجلس السيادة؟**

- بديهى جدا وهذا وارد حتى يشمل الوفاق كل اوجه الحكم في السودان لكن ليس للمسألة زمان معين..

وزير الخارجية السابق
د. مأمون سنادة

- المكائد السياسية قائمة بين أحزاب الوفاق.
- هناك أولويات في السودان قبل القوانين البديلة.
- إعلان الوحدة مع ليبيا « الناس في شنو والحسانية في شنو ».

الكويت ٨ سبتمبر ١٩٨٨



★ بعد انخراط الحزب الاتحادي الديمقراطي في حكومة الوفاق السودانية يؤخذ على الحزب عدم اقتناعه بذلك بدليل بعض المواقف المتتالية في الساحة السياسية السودانية والتي فضحت هذا الأمر فهل هناك ظروف لا ندرى سببها أرغمت الحزب على المشاركة؟

– أولا ان الحزب الاتحادي هو حزب ديمقراطي واجهته المعنية ممثلة في الهيئة البرلمانية والمكتب السياسي هي التي اتخذت القرار بالدخول في حكومة الوفاق ووقعنا على الميثاق قبل الدخول في الحكومة واختارنا البعض ليمثلنا داخل مجلس الوزراء، ولذلك ليس هناك اى ارغام وانخراطنا في حكومة الوفاق تم بمحض اختيارنا وطوعنا وارادتنا، اما اذا كانت بعض الجهات لها رأى آخر فالحزب كما تعلم ضخم وله جماهيرية وسط الشعب السوداني ومن الصعب الاجماع على شىء فذلك من طبيعة البشر.. لكن المهم ان اجهزة اتخاذ القرار بالاغلبية وافقت على الدخول في الوفاق.

★ السؤال ما يزال قائما هناك مواقف متتالية عكست عدم اقتناع الحزب بالوفاق على سبيل المثال اضراب مزارعى الجزيرة والمناقل وقضية المعتمدية وقضية الحكيم.. الخ!!

– بالنسبة لاضراب مزارعى الجزيرة والمناقل فالذى اضرب هو الاتحاد وليس الحزب فاذا ما كان للحزب اقلية ساحقة من المزارعين فذلك موضوع آخر.
★ لكن الحزب اتهم من قبل اطراف الوفاق نفسها بأنه يقف وراء الاضراب؟

– هذا كلام غير صحيح وغير مسؤول ويدخل في باب المكيدات الحزبية لا أكثر ولا اقل.
★ بالنسبة لأخر المستجدات في الساحة السياسية السودانية وهي مسألة المعتمدية.. وهى في تقديرى حسبت على حين غرة لان الحزب الاتحادي الديمقراطي كان له موقف وطالما ردد قاداته أنه اذا حسبت مسألة المعتمدية للجهة الإسلامية فسوف ينسحب الحزب من الوفاق الشىء الذى لم يحدث؟

– للحزب ثلاثة اشخاص هم الذين يتحدثون باسمه.. زعيم الحزب محمد عثمان الميرغنى وأمين عام الحزب الشريف زين العابدين الهندى ونائبه سيد احمد الحسين.. ودون ذلك اى شخص سواء كان وزيرا او عضوا في المكتب السياسى اذا ما صرح فانه يعبر عن رأيه الشخصى والخاص.
★ اليس من الممكن ان ينعكس ذلك سلبا على الحزب؟

– اطلاقا.. فالذى يعرف الحزب الاتحادي بمختلف مسمياته وعبر تاريخه يعرف كيف يتخذ القرار ويعرف الى اى حد هذا الحزب ديمقراطي.

★ لكن حسب ما اذكر ورد تصريح في ذلك الخصوص على لسان زعيم الحزب نفسه؟

– السؤال يوجه الى محمد عثمان الميرغنى فأنا لا اتحدث نيابة عنه.

★ اجمالا نحن نفترض ان يكون نقد الحزب في مواقفه تجاه الوفاق مدعاة للقلق في (اوساط قياداته)؟

– بالنسبة لنا كقادة في الحزب ونعرف كيف يعمل الحزب لا ارى سببا للقلق ولكن جماهيرنا ليس بالضرورة ان تتصاع دائما للقرار السياسى.. وعلى العموم نحن ملتزمون بميثاق الوفاق مادامنا اعضاء فيه.. ونحن مع الوفاق حتى يحدث الله امرا كان مفعولا.

★ هل تأثرت السياسة الخارجية السودانية بامزجة احزاب الوفاق؟

– اذا ما اطلعنا على ميثاق الوفاق سنجد ان هناك نقاطا معينة تتعلق بالسياسة الخارجية وهى ليست مفصلة وتركت للحكومة امر ترجمة ما تم الاتفاق عليه في ميثاق الوفاق حول السياسة الخارجية بشء من التفصيل ومبلغ علمى ان مجلس الوزراء السودانى شكل لجنة برئاسة رئيس الوزراء لاقرار السياسة الخارجية التى تنتهج في فترة الوفاق وما تبقى من عمر الجمعية التأسيسية. ووفق معلوماتى انه لم تقدم حتى الان ورقة السياسة الخارجية لمجلس الوزراء السودانى..

★ فى ظل الكوارث الاخيرة التى حدثت في السودان لوحظ غياب الجهاز الحكومى اضافة الى تراكمات المعاناة والضيق المعيشى وقد ولدت هذه الاشياء مجتمعة قناعة لدى رجل الشارع في عدم ايمان قطاع عريض بالديمقراطية الحزبية كخروج للسودان من مشاكله القائمة وهى حالة مسؤولية عنها الاحزاب الان فما هو رأيك؟

– أولا.. الكارثة التى حدثت مثل ما ذكر محمد عثمان فاقت توقعات اى انسان.. فما سقط في اسبوع واحد من الامطار يساوى ما سقط خلال الثلاث سنوات السابقة ولا يمكن توجيه اللوم الى الحكومة بنسبة مائة في المائة لأن الناس كانوا يعانون من موجة الجفاف لكن ربنا سبحانه وتعالى شاء غير ذلك وحدث العكس ولا اعتقد ان الجماهير كرهت الديمقراطية لكن كالعادة يوجه اللوم هنا وهناك للجهاز الحكومى. وعلى كل فان السودانين تصدوا للكارثة بمخلف احزابهم وانتماءاتهم وشمروا عن ساعد الجد وشاؤوا انقاذ السودان ثم يتحاسبون فيما بعد لتحديد وجه التقصير. والتقصير طبعا في

اتخذت قرارا بدعم قوات الامن الموجودة هناك وكانت النتيجة ان انخفضت الاحداث وقد تصدت قوات الامن اخيرا كما ذكر محمد عثمان الى قوات ابن عمر وجردتها من اسلحتها ومنع ابن عمر من دخول السودان عبر مطار الخرطوم ونحن في الحزب الاتحادي ضد استغلال السودان ولا نسمح بانتهاك حرمة اراضيه..

★ عن الحدث الاخير حول اعلان وثيقة وحدوية بين ليبيا والسودان هل لذلك علاقة بما حدث في الجزء الغربي؟

– الحقيقة ايضا لا علم لي بهذه الوثيقة لانها اعلنت بعد مغادرتي الخرطوم وكل ذلك مفاجئة لي ومرة اخرى اقول «الناس في شنوا والحسانية في شنوا»!!
★ بما انكم كنتم على رأس وزارة الخارجية في السابق اسالكم بشأن التصريح الذي يقول ان مصر طلبت من سفاراتها في الخارج اطلاع الرأي العام العالمي على حقيقة الكوارث في السودان الا يشكل ذلك خرقا لمبدأ السيادة؟

– لقد تناول محمد عثمان هذا الموضوع وذكر انه قابل الرئيس حسني مبارك وفي لقائه معه، وكانت في ذلك الوقت الاتصالات مقطوعة عن السودان لهذا جاء الطلب ولا يعني ذلك التحدث بأسم السودان.
★ ماهو طبيعة الدور المصري السابق في شأن العلاقة الليبية السودانية؟

– نحن نحمد لمصر هذا الدور ونحن شاكرون لهم انهم دبروا لقاء بين المهدي ومنغستو هيلامريام بعد احتلال مدينة الكرمك السودانية حينما ساءت العلاقة وخشينا وخشى العالم كله ان ينزلق السودان واثيوبيا الى حرب مشتركة.. وحدث ان ارسل الرئيس المصري حسني مبارك رئيس الوزراء عاطف صدقي بينما كان في طريقه لاجتماع مؤتمر القمة الافريقي وجاء فعلا واجتمع الى القيادات وقد حضرت كلها وذكر انه يمكن التوسط اذا ما وافقنا على ذلك وحدث ما حدث.. واتفقنا على كمبالا للمحادثات بيننا وبين الاثيوبيين ولذلك نحن نقدر للاخوة المصريين هذا الدور.

★ طبعاً كما تعلم الحزب الاتحادي الديمقراطي لم يكن طرفاً في التوقيع على وثيقة «كوكادام» ضمن القوى السياسية الاخرى وكان متحفظاً عليها ومع ذلك صرح قاداته مؤخراً قبل الالتقاء بقيادة الحركة الشعبية فكيف يستقيم هذا الامر؟..

– في الواقع نحن لم نرفض الاتفاقية ولم نوافق عليها، كل ما قلناه اننا لسنا ملزمين بها لاننا لم نكن طرفاً فيها.

★ لكن القادة المفاوضين قالوا يمكن؟..

– يمكن.. يمكن فالاتحادي كما ذكرت لم يوافق ولم يعترض.
★ ماهي احتمالات لقاء الميرغني وزعيم المنمردين جون قرنق؟

– نحن نعتقد انهم سيجتمعون بعد تجهيز كل شيء وبعد الاتفاق لان المباحثات لا تعنى بالضرورة الاتفاق واذا ما حدث سيتوج بلقاء محمد عثمان وجون قرنق وهذا الموضوع بعلم الصديق المهدي..
★ سؤالنا الاخير بعد حسم مسألة المعتمدية للجبهة الإسلامية هل تتوقع انسحاب الحزب الاتحادي من الوفاق كما كان يصرح قاداته؟

– كما ذكرت لك، فان الحزب ديمقراطي واذا ما اثير هذا الموضوع في الهيئة البرلمانية او المكتب السياسي ما يسفر عنه الاجتماع هو رأي الحزب وأي رأي ابيه فهو رأي فردي لكن حتى الان يبدو انه ليس هناك اعتراض على ما تم لاننا لا نريد افتعال المشاكل والبلد تواجه بمشاكل ضخمة وفي رأيي ان الموضوع ليس بمشكلة قائمة في الوقت الحالي.

★ لكن طبعاً للمسألة معناها المعنوي في تقليص دور الحزب؟

– طبعاً الناس تختلف في وجهة نظرها وعادة في الاحزاب او في الحكومات الائتلافية لا يجد الفرد ما يريده لكن عندما تجد الاغلبية وتتفرد بالحكم فيمكن ان تنال ما تشاء.

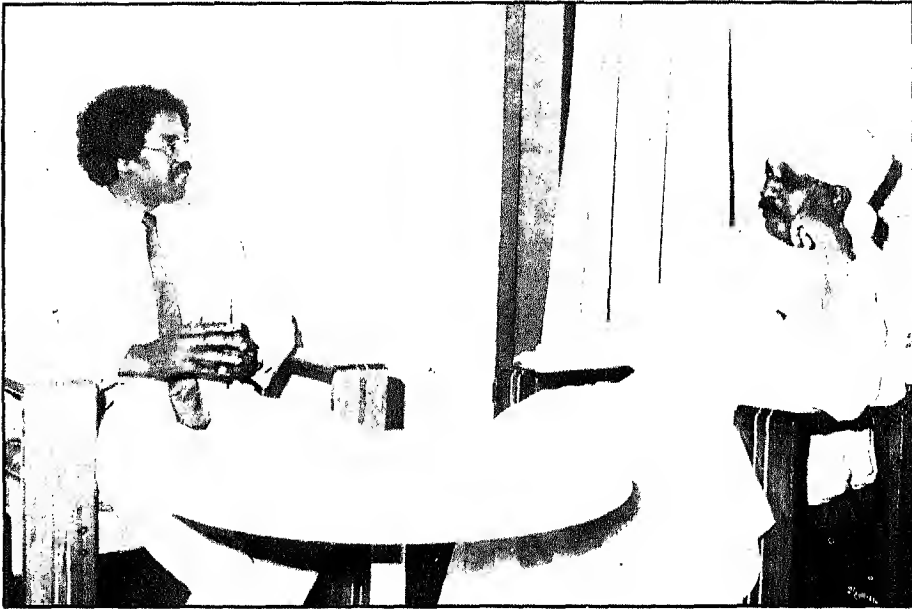
★ لكن تنازلات الحزب هائلة جداً؟..

– بعض الناس يردد ذلك والبعض الاخر يردد العكس، بل احياناً في داخل حزبنا نسمع من اعضاء قولهم بالذهاب الى المعارضة وناقشنا الموضوع كثيراً لكن الاغلبية رأيت ان تستمر في الحكم لمصلحة البلد وليس لمصلحة الاتحادي الديمقراطي ومن خلال مشاركتنا في الحكومة ضحينا بأشياء كثيرة.

وزير المالية
د. عمر نزار الدائم

- إستغنيا عن القمح الأمريكى لتحرير إرادتنا
ولا مساعدات سائبة..
- الجنوب أصبح مسرحا لتدخلات أجنبية
ونرفض السلام المشروط.
- شريف التهامي مظلوم والمجموعة المايوية
إنخرطت فى الديمقراطية.

الكويت ١٦ فبراير ١٩٨٩



لاعتقد الجنوبيين ان الامن والطمانية والاستقرار في الشمال. واعداد قليلة جدا نزحت الى اثيوبيا بحكم قرب الحدود. ولذلك الصباح الذي تطلعه الصحافة الغربية سببه ذات القوى التي دمرت الجنوب وليس السودانين.. وفي رأيي ان عددا كبيرا من السودانين وايضا الاخوة العرب قد خلقت الدعاية العالمية، وضعا معكوسا بالنسبة لهم. واصبح السودان في وضع المعتدى وليس المعتدى عليه.. وفي مارس الماضي ذكر ان الجنرال موشيه ارينز وزير خارجية اسرائيل التقى جون قرنق في كيبوتيا داخل السودان بعدما جاء عن طريق كينيا، لذلك فالمسؤولية لا تحمل للسودان وانما تحمل للعناصر المؤيدة والداعمة للحركة.. والتي خربت الجنوب وشردت اهله..

* من الاشياء التي نعتقد ان لاجدال فيها ان الحركة الشعبية بعد مبادرة السلام اكتسبت بعدا اخر وزخما اكبر خارج السودان، لانها طرف اصيل في المبادرة، في حين انحسر الدور الحكومي هل تتفق في ذلك ام لا؟.

— جدا.. لان الطريقة التي جاءت بها مبادرة السلام ادت الى تصور خطأ، برغم ان فيها ايجابيات كانعقاد المؤتمر الدستوري، اما البند الاخرى كرفع حالة الطوارئ ووقف الحرب واتفاقيات دول الجوار كل هذه مسائل خطيرة لا نرفضها حركة تمرد.. فالمفروض ان يكون لقاء الطرفين دون شروط وعندما عرضت في البرلمان ذكر محمد توفيق ان الاتفاقية اما ان تقبل جملة وتفصيلا او ترفض كما هي. والبرلمان قرر رفضها بموجب هذا التصور، فمن غير المعقول ان تفرض علينا حركة تمرد شروطا في الغاء اتفاقيات مع دول جوار. حتى لو كانت هذه الاتفاقيات موجودة، ذلك لانها حركة تمرد لا تملئ شروطا. وكان المفروض الاتفاق على بندين فقط المؤتمر الدستوري وقبول اللجنة ثم من بعد وقف اطلاق النار ويعددها الطوارئ، لاننا لا يمكن الغاء حالة الطوارئ اذا لم نطمئن على حالة البلاد. وحاولت الاتفاقية اظهار ان هناك اشخاصا مع الحرب واشخاصا ضدها، وهذه ليست القضية لان الشعب السوداني بكل فصائله مع توجه السلام، بل حتى الجيش السوداني في حالة دفاع فقط. ومن اخطائنا التي تؤخذ علينا اننا لم نقيم بتعبئة كاملة ونحن في ظروف الحرب، ولا يمكن ان نفاوض من منطلق ضعف. و«الناصر» سقطت للمرة الثالثة، وهي ف الواقع «حطة» صغيرة.. ولا نبالغ بالقول انها مدينة، كأنها مدينة فيها High ways وكما قلت هذا هو السقوط الثالث، الاول كان في الفترة الانتقالية في خدعة الخطاب الذي ارسله الجزولي دفع الله، وكذلك في اواخر عام ١٩٨٦ احتلت الناصر واستردت، وحاليا يمكن استردادها، ومن مساويء الاعلام انه اوحى بالامر كأنها المرة الاولى.

* الناصر مدينة استراتجية غير انه نعتقد ان السنتمتر المربع هو كالميل مربع في سيادة الدولة، فلا يجوز التقليل من شأن شبر هكذا نفهم؟.

— هذا صحيح، لكن لايد من ارادة استردادها. وواضح ان حرب الجنوب مفروضة وفيها قوى اجنبية دخلت مباشرة.. إسرائيل.. كينيا.. الكنائس وليست الحركة بقدراتها الذاتية. وحاليا نحن بصدد الاتفاق مع اثيوبيا وفي خلال الاسابيع المقبلة ستتضح مسألة المؤتمر الدستوري، اما كينيا فبرأيي انها دولة هشة. وهي ايضا اطماع في «مثلث اليمى» لان الادارة البريطانية سمحت لهم بادارته نيابة عن السودان وحاليا تريد استردادها وهذه مشكلة حدودية. فالقراءات يجب ان ألا تكون خطأ. ونحن في موضوع تحرير البلد مع التعبئة والجدية سنحققها، والسودانيون بطبعهم مسالمون ونواياهم خيرة، لكن بعد التطورات الاخيرة المفروضة ان تكون المسألة جادة ونعمل مثلما حدث في بياfra عندما قرر الشعب ان يصفى القضية فعل برغم ان اوجوكو من خلفه ديغول والبابا وغيرهم فاذا استمر هذا التدخل اعتقد ان الشعب السوداني ليست عنده خيارات عديدة، وفي رأيي ان الحركة اذا كان موضوعها موضوع مظالم، فمن الممكن مناقشة ذلك في اطار المؤتمر الدستوري، لكن اذا القضية قضية تحرير السودان، كما يدعون وتغيير هوية البلد، فهذا حديث تجاوزناه بعد سقوط نميري، وهذه الحالة لا نملك خيارا الا المضي في طريق مواجهة التمرد حتى النهاية، والسلام لا يحدث الا في حالة واحدة، لكن هناك بعض الناس يقرأون المسألة خطأ.. مثلا السيد محمد عثمان قابل قرنق هل معنى ذلك انه حدث سلام في البلد ولايد من النظر للقضية ببعبها الحقيقي وليس الدعائي، بل حتى اخوانا العرب في المنطقة لايد ان يفهموا القضية بهذه الصورة..

* ذكرت ان موشيه ارينز قابل جون قرنق بناء على انباء صحفية لكن بدوري اسالك كعضو في الحكومة، هل تملكون اي ادلة توضح ذلك؟.

— كتب ذلك الصحافي «كولين ليجن» في صحيفة «الأوبرزفر» في مارس الماضي وهو مهتم جدا بالانظمة العنصرية.. إسرائيل وجنوب افريقيا.. والمسألة مؤكدة وليست سرية.. وحركة التمرد لها علاقات واضحة مع إسرائيل والموضوع لا يحتاج لجهد من احد، والحركة لم تنكر ذلك. ولقرنق علاقات قوية مع إسرائيل وكلها حقائق متاحة.. ويعد سقوط الكرمك وقيسان حركوا المعركة لاتجاه اخر لتلقيهم مساعدات من كينيا وهناك تدخلت إسرائيل بحضور الجنرال اريئز قبل ان يصبح وزيرا للخارجية، وكتب ذلك كولين ليجن وحددها في تاريخ ١٤ مارس ١٩٨٨ .. ونؤكد ان هذه الحرب مفروضة بقوة اجنبية على اهل السودان..

★ هل هناك اتفاقيات عسكرية مع دول الجوار مثلما ذكر في مبادرة السلام؟

— كلا.. لا توجد أية اتفاقيات، والنظام الديمقراطي كما قلت لايسمح، لا يوجد شيء اسمه اتفاقيات سرية..

★ نقصد الاتفاقيات العسكرية السابقة خلال عهد نميري؟

— كانت بالطبع هناك اتفاقية الدفاع المشترك وعندما عملنا ميثاق الاخاء اعتبرنا هذا الميثاق جب ما قبله، وهي اتفاقية مبرمجة المفروض ان تكون فيها لقاءات دورية وهي حاليا سقطت مع جعفر نميري، وايضا هناك بروتوكول امدادات عسكرية مع ليبيا وهو عادي جدا لايمكن الغاؤه وهو نفسه موجود مع مصر وايضا مع يوغوسلافيا والصين والعراق..

★ لكن هنالك راي يقول ان الاتفاقيات التي تعقد بين الدول تفص بنفس الطريقة التي عقدت بها، من هذا المنطلق لا يمكن ان نقول ان اتفاقية الدفاع المشترك انتهت بانتهاء نظام نميري؟..

— الموضوع ان نظام جعفر نميري لم يجرى بقانون وانما هو نظام فرض على الشعب السوداني، مثلا اتفاقياته مع الفلاشا لا علاقة لنا كشعب بذلك، ونظام نميري لم يكن مهتما بقضية السودان، لأنه بدون شرعية وانما كان مهتما بوجوده وكل قدرات البلد ضاعت في تأمينه والحفاظ عليه، ونحن نرى ان طبيعة التغيير تفرض اوضاعا جديدة.. ويبقى موضوع الاتفاقيات موضوعا شكليا اما المضمون انتهى ونظام نميري اساسا عقد هذه الاتفاقية ضدنا نحن بعد هجوم ١٩٧٦ اى ضد الحكومة الموجودة اليوم ويسقط نميري اصبح الغاء الاتفاقية مسألة شكلية..

★ قرر النائب العام مؤخرا اطلاق سراح د. شريف التهامي قبل اكتمال القضية وهذه مسألة اثار جدلا، وهناك من يرى ان العلاقات الخاصة لعبت دورا في هذا الاتجاه. ولم يسلم القرار من الشكوك فكيف ترى هذه القضية؟..

— اذا نظرنا الى محاكمات شخصيات مايو، فان شريف التهامي امضى اكثر من اربعة اعوام في السجن، ونحن لو قارنا الانتصاق بـ مايو وزعامات مايو، فسيكون التهامي اقل شخص ارتباطا بها، بمعنى انه وقعت احداث وبعض الاتهامات وضعت به في «الهيصة دي» وانت لو نظرت حاليا لشخصيات نظام مايو تجدها كلها وقد اطلق سراحهم، والاتهامات التي وجهت لشريف التهامي جرى فيها تحقيقات كبيرة ظهر جزء منها ولم تكن الاتهامات بالنسبة له مباشرة.. وشريف التهامي مهما قيل فانه في رأيي الشخصي وقع عليه ظلم بالنسبة للمجموعة المايوية الموجودة حاليا في داخل وخارج السودان، بل حتى في رأيي ان نميري اسعد حالا والمجموعة المايوية كلها ما عدا مجموعة الاربعة، وجدت في ظل النظام الديمقراطي حريتها وانخرطت فيه في اطار الجو الديمقراطي السائد حاليا في السودان..

وزير الدفاع
اللواء مبارك رحمة

- قبل المذكرة كان يمكن للقوات المسلحة ان تجهز الديمقراطية.
- لا نرى مبررا لمليشيات حزبية او غير حزبية.
- تشاد تخطط لخلق بليلة ورصدنا علاقات حبرى وقرنق.

الكويت ٢٢ يونيو ١٩٨٩



★ ما هو تقييمك العسكري والسياسي لمذكرة القوات المسلحة التي رفعت في وقت لم تكن فيه على راس هذه القوات؟

- لم أكن في موقع المسؤولية عندما قدمت هذه المذكرة ولكنني قد اكون نتاج بعض الأشياء التي تحققت من خلال المذكرة وفي تقديري ان القوات المسلحة تمتاز بالانضباط والمسؤولية وقد تقدمت بالمذكرة حسب اعتقادي وهي تعلم وتدرك جيدا ان الدستور يكفل للقوات المسلحة حماية الوضع الديمقراطي وعدم التفريط في مكتسبات الشعب والحكومة هذه طبعاً جاءت بعد التوقيع على برنامج العمل المرحلي واتشرف بأنني توليت منصب وزير الدفاع في هذه الحكومة من منطلق قومي.
★ بما ان المذكرة والبرنامج مضت عليهما فترة ليست بالقصيرة هل تعتقد ان هناك انجازاً تم لينودها؟

- اعتقد ذلك، فالحكومة من أول جلسة لمجلس الوزراء اعلنت قبولها للبرنامج المرحلي كخطوة أولى. وأول قرار كان قبول مبادرة السلام رسمياً وهو مطلب الحركة جون قرنق. ثم تكونت غرفة عمليات لمتابعة هذا الامر برئاسة الأخ وزير الخارجية وبعض الوزراء الآخرين وشخصيات لها علاقة بقضية الجنوب وبعد ذلك ألقى رئيس الوزراء خطاباً في الجمعية التأسيسية يؤيد هذا الاتجاه وعموماً فان الحكومة تسير نحو السلام سيرا حثيثاً وجد ومسؤولية.

★ المذكرة ظاهرة فريدة بالنسبة لجيوش العالم الثالث وفي السودان تكررت مرتين وتباينت ردود الفعل في تقييمها بين مؤيدين ومعارضين ولعل المعارضين خافوا اشتغال القوات المسلحة بالعمل السياسي هل تؤيد هذا الرأي؟

- لا خشية من ذلك وقلت في حديثي ان القوات المسلحة منضبطة ولا تتطلع الى عمل انقلابات كما يتبادر لذهن البعض وما انتهجه مؤخراً بتقديري هو اسلوب حضاري وكان بإمكان القوات المسلحة ان تلجأ الى السلاح وسفك الدماء واجهاض الديمقراطية. لكن كما تعلم في بداية المذكرة اكدت القوات المسلحة أنها مع الشرعية الدستورية ومع الديمقراطية وحمايتها وهذا ينفي أي تصور مخالف.
★ في الآونة الأخيرة تكونت هيئات بدعوى دعم القوات المسلحة وتعلمون ان هذه الهيئات تقف من وراءها جهات سياسية معينة فكيف تنظرون الى هذه المسألة؟

- اقول لك بكل الصدق ان القوات المسلحة جهاز قومي، وهي لا تتأثر سلباً بأي هيئات او كيانات فواجبها حماية الأرض والعرض والوطن وحماية التراب وهي قوات منضبطة لم تتأثر ولن تتأثر بآية أعمال سياسية وهي تسعى لتحقيق الأمن القومي، والقوات المسلحة بعيدة كل البعد عن أية هيئات سياسية لها مطامع واغراض.

★ كثيراً ما يجري الحديث عن تسليح القبائل والان يناقش ما يسمى بقانون الدفاع الشعبي فهل لكم في القوات المسلحة رأي محدد في ذلك؟

- لقد ذكر البرنامج المرحلي انه لا بد من حل الميليشيات ووضعها تحت امرة القوات المسلحة في الاماكن التي يهددها الخطر وطبعاً سبق في مرحلة مضت ان سلحت القبائل للدفاع عن نفسها وحمايتها من الخطر لأن القوات المسلحة لا تستطيع ان تسيطر على كل شيء، وإذا ما اجيز قانون الدفاع الشعبي فلا بد من التقنين وتوضع الميليشيات تحت اشراف القوات المسلحة وهي قومية ليست لها محاور او انتماءات حزبية او سياسية وتستطيع القوات المسلحة وقتها ان توجهها التوجيه الصحيح.
★ هل ترصد القوات المسلحة أية ميليشيات لآية جهات حزبية؟

- حقيقة نحن لا نعرف ولكن ما قصدته انه اذا ثبت لنا هناك تواجد لآية ميليشيات حزبية او غير حزبية يجب ان تحل وتشرف عليها القوات المسلحة، والاسلحة يجب ان تستولى عليها القوات المسلحة، وعموماً نحن لا نرى أي مبرر لأن تكون هناك ميليشيات مسلحة حزبية او غير حزبية.
★ يعني ليست لديكم معلومات؟

- لا، ولكن اذا ثبت فالمبدأ واضح، وإذا قام الدفاع الشعبي بالقانون ستكون هناك خطوات حاسمة وهي حل كل الميليشيات القائمة وتجريدها من السلاح وتقنينها تحت اشراف القوات المسلحة وهذا يخفف الخطر.

★ قبل فترة كشفت صحيفة «الخرطوم» عن كميات من الاسلحة المتنوعة الكثيرة التي وجدت مخبأة في ضواحي الخرطوم والموضوع برغم خطورته لم يثر مرة أخرى هل تتوفر لديكم معلومات معينة في القوات

والمسؤولية للوصول الى سلام عادل يحقق الدماء ويعيد الاستقرار والأمن الى جنوب البلاد الحبيب.
* ما قصده باستكمال أدوات الحوار هو الناحية الاجرائية لتنفيذ مبادرة السلام وقد علمنا ان هناك بندين حولهما جدل كبير هما تجميد القوانين الاسلامية بقرار يخرج من الجمعية التأسيسية والاتفاقيات العسكرية مع دور الجوار؟

- اللقاء طبعاً يتم في اطار اتفاقية السلام بتوضيحاتها وربما في هذا اللقاء يتم حسم هذه الاستئلة التي تحتاج الى تفسير من أى طرف. وفي ما يتعلق بالاتفاقيات العسكرية فان البروتوكول العسكري الليبي السوداني انتهى بانتهاء الفترة الانتقالية واتفاقية الدفاع المشترك لا تمس سيادة السودان ولكن الان حسب ما أعلم هناك اجراءات تقوم بها الحكومة لالغاء هذه الاتفاقية فمجرد هذا يجب ان يفسره الطرف الآخر بأنه خطوات جادة.
* الطائرة الليبية التي هبطت في مصر... طالب السودان بها ولكن كما تعلم لم يفرج عنها فإين وصل هذا الامر؟

- الطائرة مهداة للسودان وحقيقة هما طائرتان لا واحدة... اقلعتا من العينات في طريقتيها الى مطار «دنقلا» وشاعت الظروف ان يلجأ الطيار الليبي الى مصر وحدثت كثير من التصريحات في هذا الموضوع واكد رئيس الوزراء ان الطائرة مهداة للسودان وإنها كانت في طريقها الى السودان ونأمل ان لا تخلق هذه ازمة.
* هل حدثت مطالبة رسمية؟

- هذه مسؤولية ليبيا... لكن حدث اتصال من السودان بالاخوة في مصر لكي يفرجوا عنها لأننا في حاجة لها فعلاً.
* ورفض الطلب؟

- لم ننتلق رداً لأنه قيل ان التحقيقات لا تزال مستمرة.
* تبني السودان مؤخرًا حواراً بين الفصائل الارتيرية وتوجس بعض المراقبين السياسيين من مسألة مقايضة القضيتين كما يتروّد دائماً فما هو احترازكم لهذا الامر؟

- لا اعتقد ان هناك أية مساومة على القضية الارتيرية وكل ما يقدمه السودان لدول الجوار من اجل استقرار المنطقة وما تم لا يخرج عن هذا النطاق ولا اعتقد ان السودان يغامر بهذا الخصوص.
* ماذا عن العلاقات السودانية الامريكية؟

- متوازنة وليس هناك ما يدعو الى التساؤل.
* اميركا خفضت معوناتها العسكرية لبعض الدول الافريقية ومن بينها السودان؟

- القوات المسلحة السودانية تآثرت كثيراً بعدم الدعم الأمريكي في مجال التسليح وغيرها.
* معلوماتنا تشير الى ان التخفيض مرسوم بطلب تسهيلات عسكرية في الاراضي السودانية؟

- هذا غير وارد ولم اسمع به فالسودان دولة ذات سيادة... ولن نسمع بذلك.
* ماذا تعني التحركات الاعلامية الاخيرة لنييري بالنسبة لكم؟

- ردود الفعل السياسية واضحة وحسب ما سمعت ان الموضوع احتوى سياسياً وقد تكون هنالك اتصالات.

الباب الثالث

الفصل الأول الديكتاتورية الثالثة ومصنع الكذب !

«انتظر عند المصب فحتجا سيحمل لك النهر جثة

عدوك».

(مثل صبرى)

إن الاشكاليات التي تواجه حركات الاسلام السياسى شتى، وأكبرها فيما يرى البعض هي اشكالية الديمقراطية، وهي من حيث أنها قيمة فكرية إنسانية وضعية تتعارض مع فهم فريقين من هذه الحركات. الأصوى الذى يرى أنها متضادة ومتقاطعة شكلا وموضوعا مع الفهم الفطرى العقائدى، والمستدير الذى يرى إمكانية مواضعها مع المفهوم الشورى ...

والفريق الأول (دوغمائي) يتوهم إمتلاك الحقيقة المطلقة والقول الفصل فى المسائل الخلافية الفكرية والفلسفية، وهذا ما يفسر طبيعة العنف والبطش والارهاب التي يلجأ إليها في مواجهة الآخر تحت ذرائع الكفر والالحاد والعلمانية. أما الفريق الثانى (براجماتى) تراوده مبدئية الحوار ويمارسها تمظهرأو تأففا أو خنوعا!.

والوضوح فى آراء الفريقين عبر عنه د. حسن الترابى بقوله (كان الحوار بين استراتيجية الاستيعاب الكامل أو القرار السريع، وبين الاستراتيجية التدريجية أو الفعل الحذر. أى بين أولئك الذين يعتقدون أن المنهج الصحيح للانتقال الإسلامى هو ما يجب على الحركة أن تكون متميزة ومستقلة ويبدل مواز للنظام الحزبى التعددى ومواجهته وإجتنائه بالكامل ووراثته سياسيا، وأولئك الذين يرون أن نفس الهدف يمكن تحقيقه من خلال إجراء التغييرات تدريجيا والتي ستعلم الحركة وتجعلها مستعدة لاستلام المسؤوليات الضخمة)(١).

ما أود أن اخلص إليه هو أن الديمقراطية كقيمة فكرية ليست فى أولويات حركات الإسلام السياسى فى شىء، وكثيرا ما عبر قادة هذه الحركات عن ذلك ومع أنه فهم أزلئ متأصل فى فكرهم إلا أنهم يربطونه أحيانا بحالة معينة بغرض التعبئة على سبيل المثال يقول د. حسن الترابى (بعد تجربة الديمقراطية فى عهد أكتوبر قد تبينت الحركة الإسلامية مدى زيف الاشكال الديمقراطية فى تمثيل إرادة الأمة ووقوعها تحت نفوذ الإرادة الأجنبية)(٢).

ولهذا تكون السلطة هى الغاية المبتغاه، ويتبع الفريق الأول طرقا ميكافيلية للوصول إليها ويجنح الفريق الآخر لمغازلة النظام القائم غزلا تفضحه المشاعر المكبوتة للهدف نفسه ..

وباستعراض الواقع السودانى نجد أن حركة الإسلام السياسى والتي يمثل نموذجها الآن الجبهة القومية الإسلامية، قد مرت بمراحل مختلفة منذ نشوئها منتصف الاربعينيات، وفى ظل حقبة تعددت فيها تجارب الحكم، وفى عهد الديمقراطية ينحصر جل إهتمامها على تقويض نظام الحكم، وفى عهود الديكتاتورية يحلونها الجوء المباشر لهذه الانظمة لعدة أسباب منها أن النظم الديكتاتورية تدخل تلقائيا فى عداء مع كل التيارات الوطنية والديمقراطية، مما يتيح لها الاستفراد بالنظام وإحتوائه. والشىء الثانى هو ما عرف فى أساليب الانظمة الديكتاتورية حينما تغمض عين الرقابة وتفتح عين الغفلة مع حلفائها، فيغتتم الحليف فرصة ترتيب أوضاعه تنظيميا وماليا، والمعروف أن هذا المطلب يكون غالى المال فى العهود الديمقراطية.(٣). وبالنظر لهذه الاستراتيجية يكون (الإسلاميون يبحثون عن العاجلة فى الأمور وفى هذا مقتلهم فكريا وسياسيا).

برغم وضوح استراتيجية حركة (الاخوان المسلمين) فى السودان إلا أن القوى السياسية لم تعمل على مجابهتها بنفس آلياتها وإكتفت بالحد الأدنى العاجز فى تفهم منطلقاتها الايدولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. ذلك لأن القوى السياسية التقليدية التي هيمنت على الحكم الديمقراطى بعد الاستقلال واجهت مأزق توافق الخطاب الايدولوجى مع تيار الاخوان المسلمين، ويستطيع هؤلاء بدعائية شديدة إستعداد قواعد القوى التقليدية إن بادرت بمحاربتهم. بل حتى فى الجانب الآخر (المحاولات

القليلة التي قام بها الشيوعيون والجمهوريون تمكن الإسلاميون من تفرغها من مضمونها بآليات تجديدها الحركة الإسلامية(٥).

هذه العوامل والمنطلقات المختلفة تساهم إلى حد ما في تفسير ظاهرة وصول الجبهة الإسلامية للحكم. ومن الخطأ الإرتكان إلى الفهم السائد في أن إنقلاب الجبهة الإسلامية كان في ٣٠ يونيو ١٩٨٩، فالصحيح أن الحركة جاءت تنفيذا لأجندة إنقلابية بديلة وضعت منذ زمن وهذا ما نسعى لتوضيحه مع الإعترااف بأن ولادة حكومة الوحدة الوطنية كانت محرضا لبروز هذه البدائل.

سأل السيد محمد إبراهيم نقد السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني الفريق عمر البشير عن بداية التفكير في تكوين تنظيم إسلامي داخل القوات المسلحة فأجاب (كان ذلك عام ١٩٧١ بعد أن نفذ الشيوعيون إنقلابهم بقيادة الرائد هاشم العطا.. كنت عندما حدث الإنقلاب في الفاشر ومعى زميلى فيصل على أبوصالح (كان وزيرا للداخلية وعضوا فى مجلس الانقاذ وإستقال إستقالة مسببة) وكنا إسلاميين ومتدينين وفكرنا كثيرا وسألنا أنفسنا هاهم الشيوعيون ينظمون أنفسهم داخل الجيش ويغيرون النظام لمصلحتهم فلماذا لا نعمل نحن(٦). مع شكى فى هذه الرواية إلا أنها زادت من قناعتى فى إنطباعى عن قائد الحركة الإنقلابية الفريق البشير.. فهو إنتهازى مفضوح.. طموحاته وأسعه وأفكاره محدوده.. يقول عنه بعض زملاؤه أن أكبر عيوبه الكذب، وهى إحدى خصائص المنافقين. وقد نحى بعض علماء النفس منحى آخر فى ربط هذه الصفات بعوامل نقص بايولوجية كسيغمون فرويد، وآخرون ربطوها بالعرق كغوستاف لوبون.. هذه الصفات جعلته مؤهلا للعب دور (المغفل النافع) أكثر من كونه كادرا ملتزما بالاطر التى تتبناها الجبهة الإسلامية. وقد يكون بالضرورة الالتزام جاء لاحقا وليس قبلا. كثير من المحللين ثبتوا الأهداف الكبرى لانقلاب يونيو وأهمها قطع الطريق أمام مبادرة السلام التى كان من المأمّل تنفيذ بنودها فى الاسبوع الاول من يوليو ١٩٨٩ وهذا تحليل منطقي لأن فى السلام تحجيما تلقائيا لدور الجبهة الإسلامية فى الشارع، بعدما إعتاشت كثيرا من مائدة حرب الجنوب..

ولأنها الطرف الوحيد الذى كان يقف بعيدا عن إجماع القوى السياسية، ذلك حفز الشارع السودانى فى تلبس الانقلابيين «طاقية» الجبهة الإسلامية. إضافة إلى أن البيان الأول حمل كل المظاهر المعادية للديمقراطية مما يتناسب وقولنا السابق فى عداة حركات الإسلام السياسى للديمقراطية.

* حل جميع الاحزاب والمؤسسات السياسية (الجمعية التأسيسية، مجلس السيادة، مجلس الوزراء، إغفاء الدستور الانتقالي لعام ١٩٨٦).

* حل جميع النقابات والمنظمات والجمعيات والاتحادات (عدا تلك التى لها إرتباط باطنى بحزب الجبهة الإسلامية مثال منظمة الدعوة الإسلامية، إتحاد طلاب جامعة الخرطوم).

* تعطيل كافة الصحف والمجلات والدوريات.

* إعلان حالة الطوارئ وحظر التجوال (هذا البند مالايزال قائما رغم دخول النظام عامه الرابع ويعض الدبابات مالاتزال مرابطة فى أماكنها).

وبعد ذلك جاءت الاجراءات (التجميلية) المعروفة كزج آلاف من رموز العمل السياسى والنقابى فى السجون وممارسة اقصى أنواع التعذيب والتنكيل بهم (البعض إعتقل فقط لمجاهرته بعداء الجبهة الإسلامية فى عهد الديمقراطية).

وتوالت صدور المراسيم التى يهدف بها السيطرة على كل الاجهزة الضرورية لتسيير أى نظام سياسى. فتم من خلال المرسوم الثالث إحكام القبضة على القضاء وديوان النائب العام ولجنة الخدمة المدنية حيث تم تشريد جماعى للعاملين الذين لا يحملون هوية الجبهة الإسلامية أو الذين لا يرجى منهم تعاون.

كان إنقلاب ٣٠ يونيو ٨٩ مستقرا فى توقيتته وآليات تنفيذه (٢٠٠ جندي وضابط وديباقتان)، ساعد فى نجاحه خديعة الانقلابيين عندما زجوا باسم القيادة العامة للتمويه. كما كان رد الفعل الجماهيرى غريبا، فقد بهت الشارع السودانى وتنازعت مشاعر المقت الموروثة للأنظمة العسكرية الديكتاتورية، وفى الوقت نفسه عجز وإحباطات النظام الديمقراطى كل هذه المشاعر كبلمته وجعلته لا يتحرك قيد أنملة للدفاع عن النظام. بدأ كأنما إنتهج طريق الحياء.. لا هو حزين على مضى.. ولا فرح بما هو آت!.

وكان هذا التحفظ مثيرا لأعصاب الانقلابيين الذين ظنوا أن الجموع ستتقاطر عليهم فى الشوارع وتهتف بحياتهم وثورتهم! بل فجعوا أكثر عندما حاولوا تسيير مظاهرة تأييدية، فلم يخرج إلا قلة مما حدا

بهم بوضع التبريرات التي لا تستقيم مع عقل، لكن فى الوقت نفسه بدأ أكثر سعادة فى عدم تنفيذ ميثاق الدفاع عن الديمقراطية، وأعتقد أن هذه الملابسات هى التي دفعت بإخفاء هوية الإنقلاب. مستفيدة من عبر وعظات إنقلاب ١٩٧١ الذى أسفر عن واجهته الشيوعية.. وعندما بدأت رائحة الجبهة الإسلامية تزكم أنوف الشعب، شغل الانقلابيون أنفسهم بالنفى تارة ونفى النفى تارة أخرى. ولما لم يجد ذلك لجأوا إلى بعض وسائل التعمية ومنها:-

* إعتقال د. حسن الترابي وبعض أعضاء المكتب السياسى للجبهة الإسلامية.
* تأكيد قائد الإنقلاب وزمرته فى كل وسائل الإعلام بأن قوانين الشريعة الإسلامية (قوانين سبتمبر ١٩٨٣) ستعرض فى إستفتاء عام.

* تزويج بعض الاخبار فى صحفهم ذرا للرماد.. حيث أوردت الصحف تقرير لجنة حصر ممتلكات الأحزاب (كشف المعيد مكي محمد أحمد الكنانى رئيس لجنة حصر ممتلكات الاحزاب المحلوله معلومات خطيره عن تورط الجبهة الإسلامية فى التلاعب بأموال السودانيين العاملين بالخارج مما أضر بالاقتصاد الوطنى وقال أنه تم الكشف على عدة مكاتب تعمل فى مجال الاستثمار لصالح الجبهة، مشيراً إلى أن هذه المكاتب توجد فى بريطانيا والولايات المتحدة وبعض دول الخليج واليمن، بالإضافة إلى ٢٥ دولة أخرى. كما تم الكشف على عدة إستثمارات محلية للجبهة المذكورة مع بعض الشركات داخل السودان إضافة إلى الإستثمارات القومية الخاصة بالمغتربين السودانيين فى الخارج. وأوضح أن هذه الأموال كانت تدخل السودان كسيولة نقدية وعمليات حرة ويتم تسليمها للأمن العام للجبهة الإسلامية د. حسن الترابي وأن ٦٠٪ من عائد هذه الاستثمارات كان يستخدم لتمويل الحزب(٧).

بالطبع هذا تقرير خطير على حد تعبير صحيفة الانقلابيين، ولابد أن يتساءل المرء عن مصير كل هذا لاسيما وأن الشهادة لم تأت من خصوص حتى يقال عنها أنها مكيدة سياسية..
الآن وبعد مرور ما يقارب الأربعة أعوام على النظام فى السلطة لا يشغل السودانيون أنفسهم كثيراً حول ما إذا كان هذا النظام هو من صنع الجبهة الإسلامية أم لا. فتلك حقيقة أصبح الجميع يتعاطاها كما الماء والهواء.

وليس التساؤل الآن إن كان طاقم الانقلاب هم من كوادر الجبهة الإسلامية أم لا.. فقد تكون هناك بعض العناصر فيه مغيبه بوعى أو دونه.. والحديث بعد مرور كل هذه السنوات ليس عن ذلك. وإنما عن السياسات التى تتبعها السلطة والتى تمثل فى مجملها البرنامج الإساسى للجبهة الإسلامية، وهذه بعض ملامحها.

* العمل على إقرار المسائل الخلافية الكبرى وحسمها لصالح الجبهة الإسلامية كتنقيت قوانين الشريعة (سبتمبر ١٩٨٣).

* إستيعاب كل كوادر الجبهة الإسلامية فى المواقع القيادية وأجهزة الخدمة المدنية والقوات النظامية بإتباع سياسة الإحلال.

* إقرار سياسة الجبهة الإسلامية فى المجال الاقتصادى والإعلامى (الصحف التى تصدر الآن تغيرت أسماؤها فقط بعد سيطرة الكادر الجبهوى عليها).

* إنشاء عدة أجهزة أمنية تتبع مركزيا للحزب تحت عدة مسميات..

* إنشاء تنظيمات موازية للقوات المسلحة كقوات الدفاع الشعبى.

* إبتداع ما يسمى باللجان الشعبية، بغرض إحكام القبضة على القرى والأحياء والمدن من قبل كوادر الجبهة الإسلامية.

* سيطرة رجال الجبهة الإسلامية على قطاع المال عن طريق إتباع سياسة بيع القطاع العام، (المفسدون الذين كانت لهم قضايا ماثلة أما المحاكم فى العهد الديمقراطى ولوا مناصب رفيعة مثل الدكتور على الحاج صاحب القصر العشوائى وشركة الرازى للمبيدات وهو الآن رئيس الهيئة العامة للإستثمار بدرجة وزير دولة).

لقد كان الانحياز الكامل لمعسكر مايسمى بالاسلاميين المؤيدين لصدام حسين إبان أزمة الخليج والتنسيق الكامل مع هذه الحركات فى مصر وتونس والجزائر والأردن، هو قمة السفور فى كشف هوية النظام فى الخرطوم. علاوة على تأطير عمل هذه الحركات فى مؤتمر سمي بالمؤتمر الشعبى العربى الإسلامى والذي عقدت أعماله فى الخرطوم أبريل ١٩٩١ وأنتخب فيه الدكتور حسن الترابي أمينا عاما.

وعودا على بدء إستكمالا لاستراتيجية الجبهة الإسلامية فى الحكم نرى من الضرورى إلقاء الضوء على الوسائل التى مهدت من خلالها الجبهة الإسلامية لانقلاب ٣٠ يونيو.

بعد خروج الجبهة الإسلامية من حكومة الوفاق وتكوين حكومة الوحدة الوطنية أرجأت الجمعية التأسيسية مناقشة القانون الجنائى - أو قانون الترابى كما تسميه الصحافة- حتى قيام المؤتمر الدستورى الذى نصت عليه مبادرة السلام، وفى الاسبوع الأول من أبريل تحدث د. حسن الترابى فى ندوة أقيمت فى جامعة الخرطوم وأعلن الجهاد ضد ما أسماه بحكومة الشتات والردة وقال فى ذات الندوة أن (رايات الجهاد ستترفع لأن هذه الحكومة مرتبطة بكففر الملة الخارجية). (٨) فبدأت الجبهة الإسلامية تسير مظاهرات سميت «بمظاهرات الليل»-نسبة لأنها تنظم بعد إفطار رمضان- تحت عدة شعارات.. ثورة المساجد تارة وثورة المصاحف تارة أخرى، وسيطر القلق على الشوارع السودانى بعدما أخذت التظاهرات شكلا هستيريا وخشى أن يؤدى ذلك إلى إشعال نار فتنه دينية يصعب إطفائها.

فقد خطب محمد عثمان مكي عضو المكتب السياسى للجبهة فى إحدى المظاهرات وقال أن رفض أعضاء الجمعية التأسيسية للقانون الجنائى هو (إساءة الأدب أمام الله) (٩).

وقال على الحاج عضو المكتب السياسى ووزير التجارة السابق (خرجت الجماهير المسلمة تشعل ثورة القرآن فى رمضان، كنا نعلم أن الشريعة لا تأتى إلا بالدم وليس هناك طريق غير الاستشهاد) (١٠).

ووصف إبراهيم السنوسى أمين التنظيم قرار الجمعية التأسيسية بأنه خروج على الشريعة الدينية والدستورية وقال (لن يكون حوارنا بعد اليوم إلا بلغة السلطة التى تعرفها وهى لغة القوة) (١١)

وفى يوم ١٩٨٩/٤/٢٢ زاد قلق الخائفين من وقوع السودان فى براثن فتنه دينية بعدما حدث اشتباك بين عناصر تتبع للجبهة الإسلامية وبعض المسيحيين الجنوبيين الذين يعيشون على أطراف الحارة ٢١ لمدينة الثورة بأمدرمان (١٢) وقد وقع الاشتباك أثر حديث لإمام مسجد الحارة فى خطبة الجمعة التى سبقت وأعزى فيه ضعف المسلمين إلى وجود كنيسة قرب المسجد. وعقب الصلاة تحرش أعضاء الجبهة الإسلامية بإدارة المجمع المسيحى وأشعلوا النار فى الكنيسة ووقع الاشتباك الذى أدى إلى جرح الكثيرين بينهم الدكتور ه سوارا ماري جورج وهى أجنبية مشرفة على المجمع، كما عثر الشرطة على جثة قتيل يدعى عبد الله، وفى مساء نفس اليوم تجمع المواطنون الجنوبيون وقاموا بحرق خيمة ملحق بها شفاخنة وزاوية لتدريس القرآن وهما تابعتان لمنظمة الدعوة الإسلامية وتسمى بمعسكر الحارة وحسبوههم بالهجرة. وكان هناك اشتباك آخر على النسخ نفسه سبق حادث الثورة (١٣) ووقع يوم ١٩/٤ فى حى «اللاماب» جنوب الخرطوم جرح فيه مواطنان وقتل آخر يدعى الرميح عبد المحمود يطلق نارى..

بينما الأمور تأخذ طور التازم كان قادة الجبهة الإسلامية يزيديون فى نيران الفتنة.

وفى الجانب الآخر أصدر مجلس الكنائس بياناً أهاب فيه بالمسيحيين أن (يصلوا من أجل السلام) (١٤).

وعزمت القوى السياسية الموقعة على البرنامج المرحلى وهى المؤيدة لاتفاقية السلام تسير مسيرة لتحرير السلطة فى المضى قدما فى عملية السلام. وكان ذلك يوم الاحد ١٩٨٩/٤/٢٣ فطلبت السلطات إلغائها خوفاً حدوث إحتكاكات بعدما أصدر أحمد حاج نور أمام مسجد الخرطوم ورئيس هيئة شورى الجبهة الإسلامية بالعاصمة فتوى فى خطبة الجمعة ١٩٨٩/٤/٢٠ تدعو إلى (تكفير من يخرج فى مسيرة الأحد) (١٥)، وقال إنها دعت لها الكنائس واستجاب لها الحزب الشيوعى والاتحاديون وذكر مهديدا (إن من ولاهم فهو منهم وإن كان صائما، وليس له حاجة فى أن يدع طعامه وشرايه إذا كان يخرج مؤيدا لتعطيل شرع الله ومناصرا للعدو الكافر) (١٦).. بينما الواقع كذلك كان صحف الجبهة الإسلامية تبرز العناوين التى يقشع لها البدن (الكنائس تقرر التصدى للشريعة الإسلامية) (قوى الردة تعطل شرع الله) (الشريعة لا تأتى إلا عن طريق الدم) (١٧)..

وأصبح من المألوف أن يقرأ الناس عبارات الكفر والالحاد والردة فى صحافة الجبهة الإسلامية، واصفين بها كل من يخالفهم الرأى فى إرجاء مناقشة قانون الترابى. وفى يوم ١٩٨٩/٥/٤ أصدرت الأمانة العامة بالعاصمة بيانا تنادى فيه (بإستنهاض الهمم لانقاذ البلاد من وضعها المزرى ومن عار الردة والنكوص عن شرع الله الذى لن ينحى إلا بسلاح الجهاد والاستشهاد أعداء الله هم الحاكمون وزعمائنا فى غيهم سادرون ولن يمحوا عار الردة إلا السنة الماضية.. الجهاد فى سبيل الله) (١٨). وعلى

النمط نفسه يصدر المشير عبد الرحمن سوار الذهب بعد أن رأس منظمة تسمى «القوى الشعبية للدفاع عن العقيدة والوطن» بيانا يوم ٣٠/٥/١٩٨٩ إلى الشعب السوداني يشير فيه إلى (أن تهاون الحكومة في تعاملها مع حركة التمرد هي سبب كل ذلك) (١٩) ..

وعقدت هيئة شورى الجبهة الإسلامية إجتماعها الدورى لعام ٨٩ وفيه (فوضت القيادة التنفيذية للجبهة الإسلامية إعلان الجهاد بالوسائل المناسبة للدفاع عن الوطن والعقيدة) (٢٠) ..

وجاء في افتتاحية لجريدة ألوان - إحدى صحف الجبهة الإسلامية- الاشارة الى الموعد المحدد لتنفيذ الانقلاب (عزيزى محمد عثمان أن مناسبة النشر بريئة جدا فقد بقى من ٣٠ يونيو أيام وما أشبه الليلة بالبارحة) (٢١) والمقصود بالطبع السيد محمد عثمان الميرغنى، وقال التراي قبل يومين من حدوث الانقلاب (إن السودان يواجه احتمالات إنقلابات عسكرية) (٢٢). وفى الوقت نفسه تمنى أن لا يكون ذلك من النوع الدموى.

من خلال هذه الاستراتيجية التي اوردناه يتضح أن الجبهة الإسلامية تبعت عدة مراحل قبل أن تصل يوم ٣٠ يونيو.. وقد كتبت في صحيفة الوطن ١٠ مايو ١٩٨٩ تحليلا إخباريا لخص في ثلاثة محاور أسباب تحريك الجبهة الإسلامية لرياح الفتنة الدينية وكانت كالتالى.

المحور الأول: خلق جو من الاضطراب والفوضى الأمنية حتى لا تعمل الحكومة على إلغاء قانون الطوارئ لأن إلغاء هذا القانون يقع ضمن بنود مبادرة السلام الموقعة بين الحزب الاتحادى الديمقراطى والحركة الشعبية لتحرير السودان والتي أجازها مجلس الوزراء والجمعية التأسيسية..

المحور الثانى: محاولة إيهام الرأى العام بأنها الجهة الوحيدة الحريصة على إعلاء كلمة الإسلام ولكن هذه تخرصات فضحتها الممارسات المشبوهة لبعض قادة الجبهة الإسلامية (كعثمان خالد مضوى ود.. على الحاج) ..

المحور الثالث: محاولة كسر طوق العزلة السياسية والشعبية التي حاصرتها بعد مشاركتها في حكومة الوفاق وظهورها بمظهر العاجز فى القضايا التي كانت تتحدث عنها وهي فى المعارضة. وبعد ذلك نشوزها عن الاجماع الوطنى فى قضية السلام. فيما يبدو لى الآن وبعد مرور مايقارب الأربع سنوات على إنقلاب يونيو أن الأمور تشرح نفسها ببساطة شديدة.. بعد الدمار الذي لحق بالسودان سياسيا وإقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبعد أن اتضحت طموحات النظام فى تصدير نموذجه إلى أقطار شقيقة.. إننا لو أردنا تفصيل كل ذلك فإننا سنكتشف حقيقة واحدة وهي أن قادة هذا النظام برعوا وأنجزوا شيئا واحدا وهو الكذب..

لقد أقاموا وأسسوا مصنعا كبيرا للكذب!! وقوده إنكار ما تراه العين ونفى ما تسمعه الأذان ولى ذراع الحقائق وذلك ما سيلمسه القارىء بسهولة فى الحوارات التالية-

الهوامش:

- (١) إستنادا إلى دراسة محكمة الدكتور إبراهيم كرسنى (الأصولية والمشاركة السياسية) قدمت فى ورشة العمل التى نظمتها المنظمة السودانية لحقوق الانسان القاهرة ١٦-١٨/١١/١٩٩٢
- (٢) الحركة الإسلامية فى السودان التطور المكسب المنهج ص ٢٥٢ د. حسن الترابى
- (٣) لمزيد من الاستزادة أنظر الفصل الثانى (مضمون وآليات التنظيم الإسلاموى): أزمة الإسلام السياسى د. حيدر إبراهيم
- (٤) المصدر السابق ص ١٣٠
- (٥) المصدر السابق ص ١٢١
- (٦) حيثيات لقاء بين البشير ونقد نشرت تفاصيله جريدة الشرق الأوسط ٦/٧/١٩٨٩
- (٧) جريدة الانقاذ الوطنى ١٧/١٠/٨٩
- (٨) من (٨) إلى (١٧) مقتطفات من تقرير إخبارى لصحيفة الوطن الكويتية من الخرطوم ٣/٥/٨٩
- (١٨) إستنادا إلى رصد وتوثيق دقيق للدكتور مختار عجوبه فى دراسة بعنوان (الديمقراطية مأزق الحركة الإسلامية فى السودان) يونيو ١٩٩٠ (على الآلة الكاتبة).
- (١٩) المصدر السابق
- (٢٠) جريدة الاسبوع ٦/٦/٨٩
- (٢١) جريدة ألوان ٢٥/٦/٨٩
- (٢٢) جريدة الشرق الأوسط ٢٨/٦/٨٩

رئيس المجلس العسكري:
الغريق عمر البشير

- تشكل تنظيمنا بعد فشل إنقلاب يوليو ١٩٧١.
- أطلقنا سراح قادة مايو لأنهم قاموا بإنقلاب مثلنا.
- عندما نجد البديل سنلغى قوانين سبتمبر.

الخرطوم ٢٥ يوليو ١٩٨٩



★ المستقرىء للوضع الراهن لابد وان يرجع بذاكرته للمذكرة التي رفعتها القوات المسلحة في فبراير ١٩٨٩. سؤالى ماذا كان يعنى تأييدكم لها علما بانكم لم تكونوا ضمن الموقعين عليها علما بان التخطيط لهذا الانقلاب كان قبل ذلك بمراحل كثيرة؟

- هذا يضطرنى الى الفترة التى سبقت المذكرة. فالأسباب التى جعلت الناس تنتظم هى الشعور بالخطر عموما. فعندما حدث إنقلاب ١٩٧١ الناس دخلت فى محنة حقيقية، والسودان دخل محور ضيق جدا بعد استيلاء حزب عقائدى ذى توجهات متطرفة بعيدة عن معتقدات وأهداف الأمة. وقلنا لأنفسنا الذين نعتبرهم قوى غير وطنية نظموا أنفسهم وضخوا هذه التضحيات من أجل أهداف بعيدة عن مفهوم الوطن «أشبعنا» الضباط الوطنيين لا ينظموا أنفسهم ويجهزوها من أجل حماية هذا البلد. أى بمعنى الهدف فى ذاك الوقت حماية البلد وليس الاستيلاء على السلطة. واستمرت الفكرة تتبلور فى أذهان الناس بلقاءات ومشاورات ثنائية، حتى أخذت شكل الخلايا، والنس بدأت تكبر، واحتمال أن كل فئة فى أثناء بحثها عن توسيع خليتها، تصادف خلية لها نفس التوجهات، واستمر ذلك حتى السنين الاخيرة فى نظام مايو حيث شعر الناس أن الوضع سائر فى اتجاه خطأ وأنه يجب تصحيح المسار. فاستمروا فى التحضير وتهيئة الظروف إلى أن جاءت الانتفاضة، حيث تمت الاستفادة من الترابط والتنظيم فى خلق رأى عام دال الجيش يرفض حالة الطوارئ، وفعلا استجابت القوات المسلحة لهذا الاتجاه نتيجة ضغط هذه الخلايا. مع أنه كانت هناك تيارات تتصارع، بمعنى كل تيار كان يحاول الوصول أولا للسلطة. وهذه من الاشياء التى قمنا نحن لايقافها الآن لأن الصورة شبيهة بالوضع قبل الانتفاضة. بعد حدوث الانتفاضة كان رأينا فى تنظيمنا نحن أن الاحزاب هى الاصلح لقيادة مسيرة البلاد لما لها من تجارب سابقة وفترة معارضة إمدت لسته عشر عاما، واعتقدنا أنها مؤهلة، لكن فوجئنا أن الممارسات الحزبية لم ترتفع للمستوى المطلوب وكان الأمل أن تختفى بعد فترة الانتخابات ويظهر التوجه المطلوب لكن هذا لم يحدث وشعرنا أن الاحزاب كل يوم وأخر تثبت فشلها بدليل حل الحكومات المتكرر. وعند المذكرة نحن أيدناها من منطلق أن القوات المسلحة تريد أن تأخذ دورها كى ما تحافظ على مسار البلد، ووضعت نقاط معينة نحن بموجبها أيدنا المذكرة. لكن هذه النقاط لم تنفذ والقيادة العامة إدعت عكس ذلك، والنقاط مثل تحديد مسار الدولة وتغيير نظام الحكم والسياسة الخارجية.. الخ. وفى السياسة الخارجية بالذات قبل المذكرة كان للسودان علاقة جيدة مع دولة واحدة هى ليبيا وبعدها العلاقة مع الدول الأخرى ظلت كما هى بينما العلاقة مع ليبيا تناقصت وإنقطعت فى آخر الايام. وبعد المذكرة الحكومة أصبحت أكثر عزلة وأكثر عزلة وأكثر ضعفا، خصوصا تجاه المفاوضات مع المتمردين، فإنجاح المفاوضات لا يتم بتقديم التنازلات وإنما تعرف كيف تكون «شاطر» بمعنى أن تأخذ حقلك دون أن تعطى كثيرا، وهم كانوا يعطون دون أن يأخذوا. وهذه مهينة جدا، ونحن كقوات مسلحة لانقبل الالهانة. صحيح فقدنا معركة أو معركتين لكن لم ننهزم ولم نشعر بأننا إنهزمنا حتى تكون الحكومة فى الموقع الاستسلامى والضعيف. ومفاوضات السلام نفسها نشعرنا بأنها مناورات حزبية، وأنها لعبة دخلت الحركة وخرجت منها رابحة. بمعنى أن الكسب الذى نالته الحركة من المناورات الحزبية منذ تاريخ ١٦ نوفمبر وحتى تاريخ قيامنا. لم تكسبه منذ ال ١٧ عاما أو حتى ال ١٦ أعوام الاخيرة. وبذلك أخذت بعدا دوليا كبيرا وكذلك أخذت بعدا إقليميا سيطرت فيه على دول الجوار بدرجة مائة بالمائة. داخليا خلقت قاعدة كبيرة فأصبح لها صحفها التى تتكلم عنها وتدافع عن أطروحاتها كأنما هى حزب حاكم داخل الحكومة. ثم التردى شمل كل شىء الفساد طفع.. رخص وأراضى وإغاثات ونهب.. والساحة كان بها أكثر من ثلاثين جريدة سياسية عندما تقرأ واحدة أو اثنتين تشعر «بالقرف». والحالة الأمنية تردت فى دارفور ووصلت مرحلة خطيرة والمشكلة أساسا خلقتها الاحزاب بين القبائل، حتى فى الخرطوم لا توجد تسعيرة فى السوق.. وعندما جئنا لنعمل تسعيرة وجدنا أسعار قبل خمسة أو ست سنوات بمعنى لم تكن واقعية.. مثلا دسنة البيض كانت مسعرة بأربعة جنيهات ونصف فى الوقت الذى لا تقل تكلفتها عن عشرة جنيهات. عموما لم تكن هناك حكومة لذلك كان يجب أن نتخذ القرار حماية للسودان بأن نستلم السلطة.

★ بالطبع معروف دور القوات المسلحة فى حماية البلاد والدستور والاهداف العليا لكن سؤالنا فى هذا الخصوص.. المذكرة نصت لصا صريحا على تأكيد وحماية الشرعية الديمقراطية ومن هذا المنطلق يمكن ان نقول ان انقلابكم خرق لمذكرة القوات المسلحة هذا إذا لم نشأ ان نقول إنها خرق للنظام الديمقراطي فما ردكم؟

- الحكومات خلقت من أجل خدمة المواطن، فإذا كانت الحكومة لا تخدم المواطن يكون على كل مواطن أن يعيش بطريقته مثل الغاية، والناس تدفع الضرائب من أجل أن توفر لها أشياء معينة، وإذا لم

جربنا وإنتهينا..

★ هناك نقطة مهمة جدا في مسألة الخطاب السياسي للنظام فقد لاحظت خلال وجودي هنا بعض القسوة وهي مسألة خطيره بالنسبة لشعب كالشعب السوداني الذي يمتاز بحس سياسي عال؟.

— أنا ما عارف القسوة في شنو..

★ في الخطاب السياسي على سبيل المثال سمعت بيانا بالتهديد والوعيد يقول من «(إراد ان تنكله امه) فهذا شيء خطير بالنسبة لشعب له حس سياسي مرفف كما تعلمون؟؟».

— قد يكون حدث نوع من اللبس ما بين التوجيه الذي صدر من المسؤول والصياغة التي تمت وأذيعت، لكن هذا لا يمنع.. نحن جئنا وهناك ممارسات فاسده، ونحن ثورة ضد الفساد، وحتى الآن لم نعمل أى شيء لا في خطابنا السياسي ولا في ممارستنا.. «يعنى لسه الحاجه الفى رأسنا ما إطبقت».. فكل من أكل مال هذا الشعب وكل من ساهم في تدمير السودان واقتصاده وإهانة المواطن السودانى ذو الحس المرفف «زى ما إنت بتقول».. ونحن خاطبنا المفسدين وتجار السوق الاسود وهؤلاء سوف نعاملهم بكل القسوة ويدون رحمة لأنهم دمروا البلد. ونحن كبلد من ناحية الموارد الطبيعية ليس هناك بلد أفضل منا.. ومقارنه ربما نكون بعد أمريكا مباشرة ولتسأل لماذا كل هذه البلدان تطورت ونحن مازلنا، هذا بسبب ممارسات بعض الناس.. وهؤلاء سوف نكون قاسيين جدا معهم من أجل المواطن المرفف هذا لأن هؤلاء ليس لديهم رحمة.. نهبوا أموال الشعب، وعملوها مزارع خاصة بوظوا بيها أخلاق البنات وأخلاق الموظفين وأخلاقات السياسيين.. ونحن فى نفس اليوم الذى جئنا فيه كان هناك سياسيون «مساهرين فى مناطق ومعاهم بنات وخمرة مهربة».. وهو كمسؤول كان من المقترض أن يسأل من أين جاءت هذه الخمرة.. لكن بدلا عن ذلك يشربها فى مزرعة يمتلكها واحد طفلى..

★ الثورات التي بقيت فى وجدان الجماهير على الأقل فى المنطقة العربية هي الثورات التي حملت فكرا وفلسفة معينة فبالنسبة لثوراتكم هذه هل تبلور حتى الآن فكر أو فلسفة معينة؟..

— نحن فكرنا الشعب السودانى وفلسفتنا الشعب السودانى.. ونحن جئنا من أجل خدمة هذا المواطن وإنقاذه ورفعته الى مستوى معين.. ونحن لو حققنا هذا الهدف لا اعتقد أن الشعب السودانى سوف ينسانا.. وإذا إنتشلنا هذا المواطن من الوهدة فسوف يذكرنا وإذا لم نحقق هذا فنحن سنذهب والتاريخ سينسانا مثل ما نسي غيرنا..

★ أطلتكم سراح الاربعة الذين حوكموا كرموز لنظام مايو ما هي المبررات؟.

— نحن إتخذنا القانون كمبرر لإطلاق سراح هؤلاء.. وأصدرنا قرارا فى حق كل من حوكم بسبب خرق المادة ٩٦ من قانون العقوبات «إعلان الحرب على الدولة والتمرد» أو المادة ٢١ الخاصة بالتمرد.. هذا تسقط عنه الإدانة.. لأننا نحن بتحركنا خرقنا هاتين المادتين.. فمن هذا المنطلق ومنطلق أخلاقى أيضا فنحن طالما خرقنا هذه المواد لا نقبل أن يحاكم بها شخص قبلنا..

★ ماذا عن المحاكمات التي قتلتم انما ستكون قورية وحتى الان لم يقدم أى رمز لمحاكمة؟..

— المحاكمة قورية لا تعنى أن نأتى بالشخص ونحاكمه لأنه كان رئيس وزراء.. وإنما لأنه فعل كذا وكذا.. وهذه المخالفات يجب إثباتها أولا بالتحقيق وعندما تكتمل البيانات يقدم الشخص للمحاكمة..

★ ماذا عن اعتقال مبارك الفاضل المهدي؟.

— مبارك الفاضل هرب إلى ليبيا «كانت هذه أول معلومة تعلن لصحيفة عن هروب السيد مبارك المهدي»..

★ هناك معلومات تؤكد ان السفير المصرى طلب مقابلة السيد محمد عثمان الميرغنى مرتين إلا ان الأخير رفض.. فيلاشك مثل هذا الطلب نما تحت علمكم؟.

— هذا الطلب لم يحدث على الإطلاق «ولا جابوا لينا سيرته أما أيه رأيك»..

★ المهم النفى أو الإثبات؟.

— أولا بالنسبة للطلب لم يحدث إطلاقا.. ولا فى مقابلاتى المتعدده مع السفير المصرى.. ولا مقابلاتى الثلاث مع حسنى مبارك أن تطرق حتى بالكلام عن محمد عثمان الميرغنى.. فكل الذى جاعنا أن أحمد الميرغنى طلب حق اللجوء فى مصر.. ووصل إلى القاهرة..

★ إذن هل يستطيعون الذين خارج السودان؟.

— لا.. منطلقا القبلى وعرفنا السائد عندما يلجأ إليك أحد ويحتفى بك فيجب حمايته..

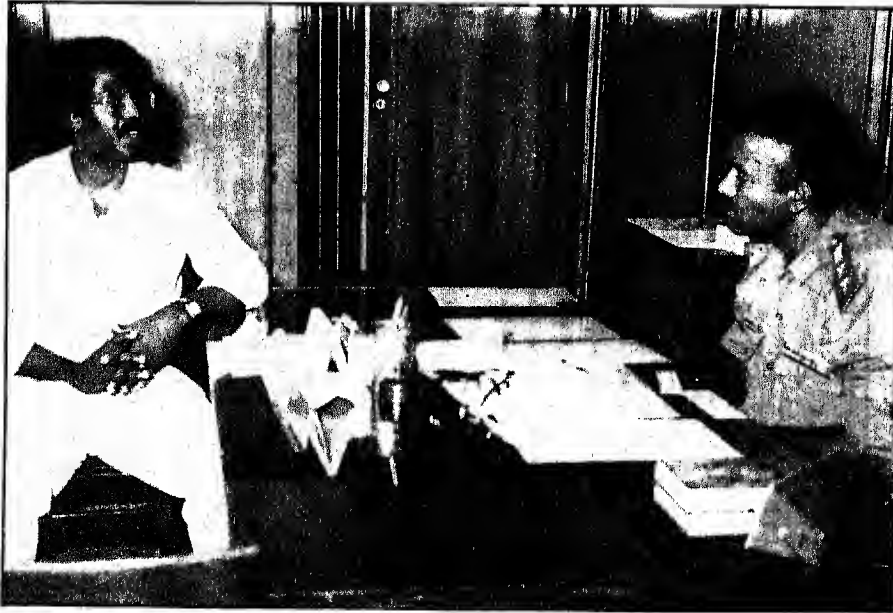
★ ماذا عما يقال عن ارتباطكم بالجبهة الإسلامية؟..

- هذا كلام قليل كثيرا ونحن سوف نتجاوزه بالعمل..
- ★ بما انكم تملكون سلاح القوة لماذا إذن لم تلغوا قوانين سبتمبر؟
- لأننا لم نجد البديل حتى الآن .. وعندما نقرر البديل سوف تلغيها .. (تضايق الفريق وقال لى بحزم «يا أخى أنت مالك كلامك كثير كده» فطلبت منه أن يتسع صدره لسؤالين آخرين).
- ★ حول قضية الجنوب لا تزال رؤيتكم غامضة حولها؟
- ليس غامضا .. ونحن لا نريد أن نقول كل الكلام لأن هناك مفاوضات ستجرى .. وأراؤنا سنطرحها فى المفاوضات .. فالمساجلات الإعلامية تضر بالقضية ..
- ★ لكنكم (لغيتم كل الاتفاقيات السابقة ألم تجدوا فيها أى شىء إيجابى؟
- فيها نقطة واحدة إيجابية وهى وقف إطلاق النار ونحن أعلننا ذلك.
- ★ إذن ماذا عن المؤتمر الدستورى؟
- المؤتمر الدستورى كان من أجل جمع شتات التنظيمات الموجودة فى الشمال .. واليوم هذه التنظيمات إنتهت وتبقت فقط مفاوضات بين الحكومة والحركة ..
- ★ ماذا إذا تمسكت الحركة بالاتفاقيات السابقة؟
- نحن إشتربنا عدم وجود أى شروط سابقة وليست هناك حلول مجزأة.
- ★ هل تقولون على مصر فى التفاوض مع الحركة الشعبية؟؟
- مصر لها علاقات مع الحركة .. وإستثمرنا نحن ذلك فى تقريب وجهات النظر والجلوس فى مفاوضات ..
- ★ المراقبون السياسيون يتحدثون عن إفتقار مجلس الوزراء للخبرة السياسية والادارية إذا صح هذا القول كيف يعول عليه فى حل مشاكل البلاد الشائكة؟؟
- نحن نرى أنهم مؤهلون جدا جدا .. وعندما إختربناهم بناء على مؤهلاتهم فلو نظرت لأى وزير ستجد أنه مؤهل فى مجاله مائة فى المائة ..
- ★ سؤالى الأخير .. هل كنت تنتظر يوما ان تحكم السودان؟..
- أبدا !!!

عضو المجلس العسكري
العقيد سليمان محمد سليمان

- أطروحاتنا تختلف عن أطروحات الجبهة الإسلامية.
- المعتقلون السياسيون لا يزيدون عن الثلاثين فقط!
- نحن لا نحاكم الناس بإنتمائهم الحزبي والسودانيون كلهم حزبيون.

الخرطوم ٣٠ يوليو ١٩٨٩



* أعلنتتم فتح الباب لمسألة الحوار الوطني وقلتم ان ما يتمخض عنه الحوار من صيغ يمكن ان تحكم السودان مستقبلا بناء عليه هل يمكن ان نقول ان فترتكم هذه التفاقية؟؟

- وضعنا برنامجا مرحليا في رأينا أنه على الأقل في الفترة القادمة قادر أن يضع اللبنات الأساسية للحكم وأن يجعل السودان يتأهب لمرحلة الانطلاق. وهي المرحلة التالية التي تستدعي مشاركة الجميع. ونحن كسلطة جديدة في السودان طرحنا البرنامج المرحلي ولن نحيد عنه.
* هل في ذهنتكم فترة زمنية محددة؟

- قد تكون قصيرة جدا، لأن النجاح الذي حققناه في هذا الشهر منذ إندلاع الثورة يعد كبيرا. فإذا ما سرنا بنفس هذا الحماس فنحن متأكدون بأن البرنامج سيكون قصير جدا.
* لكنكم لم تواجهوا القضايا الكبيرة في السودان حتى الآن؟

- القضايا الكبيرة في السودان كالجبل الم مدفون تحت باطن الأرض. ونحن حاليا نتلمس جوانب هذا الجبل لنصل الى العمق. وهي تحتاج لتكاتف الجهود كلها ولكن بدأنا بداية سليمة وتلمسنا في كل مجال أين يكون الخلل.

* في تقديرك لماذا الشارع السوداني مسكون بهاجس إنحيازكم لجهة سياسية معينة رغم نفيكم؟

- الشارع السياسي لم نلمس منه أننا منحازون، بدليل أنه يؤيدنا. كل قطاعات الشعب السوداني بما فيها القوات المسلحة مستبشرة بنا. حتى إننا لم نضطر للتدخل في أي وحدة بعملية عسكرية.. فكل الوحدات أيدتنا بالبرقيات والتهاني والمسيرات الشعبية لدرجة إننا منعناها، لكن في سؤالك إذا كنت ترى السكون لأن ليس هناك مسيرات فنحن منعناها كما قلت، لأننا نرى أن الضجيج الكثير لن يسفيد منه الشعب السوداني شيئا والجماهير تؤيدنا لأننا نعمل ولا نتكلم كثيرا.
* هناك مسيرة واحدة نظمت منذ مجيئكم؟

- فعلا نظمنا مسيرة واحدة في الاسبوع الأول لأنه كانت هناك ضغوط كثيرة من جهات تريد ذلك.
* لكن بصريح العبارة لم يكن الاقبال في هذه المسيرة الوحيدة جيدا فلماذا لا يكون هذا السبب يقف من وراء منعكم للمسيرات؟

- الاقبال كان فيها جيدا بشهادة جميع المصورين الاجانب. قد يبدو أن التلفزيون السوداني لم يتمكن من تغطيتها بالكامل لأنه يملك كاميرا واحدة. كذلك صادفت المسيرة أزمة في المواصلات ولم نحشد لها كالنظمة السابقة القطارات والوارى والحافلات لجلب الناس من الأقاليم وأطراف العاصمة، كانت مسيرة منظمة من عدة جهات ونحن سمحنا لها بذلك لكن يبدو أنها لم تتمكن من تنظيمها جيدا لكن في رأينا أنها كانت ناجحة. وكفى أن كل من نزورهم في مواقع عملهم يثنون على منعنا المسيرات.
* الذين يقولون بمواتكم للجهة الإسلامية يستندون في رأيهم هذا إلى امرين (أولهما أن المجلسين العسكري والوزاري فيهما حشد من كوادر الجبهة الإسلامية والثاني أنكم دريتم أم لم تدروا فأنتم تبتنون منهج الجبهة الإسلامية حتى الآن في معالجة قضايا السودان فماذا ذلك؟

- دعني أبدا بالجزء الأخير فيشهادة الكثيرين ان الاطروحات التي طرحناها كلها بما فيها مشكلة الجنوب ومعالجة القوانين الإسلامية والعلاقات مع الدول الخارجية تختلف ١٨٠ درجة عن أطروحات الجبهة الإسلامية المنحلة. ونحن كمعسكريين الجميع يشهد بأن العسكريين لا يعملون بالسياسة. وحتى إذا كان فيهم شخص كان يميل الى جهة لا يسمح له عمله بأن يظهر كحزبي، لأن هذا ممنوع، لذلك من الصعب أن تحكم على أحد بإنحيازه لحزب معين، ونحن ١٥ عضوا إتفقنا وأدينا القسم وواضح إلى الآن من أفعالنا إننا منحازون للوطن. إشاعة إنحيازنا للجهة الإسلامية هي الثالثة والأولى كانت تقول أن هذا الانقلاب أو هذه الحركة هي من صنع وتجهيز مصر. والثانية أصابت برشاشها حزب البعث العراقي الشقيق. فهذه الاشاعات تكلفنا كثيرا لذلك لا نلجأ للرد وإنما نرد عمليا.

* هناك لجان كونها المجلس العسكري كاللجنة الإعلامية التي ترأسها أنت اسالك عن جدواها في ظل وزارة متخصصة هي الثقافة والإعلام؟

- اللجنة الاعلامية لو أردت مقارنتها فهي تشبه دور المشرف السياسي للإقليم. لأن هناك حاليا حاكما لاقليم معين وفي نفس الوقت هناك مشرف سياسي فما جدواها إذن. فالعملية تنسيقية، كذلك بالنسبة للجان فهي عملية إشراف وتوجيه سياسية إعلامية جاءت بها الثورة وهذه السياسة تنفذ بواسطة الوزارة.

* مسألة (إن لمصر دوراً في هذا الانقلاب قلت عنها إشاعة ولكن كل وسائل الإعلام العالمية تتحدث عن سر الغموض في هذه العلاقة فهل توضح لنا ذلك؟.

— علاقة غامضة كيف؟! لا أعتقد أن هناك علاقة غامضة بمعنى سؤالك. فهي واضحة كل الوضوح تقوم على الإخاء والمحبة، والنظام السابق خرب علاقاتنا مع كل دول الجوار وعات فساداً في كل العلاقات الخارجية، والأخوة في مصر رحبوا بنظامنا على أساس أننا نسعى جميعاً لإصلاح العلاقة المخربة.

* لماذا كثرت الاعتقالات السياسية هذه الأيام؟.

— اعتقالات سياسية.. مثل من تقصد..

* هناك موجة اعتقالات في (وسط الحزبيين والنقابيين)؟.

— قد لا تعلم أن المعتقلين حالياً لا يتعدون العشرين أو الثلاثين فرداً. وفي بداية الثورة كانوا بين سنين أو خمسين تناقص العدد لأننا في كل يوم نطلق سراح واحداً أو اثنين.

* هناك عملية تصفيات شديدة في القطاعين النظامي والمدني قيل إنها إبعاد لمنالين وقيل أنها تخفيضات لإرضاء البنك الدولي فإين الحقيقة؟.

— البنك الدولي لم نتلمس منه حتى الآن إشارة بعمل سيئ، ونحن لا نقبل إلا ما فيه مصلحة البلد، وهي ليست تصفيات كما ذكرت ولكن لأننا ورثنا أنظمة متهاكمة متداعية وأتضح ذلك في جهاز الخدمة المدنية على وجه الخصوص. وأنت شخصياً كمغرب إذا قدمت للسودان لقضاء حاجة فلن تستطيع إلا إذا دفعت رشاً وتملتق المسؤولون. ونحن لا ندعي أن كل الخدمة المدنية ملوثة لكنها إلى حد ما وصلها التلوث الحزبي، والفساد. ونحن بصدد إعادة هبة السلطة والتركيب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهي ليست تصفية ولكننا نبعد بعض الأفراد الذين نرى أنهم معوقون وفاسدون.

* ماذا عن المعيار الحزبي؟.

— نحن قلنا أن الخمسة وعشرين مليون سوداني مارسوا الحزبية فإذا كان هذا هو المعيار فمعنى ذلك ستكون كل الدوائر والمصالح الحكومية خالية. ونحن لن نتهاون مع من يخرب أو يفسد وهذا هو منطلقنا ونحن لا نحاكم الناس بانتماؤهم الحزبي لأنه كان حق بحكم القانون لكل المواطنين.

* هناك العديد من القوانين والتشريعات المايوية ظهرت إلى الساحة إذا وافقنا الرأي ألا يجعلكم ذلك نسخة مكررة من نظام سابق؟.

— لا أدري ماذا تقصد بالتشريعات المايوية. ولكن الشيء الواحد الذي عمل به نظام مايو وحكومات الأحزاب وعملنا به هو قانون الطوارئ. ويعمل به عندما تكون هناك حاجة له وهو ليس حكرًا للنظام معين، فهو قانون عام يستخدم لدرء الكوارث والفيضانات وحوادث الأمن والعلميات. ونحن نستخدمه الآن لأن الحالة الأمنية تستدعي ذلك.

* على سبيل المثال التشريعات في قوانين الرقابة وضبط الأسواق النواحي الإدارية كلها منسوبة إلى قوانين ١٩٧٨؟.

— لا أدري إن كانت منسوبة لهذه القوانين أم لا.. ولكن نحن بصدد تنظيم الإجراءات بحيث يكون السوق والشارع والمصلحة والاندية والصحف كلها منضبطة لذلك لا بد من قانون يكثف النظام العام وهيبة السلطة واحترامها. ونحن نجحنا في ذلك بغض النظر عن من استخدم هذا القانون. ونحن نراعي مصلحة المواطن ولن يضار إلا من كان فاسداً أو لديه النوايا لزعة الأمن مثلاً.

* في الرد العملي إذن كان يمكن إلغاء قوانين سبتمبر؟.

— مسألة القوانين هذه هي مسألة حساسة للغاية ورثها الحزبيون وورثها نظامنا الحالي.. ولم يستطع من جاء في المرحلة الانتقالية ولا الأحزاب أن يفعل فيها شيئاً. لأن هذه القوى كانت تتعامل بكثير من المحاذير وكثير من الكيد لبعضها، ومسألة القوانين هذه لها حساسيتها المفرطة بالنسبة لآخواننا الجنوبيين والشماليين، والتسرع في مثل هذه الأشياء يعطى نتائج قد يدفع ثمنها أجيالنا القادمة، وهذه القوانين كما قلنا سنتناقش ونحاور فيها كل الأطراف وإذا نجحنا فأهلاً وسهلاً وإذا لم نجح فستطرح في إستفتاء كما قال الفريق عمر. ونحن لا نقبل أن تستخدم جهة معينة «الفيثو» في رفض هذا وقبول ذلك.

* هل صحيح أنها طرحت في استفتاء داخل مجلسكم؟..

— لا ...

* ما هو موقفكم من الاتفاقيات مع دول الجوار كاتفاقية الدفاع المشترك مع مصر والبروتوكول العسكري مع

ليبيا؟.

- السودان فى طور نهضة إقتصادية وزراعية وسياسية وإجتماعية وهى نهضة تحتاج لعمل الاشقاء والاصدقاء. ونحن نرحب دائما بالإخوة الصداقة الحق..

★ السؤال قائم عما إذا كان لكم موقف محدد من هذه الاتفاقيات؟.

- الاتفاقية الدفاعية مصر لم تلغها. والبروتوكول الليبى كما قلت لك نحن بصدد الاستفادة من دعم كل الاشقاء ..

★ إذن انتم ضد إلغائها؟.

- ما فيه مصلحة السودان يهمننا بالتأكيد.

★ حول قضية الجنوب طرحتم الحوار غير المشروط لكن إذا ما بدأت مفاوضات بينكم والحركة الشعبية هل ترى أن هناك خطوط التقاء؟.

- نحن لم نضع شروطا وكذلك الحركة ولا نقبل أن يضع أى واحد منا شروطا. ونحن نريد أن نجلس كأخوان متصافين. وإذا كانت هناك أى نقاط خلاف أو شروط يرى أى منا تطبيقها سنجلس فى طاولة واحدة ونحدث، وهذا هو الأسلوب الأمثل، لأن وضع الشروط المسبقة أسلوب تعجيزى لأكثر ولا أقل.

★ ألم تجدوا أى إيجابيات فى مبادرات السلام السابقة؟.

- وجدنا إيجابيات كثيرة وليس كل ما يعرف يعلن. ونحن والحركة الان متقدمون للأمام نحو الهدف الواحد.

★ لكن فعلا هنالك سكون.. لا إتصالات ولا أى شيء يعلن فى هذا الوقت؟ البعض يقول إن الحركة الشعبية لم يتبلور رأيها فيكم حتى الآن؟.

- السكون وعدم الإعلان لا يعنى أنه ليس هناك عمل، وبالعكس كلما سكنا وقل كلامنا كلما كان عملنا أكثر، ويمكنك قياس ذلك بالاستماع الى الاذاعات المختلفة خاصة إذاعة الأخوة فى الحركة وستكتشف أن لهجة التحرش والهجوم توقفت وليست هناك إتهامات متبادلة وهذا يعطى انطبعا بأننا على الطريق السليم.

★ هل صحيح أن دولا معينة توسطت لإطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين؟.

- لا ..

★ المعتقلون السياسيون من غير الذين تهاووا مناصب حكومية هل ستقدمونهم لمحاكم؟.

- كل من عاث فى الأرض مفسدا سيحاسب إن شاء الله. وإذا ثبتت براءته سنطلق سراحه فورا.

★ يشاع أن تعذيبا يجرى للمعتقلين فى داخل السجون؟.

- أنا أنفى ذلك.

★ لكن ما يتردد قويا فى الشارع، والإعلام الخارجى يتحدث أيضا؟.

- هذه بطاقة منى للجنة الأمن لتذهب أنت وتزورهم وتزرى بنفسك الطريقة التى نعامل بها هؤلاء الأخوة حتى لا تنتقل شيئا غير صحيح..

★★★★★

كان إصرارى فى النقطة الأخيرة مع العقيد سليمان مرده للرغبة فى دخول سجن كوبر لرؤية أحوال المعتقلين السياسيين.. فأخذت البطاقة وذهبت الى العقيد بكرى حسن صالح رئيس لجنة الأمن، حسب التوجيه المذكور فيها، فوجدت معه عقيد طيار وعرفت فيما بعد أنه فيصل مدنى، ودار هذا الحوار:-
- قلت: للعقيد بكرى بعد أن تسلم البطاقة وقرأ محتواها، أن زميلك أبلغنى أنك يمكن أن توفر لى فرصة دخول سجن كوبر.

★ قال: أحب أن أطمئنك أن الاحوال جيدة وأؤكد على ما قاله زميلى فى عدم تعذيب أى معتقل..

- قلت: قد يكون ذلك صحيح ولكن هل لى أن أرى بعينى حتى أكون صادقا فيما أكتب.

★ قال: ولماذا لا تأخذ عنى وتكتب.

- قلت: هذه وجهة نظر واحدة.

(وهنا تدخل العقيد مدنى بحدة وقال لى إذا إنت عايز شئ أشس أمشى لأهلهم يقولوا لىك نحن بنعاملهم كيف)..

- قلت: طالما كنت صريحا معي.. ساكون صريحا معك.. هل تعتقد إذا ما كانوا قد تعرضوا لتعذيب وأخبروا أهلهم.. هل سيخبرني أهلهم بذلك؟! (لأن بالصمت وإستدار كأنما الحديث لا يعنيه)..
* قال العقيد بكري: إنت مش سودانى.
- قلت: نعم.
* قال: حتى لو افترضنا نحن بنعذبهم أعتقد إنك ما ممكن تكتب ذلك طالما إنت سودانى.
- قلت: ولكن يا سيادة العقيد لى أخلاق مهنة.. ولكن طالما إنتو بتعاملوهم كويس.. سوف اعكس ذلك بالأمانة نفسها وأكون عندئذ خدمت نظامكم..
* قال: السودانيون ما ينشروا غسيلهم فى الخارج.. لكن أوكد لك بأننا جئنا قبل شويه من سجن كوبر وكان معي السفراء الأمريكى والفرنسى والهولندى.. وانبسطوا جدا من أحوال المعتقلين زيادة على إنو صدقت على شيك بثلاثين ألف جنيه عشان يجيبوا ليهم كتب ويراد ما «ثلاجة».. وبالمناسبة الصادق المهدى بقرأ ساكت¹¹
- قلت: إذا سمحت لى السفراء سينقلوا وجهات نظرهم إلى إداراتهم وأنا أنقل ما أراه لجمهور القراء..
* قال: (على كل حال.. نحن أسه عندنا لجان تحقيق ويمكن زيارتك تريك ذلك.. فتعال مرة ثانية)..
(ذهبت وفى حقيقة الأمر جئت أكثر من ثلاثة مرات وكان العذر الأخير نفسه لأنه فيما أعتقد أنه مقنع).

النائب العام
حسن البليلى :

- لى فكر محدد و. اتجاهاتى الاسلاميه
معروفة.

- لا أمانع فى تطهير الديوان بأيد من خارجه.
- المحاكم العسكرية الخاصة إستوجبته
ضرورة المرحلة.

الخرطوم ١ اغسطس ١٩٨٩



★ أولاً نود أن نعرف كيف تم اختيارك لهذا المنصب؟

— الحقيقة لا أعرف كيف تم اختياري، لكن أعرف أن الاسس التي وضعها مجلس قيادة الثورة في اختيار المتعاملين معه من أهل الخبرة الذين توقع أن يكونوا سنداً له، كانت هناك قواعد أعتقد أنها وضعت بعناية لانتقاء رجال تتوفر فيهم المعرفة والجدية والاستقامة، وأن لا تشوب ما عرف عنهم من أداء لأعمالهم أي شائبه.. غرض أو تحزب أو ما يمس بنزاهة الموقف. والذين اختيروا في هذه الحكومة الجديدة كلهم تقريباً ممن عرفوا في العمل العام وخدموا في الخدمة المدنية وكنت واحداً من رجال الخدمة المدنية حيث عملت قاضياً ثم انتقلت إلى القوات المسلحة مستشاراً. وبعدها عملت في بنك السودان مستشاراً أيضاً وخبيراً في الصندوق السعودي للتنمية. وطوال هذه المدة كنت ألتزم إلتزاماً صارماً بضوابط العمل في الخدمة المدنية. وأقول لك لي فكر محدد واتجاهاتي الإسلامية معروفة وليس لي من سبيل في جو الأسرة الذي عشت فيه، أن أعيش بعيداً عن التشكيل الذي قمت عليه. وأعتقد أن الطريقة التي بحث بها الأخوة في مجلس قيادة الثورة عن من يتعاونون معهم أخذت في الاعتبار خلفيات المختارين، ولا أعرف كيف وصل إسمي من ضمن المقترحين، ولكن عندما طلب مني التعاون قبلت هذا التحدي باعتبار أن ما قام به هؤلاء الأخوة كان لابد منه لانتشال البلاد من وهبتها.

★ أنا أشكرك على ما تفضلت به وأسالك صراحة في مسألة التشكيل الإسلامي الذي ذكرته هل كان الاختيار على أساس إلتئامك للجهة الإسلامية أو أنك الأقرب إليها مثلما ذكرت؟

— فكرتي الإسلامية يجعلني أقرب إلى كثير من أصدقائي في الجبهة الإسلامية، لكنني لم أكن يوماً ملتزماً حزبياً أو عضواً في أي تنظيم خاص بالجبهة الإسلامية أو التنظيم الذي سبقها وهو جبهة الميثاق الإسلامي أو غيرهما، لكن لي نشاط في الإسلامى الواسع وكنت أصراً دائماً على أنني أتحدث من موقف الداعية غير الملتزم بحزب سياسى. كنت أظهر في مجال الدعوة للشرعية الإسلامية ولكن من منطلق المسلم الجاد في إلتزامه بعقيدته. ومنذ تعييني قاضياً في العام ١٩٦٢ لم ألتزم حزبياً على الإطلاق. وظللت أحافظ على هذه الاستقلالية ولكنني ملتزم بالفكر الإسلامى، سواء تعاونت مع الجبهة الإسلامية أو الاتحادى الديمقراطى أو الأمة. ولـى أصدقائي من كل الاتجاهات.

★ مع هذا التوضيح الذي ذكرت لكنني أنقل رأي الشارع السودانى. فما سمعته كثيراً.. يقول لى الناس إننا قد نختلف في كل شيء إلا مسألة إن حسن البيلى كادر من كوادى الجبهة الإسلامية؟

— دونهم الجبهة الإسلامية فهي لها تنظيم محدد ومشكل فلها مكتب تنفيذى وآخر سياسى ومجلس شورى وهو أوسع الأجهزة، فليبحثوا عن إسمى في هذه المجالس وليبحثوا عنى متحدثاً في أية ليلة سياسية كانت للجبهة الإسلامية أبان الحملة الانتخابية. أنا إسلامى ملتزم ولـى صداقاتى الواسعة جداً مع الأخوة في الجبهة الإسلامية بحكم تفكيرى. وأتعاون معهم في منظمة الدعوة الإسلامية التى نشأت قبل تنظيم الجبهة الإسلامية. وكنت عضواً في هيئة الرقابة الشرعية فى بنك فيصل الإسلامى بعلم بنك السودان وبمواقفته للاستفادة من خبراتى فى المجال المصرفى لمساعدة الأخوة فى هيئة الرقابة الشرعية فى المسائل المتعلقة بين الفكر الوضعى فى المصارف والفكر الشرعى.

★ لكن حد ما نعلم أن منظمة الدعوة رافد من روافد الجبهة الإسلامية؟

— كيف تكون رافداً وقد تكونت فى عام ١٩٨٠ والجبهة الإسلامية تكونت بعد الانتفاضة.

★ ليس بالضرورة.. فسبل الاختواء وإرادة الكل يعلم أن هذه المنظمة (أو منظمات أخرى كمجموعة الشباب والبناء مثلاً كلها روافد للجبهة الإسلامية).

— كيف يكون هناك إحتواء.. أسأل أنت عن منظمة الدعوة الإسلامية.. فهي منظمة عالمية إسلامية، لها مجلس أمناء يجتمع سنوياً وهو يضم السودانين وغير السودانين وهو الذى يحدد سياساتها. ولها مدير تنفيذى وإدارات تتبعه.. أبحث عن هذه الإدارات وأبحث عن المنضوين للجبهة.. كلهم إسلاميون ممن نذروا أنفسهم للعمل الإسلامى. وكنت مستشاراً لها ومتبرعاً منذ عودتى للسودان من السعودية. دعنا نأخذ منطلقاً آخر.. قضايا الفساد التى شغلت الراى العام إبان فترة الديمقراطية كان معظمها موجهاً للجبهة الإسلامية وحتى الآن مضى أكثر من شهر ولم تظهر أى من هذه القضايا فما السبب؟

— عن أى قضايا تتحدث.

★ على سبيل المثال قضية الاسمدة الكيماوية المتهم فيها د. على الحاج عضو المكتب السياسى للجبهة الإسلامية؟

(المستشار المذكور أحد كوادر الجبهة الإسلامية)؟

— الاستاذ يسر عمر استقال قبل حضوري وكانت استقالته أمام مجلس رأس الدولة ثم كررها أمامي واستقال بناء على طلبه.. بعد وصولي لهذا المنصب.
* هل هي استقالته مسببة؟
— قال إنها لأسباب شخصية ويمكنك أن تسأله عن ذلك،
* (نا حقيقه) اوردت السؤال لأن هناك اتهامات تدور حوله فإذا ما كان الامر كذلك لماذا لم يقدم لمحاكمة قبل قبول استقالته؟

— ما هي هذه الزعم هل لديك دليل بهذه التهم.
* حسب ما علمت؟

— كيف علمت؟
* من مصادر خاصة؟

— أنت رجل في موقف الأمين، وأنت سوداني فإذا كان لديك معلومات تقدم بها. فهذا الرجل كان يشغل وظيفة في الخدمة العامة فإذا كانت لديك أية معلومات قدمها. وإذا صحت سيجد جزاءه. وإذا كنت أنت ظلمته فستجد جزاءك.
* من الاشياء التي تثير جدلا في الشارع السوداني في ظل النظام الجديد مفهوم المحاكم الخاصة نود ان نعرف رؤية ديوان النائب في هذا الخصوص؟

— أولا المحاكم الخاصة نشأت بقانون، وهذا شيء طبيعي في مثل هذا الوضع. وثانيا الفساد تجذر بصورة ان يكون معها سودان وان يكون معها وجود لدولة، ما لم نجتثه. كان من الطبيعي أن يلجأ الجراح إلى العمليات الشاقة هذه وهي محاولة البتر في ظروف إستثنائية.
فالمحاكم العسكرية المسخرة لمحاكمة المدنيين ليست هي العادة وليست المطلوبه في الأوضاع العادية، لكن عندما تكون الأوضاع غير عادية فلا بد من مثل هذه الإجراءات. ونحن في إرثنا التاريخي كانت هناك مثل هذه الأنواع من الظروف الاستثنائية. فلو تفحصت تاريخ القضاء في الإسلام مثلا.. كنا نعرف نظام القاضي وهو مجتهد يختاره الحاكم ويوكل إليه أمر القضاء. يقوم بالامر وينفذ أحكامه. لكن عندما اتسعت الدولة الإسلامية وبدأ عجز القاضي في تنفيذ أمره، كان هناك نظام جديد وهو وإلى المظالم وهو الذي يأتي بسطوة الدولة لينفذ ما عجز عنه القاضي. وهناك القاضي المحتسب وهو الذي يباشر المهام اليومية في مراقبة الناس وما ينبغي أن يكون عليه الشارع من ضبط. وفي بعض الأحيان كان الحاكم المسلم أو أمير المؤمنين يتولى بنفسه النظر في المظالم. فهذه ظروف استثنائية. ونسعى جاهدين الآن في الموازنة بين دواعي مثل هذه المحاكم الخاصة وبين متطلبات تحقيق العدل للناس.
* استندت في شرحك لدواعي المحاكم الخاصة إلى الفقه الإسلامي لكن ملاحظته ان هذه المحاكم تتكون من بعض العسكريين هل يعني أنهم ملمون بالجوانب القانونية مثلا؟

— أولا إنني لم أقل قائمة على الفقه الإسلامي ولكنني قلت إن هناك من تاريخنا ما يسند وجود مثل هذه الظروف التي تستدعي وجود محاكم خاصة. وقلت أن وإلى المظالم جاء سنداً لمحكمة القاضي الذي يحكم. ثانيا المحاكم الخاصة الآن يراعى في تشكيلها أن يكون من بين قضاتها العسكريين أحد رجال القانون. وفي أغلبها يوجد من يحمل شهادة في القانون. والآن لمزيد من تحقيق العدل في هذه المحاكم صدر أمر بأن تمكن المحكمة من تعيين نائب للإحكام وهو في الغالب إما أن يكون قاضيا أو من رجال النائب العام.

* هذا بالطبع يقودنا إلى مسألة إستقلالية القضاء. فمن المعلوم أن المرسوم الدستوري الثالث فيه تغليب لسلطة القضاء.. والمحاكم الخاصة بما تفضلت به من رأي إلا أنه في تقديرنا سلبت الديوان بعض مهامه. بجانب أن نقابة المحامين ألغيت كسائر النقابات فسؤالنا كيف ترون إستقلالية القضاء في مثل هذه الظروف؟

— ليس صحيحا أن المرسوم الثالث سلب القضاء إستقلاله. بالعكس المرسوم الثالث كمل الأداء القانوني في أن يكون هناك إستقلال للقضاء، ونص على طريقة تعيين رئيس القضاء والقضاة. والقانون الذي سمح بالمحاكم الخاصة صدر بأداء قانوني، فلو كان هناك مساس بإستقلال القضاء لما كانت هنالك قوانين أو حاجة لقانون لتشكيل المحاكم الخاصة. وكما قلت فإنها ظروف خاصة قد يكون الداعي الأول لها أن هناك قضايا تكاثرت لم يتمكن القضاء من النظر فيها إما لظروف مالية أو لظروف عدم

التعاون معه من جهات الضبط الأخرى أو أى أسباب أخرى. فهذه المحاكم لمساعدة القضاء وليست سلباً لحقوقه. وفي ما يتعلق بنقابة المحامين والقول فى أن إلغائها إلغاء للعدالة هذا ليس صحيحاً. فهذه المحاكم الخاصة لا تمنع المحامين من الظهور أمامها. بل أن المحاكم التى تمت وعوقب فيها بعض الأشخاص كان المحامى موجوداً أما تعطيل النقابة والنقابات الأخرى فهى قاعدة عامة. ولكن نقابة المحامين الآن فيما يتعلق بالحفاظ على حق الناس فى التقاضى والظهور أمام المحاكم فهو حق مكفول. والمحامون يباشرون الآن هذه المهمة.

*** لكن بعض المحاكم لم يتوفر فيها محام كما ذكرت؟**

- لأن المحامى لم يطلب المثل. ولم أسمع بأن محكمة رفضت ظهور المحامى. وهو لا يظهر لأنه لا يريد أن يظهر. ولا حيلة لنا فى أن نلزمة بالظهور. لكن الآن نحن استعطينا عن عدم ظهور المحامى لأى سبب بنائب الأحكام وهو مهمته التأكيد من سلامة الإجراءات القانونية وعدالة الإجراءات القضائية.

*** بالنسبة للمحامين لنقاباتهم وضعية خاصة قد لا تخضعها للحل بوى معرفة رايكم؟**

- أنا على يقين أن للنقابة وضعا خاصا بنص قانون المحاماة. فلهم وضعية خاصة تتعلق بكيفية إختيار المحامين وإدارة أموال الضمان الاجتماعى ومعالجة موضوع أسر المحامين وممثلين بموجب قانون السلطة القضائية فى مجلس القضاء العالى. لكن عندما تحل هذه النقابة يكون السؤال كيف تعالج مثل هذه المواضع؟ وهى ليست مستعصية على الحل. فقد قابلنى بعض الأخوة من المحامين ونقلت طلباً منهم للسيد الرئيس وحدد لهم موعداً.

*** هل نفهم ان لك رأياً داعماً فى خصوصية نقابة المحامين؟**

- هناك أمور فى قانون نقابة المحامين لابد لها من علاج. وهذه لابد أن نوضع لها أداة قانونية. مثل كيف أن يكون هنالك من يمثل النقابة فى مجلس القضاء العالى وفى منح شهادات رخص المحاماة. والآن هذا الموضوع موضع نقاش بين النقابة والسيد الرئيس. وحتى لو كانت النقابة ملغاة، فهناك طرق لإيجاد وسيلة قانونية تضمن إستمرارية هذا العمل، وأن لا يضار شخص من المنتفعين بما نص عليه القانون.

*** الاعتقالات السياسية الجارية الآن هل لديوان النائب العام رأى فيها؟**

- حتى الآن الاعتقالات تتم ولا علاقة للديوان بها.

*** لكن هل هناك وجهة نظر معينة للديوان فى مسألة الحريات العامة وحقوق الانسان؟**

- نحن مع الحريات العامة. لكن إذا إقتضت دواعى الأمن أن تكون هنالك إجراءات معينة لحماية الأمن والنظام فى البلاد فهذه كما قلت أمور غير عادية وتخضع لتقديرات ليس الديوان هو الجهة الوحيدة التى تقدرها.

*** ما رأيك فى تقديم بعض البنوك المخالفة للمحاكمات؟**

- هذه القضية الآن تخضع للفحص والمراقبة وكما تعلم سبق وأن قدمت هذه البنوك وأرجعتها للمحاكم لمزيد من الاستقصاء والتحري. ولن يتردد الديوان فى تقديم أى بنك للمحاكمة إذا استوجب ذلك.

*** انت كنت ضمن لجنة ثلاثية شكلت فى السابق للنظر فى مخالفات البنوك فهل كانت وجهة النظر السابقة هى نفسها وجهة نظرك آنذاك؟**

- اللجنة التى شكلت كان يرأسها وكيل النائب العام والمحامى العام وكنت الثالث. وهذه اللجنة قدمت توصياتها لوزير العدل السابق وكان الدكتور الترابى. والتوصية كانت بتشكيل لجنة من بعض الاقتصاديين المرموقين ممن عملوا فى مجال وزارة المالية أو محافظ بنك السودان وأن يكون همها إستقصاء دور بنك السودان فى ما يتعلق بهذه القضية. وقضية البنوك أساساً قائمة على أساس تجاوز السقوف الائتمانية فى حدها الأعلى فهل سئل بنك السودان؟ والذى إكتشفناه أن بنك السودان لم يسأل عن هذا الأمر. والسؤال الآخر الذى كنا نبحت عنه هو تخطى البنوك للسقوف الائتمانية جريمة تعاقب عليها أم أنها جريمة إدارية. وبالمعنى هناك مخالفات واضحة للقانون، لكن الأساس كان تجاوز السقوف بما رأت اللجنة فى النهاية بأنه يمكن أن يكون مدعاة لمحاكمتها تحت المادة ٩٨ من قانون العقوبات وهى تخريب الاقتصاد. والدكتور الترابى لم يقرر فى توصيات لجنتنا لكن عندما تولى الأستاذ عثمان عمر أخذ من توصيتنا أن يسأل بعض أهل الخبرة دون أن تكون هنالك لجنة. وبدأ بالفعل فى ذلك.

وزير الثقافة والاعلام

على شمو

- لا يمكن إستقرار الحكم إلا بمشاركة كافة القوى السياسية.
- نحن حريصون على الديمقراطية لاتنا نعرف سيكولوجية السودانيين.
- لماذا تسمون الانقلاب العسكرى ثورة؟ لأن الشعب يؤيدنا !!

الخرطوم ١ سبتمبر ١٩٨٩



* في ظل الانظمة الشمولية يتساءل المرء عن الكيفية التي تتيح للجماهير قدرا من المشاركة في الحكم فهل تبلور لدى النظام الجديد اي معنى من معاني المشاركة؟

- الحديث عن شكل المشاركة الديمقراطية الى الان لم يظهر وذلك لأسباب موضوعية منها عمر الثورة، فموضوع شكل الحكم من المواضيع العلمية والفكرية وعندما يستولى الناس على السلطة لابد ان يجلسوا ويتفكروا ويطلعوا على التجارب الماضية منذ الاستقلال وحتى ٣٠ يونيو فينبغي ان تدرس وتحدد اسباب الفشل. وكما نعلم ان الديمقراطية أصبحت خيار أى شعب ولكننا نتحدث الان عن الممارسة والاشكال فقد ظللنا نحن في العالم الثالث أسرى قوالب معينة صنعها الغير الديمقراطية البرلمانية بأشكالها الثلاثة المجلس الرئاسي والبرلماني المتعدد الاحزاب. وهى ما جرينا، وكل المعايير التي يضعها العالم في تعامله معنا منطلقة منها كما انها جريت في بلدان ظروفها غير ظروفنا اقتصاديا واجتماعيا، لذلك اقول حان الوقت بالنسبة لنا كعرب ومسلمين ان نستنيط وسائلنا ونسميها ما نسميها وحتى لو قبلنا كلمة ديمقراطية فالمفروض ان نضع الاطر بأنفسنا، ومثلا الاتحاد السوفياتي يسمى دولته بالديمقراطية وكل دول الشرق وكثير من الانظمة الشمولية كذلك وحان الوقت لأن نتفق في ممارسة الديمقراطية هل عن طريق احزاب وعن طريق قوى حديثة او قوى شعبية لكن في النهاية مثلما المواطن في المملكة المتحدة او امريكا يمارس ديمقراطيته بطريقته المفروض ان نمارس نحن ديمقراطيتنا باختيارنا ونتفق على الشكل..

* معلوم ان السودان في تاريخه السياسي حزب الديمقراطية الليبرالية القائمة على التعددية الحزبية وتجربة الاتحاد الاشتراكي المشوهة التي قيل عنها ديمقراطية موجهة فهل ياترى يدور تفكيركم حول هذين النمطين ام ان هناك شيئا آخر لا نعلمه؟

- هذان النمطان خضعا لتجربة. ونعتقد ايضا ان الديمقراطية في السودان في مراحلها الثلاث كانت ديمقراطية برلمانية حزبية متعددة الاشكال، كذلك في الحكم الشمولى كما ذكرت نجد ان فترة عبود مختلفة عن فترة نميري التي كانت طويلة وفيها نماذج كثيرة الى ان انتهت الى نقطة معينة، كانت هى نقطة انطلاق الانتفاضة، وبعدها الفترة الانتقالية ونجد انها فترة غير محسوبة لأنها فترة انتقال لشكل آخر عموما نجد ان الممارسة الديمقراطية في تاريخ السودان كانت مختلفة والممارسة الشمولية ايضا كانت مختلفة. وكل هذا يجب ان يوضع في الاعتبار عند دراستنا وتقويمنا لكل انماط الحكم ونحاول كسودانيين ان نصل للوسيلة التي تضمن لنا الاستمرار بمعنى ألا تأتي احزاب ونفسد والناس بعدنا تفكر فى عسكرية حتى يدبر انقلابا ويحكم الناس، او يكون حكما عسكريا والناس تفكر فى عصيان مدنى وثورة شعبية لاسقاط النظام.

* التجربة هذه عنها هل هى مسألة خاضعة للزمن ام ان هناك توقيتا معين لها؟

- نعم انها خاضعة للزمن والاسبقيات معلومة وهذا الامر خاضع للجنة السياسية التي بدأت دراسات اولية فى شكل مقابلات مع الناس من مستويات ثقافية وفكرية مختلفة والغرض من كل هذا استقاء تجارب الماضي، وهذا الحوار سيساهم فى وضع رصيد من الافكار التي يمكن ان نتبلور وستظهر التوجهات فى الشكل المقترح للنظام الجديد. ولا اريد ان اقول لك اننا فى عجلة من امرنا الناس حاليا مشغولون بأشياء عاجلة وملحة..

* اذن هل يمكن ان نعتبر الفترة الحالية بناء على طرحتك فترة انتقالية؟

- لا اقدر ان اسميها كذلك لأن الفترة الانتقالية دائما تكون محددة بزمان معين - فمثلا ثورة يوليو المصرية فى بداياتها لم تسم بفترة انتقالية بل حاليا لا يدور التفكير فى ان عبد الناصر كان «بكباشى» فى الجيش ولا فى معمر القذافي كملازم ايضا فى الجيش بل يجرى التفكير فيهما كقادة ثوريين لهم تفكيرهم وتصورهم، وانا لا احب التفكير بما درج عليه الناس فى ان عساكر استولوا على السلطة لذلك يعتبر هذا وضعاً مؤقتاً ليأتى وضع تال، لأن هذا الوضع قد يعتبر هو الوضع التالى من باب التطوير..

* على ذكر ذلك وبصريح العبارة لماذا تطلقون على حركة ٣٠ يونيو لفظ ثورة فى حين انها انقلاب عسكري ليس الا؟

- حقيقة انا استعمل الادب السياسى الموجود والناس عادة يقولون ان الانقلاب او الاستيلاء على السلطة اذا وجد التأييد الشعبى يسمى ثورة.

★ إذا قبلنا ذلك مجازاً برغم عدم اتفاقنا لكن سؤالي بصورة أخرى، الثورات التي رسخت في وجدان الجماهير هي التي حملت أفكاراً معينة وفلسفة معينة.. ترى ما فلسفة وفكر ثورة الانقاذ؟

— فكر وفلسفة الثورة بسيط جداً وكما تعلم أن الثورات لا تأتي وهي تحمل رأياً ثورياً كاملاً لكن ذلك يتكون عبر الممارسات والطرح، وبالنسبة لثورة الانقاذ واضح جداً من أدب البيان الأول أنها جاءت ضد الطائفية السياسية وضد الحزبية بصورتها التي عرفناها إضافة إلى موضوعات التنمية والانتاج والانضباط كلها مفاهيم تدخل في أدب الثورة وكلها تحتاج لفلسفة عملية وهي ما يمكن أن تتطور لأفكار راسخة..

★ إذا كان هناك إيمان بالديمقراطية وهناك فصل بينها والممارسة الحزبية كما ذكرت فلماذا لا تجسدون ذلك من خلال أجهزة الإعلام حتى لا يحدث أي لبس في نفس شعب عشق الديمقراطية؟؟

— أنا أتفق معك في أن دورنا حقيقة يكمن في التفريق بين الديمقراطية كمنهج وبين الممارسة لأنني اعتقد أنه لا أحد في الدنيا يقول أن الديمقراطية سيئة وديننا وتقاليدها كلها قائمة على الديمقراطية بمعنى حرية التعبير والعقيدة والمشاورة والمشاركة في اختيار من يحكم، وذلك كله غير مرفوض أما المرفوض هو الممارسة السيئة بأسم الديمقراطية، وأنا اعتقد لو أن النظام الحزبي السابق وفر للناس الخبز والأمن والضروريات هل كان سقطة؟ فلماذا سقطة المفروض أن تسأل الناس هذا السؤال.. فكل مواطن يريد من الديمقراطية أن توفر له ضرورياته، أدن العيب كان في الممارسة وحتى عندما نتحدث عن الطائفية فنحن نتحدث عن الطائفية السياسية ونحاول أن نرغب الناس في الديمقراطية..

★ الواضح أن هناك تركيزاً على الطائفية السياسية هل تعتقد أنه لو استثنينا ذلك من التجربة الديمقراطية الماضية هل كان يمكن أن تكون مفاجأة؟

— طبعاً هذا سؤال افتراضي، لأن الأحزاب الثانية نحن لم نجربها حتى نحكم عليها والناحية الثانية أن هذه الأحزاب كلها أحزاب عقائدية قد نكون نجحت في بلدانها، لذلك لا يمكن الإجابة بلو كان حكموا لأنه أساساً ما كانوا يمكن أن يحكموا وهذا سبب أساسي في مشكلتنا..

★ إذا انتقلنا إلى جانب آخر من الحوار نسألك عن مفهومكم للرأي الآخر؟

— مقدس.. واعتقد أن لدى الإنسان الحق في أن يبدي رأيه بمنطق الرأي الآخر..

★ حقيقة أنا أوردت سؤالي على ضوء المراسيم الدستورية الأولى التي عطلت منابر الرأي الآخر؟

— مثل ماذا..

★ الأحزاب.. النقابات.. الصحف، وكلها أدوات للرأي الآخر؟

— إذا لاحظت الظروف التي تعطل فيها ذلك.. كما هو معلوم إذا كان هناك نظام سائد كامل وتأتي سلطة أخرى سوف توقف كل ذلك لتعيد تنظيمها، مثلاً النقابات والاتحادات حلت وحالياً يجري النظر في أمر تكوينها بقانون جديد والصحف، أيضاً كانت أداة في ما حدث وبعضها كان حزبياً والبعض الآخر مستقل محترم وهذه توقفت من أجل إصدار قانون جديد ينظم الصحافة ويتيح منابر للتعبير الصادق والأمين وحالياً نحن في مرحلة إعادة التنظيم..

★ في هذه المرحلة التي تحدثت عنها وطالبنا أن الشعب السوداني يعشق الحرية من الممكن جداً أن يبحث عن وسائل أخرى للتعبير وغالباً ما تكون وسائل معارضة.. ما رأيك؟

— القانون لن يطول أمده وإن شاء الله في وقت قريب يصدر.. وأنا أتفق معك بأن الإنسان السوداني حالياً يقرأ صحيفتين بل أحياناً يسمع ما يقرؤه فيهما في الإذاعة والتلفزيون.. فلذلك من الطبيعي أن يحس بأنه بحاجة لأخبار أخرى جديدة وصحيحة إذا استمر الأمر كذلك سوف يحدث فراغ عند الناس لذلك نحن حريصون لأننا نعرف سيكولوجية الشعب السوداني..

★ بعض أجزاء العالم العربي تسودها حالياً موجة عودة الأحزاب للساحة بما يعني ضمناً اعترافاً بدورها وبأفكارهم للأحزاب يمكن أن نقول أن ذلك سباحة ضد التيار؟

— ولماذا لا يكون تيارنا نحن هو الصحيح في السودان، لأنه يختلف تكويننا عن أي بلد عربي آخر.. فالذين يريدون أرجاع الأحزاب تجد أنهم لا يعيشون ظروفنا..

★ ما ضمانات استقرار الحكم بعد إلغاء دور الأحزاب والنقابات والمعروف أنها مع المؤسسة العسكرية يشكّلان مثلث الاستقرار النسبي فما ضماناتكم؟

- نعم اى حكم فى السودان لن يستقر إلا اذا شاركت كل القوى السياسية وما قصدت بالمشاركة ان تتولى اعباء السلطة التنفيذية وغيرها.. وهناك صيغ كثيرة ومثلا مجلس الثورة ليس هو السلطة الحاكمة. فهناك مجلس مدنى.. واذا ما كنت تتحدث انت عن استمرارية هيكل السلطة وإدارة شؤون البلاد تستطيع ان اقول لك ان هذا الهيكل سوف يكتمل.. وسوف تكون هناك نقابات واتحادات وتكتملتها للهيكل لا يعنى بالضرورة مشاركتها فى الحكم اما بالنسبة للحزب السياسية كما ذكرت فتجربتنا كانت غير سليمة والانسان لا يدري ماذا ستفرز تجارب المستقبل بالنسبة لصيغ مشاركة الناس فى اختيار حكومة او اختيار السلطة التى سوف تحكمهم..

* هل هناك اى رقابة على اى مطبوعات تأتي من الخارج؟

- ابدأ.. الرقابة تتم دائما بعد قراءة الصحف ومعرفة مادتها..

* هناك لجنة إعلامية برئاسة العقيد سليمان محمد سليمان والملاحظ ان تسيير دفة الاعلام يقع عبؤها على هذه اللجنة بالرغم من انكم وزير للإعلام ألا ترى اى تضارب فى الاختصاصات؟

- لا.. وانا طبعاً عضو فى اللجنة وهذه اللجنة كونت قبل التشكيل الوزارى وبعده تولى الوزير سلطته فى وزارة الاعلام واصبح دور اللجنة فى وضع السياسات اما الوزارة فنحن نديرها.
* لاحظت ايضا ان الاجهزة الاعلامية وبخاصة التلفزيون سخر تسخيرا كاملا لثورة الانقاذ واهدافها.. الخ.. ورايى ان فى ذلك تعطيلاً لمقاتل مبدعة لشريحة من شرائح الشعب السودانى؟

- ثورة الانقاذ واهدافها هى من اجل السودان والشعب السودانى وانا حقيقة لا ارى خلافاً فى ذلك. ويرغم كل هذا هل تعلم باننا لم نسلم وكثير من اخواننا يعتقدون اننا مقصرون بحث الثورة بالرغم مما تقول، وهذا وضع طبيعى لأن الثورة جديدة ونحن نحاول ان نؤسس فيها، لكن مع هذا.. فإن ذلك الوضع لن يستمر كثيراً..

* من الأشياء التى لاحظتها ايضا ان دورك كناطق رسمى للحكومة يتبادلته اخرون هل ذلك من باب العفوية ام ماذا؟

- هناك ناطقون رسميون، أنا والعقيد سليمان محمد سليمان الناطق الرسمى باسم مجلس قيادة الثورة ولا اعتقد ان هناك تضارب فى الاختصاصات.
* كما تعلم جرى الحديث كثيراً عن موالة المجلس العسكرى للجبهة الإسلامية فبرغم النفى لماذا لا تدعمون النفى إعلامياً وتجسدونه فى التلفزيون مثلاً؟

- اولاً هذه شائعة تتجدد كل يوم ونحن كاجهزة اعلام شعرنا باننا اعطينا هذا الموضوع اكثر مما يجب وقلنا للناس، الانسان اذا اراد الحكم على النظام فلا يحكم عليه بشائعة وانما من خلال دراسة الوثائق الموجودة واعتقد ان هذه حركة لا تستأهل منا كل هذا الجهد.
* بما انكم الناطق الرسمى للحكومة هل صحيح انه تمت مناقشة قوانين سبتمبر فى المجلس وخضع النقاش لتصويت؟

- هذا غير صحيح..

* اذن هل ستخضع لاستفتاء كما ذكر البعض؟

- قوانين الشريعة الاسلامية او قوانين سبتمبر كما يسميها البعض هذه قوانين سارية بقانون ولكنها مجمدة وهونفس الوضع الذى واجه الحكومة السابقة، وجرى الحديث فى ما مضى ولم يتم الاتفاق على بديل معين وليس هناك انسان يلغى شيئاً دون توفر البديل والقضية سواء كانت قضية سياسية بالنسبة للاخوة الخوارج هذا ليس بوارد لأن الاتفاق ان يخضع كل هذا للمباحثات..

* قيل ان حجم الفساد كان كبيراً طالما ان الامر كذلك لماذا لم تنشره فى اجهزة الاعلام لاننى صراحة اقول ان ما كشف حتى الآن عن الفساد بالنسبة لضالته قد لا يرقى لمستوى الحدث وهو اعلان الثورة فما رأيك؟

- كمية الفساد والوثائق المتوفرة كمية رهيبه جداً لكن بما انه شكلت لجان تحقيق وخوفاً من التعارض معها لم ننشر الاسماء..

* تجرى الآن حركة فصل فى اوساط الخدمة المدنية والحركة ضخمة فعلى اى اساس استندتم فى ذلك؟

- يحكم موقعى اتصلت ببعض الاخوة المسؤولين ونقلت لهم تساؤلات الناس فكانت الاجابة ان هناك حيثيات للفصل وان الفرصة متاحة لأى شخص متظلم.

★ هل هذه الحثيات حزبية؟

- تحاشوا ذكر الاسباب لأن الاسباب مختلفة والخوض فيها قد يجرح، وبعد الفصل قد يعرف الانسان لماذا فصل.

★ سيؤلى الاخير، انت شخصيا عملت فى ظل نظامين شموليين فهل يمكن تقييمهما من منطلق ذاتي؟

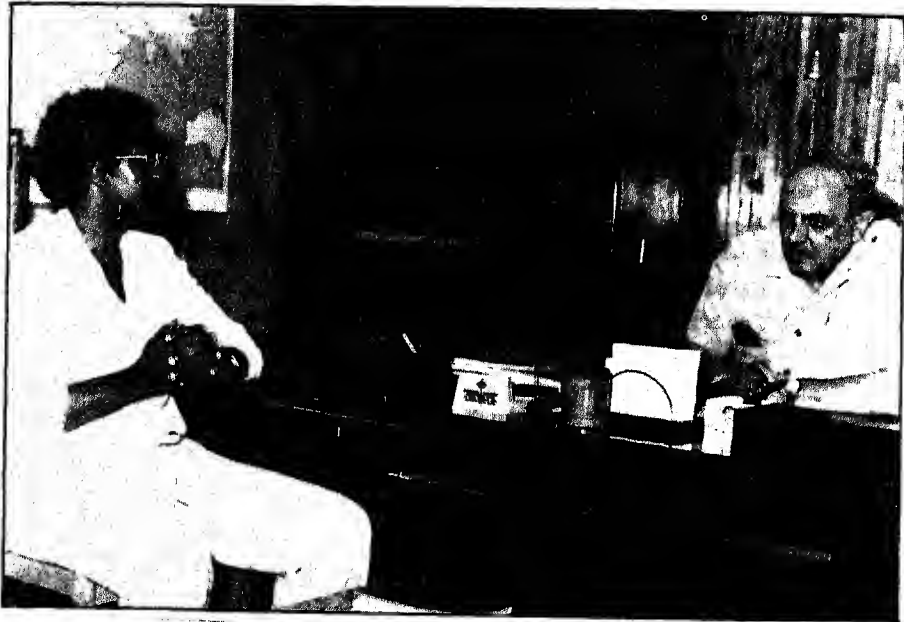
- الظروف فى ظل النظامين مختلفة.. فتجربة مايو تجربة طويلة مرت بمنعرجات كثيرة يمين ويسار ووسط الى ان انتهت بالانتفاضة، اما هذه التجربة فقد جاءت فى اعقاب تغير ظروف سياسية نتيجة فشل فى ادارة البلاد.. ويكل الصديق والامانة ما استطاع قوله اننى الان لا استطيع ان اعقد مقارنة علمية لان ثورة يونيو لم يمض عليها وقت طويل لكن من اول وهلة مثلا مايو فى اوائل ايامها ويونيو فى اوائل ايامها تشعر بأن الناس مختلفون..

وقادة يونيو الان اكثر نضوجا واغلبهم رتب كبيرة فى الجيش وسنهم كبير وتجاربههم ثرة لانهم عاشوا حقبا متفرقة واغلبهم حصل على كورسات عسكرية واكاديمية وعموما هم اناس جاهزون لذلك تشعر بأن تصرفهم ليس تصرف انسان مبتدىء وربما كان هذا الانطباع الاولى لكن كتجربة تحتاج الى وقت اضافة الى ان الانسان الموجود داخل التجربة ليس مؤهلا للحديث عنها..

وزير الخارجية :
على احمد سحرول :

- ليست لدينا علاقات خاصة مع أى دولة ولا
نرغب الدخول فى محورية!.
- إيران وصفتنا بالعمالة ولهذا استدعينا
السفير.
- التعيينات الجديدة لأن الثورة تريد نوعية
محددة لخدمتها.

الخرطوم ١٣ سبتمبر ١٩٨٩



★ البيان الأول ذكر أن من ضمن أسباب قيام هذا الانقلاب الاختلال في علاقات السودان الخارجية بعد مرور هذه الفترة الزمنية القصيرة إلى أي مدى يمكن أن نقول انكم تجاوزتم ذلك؟

– العلاقات بين الدول ليست مربوطة بعنصر زمني، وهي مسألة تنمو مع الوقت والاتصالات المستمرة والتشاور وبناء الثقة بين الدول وقياداتها. وما حدث بعد قيام الثورة كانت هناك زيارات متعددة قام بها رئيس مجلس قيادة الثورة والاعضاء لعدد من الدول الشقيقة. وأعتقد على الأقل في المرحلة الأولى كانت نتائج ذلك حدوث نوع من التفاهم لأن السودان مقبل على عهد جديد يتميز بالجدية والقدرة على حسم الأمور. ووضع حد للتسيب الإداري والسياسي الذي كان في الفترة الماضية. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى بناء ثقة والتعاون في مختلف المجالات ونحن سائرون على الطريق الصحيح.

★ لكن من الواضح أن هناك نوع من المحورية في العلاقات؟

– هذا موضوع سنحاول معالجته بكل الطرق. لأننا لا نرغب في الدخول في عمليات محورية ولأننا لا نملك القدرة على ذلك، ولأننا دولة لها مشاكلها الخاصة، لذلك كان دائما تركيزنا في الزيارات التي تمت أن نؤكد للجميع بأننا سننأى كل النأى عن المحورية، وأن علاقتنا ستكون متساوية مع الجميع. وأعتقد أنهم تفهموا هذه الرسالة. وليست لنا أي علاقات خاصة مع أي دولة.

★ هل جرى الحديث في الاتفاقيات التي كانت قائمة مع دول الجوار؟

– أي إتفاقيات تقصد.

★ الدفاع المشترك مع مصر والبروتوكول العسكري مع ليبيا؟

– لا.. لم تكن هناك مناسبة لإثارة هذا الموضوع أو لإتفاقية الدفاع المشترك مع مصر كانت جزء من عملية التكامل وهو موضوع المناقشة فيه غير واردة وفي الظروف الحالية.. أما البروتوكول مع ليبيا فهذا شيء كان في الماضي. والبروتوكولات هذه دائما أجلها محدود، وأعتقد أن مدته انتهت منذ زمن. فأى تعاون بيننا وبين الدولتين المذكورتين قائم على أساس عقود وإرنياطات جديدة. ولا أدري لماذا الزويدة في هذا الموضوع.

★ لائما من الأشياء المطروحة في الصراع مع الحركة الشعبية؟

– أنا لا أدري هل إصرار الحركة على هذه الموضوعات هو تكتيكي القصد منه إثارة أكبر عدد من الموضوعات التي تعتبر موضع نزاع من الحكومة أم أنهم فعلا يعتقدون أن هناك إتفاقيات وحسب علمي لا أعرف إتفاقية نافذة المفعول لا مع مصر ولا مع ليبيا.

★ الإتفاقية مع مصر نافذة المفعول لأن مدتها الزمنية ٢٥ عاما. وحد علمي حلها لا يأتي مع جانب طرف واحد؟

– الحكومات السابقة منذ الانتفاضة وحتى ثورة الانقاذ تؤكد أن الإتفاقية من جانب السودان انتهت، وحتى في عهد الحكومة الأخيرة قبل الثورة كانت هناك رسالة سلمت للأخوة في مصر تؤكد رغبتنا في إنهاء الإتفاقية. ونحن الآن في الحكومة الجديدة لم يحدث أى إجراء ينفي ذلك. لكن ما قيل أننا لا نحب أن يفرض علينا إلغاء أو الدخول في إتفاقية جديدة من قبل أى جهة، لأننا دولة لها استقلالها وسيادتها.

★ قبل أيام خلت قمتم باستدعاء سفير السودان في إيران، الأسباب التي ذكرت هل تستوجب هذا الإجراء أم أن هناك ملبسات أخرى؟

– نحن لم نعلم إيران سببا في هجومنا. بالعكس ربما ذلك عرضنا لبعض المؤاخذات من الأخوة العرب في إننا لم نأخذ موقفا واضحا في الصراع بين العراق وإيران. ومع ذلك تعرضنا لهجوم من أجهزة الإعلام الإيرانية. ومثل هذا في نظرنا الموقف الرسمي لإيران تجاه هذه الحكومة، ولا توجد حكومة أو نظام يقبل لنفسه أن يوصف بالعمالة. علما بأن لنا سفارة في طهران، وإيران منذ نشأت العلاقات مع السودان لم تعين سفيرا في الخرطوم بل كان لديها قائما بالاعمال وعندما إنتهت مدته ذهب ولم يعوض بشخص بذات المستوى وإنما عين واحدا على مستوى صغير. فإذا ما كان هذا هورأيهم فينا رغم وجود سفير لنا في طهران إذن بالضرورة ليس هناك داع في وجوده. لذلك الإجراء استوجب الحدث. ونحن منذ زمن كنا نشعر بعدم التوازن في العلاقات.

★ هل لجأتتم لحل آخر قبل إجراء استدعاء السفير؟

– في الأساس إحتجت سفارتنا. وكان الرد أقبح من الذنب. حيث قالوا أن أجهزة الإعلام عندهم

حرة في إبداء الرأي. وأعتقد أن هذا الرد غير مقبول، وحتى لو جاء ذلك من دولة غربية فيها مؤسسات ديمقراطية، فما بالك وقد جاء ذلك من إيران التي نعرف طبيعة النظام القائم فيها.

*** هناك قضية حدودية نعتقد أنها ظلت نائمة فترة من الزمن وهي قضية مثلث اليمى المتنازع عليه مع كينيا هل تنوى حكومتكم إثارة هذا الموضوع؟**

– الحقيقة هذا الموضوع قديم منذ عهد الحكم البريطاني، وهذا المثلث كان يدار من قبل الحكومة الكينية مقابل رسوم تدفعها حكومة السودان لقاء هذه الخدمة. وكان الزعم في هذا الاجراء هو أن المنطقة صعب الوصول إليها من داخل السودان بينما يسهل ذلك من كينيا، وبعد الاستقلال لم ينتبه الناس لهذه المشكلة واستمرت حكومة السودان تدفع الرسوم للحكومة الكينية. لذلك عندما جاء وقت المطالبتنا بدأت حكومة كينيا في إصدار خرائط ضمن هذه المنطقة، وبعدها ظهرت خرائط اضيفت لها منطقة أخرى جديدة، فمساحة اليمى هي حوالي ٦ آلاف كيلومتر تقريبا. والمنطقة الجديدة التي أضافوها بحدود ١٠ آلاف كيلومتر مربع. وليس هناك مبرر لكل ذلك، ومن هنا خاطبنا الان حكومة كينيا بمذكره وأبدينا الرغبة في تسوية هذا الموضوع. فبدأت تخرج تصريحات في نيروبي تحمل الصفة الهجومية وإضطر القائم بالاعمال آنذاك لعقد مؤتمر صحفى. وكان النتيجة طرده وشخص آخر من السفارة وردت حكومة السودان بالمثل، وبعد كل هذا جاءت ثورة الانقاذ الوطنى وقلنا أولا نخلق الجو المناسب بتطبيع العلاقات وإعادةنها إلى سابق عهدها وبعدها ناقش هذا الموضوع بهدوء. وهذا هو الاتجاه الذى نسير فيه الآن.

*** فى الشأن الداخلى لوزارة الخارجية الكلى يعلم ان مسألة التعيينات السياسية التى تمت خلال عهد نيميرى شوهت السلك الدبلوماسى، ومن الغريب الآن ان الصورة نفسها عادت فما المبررات فى ذلك؟..**

– أولا موضوع التعيين السياسى اؤكد أن الخارجية كوزارة لها موقف منه، والنقابة إبان وجودها كان لها موقف أكثر قوة وهو أن يتم التعيين على أساس الاحتراف، وهذه هى النظرة الفنية، ولكنها لم تكن مقبولة منذ أول حكومة جاءت فى السودان وليست محصورة فى عهد معين. والنقاش إستمر وفى الحكومة السابقة عندما كنا نحضر لقانون جديد للسلك الدبلوماسى إختلفت وجهات النظر بين الوزارة والسلطة السياسية، إلى أن وصلنا نوع من التفاهم وكان حلا وسطا وهو إذا كان لابد من التعيين فليكن فى الضيق الحدود وأن يكون على مستوى السفير فقط. والان فى عهد الثورة إذا لاحظت أن التعيينات لم تزد عن ثلاثة أو اربعة. وحتى هذه تمت فى مواقع محددة تركز عليها الثورة لأهميتها ولأنها تريد فيها نوعية محددة من الناس يخدموا الصلة المباشرة بين قيادة الثورة وبين هذه الدول. على كل هذه بالنسبة لنا مرحلة اقتضتها الظروف التى تمر بها البلاد. وأملنا فى المستقبل أن يظل السلك الدبلوماسى حصرا على المحترفين والمتخصصين.

*** جرت بعض التقلات فى أوساط السفارة بعد الانقلاب مباشرة هل لهذه الخطوة أى ابعاد سياسية؟**

– هذا الموضوع حساس بعض الشيء. فالتقلات حتى فى عهد الحكومة السابقة كانت واردة وكثيرا ما اوقفتها الصراعات السياسية. وكانت هناك بعض الممارسات التى يجب تقويمها. وما تم الان هو تصحيح لوضع كان يجب تصحيحه من قبل. وأنا أعلم أن بعض الأوساط أعطته الصبغة السياسية. بل حتى أعطوا البعض صفة سياسية أنا اؤكد بأنهم لا يتمتعون بها أبدا.

*** ماذا عن الاعتراف الأمريكى بالوضع الجديد؟**

– أنا لا أرى ضرورة فى وضع جديد ينشأ فى البلد، وعلى الفور نطالب بإعترافات به. . وأذكر أن أحد السفراء الغربيين قال لى مرة نحن نعتزف بالدولة وإذا حدث تغيير فى الحكومات فهذا شأن داخلى. وقال نحن نتعامل مع أى حكومة نجدها فى السلطة.

*** أنا اوردت السؤال لأن مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشؤون الافريقية هيرمان كوهين قال ان القرار ٥١٣ يفت عبية فى شأن الاعتراف بكم؟ والحقيقة حتى الآن لم يعلن الاعتراف صراحة. والاعتراف الصريح كما تعلم تنبئ على أشياء معينة كالعدم مثلا؟.**

– لا أعتقد بالضرورة أن يكون هناك إعتراف علنى لكى تنبئ عليه مستقبل العلاقات بين البلدين وهذا ليس هو الفهم الذى علمناه من مساعد وزير الخارجية. وكوهين فى زيارته لنا كان يشدد فهما واضحا فى

بعض الاشياء والتفسيرات التي قدمناها كانت بالنسبة له مرضية. وقال أن هذه الحكومة جادة في تطوير علاقاتها على أسس الاحترام المتبادل وفي نظرتها لقضاياها الداخلية. وهذه هي الاشياء التي تهتم أمريكا.

* في العلاقات مع اثيوبيا كثيرا ما جرى الحديث عن مساندة لبعض الفصائل الارتييرية فما صحة ذلك؟.

- لعلنى إننا لا نساند أى فصيل. وأنا لا أعرف ما حدث فى الماضى البعيد لكن حتى فى الماضى القريب لا أعرف إن كانت هناك جهات سودانية تساند فصائل معينة. ودائما كان مسعى السودان الجمع بين هذه الفصائل حتى تستطيع التحدث مع الحكومة الاثيوبية للوصول إلى حل توفيقى فى إطار أثيوبيا الموحدة. وبهمننا أن يكون هناك استقرار فيها.

* وهل تعتقدون فى مساندة اثيوبيا للحركة الشعبية؟.

- تحدث رؤساء البلدين وكان هناك اتفاق بأن مشاكل القرن الأفريقى عامة يجب أن تحل كلها حتى يحدث الاستقرار فى المنطقة، والاثيوبيون وعدوا بتقديم كل مساعدة ممكنة فى حوارنا مع الحركة وذلك تأكيدا لنفس الروح التى أديناها نحن فى وحدة الاراضى الاثيوبية.

* ماذا عن علاقتكم مع تشاد؟.

- وصلت الان إلى مستوى العلاقات الطبيعية وأصبحت هناك ثقة فى انجمننا أن الوضع الجديد فى السودان لا يوافق على أى مظهر من مظاهر التدخل فى شؤونها الداخلية. وزيارة الرئيس حبرى للسودان جاءت من باب التاكيد.

* سؤالى الاخير شخصى كيف قبلت هذا المنصب؟.

- هذا المنصب كان تكليف بالنسبة لى. وإذا كان مجلس قيادة الثورة وضع ثقته فى على أن أقوم بهذه المهمة، سأحاول القيام بها على الوجه الاكمل. ونحن كلنا من المفترض أن نكون جنودا فى خدمة البلد بقدر ما نستطيع أن نقوم.

* مع قصر الفترة الزمنية اسالك صراحة هل شعرت بأن هناك أى تدخل فى اعمال الوزارة من جهات خارجها؟.

- لا .. وأقول لك صادقا بأن الآخ البشير سلمنا هذه الوزارة وقال أنتم مسؤولين عن السياسة الخارجية.. وهذا لا يعنى أن أتصرف على هواى. لأننى أحيانا أذهب اليه وأقول له مثلا الخط السياسى فى موضوع ما كذا وكذا. ودائما ما يأخذ رأينا بترحاب. وأعتقد أن هذه هى العلاقة التى يجب أن تكون بين الوزير والسلطة السياسية العليا..

العقيد يوسف عبد الفتاح

- ليست قوانين سبتمبر وإنما قوانين الشريعة
ونحن جنئنا لتثبيتها!

- الدول تحاصرنا بسبب توجهات الثورة.
والجبهة الاسلامية أيدتنا فهل نقول لا؟!
- يهددونا بالتلفونات كثيرا وهذا لا يهمنا ..
وانا كل يوم بتشهد الصباح لاني يتوقع كل
شيء!

- سرعة الاعدامات لمنع تدخل الواسطات لان
الشعب السوداني طيب!

بغداد ٩ مايو ١٩٩٠

★ نعتقد انكم قيمتم حركة الشارع السوداني والتستم مدى قبولكم او رفضكم فما هي القاعدة التي يستند عليها نظامكم؟.

— لم أفهم ماذا تقصد بالقاعدة.

★ أعني من هم الذين يؤيدونكم.. هل جماهير الشعب السوداني ككل.. ام فصيل سياسي معين.. أم ان هناك معارضة لفصائل أخرى.. باختصار ما مدى قبولكم لدى الجماهير؟.

— اعتقد اننا وجدنا ايجابية شديدة جدا ويرجع ذلك الى انه في الفترة الاخيرة من عهد الاحزاب او من بدايتها ان الشعب السوداني مسلم سئم الاحزاب مبنية على الولاء والكسب الرخيص وعلى بيوتات معينة.. وانفرد عقد السلطة وهيبتها مما ادى الى خلل أمني كبير والبلد كانت تنذر بحرب اهلية وبقيام الثورة تفاعل الناس كثيرا وتجاوزوا مع الثورة بجميع قطاعاتها ولكن لان الثورة عندها توجهات وافكار وخط معين وهناك اناس كثيرون.. هذا الخط لا يخدم مصالحهم واذا كان في الماضي يمارسون اعمال هامشية او سمسرة او يعملون في السوق السوداء فهؤلاء شيء طبيعي ان تضرب مصالحهم ولا يقبلون الوضع الجديد وايضا بعض الاحزاب الطائفية التي لها ولايات معينة.. وليست كلها.. وهي ولايات من الصعب التحرر منها او التخلي عنها وعموما التجاوب كبير.. ومشكلة الاقتصاد هي مشكلة كبيرة جدا بالطبع حستغروب ايه الى دخل التجاوب في الاقتصاد.. فالبدا كانت تحت القاع ونحن الان ننشلها حتى تصل مستوى القاع. لكي تتنفس برئة طيبة. وشيء طبيعي ان الناس كانت تتوقع انجازات بايقاع اكبر وبالات في المسائل الخاصة بالمواد التموينية وهي مسألة لها جذور وخلفيات. وباعتقادي ان توجهات الثورة الحالية جعلت بعض الدول توقف مساعداتها كشبه حصار ونحن اخترنا هذا الطريق.

★ الحركة الانقلابية الاخيرة.. من هم الذين دبروها.. ومن الذي وراءها وكيف تم اجهاضها؟.

— اعتقد ان التنوير الذي قاله السيد الرئيس في هذا الخصوص فيه أشياء شاملة واضحة.. والحركة قامت بها مجموعة معزولة في القوات المسلحة تميل الى اليسار اكثر واعتقد كانت الدوافع كثيرة منها الشخصية لأن فيهم كثيرين قبل وبعد الثورة احيوا للمعاش أي ٤٠٪ أو ٥٠٪ منهم، وتم اجهاضها لأنها حركة معزولة عن الجيش بسلوكهم الشخصي ومعاملاتهم وتقاريرهم وان لم يكن كلهم فالاغلبية. وديننا الحنيف يقول «انكروا محاسن موتاكم» والحركة في اجهاضها كانت بالنسبة لنا واضحة لكن ساعة الصفر كانت خافية. وقبل قيامها نادى الاخ الرئيس على من يناظره في الرتب في مكتبة واخبرهم بأن الحركة مرصودة وليس المهم القتال على السلطة او الكرسي انما المهم البلد لأنه الخاسر. وكذلك الاخ العقيد بكرى رئيس لجنة الامن استدعى اكثر من واحد منهم واخبرهم بأن الحركة خاسرة ومرصودة ويرغم ذلك كانوا مصريين على التنفيذ. واعتقدوا ان الثورة ضعيفة واستغلوا الطيبة «والمحنة» السودانية. لكن هذا كان عفوا عند المقدرة. وكان هناك حركة قبلها لها علاقة كبيرة بها ولم يحاكموا بالسرعة المطلوبة لأنها لم تدخل مدخل مرحلة التنفيذ. والحركة الاخيرة حسمت بالصورة الطبيعية العادية وبمحاكم عادلة جدا لاعترا فهم الشخصى والقوات المسلحة نفسها لم تكن راغبة في هذه الحركة لانه ليس هناك ما يستدعى وانا لا أذكرى النظام لكنه يسعى الان في تطهير البلاد وفي وضع اسس وقيم انسانية بمعنى اننا لم نقبل.. والانظمة لا يحميها جيش ولا أمن وانما تحمي نفسها ببرامجها والقدرة الحسنة والحركة بدأت كأنها نفدت من اجل الكرسي او خدمة افكار معينة وليس من اجل تراب الوطن وعموما دوافع الحركة والغرض منها واختيار الوقت غير المناسب كل ذلك من اسباب عدم تجاوب الشارع وقد خدعوا القوات المسلحة في التنوير لأنهم اوهمو الافراد بأنهم يقومون بتأمين المواقع لان هناك خطرا على ثورة الانقاذ. والحركة كما قلت لم تكن عندها دوافع قوية بل حتى بعض منهم لم يقوموا بالتنفيذ وبعضهم لم يأتى من منازلهم حتى لتنوير بعض الوحدات العسكرية وفي مسألة الخدعة التي ذكرتها اذكر ان العقيد بكرى رئيس لجنة الامن عندما حضر شهر عليه بعض الجنود بنادقهم فخطبهم وطلب منهم ان يضعوا سلاحهم ارضا فقالوا له لقد اخبرونا بأن هناك خطر عليكم ويعدها اعاد للجنود بنادقهم ودخل الوحدة فوجد ٩ ضباط اعتقلهم بدون مقاومة..

★ من خلال حديثك هل معنى ذلك ان الضباط الذي نفذوا الحركة هم تسعة فقط؟.

— لا أكثر بكثير عند قيام التنفيذ.

★ جرى في حديثك ان اليسار خلف هذه المحاولة من هم في اليسار تحديدا؟.

– اليسار «بس الشيوعيين».

★ بمعنى انه لم تكن هناك اى جهات سياسية غير هؤلاء؟

... لا ..

★ حزب الامة ، الاتحادى، او البعثيون؟

... لا ..

★ لكن بعضهم كانوا ينتمون لحزب البعث السودانى؟

– لا .. لا اعتقد وهم فى الحقيقة يخدمون افكار هؤلاء الناس .. فمثلا من حزب الامة كحزب وفكر لا يوجد لكن تجد بعض الناس واجهته حزب الامة اما افكاره من ناحية عقائدية وتوجهات تجدها شيوعية او يسارية.

★ اذن ما الاتهام الذى وجه لضباط الذين قاموا بهذه المحاولة؟

– الاتهام هو التمرد .. وهناك مادة فى قانون القوات المسلحة تقول ان أى شخص يتحرك ضد السلطة بالسلاح والتنفيذ يحاكم بالاعدام وهى تدرس فى الكلية الحربية والجنود فأى شخص يحمل سلاحا على السلطة الرئيسية او الدستورية فى الدولة بغرض تغيير النظام دون علم قيادة الجيش كتدخلات ضد العدو هذا الشخص يحاكم بالاعدام فوراً .

★ فلنكن اكثر صراحة .. اذن ما الفرق بينكم وبينهم .. هم تمردوا على سلطة عسكرية وانتم تمردتم على سلطة ديمقراطية والقاسم هو التمرد بمعنى انكم قمتم بنفس ما قاموا به هم؟

– الفرق الاساسى اننا جئنا بأهداف معينة .. ولو كانت السلطة الديمقراطية سارت بالبلاد للامام لكننا نحن اكثر الناس تأييدا لها وانا شخصيا كنت ضد نميرى .. فمن الكلية الحربية عندما قال قائد الكلية نؤيد نظام نميرى قلت له نحن لا نؤيد لأن الشعب رفض نظام نميرى وتحركنا بمدرعات من الكلية والاخ عمر كان ضد نظام نميرى وكنا أكثر الناس سعادة بالسلطة الديمقراطية لأن الديمقراطية هى الانسب للشعب لكى يمارس من خلال مؤسساته اختياره الافضل . وانا قبل يومين من ٣٠ يونيو وتحديدا يوم الثلاثاء فى اجتماع عام للجيش قلت لمهدى بابو نمر رئيس الاركان نحن لا نريد ان يستلم الجيش الحكم لأن تجربة نميرى ١٦ سنة كانت فاشلة وان الجيش ليس هو الذى يحكم وانما الديمقراطية هى الافضل لكن النظام القائم هو نظام للكسب الرخيص والولاء لطوائف معينة وهو نظام لن يخدم البلد لان فاقد الشيء لا يعطيه وقلت له اذهب لوزير الداخلية وكان مبارك الفاضل وهو رجل ردىء يعطى الرخص للبنات ولم تكن هناك القدوة الرشيدة . وكانت الحرب فى الجنوب فى ازدياد والقوات المسلحة فى تراجع ونحن كنا فى الجنوب لمدة سنتين وهذا كان دافعا للاشتراك فى هذه الثورة وقد جئنا لكى نغير هذه السلطة ونهيب المناخ لانا نحن اخرين ليستلموا السلطة عبر مؤسسات دستورية ولم نأت من اجل السلطة لأن السلطة فى السودان مشكلة بكل المقاييس، وانا فى حدود معايشتى للسلطة فى العاصمة القومية اعتقد انها موت .. السوق منهار وكل البنات الاساسية منهارة اقتصاديا وهناك خراب كامل فى النفوس لأنها تربت تربية خاطئة .. فالمجتمع اصبح رهيبا جدا ونحن جئنا لكى نضع مجتمع الكفاية والعدل والنقى والطهارة لذلك كان الانقلابيون (يدونا فرصة) وانا شخصيا أؤيد أى انسان يعمل انقلابا فى اى لحظة على شرط ان يعطى النظام فرصة .. ثلاثة .. اربعة سنوات .. بل حتى الحكومة الديمقراطية اعطوها فرصة .. ونحن اولى لاننا زملاء سلاح .. فاذا لم تقدم البلد للامام «نمشى على طول» والثورة تخطى خطى عزيزة لذلك لم يأت الانقلابيون فى الوقت المناسب ..

★ قلت ان الضباط الذى اعدموا وجهت لهم تهمة التمرد لو قدر وفشلت حركة ٣٠ يونيو هل تعتقد انه يكمن ان تواجهكم نفس الظروف؟

– جدا .. وهذا القانون يتساوى فيه كل الناس ولا ادرى ماهى المادة بالضبط. تدخل احد الضباط من الذين يحضرون الحوار ويدعى خنجر (أحد الذين نفذوا الاعدامات وفق ما عرف فيما بعد) وقال المادة ٤٧ (د) وتنص على ان اى شخص يتحرك ضد السلطة بحمل السلاح او وجوده او بالتحريض او حتى اذا لم يتحرك لايقاف تمرد ما فهو يخضع الى هذه المادة ..

★ ولماذا (اعدت المحاكمات والاعدامات على عجل؟

– هى لم تكن على عجل والمحاكمات الايجازية الميدانية تختلف فى اجراءاتها وتكوينها عن

المحاكمات الاخرى التي تحتاج الى مجلس تحقيق و خلاصة بيانات.
* الامر كله تم في خلال ساعتين؟

- السرعة جاءت من الاعتراف الشخصي وهذا ساعد في التنفيذ . وبعض الضباط كانوا خارج الخدمة في المعاش ومع ذلك يرتدون الزي العسكري ويتواجدون في الساحة العسكرية. اما بعض المحاكمات فكانت الامور غامضة لان هؤلاء الضباط علاقات واتصالات ومحاكماتهم مازال جارية.. وبعض منهم كان في التنظيم لكنه لم يتحرك وهؤلاء ايضا محاكماتهم جارية حتى هذه اللحظة.
* المحاكمات نفسها هل جرت بصورة سرية؟

- بمعنى ..

* بمعنى هل حضرها ضباط وجنود على الاقل وعلى مرمى من الجميع بصورة علنية؟

- علنية بمعنى «يجوا الناس يتفرجوا فيها» المحاكمات جرت في وحدة من الوحدات.

* على الاقل هل تم اعلان اسماء العسكريين الذين تولوا رئاسة المحاكم؟

- لا .. لم يتم اعلانهم.. تدخل الضابط خنجر مرة ثانية وقال « لم يتم اعلان الاسماء نسبة لطبيعة المحاكمات وحب إستطلاع الناس والتدخلات».

* بعض الاخبار تحدثت عن ان قرار الاعدامات نفذ في بعض الضباط قبل المحاكمات المذكورة؟

- لا .. معقول يا أخى «تدخل الضابط خنجر مرة ثالثة» وقال (كانت هناك ساعات طويلة بين الحكم وتنفيذ القرار.. أكثر من ثلاثة اربعة ساعات بين فترة الحكم وفترة الاعدام!!).

* نسبة لسلوكيات المجتمع السودانى وطبيعته التي ترفض العنف والدماء ومع هذا لا بد ان لكم حكمة من وراء تنفيذ الحكم في شهر رمضان المبارك وقبل يومين من العيد فهل فعلا هناك حكمة؟

- اعتقد يا أخى ان الموضوع كان في حاجة لسرعة البت.. والقرار السريع لانه كما ذكرت لك ان الناس اعتقدت ان العفو عند المقدرة هو ضعف فكان لا بد وان تكون هناك احكام رادعة كهذه حتى تكون شافية ولا نعطي فرصة لدول كي تتدخل..

* السؤال مازال قائما الاعدامات تمت في شهر فضيل عند السودانيين والمسلمين عموما وبالنظر لهذا لا بد وان لها اثر سلبي فما الحكمة؟

- الحكمة هي سرعة البت كما ذكرت.. وكان لا بد أن يكون هناك حسم وأنا أقول تصوري الشخصي نحن كشعب طيبين جدا لكن بعد «شوية» تدخل الواسطات والعلاقات وكما ذكرت هناك أناس قبلهم تمردوا ولم يعالجوا بالصورة السريعة مما أعطى الفرصة لضعفاء النفوس ان يتحركوا!!
* ورد في حديثك اكثر من مرة مسألة الواسطات وعدم اعطاء فرصة لدول كي تتدخل هل هذا ينطبق على تجربة د. مأمون محمد حسين الذي حكم عليه بالاعدام وافرح عنه مؤخرا؟

- لم تتأثر بدول «شفت الشيطان ما يقدر يؤثر فينا» ولاننا دولة اصبحنا نملك قرارنا.. «ومله في دولة تعطينا قمع.. مش زى زمان الزر يكون في امريكا واللعبة في السودان». فمسألة مأمون مسألة تقديرية وفي الاسلام للغة والعبرة تحكم وطائفه، تكون متواجدة لكي تشهد الحدث.. ومسألة مأمون في وقتها كانت تحتاج ذلك لأن البلد تريد ان تدخل في اضطرابات وعصيان مدنى وضعفاء النفوس من اليسار وبالذات الشيوعيون كانوا يريدون ان يخلقوا بلبلة فكان لا بد من قرارات حاسمة وعندما تبطلت الاسباب وفشل الاضراب بقي أن القضية ليست مأمون كشخص او كشيوعى او يسارى انما كانت القضية ماذا وراء مأمون..

* نظرا لان عدد الاعدامات كان كبيرا دار حديث في ان الموضوع هو تصفية حسابات بين هؤلاء الضباط وتيار الجبهة الإسلامية لا سيما وان لبعض هؤلاء الضباط موقفا معينا منذ انتفاضة ابريل ١٩٨٥م؟

- ليس هذا صحيحا اذ ان محاكمة هؤلاء الضباط قد تمت وفق القانون العسكري الذي ينص في مادته (٤٧) «د» على ان أى شخص عسكري يحمل السلاح ضد السلطة او يتحرك عليها او يحرض على التمرد عقوبته الاعدام وهذا هو الذى حدث..

* لماذا كل هذه المغامرة لا تعلمون بان احكاما بهذه القسوة يمكن ان تدخلكم في موضوع ثارات خاصة ان هؤلاء الضباط صلاتهم وعلاقاتهم بغض النظر عن الموقف الشعبى العام؟

- المحاكمات تمت وفق القانون واننا لا نخشى ردود الفعل وما قمنا به كان قانونيا ولا نخشى في

الحق لومة لأثم (وانا يوسف عبد الفتاح متوقع كل شيء.. انا كل صباح لما اطلع من البيت بتشهد.. وبالمناسبة بتجينا تلفونات تهديد كثيرة لكن ده ما يثينا عن عزما)..
* هل مازالت هناك بقية الاحكام جديدة؟

- نعم .. المحاكم تواصل عملها وتستصدر احكامها العادلة وفق القانون..
* فى خلال عشرة اشهر لحكمكم حدثت حركتان انقلابيتان.. باعتقادي ذلك مؤشر لضعف سيطرتكم على الجيش مارايلك؟

- الحقيقة غير ما اشرت، ذلك ان فشل المحاولتين يدل على مدى ولاء قوات شعبنا المسلحة لثورة الانقاذ الوطنى.

* يجرى الحديث عن تخفيض المجلس العسكرى بحيث ينحصر العدد فى الموالين للجبهة الإسلامية تماما؟
- لم ولن يحدث ذلك!!!

* انت من اكثر الذين يوجه لهم اتهم الجبهة الإسلامية؟

- ما درجت على الرد فى ما يوجه الى من اتهامات باطلة..

* استقبال د. عمر عبد الرحمن امير الجماعة الإسلامية فى مصر بالصورة التى تمت واسكانه فى فيلا فى حى كوبر اليس فيه حرج بالنسبة لكم كنظام وخرج بالنسبة لعلاقتكم مع مصر؟

- لا علم لى بهذا الموضوع.

«تدخل مدير مكتبه وقال انا كنت حاضر الموضوع.. الرجل ده فعلا سكن فى حى كوبر ولكن ليس فى فيلا كما ذكرت وانما فى منزل عادى وهو منزل صادق عبد الله عبد الماجد وهو صديقه».
* اتضح ان د. على فضل مات من اثر تعذيب تعرض له فى السجن فلماذا كل هذا العنف مع المعارضين الشيء الذى لا يتسق وسلوكيات المجتمع السودانى؟

- هذا المواطن توفى الى رحمة الله نتيجة اصابته بمرض الملاريا ولقد فحصه الطبيب الشرعى وثبت انه كان مصابا بالملاريا مما ينفى أى اتهام بالتعذيب ولا استطيع ان اسمى هذا خبرا لانه يقع فى دائرة الاشاعات التى درجت اجهزة الاعلام الغربية على ترويجهها ضد السودان وضد كثير من الانظمة العربية بقصد تشويه صورة العرب لدى الرأى العام الاوروبى والعالمى وللأسف فان بعض صحفنا واجهزة إعلامنا العربية تأخذ اخبارها عن اجهزة الاعلام الغربى..

* طالما نفيتم دائما موضوع الانتماء للجبهة الإسلامية لماذا لم تقوموا بخطوة عملية تلغى قوانين سبتمبر؟

- ولماذا نلغيا نحن جئنا من اجل ان نثبت هذه القوانين.. وهى قوانين الشريعة الاسلامية وليست قوانين سبتمبر كما يقولون.. وانا يوسف عبد الفتاح حدود علاقتي مع المجلس هذه القوانين وقلت ذلك للبشير وللأخوان فى المجلس..

* اذن لماذا اخفاء هوية المجلس.. لابد من تثبيت الحقائق.. دائما ما تنفون انتماء المجلس للجبهة؟

- يا أخى نحن الغينا كل الاحزاب بما فى ذلك الجبهة الإسلامية.. لكن بحقائق التاريخ أكون صريحا معك ان أى ثورة فى الدنيا لايد لها من تأييد.. عبد الناصر فى ثورة يوليو نميرى وغيرهم ونحن لما جئنا فى ٣٠ يونيو الجبهة الإسلامية أيدتنا وساندتنا نقول لهم لا!

* لماذا اطلقتهم سراخ بهاء الدين محمد ادريس وهو السارق للاقتصاد السودانى فى عهد نميرى؟

- الرجل قضى خمس سنوات فى السجن وهذا يكفى.. وانا قرأت فى الصحف انه قال سيدفع عشرة ملايين جنية!!

* سؤالى الأخير.. من الاشياء الملفته لنظر المراقبين ان الجماعة التى دبرت انقلاب مايو وحكم عليها بالسجن فى العهد الديمقراطى قتم باطلاق سراحهم والجماعة الذين دبروا انقلاب رمضان الأخير اى نفس الاتهام يعرفكم قتم باعدامهم كيف يستقيم هذا الامر؟

- «قال غاضبا» (يا أخى مافى مجال المقارنة. دليل ناس حاكمهم فى الفترة الديمقراطية وزى ما قلت عندنا رأى فى الديمقراطية والمجموعة الثانية حوكموا بواسطة محاكم عسكرية إيجازية تتطلب السرعة والحسم علشان كده مافى مجال للمقارنة)!

الباب الرابع

الفصل الأول

التجمع الوطني الديمقراطي .. الإطار والصورة!

(* لست عليهم بمسيطر *)

(الغاشية آية ٢٢)

بم تتحدد المعارضة؟ الاجابة البديهية : تتحدد المعارضة بالسلطة. ولكي نعرف مفهوم المعارضة يجب في الاساس التعريف بماهية السلطة، من حيث مستوى تقدم المجتمع أو تأخره، أى مدى نمو مؤسسات المجتمع المدني أو ضمورها، ومن حيث إجماع أو إنعزال المجتمع الدولي عنها، ومن حيث نسبة القوى السياسية والاجتماعية المشاركة فيها. ومثلما أن هذه العناصر مجتمعة هى التى تحدد فهم السلطة، كذلك تحدد فهم المعارضة فى جزئية منها. ويقدر ما تمتلك المعارضة وعيا بهذه المسؤوليات ترتقى إلى مستوى المعارضة العقلانية والحديثة.

وقد رأينا فى فصول ماضية أين تقع سلطة الجبهة القومية الاسلامية من هذه المسؤوليات.. وسنحاول أن نوضح فهم المعارضة التى تأطرت فى صيغة التجمع الوطنى الديمقراطى لهذه المسؤوليات.. إذا خصصنا سؤال البداية.. طالما أن هناك سلطة حاكمة فى الخرطوم تتفد فى برنامج الدولة الثيوقراطية.. يكون من المنطقى أن تمتلك المعارضة برنامجا مناهضا لبرنامج السلطة؛ وإلا تفقد المعارضة خصائصها.

من المعروف أن المعارضة الحديثة أو العقلانية فى النظم الديمقراطية هى التى تؤمن بالتداول السلمى للسلطة، على ضمان أن تقبل هى تداول السلطة السياسية إذا ما دالت دولتها، ولكن فى مواجهة سلطة شمولية غاصبة ونمطية ودغمانية لا تقر المعارضة، ماذا تفعل المعارضة آنذا؟ فى هذه الحالة لا بد وأن تكون أمام خيارين.. (إما أن تختار أسلوب السلطة ذاته.. فتتفجها كما نفتها وتنتج خطايا متواترا، هو أقرب إلى الهجاء منه إلى لغة السياسة، ويؤدى فى الغالب إلى ضرب من العصاب السياسى، ويسترضى هذا الخطاب الخيال الاجتماعى لجمهور المقومعين، من دون أن يضيف هذا الوعى إلى الجمهور شيئا، أى أنه يوقد فيه نزعة العنف الغريزية ومثل هذه المعارضة على إختلاف الأسماء ليست سوى مشروع سلطه استبدادية قمعية، أو أن تختار المعارضة خيارا آخر هو خيار العقلانية، وتغيير المجتمع راديكاليا، فتعمل على تأسيس وعى بماهية السلطة وأساليب عملها وتناقضاتها الداخلية، على أن يكون لهذه المعارضة وعى برسالتها التاريخية، ويدورها التاريخى المشتق من اسمها. وتوجه جل نضالها السياسى فى مجرى النضال القومى الديمقراطى نحو تجسيد إتحاد القول بالعمل، وربط الفكر بالممارسة وتحديث المجتمع(١).

أى أن مشروع المعارضة الديمقراطى النهضوى يكون مضادا لمشروع السلطة الاستبدادية. وهذا المشروع يترتب عليه أعباء ومهمات معقدة تعقد الوصول للسلطة نفسه، وفى السؤال أين يقع التجمع الوطنى الديمقراطى بين هذه الخيارات، يمكن القول أنه يمثل حالة وسطية ذلك لعدم وضوح كثير من الاشياء فى مشروعه من جانب ولتعدد تجربة السلطة نفسها من جانب آخر.

تتميز المعارضة الحالية (التجمع الوطنى) عن تجمعات معارضة سبقت فى ظل الأنظمة العسكرية الديكتاتورية بعدة مميزات منها:-

أولا: الاتفاق على شعار الديمقراطية كهدف وغاية يمكن تطبيقه إثر إنهيار مشروع السلطة الشمولى العقائدى. مع أن الخوض فى تفرعات الهدف (الديمقراطية) من شأنه أن يكون عامل فرقة وليس وحدة.. ولكن القوى السياسية علقت ذلك كله على المشجب السحرى المسمى المؤتمر الدستورى.. ووجدت بعض القوى التى تقف موقفا مترددا من شعار السودان الديمقراطى العلمانى فى ذلك المشجب متنفسا تضع عليه عجزها..

بمعنى تأجيل الصراع وليست مواجهته وحسمه.. لكن المهم إقرار مبدأ الديمقراطية التعددية، مع أن النقص السابق يبعد عنها صفة المعارضة العقلانية..

ثانياً: تلاقي الإرادتين الشمالية والجنوبية في مواجهة مشروع السلطة الاستبدادي (إعلاء الأسماء أصدقاء اليوم).. ولكن طالما أن التلاقي نظرياً أكثر منه عملياً، ذلك أيضاً يبعد صفة المعارضة العقلانية. ثالثاً: إعداد المعارضة لبرامج وميثاق وإعتماد الدستور المقترح لفترة الانتقال وعدد من القوانين التي تختص بالصحافة وتنظيم الأحزاب والمناصب الدستورية وأوراق تتعلق بالسياسة الخارجية والإصلاح الاقتصادي.. فذلك تمييز يمنح المعارضة صفة العقلانية فيه نفحة تغيير المجتمع راديكالياً، وهي إضافة جديدة مقارنة بتجارب سابقة كانت القوى تقع فيها أسيرة (الفراغ السياسي) حالما يسقط النظام. وفي المقابل يمكن إستعراض بعض العوامل التي جعلت من المعارضة (التجمع الوطني) حالة وسطية لم ترق إلى حالة المعارضة العقلانية أو سحب لدرك المعارضة القمعية الاستبدادية..

أولاً: تحول العمل النضالي السياسي إلى عمل دعائي وتحريضي مأزوم، جعل من الكيان كياناً نخبويًا معزولاً عن تطلعات الجماهير..

ثانياً: الافتقار إلى الروح التعاقدية الجماعية، أدى إلى تأخر تحويل مشروع الصيغة الجامعة من الإطار النظري إلى الحيز العملي فحينما تصبح التضحية الحزبية أرفع شأنًا وأعلى مقامًا يفقد العمل النضالي مسوغه الجماعي المتحد!

ثالثاً: مفتاح بناء المعارضة العقلانية يكون بتوسيع رقعة النقد والنقد الذاتي بأسلوب علمي.. والهيكل القائم أخذ معيار نصف الآية.. تمدد في النقد للسلطة.. وضمور في النقد الذاتي للحزب أفكاراً ومفاهيم وبرامج وبنية تنظيمية واختيارات إيدولوجية وسياسية.. فحينما يجعل الحزب من نقد السلطة مداراة لسوءاته في الأسس المذكورة يكون النقد الذاتي تجريماً وخيانة.. بمنطق نفع السلطة، ما الذي يجعل (نبيل كينوك) زعيم حزب العمل البريطاني يقدم إستقالاته لمجرد وعد لم يتحقق لناخبي حزبه، في حين أن الحزب الاتحادي الديمقراطي وعد بإقامة مؤتمره العام منذ عهد الديمقراطية الثانية ولم ينجز وعده حتى الآن؟!

رابعاً: الخلل في ميزان الحقوق والواجبات ينتج واقعا مشوهاً، ويؤدي إلى تضخيم مريع للذات (الكيان) ويكون المردود النضالي بائساً (مناسباتي).. ذلك ما يهدر الطاقات.. ويضيع الوقت.. وأنشد تسعد السلطه به ولا تنأه.

خامساً: التناقص عن تحقيق التناغم المطلوب بين الأهداف والمناهج.. فالهدف في مجمله نبيل (سقوط الديكتاتورية الفاشستية العقائدية) أما المنهج فتقليدي متخلف يفتقر إلى الروح الإبداعية واللمسات الفنية. كما أن السياسية العقلانية لا تعني تبرير الهدف بالوسيلة.. فهذه ميكافيلية رديئة.. تبعد المسافة بين المعارضة والسلطة.. ولكن إتساق الأهداف والمناهج يقربها..

سادساً: عدم مواكبة الأحزاب لأساليب العصرنة والتطور يعكس سلباً على الكيان الجامع (التجمع الوطني).. هل هناك برامج لبعض أحزاب الكيان وإذا ما كانت ما مدى إقناعها لقضايا الحاضر.. الحزب في المعارضة العقلانية هو الذي يمتلك حساً جدلياً ووعياً مستقبلياً بالتاريخ، وهو المدافع عن القيم العليا التي يعبر إليها عبر خطه السياسي وبرنامجه.. ليس منطاً بأحزاب التجمع إدارة الأزمة بقدر ما المطلوب إقتحام الأزمة بوعي وإقناع ودفاع حقيقي عن تلك القيم العليا..

سابعاً: تضائل الكادر المؤهل الذي يتفهم مسؤوليات المعارضة العقلانية وفق مكاينزم عصري حضاري (متى وكيف ولماذا التحرك الدبلوماسي - استعمال سحر الكلمة في قواعد المنطق والإقناع - القراءة الصحيحة للحدث - الحركة النشطة الدوابة).. في مقابل التضائل تمدد الكادر المصلحي النفعي المتاجر بالقيم والمبادئ (اصحاب المناكب العريضة) الذين لا ينظرون إلى العمل بمعيار الاداء والعطاء والتجرد، وإنما كبقرة حلب يحددون جراتهم بالمسافة التي تبعدهم أو تقربهم من (الضرع)!

ثامناً: التسليم المطلق بما تم إنجازه في دورات (القاهرة مارس ١٩٩٠) (أديس أبابا ١٩٩٠) (لندن فبراير ١٩٩٢) والإبقاء بأن ذلك قمة ما وصل إليه الفكر السياسي المعارض ذلك يولد كسلًا ذهنيًا.. فإذا ما كانت تلك هي القمة.. ماذا يريد من وصل للقمة؟!

تاسعاً: تداخل المسؤوليات نتيجة (تعيين) أجهزة نمطية بروقراطية لا تمي من دورها شيئاً.. وهي أجهزة ورقية أكثر منها واقعية.. إذ أن صدقية العمل المؤسساتي.. تفرض الانضباط المنهجية.. (هل الشبكات المكانية جعل من الاجتماعات الدورية محض صدفة)..

عاشرًا: الصلة بين الأصل (الداخل) والفرع (الخارج) صلة بوهيمية أصبحت عرضة للتأويل.. ليس

لظروف القمع والبطش (الداخل) وحدها وإنما للتباين.. فالأصل يتحدث ببطنه.. والفرع يتحدث بפה! إذا ما توغلنا أكثر يصبح لاستعراض العوامل التي يمكن بها تفعيل التجمع الوطني الديمقراطي ضرورة.. حتى يأخذ بزمام المعارضة العقلانية التي تعي دورها التاريخي ويتحمل تبعاته ومهامه ومسؤولياته بروح وطنية.

(أ) في دورة يوليو ١٩٩٠ بأديس أبابا أقر التجمع الوطني الأتي (إدراكا لتكامل وسائل النضال السياسي والكفاح المسلح وضرورة التقائهما لتحقيق السودان الجديد قرر التجمع الوطني الأتي (١) يمكن لكل القوى السياسية للتجمع تقديم إسهاماتها في مجال العمل الشعبي المسلح لتحقيق أهداف الميثاق (٢) إلزمت الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان بتقديم خبراتهما في هذا المجال مما يتوفر من موارد لكل من يحتاجها من فصائل التجمع. تبعا لذلك أعلنت القيادة الشرعية للقوات المسلحة عن تكوين (أنا السودان) في أكتوبر ١٩٩٠ ووقعت على بيان مشترك مع الحركة الشعبية حول تنسيق العمل العسكري والسياسي في اجتماع لهما داخل الأراضي المحررة في ديسمبر ١٩٩٠ وأرسل حزب الأمة (١٢ فردا) لتدريبهم (تم سحبهم في مايو الماضي إلى مدينة نيروبي بعد اشتداد ضراوة الممارك). ثم جاء اجتماع لندن في فبراير ١٩٩٢ والذي أجاز فيه الميثاق بصورة نهائية وأعلن مجددا في برنامج النضال اليومي المباشر الفقرة السادسة (تصعيد النضال الشعبي، السياسي والمسلح، خطوة إثر خطوة لهزيمة السلطة والإطاحة بها) (٢).

بجب برغم هذا الاعتراف أن قوى التجمع عجزت تماما عن دعم هذا الخط واستمرت المقاومة العسكرية وفقا على الحركة الشعبية في الجنوب.. ذلك لأن الموافقة عليه في الأساس لم تنطلق من قناعه ولأن بعض القوى الحزبية تستنكف العمل العسكري ويكون المحك الحقيقي هنا في تطابق القول والفعل.. وفي الكيفية التي يأخذ بها هذا المبدأ شكلا عمليا وإبداعيا خلافا، وذلك ما يقود إلى تدهور واضح للقيادة الشرعية وضرورة تجاوز الالتزام اللفظي إلى دعم فعلي بصورة قاطعة.. هذا الوعاء من شأنه أن يرفع الحرج عن تلك القوى التي تستنكف العمل العسكري.. (ب) قضية الدين والدولة تعرضت لمزادات مرهقة.. ليس الآن فقط بل حتى في العهد الديمقراطي حيث تأرجحت المواقف، يرفض حزب الأمة (قوانين سبتمبر) وي طرح نهج (الصحة الإسلامية).. يشارك في مؤتمر كوكادام ١٩٨٦ ويلتزم بمقرراته فيمتثل السيد مبارك الفاضل وزير الداخلية المشاركين في ندوة (أمو) بتهمة الخيانة العظمى.. يقاطع الاتحاد الديمقراطي مؤتمر كوكادام ويعقد إتفاقا مع الحركة الشعبية (مبادرة السلام ١٩٨٨) والتي تنص على تجميد تلك القوانين حتى المؤتمر الدستوري.. فيتحفظ حزب الأمة ويصر على (توضيحاتها).

ويعد الانقلاب العسكري تتفاقم عجلة المزادات في قضية الدين والدولة دون وضوح للمواقف المبدئية.. فبينما يصر الاتحاد الديمقراطي في مؤتمر لندن ١٩٩٢ على ضرورة النص في الدستور على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، يوافق حزب الأمة على إحالة الأمر للمؤتمر الدستوري، وبينما يؤكد حزب الأمة على النص (تعامل الدولة معتنقي الأديان السماوية وأصحاب كريمة المعتقدات الروحية دون تمييز بينهم فيما يخص حقوقهم وحرياتهم المكفولة) (٣).. لا يرى الحزب الاتحادي ضرورة الاصرار على ذلك، وأثر تداعيات محادثات أبوجا بين وفد الحكومة والحركة الشعبية وطرح مسالتي الانفصال وحق تقرير المصير يصدر التجمع بيانا سمي «إعلان القاهرة» في نوفمبر ١٩٩٢ ويعلن فيه موقفه من قضية الدين والسياسة ورفض الدولة الثيوقراطية (الدين لله والوطن للجميع) يوافق الاتحاد الديمقراطي على ذلك ويرفض حزب الأمة..

كان لتذبذب هذه المواقف دور في ما أصاب الحركة الشعبية من إنشقاقات.. وعدم وضوح رؤى الحليف من الممكن أن تدفع بالأمور إلى ما هو أسوأ. وتأكيدا لحديث البداية المعارضة تعنى في تعريفها البسيط تقديم مشروع مناهض لمشروع السلطة.. وإلا فما دعوى المعارضة.

إن تطورات الأحداث بعد إنشقاق الحركة الشعبية وتصعيد الحرب بواسطة عناصر الدفاع الشعبي (إعلان الجهاد) كلها عوامل تجعل من البت في موضوع الدين والدولة أمرا ملحا. وإن تأجيل حسم الصراع حتى إنعقاد المؤتمر الدستوري يعني زرع قنبلة موقوتة تؤجل حسم الصراع دون مبرر معقول خاصة وأن المنعطف أصبح خطيرا. كما أن الذي يحسمه المؤتمر الدستور لا يعني نهاية المشاكل، فللسلام مشاكله وتكلفته التي لا تقل عن تكلفة الحرب، وإذا ما كانت قوى التجمع جادة في مسعاها

فعلينا حسام الأمور وإدخال زمن المؤتمر الدستوري..
 (ج) بناء كيانات هيكلية تنظيمية فاعلة للعمل الإعلامي والسياسي والدبلوماسي والاقتصادي والثقافي.
 ذلك من شأنه أن يكسر حلقة الانغلاق وينهي صفة الانكفاء على الذات ويوقف حدة التخوف من المواجهة..
 كل ذلك في مناخ صحي بعيدا عن التهم والتشكك وإطلاق القول على عواهنه، فالحديث عن استثمار
 السلطة لأفراقات النقد الذاتي حديث مردود، لأنه بأش ينهج نفس نهج المزايدة السياسية، ويعنى
 استمراراً لوضعية التجمع بتقويه لمجرد الحفاظ على صيغة الاجماع.
 (د) من الأهمية بمكان في طرق تفعيل التجمع تنقيح الخطاب الإعلامي والسياسي فصيح المبالغة
 أحيانا تأتي بمردود سلبي.. كما أن أسلوب الاستهانة بقدرات السلطة أسلوب ماحق يضع المعارضة في
 الزاوية الحرجة.. فبدلاً من ترديد عبارة (النظام الديكتاتوري المعزول داخليا وخارجيا) يجب البحث
 والنظر والتأمل في الكيفية التي دخل بها هذا المعزول عامه الرابع مع أن الخطاب بدأ منذ العام الأول..
 أما بالنسبة لقضايا المستقبل، صحيح أن استقرار النظام السياسي في السودان يعتمد على تمثيل
 الثلاث المعروف (الاحزاب، النقابات، القوات المسلحة).. مع أن الشيء الطبيعي أن لا تكون القوات
 المسلحة أو النقابات مشاركة في الحكم.. وصيغة التجمع هي صيغة تحالفية مرحلية فينبغي النظر إلى كل
 هذه المسائل بموضوعية لعل الفكر السياسي السوداني يفرز شيئا آخر.. فقد إستفز البعض الغبن الذي
 لازم عدم تمثيل القوى الحديثة.. وأصبح يميل إلى تكوين حزب سياسي جديد.. وهي دعوة حق وفق ما
 أرى.. ومن الممكن إذا ما نهضت على أسس سليمة أن تكون مخرج صدق لأزمة مزمنة..!

المستشار السياسي والدبلوماسي للحركة الشعبية
د. منصور خالد

- يجب أن لا نخرج إتقافية أديس أبابا من إطارها التاريخي.
- لماذا تحتوى أمريكا الحركة الشعبية وهى القادرة على إحتواء السودان كله.
- لست عميلا فى السى أى آيه ولا تاجرا للسلح.

أديس أبابا ٣ أغسطس ١٩٨٩



★ في تقديرنا ان الحركة ارتكبت خطأ تاريخيا بعدم المشاركة بعد الانتفاضة بمعنى ان مشاركتها كانت يمكن ان تغير من مجريات الواقع السياسي والتركيبية البرلمانية ومواقف الحركة اضعف الديمقراطية نوعا ما وحدث ما حدث فما ردكم؟

— في واقع الامر كنت اظن ان هذه النظرية قد تجاوزتها الاحداث ولربما ادرك الناس بعد ما وقع ان الحديث عن رجوع جون قرنق للخرطوم في ابريل كان حديثا خاطئا لأنه كان سينتهي كما انتهى كل الناس والحركة كانت ستتنتهى مثل ما انتهت كل القوى الوطنية والديمقراطية. وفي واقع الامر ان الذي كان معروضا آنذاك هو دعوة قرنق والحركة للانخراط في ما كان يدور ولم يكن هناك احد على استعداد لأن يقبل الاطروحات الاساسية للحركة بدليل اننا لو نظرنا الى ميثاق ابريل وهو يمثل قمة ما وصل إليه الفكر السياسي السوداني في ذلك الوقت لم يكن يختلف مطلقا عن النظرة السودانية الشمالية التقليدية للقضية التي نتحدث عنها. وهي نظرة مشدودة الى الماضي لأنها تتحدث عن مشكلة الجنوب في اطار اتفاقية اديس ابابا وكان طرحنا هو ان القضية ليست قضية اقليم بعينه وانما هي قضية اقاليم مهمة. قضية هيمنة الوسط على التخوم النائية في السودان، قضية تنمية اقتصادية توافرت ظروف مختلفة في تعميقها وكانت هذه التنمية لخدمة فئات معينة في اقليم معين وهو الاقليم الشمالي النيلي في حين ان بعضه متخلف وكذلك في الشرق والغرب والجنوب. الخلاصة ان ان الدعوة كانت لقرنق للحضور ليبقى جزءا من كل الكرنفال الذي كان موجودا وتحصل انتخابات بالاطر السياسية القديمة وبالرؤى السياسية القديمة وهذا لم يكن مجديا لانهااء الحرب لأن المشاكل باقية وكانت ستتفاقم وتفاقمها سيؤدي الى عجز النظام المدني الذي سيؤدي الى خلق فراغ يملأه العسكريون.

★ كانت هناك ايضا بعض القوى التي تظنونها حليفة لكم قدمت نفس الدعوة فلماذا كنتم سلبيين تجاهها؟

— هذه القوى اضعها في موقع اخر لقد بدأ حوار مع هذه القوى وقاد الى شيء هام وهو إعلان كوكادام الذي تم في مارس ١٩٨٦ الى قبل انقضاء الفترة الانتقالية وفي ذلك الاعلان تم طرح قضايا عديدة واساسية وتوجه معين لحلها يتمثل في انه لايد من مؤتمر قومي دستوري يتناول القضايا التي ظل اهل السودان يختلفون حولها منذ الاستقلال كقضية الهوية، الدين والسياسة والتنمية ونظام الحكم، وان هناك اشياء اجرائية لابد ان تتم لكي يصل الناس الى المؤتمر ومن اهم الاشياء التي تمت ايضا هو ان هذه القوى الحليفة بجانب كل الاحزاب الاقليمية القاعدة وبجانب القوى الديمقراطية اتفقت على مبدأ تأجيل الانتخابات الى ان يتم عقد المؤتمر. وهذا الامر رفضته الاحزاب وكان واضحا أنها متعجلة للحكم واجهضت الفكرة.

★ النظام الجديد اعلن رفضه لاية اتفاقيات سابقة وبما انكم كنتم طرفا بصورة او اخرى في هذه الاتفاقيات ما هو موقفكم من ذلك؟

— اكدنا ليس فقط التزامنا بالاتفاقيات السابقة بل ان اي حديث عن السلام لايد وان يبدأ من حيث انتهت تلك الاتفاقيات.

★ هل تعتقد ان اتفاقية اديس ابابا يمكن ان تصلح كاطار تفاوضي جديد اذا ما اضيفت اليها بعض المستجدات؟

— اتفاقية اديس ابابا يجب ان لا يخرجها الناس من اطارها التاريخي. فذلك الاتفاقية جاءت نتيجة حرب كانت تدور في جنوب السودان ويقوم بها جنوبيون ودعاواهم كلها انهم يريدون المزيد من السلطات والحريات للجنوب ويريدون مكانا تحت الشمس ومن الجانبين كان واضحا ان القضية التي تعالج هي قضية محدودة. ومن الناحية الثانية عندما اقبلنا لحل تلك المشكلة لم نقبل على ذلك ونحن ننطلق من فراغ بمعنى ان بيان ٩ يونيو كان بلا شك يمثل الاطار النظري للحل وهو الاعتراف بالقوميات والخصائص الثقافية للمجموعات العرقية وكان هذا يمثل طفرة متقدمة في التفكير السياسي نحو هذه القضية. ومن الجانب الاجرائي اعتمدنا اعتمادا كاملا على مقررات لجنة الاثنى عشر ومقررات مؤتمر المائدة المستديرة وهو طبعا مؤتمر شاركت فيه كل القوى السياسية من الشمال والجنوب وبالتالي نحن جئنا بكل الميراث الموجود وباجماع وطني. وهذا غير حاصل الان بل في واقع الامر بدأوا بالغاء هذا الميراث. هذا من الجانب الشكلي ومن جانب المحتوى فان الحركة التي قامت وانطلقت من الجنوب لاسباب جغرافية تحدثت منذ اليوم الأول في ميثاقها عن انها حركة قومية لا تريد الانفصال أولا وتري ان مشاكل الجنوب ليست وقفا على الجنوب وانما هي مشاكل تتكرر وتتناسخ في اقاليم اخرى وان حل هذا كله لايد ان يبدأ باعادة النظر في هيكل الحكم في الشمال لأن هناك هيمنة لمجموعات معينة على الحكم في السودان عبر الحكم في

الخرطوم. اذن يصبح الحديث عن العودة لاتفاقية اديس ابابا غير ذى موضوع.
*** هناك راي يقول ان الحركة الشعبية في توقيعها مبادرة السلام مع الاتحادى الديمقراطى استجابت للمزايدات الحزبية ويستند اهل هذا الرأى إلى انه كان يمكن تطوير اتفاق كوكادام لانه وقع مع قوى اكثر فما رايك؟**

- هذا النقد أشك في أنه يجيئ من الحركة الديمقراطية. لأن إتفاق كوكادام مع القوى الديمقراطية ما زال هو الاطار. وهو اشمل لأنه يتحدث عن أجندة المؤتمر وأهدافه وإجراءاته. لكن الذى حدث أن الحزب الاتحادي كان غائبا عن كوكادام وبرروا غيابهم لأسباب لا صلة لها بقضية الحرب والسلام، بقدر ما كان انعكاس للصراع الذى كان موجودا آنذاك فى التجمع الوطنى، لكنهم اكادوا رغبتهم فى السلام ودخلوا فى حوار معنا. ولا أعتقد أن هناك شىء يمكن ان نسميه تنازل من جانبنا إلا إذا أشرنا إلى موضوع الشريعة، لأن فى كوكادام كان الرأى يقضى بإلغائها فى حين أننا فى مبادرة السلام قبلنا بتجميد الحدود والنص كان واضحا فى الاتفاقية وقلنا فيه «رغبة منا فى دفع عملية السلام». وبالنسبة لنا الموقف الذى وقفه الميرغنى موقف ثورى وذكرنا ذلك لوفد الحكومة الذى فاورشنا. ومع كل هذا كما ذكرت إتفاق كوكادام يمثل الاطار الاساسى فى الحوار، ومع هذا لم يقف الفوارش مع هذه القوى عند كوكادام ومبادرة السلام، لأنه كانت هناك لقاءات عديدة من بينها لقاء «أميو» الذى كان هاما أيضا.
*** من الانتقادات أيضا التي وجهت لمبادرة الميرغنى- قرنتى انها تمت تحت مظلة رعاية خارجية وتحديدا مصرية فما مدى صحة ذلك؟**

- لا .. هذا فيه الكثير من المبالغة وطبعاً هناك حديث عن دور مصر لكن الشىء الذى يجب ان نسأله لماذا يحتاج الميرغنى لضغط من مصر عليه لكي يدعو للسلام فى السودان... فهو زعيم سياسى سودانى يرى بلاده تكتوى بنار الحرب وتتمزق وتتدهور. وقد ورد عن الميرغنى ان بعض العناصر فى حزبه تحدثت عن الشريعة وكان رده عليهم هو «إذا اصررتم على هذا الموقف فلن تكون هناك شريعة ولن يكون هناك السودان ولا انتم ولا انا». وهناك الاسباب الموضوعية التى تدعو الميرغنى بدون ضغط خارجى ليتخذ هذا الموقف.

*** ما الذى جعل السلام مهياً آنذاك ومستعصياً فى السنوات الأخيرة؟**

- كما ذكرت انا لا اعتقد ان السلام مستعصى الان لكن السلام كان سهلاً آنذاك لأكثر من سبب الأول كما ذكرت محدودية القضية فهى قضية اقليم واحد وبالتالي كان الحوار مع الممثلين الحقيقيين لذلك الاقليم كفيلاً بأن يقود الناس إلى وفاق هذا من جانب ، ومن الجانب الاخر طبيعة النظام الذى كان موجودا فى الشمال فقد كان نظاماً له وحدانية فى الرؤية والقدرة على صنع القرار والشىء الثالث كان هناك طرح ليست هناك جهة فى الشمال ترفضه، كانت تلك هى الظروف الداخلية اما الخارجية فهى اليوم افضل مما كانت فى الماضى باستثناء الدول الافريقية التى كانت تتعاطف مع الجنوب وبالتالي كانت حريصة على دعم اى سلام فى السودان نجد ان بقية الدول العربية كان لها موقف ومنها مصر وليبيا وقضينا وقتاً طويلاً لاقناع تلك الدول بصحة الحل، الوضع الان ليس مستعصياً بل ان المشكلة الوحيدة والمستعصية هى قوة سياسية واحدة هم الاخوان المسلمون بدليل ان جميع القوى السياسية وصلت الى اتفاق وفى اعتقادى ان هذا الاتفاق هو الوحيد الذى سيحقق السلام الدائم فى السودان أكثر مما فعلت اتفاقية اديس ابابا لأنه يتناول قضايا جذرية وإذا استطلعنا ان نصل الى حلول لهذه القضايا بما فى ذلك قضية الديمقراطية نكون قد حققنا انتصاراً تاريخياً.

*** لكم اتصالات مباشرة مع مصر هل لاستراتيجية السلام فى السودان دخل فى ذلك ام انكم تعملون عليها فى هذا الامر؟**

- الحركة لها اتصالات مع كل دول العالم وهى بدأت محاصرة بلا شك وذلك لطبيعة اى حركة مناورته لنظام قائم وظلت الحركة تبذل كل الجهود لتنقل وجهة نظرها للدول المختلفة وكانت نقطة الضعف هى الدول العربية ليس لأن الحركة غير راغبة فى الاتصال بها ولكن لأن لها موقفاً ثابتاً، تأييد حكومة الخرطوم اياً كان الوضع ولكن باستثناء البعض فليبيا كانت لها علاقات مع الحركة قبل سقوط نميرى وبالرغم من اختلاف وجهات النظر بعد ذلك فان الحركة لم تتخذ موقفاً عادياً من النظام الليبى، اما مصر فكان هناك اتصال غير مباشر معها وهذا الاتصال اصبح مباشراً وبصورة اوضح ود. جون قرنتى اجتمع مع الرئيس مبارك فى اجتماع القمة الافريقية الاخير وبلا شك ان مصر من الدول ذات الوزن فى المنطقة

ويمكن ان تلعب دورا هاما وخلال فترة حكومة المهدي ظل الموقف المصري يدعو للسلام والآن بحكم العلاقة والتأييد الذي تمنحه مصر للنظام القائم يمكن ان تستمر مصر في لعب هذا الدور.

★ لماذا تدعم اثيوبيا الحركة الشعبية وهل لكم مراكز اخرى غير اثيوبيا؟

– اثيوبيا بلاشك تقدم مساعدات للحركة. لكن الحركة ليست فى حاجة إلى ارض اجنبية لعملها العسكرى بدليل انها اليوم تسيطر على المنطقة التى تقع جنوبى نهر السوايط وشرقى نهر النيل. وعندها مركز انطلاق داخلى وعندها مواقع ارتكاز ومنافذ خارجية.

فتأييد اثيوبيا لايد وان يأخذ الانسان فى الاطار الجغرافى السياسى فى المنطقة وتاريخيا عندما تكون هناك خلافات بين بلدين فإنها تنعكس على العلاقات الثنائية ويستغل كل بلد نقاط ضعف الآخر.

★ يجرى الحديث عن دعم ومساندة امريكية للحركة بل حتى قرئ عندما بدأ جولاته الخارجية المعلنة اتجه غربا الى امريكا وكذلك يجرى الحديث عن دعم مجلس الكنائس العالمى لكم؟

– النظريات السائدة هذه تعبير عن كسل عقلى بمعنى عدم قدرة الانسان على تحليل الواقع وخاصة عندما تكون لهذا الواقع قنوات للمسلمات، فما الذى يريده مجلس الكنائس من الحركة؟ هل يريد مثلا ان يجعلها رأس رمع لنشر المسيحية فى السودان او لايقاف المد الإسلامى، فطبعاً.. إذا ما كان هذا هو الحال فليُنظر المزمع الى اطروحات الحركة فهى لا تتبنى ديناً معيناً ولا تدافع عن المسيحية ولا تهاجم الإسلام وتنادى بدولة علمانية. من الجانب الآخر قد تكون هناك مؤسسات كنسية تقدم اعمالاً انسانية فى المناطق التى تسيطر عليها الحركة. وهنا من واجب الذى يصدر حكماً بناءً على ذلك ان يصدر ذات الحكم على شمال السودان لأنها ايضا تعمل هناك وقد تولت الاغاثة فى دارفور ومناطق البجا ومازالت مراكزها الرئيسية فى الخرطوم. اما عن امريكا فهذا ايضا حديث لا يخلو من السخف وهذا السؤال اثير كثيرا بل اتهمت بتقديم الحركة للأمريكان لكن السؤال المطروح ايضا ما الذى تريده امريكا من الحركة وما الذى تصنعه الحركة الان لخدمة هذه المصالح ولماذا مثلاً تسعى امريكا لاحتواء حركة فى الوقت الذى يمكنها ان تحتوى السودان وحكومته؟ هناك تناقض غريب فى ان تتهم الحركة التى تدعو إلى إعادة النظر فى كل هذه السياسات بأنها تمالي امريكا فليس لهذا الكلام معنى.

★ انت متهم بانك عميل للمخابرات الامريكية السى آى آية فما قولك؟

– ماذا تتوقع ان اقول فى الرد على هذا السؤال؟! كثير من الناس عندما يجابههم موقف يعجزون عن تحليله عقلانياً تجدهم يوجهون الاتهامات السائدة لسببين، الأول أنهم لا يريدون الاعتراف بعجزهم عن التحليل العقلاني والسبب الثاني وهذا يأتي فيه عنصر الحسد وهو اذا ما انجز شخص انجازاً معيناً وعجزوا عن تحقيق هذا الانجاز فلابد ان يكون هناك عنصر شرير، مكنه هو وبالتالي أنت الرجل الطاهر الذى لا يمس الشر ولا يمس الشر لايمكن أن تقدم على مثل هذا العمل. من الناحية الثانية بحكم علاقاتي واتصالاتي التى تصل فى امريكا إلى حد صناع القرار. ولدى صداقات عديدة، فعلى الاقل أتوقع أن يشرفنى انسان فى أن يقول إننى شخص مؤثر فى تخطيط السياسات العليا فى امريكا وليس فى المستويات الدنيا هذه.

★ انت ايضا متهم بتسيير الحركة الشعبية ويقال ذلك لإنعدام الديمقراطية فى الحركة نفسها؟

– هذا الحديث كثيرا ما يجيى من إخواننا فى الشمال، وهو ينم عن نظرية الاستعلاء التى مازالت تسود، لأن هناك عدم اعتراف حقيقى بأن الجنوبي قادر على التفكير والتخطيط وبناء موقف مستقل، وأنه دائماً فى حاجة إلى نخاس شمالي. وهذا فهم خطأ. فالحركة فى تركيبها وبالذات الذين يرتدون البزة العسكرية هؤلاء ليسوا بعسكريين فقط، ففيهم المهندس والطبيب والقاضى انخرطوا فى هذه الحركة وقبلوا على أنفسهم كل هذا العناء. والشخص الذى يفعل ذلك لايد وأن يكون منطلقاً من منطق إيمان. الشيء الثانى لو كان الذين يردون هذا الحديث يملكون الحد الأدنى من الامانة العلمية فليأتوا بقائمة تحتوى على مائة قيادى من الحركة الشعبية ويقارنوه بمائة من أى حزب سياسى دون استثناء، سيجدوا أن هؤلاء الناس أكثر تعليماً وأكثر تضحية فلماذا عدم الانصاف؟!

★ جرت محاولة لاغتياك فى بريطانيا هل كانت تلك عملية دعائية أم انها حقيقة؟

– حدث هذا فى الفترة التى نشر فيها كتابى «السودان والنفق المظلم» والذى كشف بعض الوقائع فى أشياء كانت معروضه على المحاكم فى الخرطوم أثناء الفترة الانتقالية. وإعتقادى والذى كان هو إعتقاد الشرطة البريطانية أيضاً أن الجهة التى فعلت ذلك كانت تريد إما الحصول على معلومات من

وثائق ظنت أنها موجودة في يدي ويمكن أن تقع في يد السلطة. أو أنها عناصر كانت تريد أن تعمل عمل انتقامي. وقد طلبت منى الشرطة بعد الحادث أن تعمل إعلان وإذاعة في الراديو وإعترضت لأنني ما أردت أن أخلق ذعرا بالنسبة لأصدقائي وأهلي. وهذا لم يكن عملا سليما لأن حسب حديث الشرطة أن الإعلان يساعدهم في إلقاء القبض على الجناة. والحقيقة بعد ذلك تركت لندن ولم أتابع القضية.

* يقال ان د. منصور خالد هو تاجر سلاح؟

- هذه لأول مرة اسمعها.. ولكن الذي قرأ ما كتبت عن تجارة السلاح او عن عدنان خاشقجي وغيره لن

يجرؤ على تردد مثل هذا الاتهام.

* هل للحركة رأي في مسألة الاسلام كدين لغالبية اهل السودان وهل للحركة ايضا رأي في مسألة اللغة العربية كلغة غالبية لاهل السودان؟

- دعني ارد على السؤال الثاني فيما يتعلق باللغة العربية.. هذه اللغة ليست اللغة الغالبة فحسب بل هي اللغة التي قبلها أهل السودان من العرب وغير العرب كلغة تواصل فليست هناك اطلاقا اى مشكلة في هذا الموضوع والحركة في كل ادبياتها تؤكد أنها اللغة الرسمية. وفيما يتعلق بالاسلام فموقف الحركة واضح هناك قضيتان الأولى تتعلق بالقوانين الإسلامية والحركة تعتبرها من ميراث نميري والسودان كان بلدا مسلما قبل نميري وكثير من القوى السياسية الشمالية تقف نفس الموقف مع الحركة. والقضية الثانية ان السودان كبلد متعدد الأديان لا يمكن ان يحكم إلا في اطار دستوري علماني كالدساتير التي ظل يحكم بها منذ الاستقلال فلم تكن في السودان قضية اسمها اسلام اهل السودان فما الذي استجد اليوم، الاحساس الذي يبذره الاخوان المسلمون او دعاة الدولة الاسلامية يجعلك تظن ان الاسلام نزل الان على اهل السودان وبالتالي لا بد ان يطبق. مثلا في المغرب عدد المسلمين حوالي ٩٩٪ ومع ذلك لم يطبق قانون كهذا، وفي السنغال عدد المسلمين فيه كذلك اكثر من ٩٠٪ ومع ذلك لا تطبق القوانين الاسلامية. ويصدق هذا على الجزائر وتونس.

وفي الحديث عن الاغلبية المسلمة تجد ان السودان هو الدولة رقم ٢٢ سبقتها ٢١ دولة إذا استثنينا المملكة العربية السعودية وإيران وربما الباكستان منهم لن تجد دولة واحدة تطبق هذه القوانين بالصورة التي يريد الاخوان المسلمين تطبيقها في السودان. كل هذه الاسئلة يجب أن تسأل ونحن أجبنا عليها في أنه لو كانت هناك رغبة صادقة في الاستقرار والتعايش بين أهل السودان فيجب أن تزال الاسباب التي ادت إلى عدم الاستقرار وعلى رأسها التعصب الديني.

* أسألك عن قول لك تحفظه ذاكرتي بعد الانتفاضة وإثر مغادرتك لندن قلت «انا ذاهب للسودان لامارس دوري التبشيري» فماذا كنت تقصد؟

- تفكيرى كان وما زال هو العمل بالكتابة والنشر وكانت قضية الساعة آنذاك في ذهنى هي ما يسمى بالصحة الإسلامية ونشرت أشياء في هذا الخصوص. لكن تطور الأحداث في الخرطوم جعلنى لاكتفى بهذا الدور وإنما ألعب دور أكثر فعالية في وسط الحركة الشعبية.

* هل يعنى ذلك صراع البندقية والقلم وهل تعتقد ان الاولى هذه الاعلى صوتا الان؟

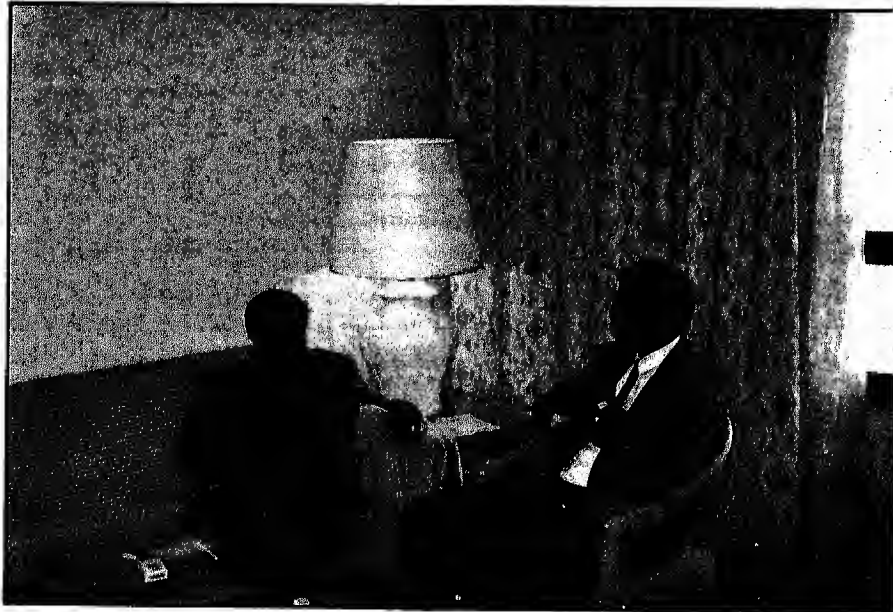
- لا.. ولكن أنت في حاجة لها لماذا؟! دعنا نكون واقعيين، إذا نحن نتكلم عن سودان جديد فهذا بالضرورة يعنى أن السودان القديم غير صالح وهو غير صالح لأن هناك قوى ظلت تهيمن على القرار. وهذه القوى هي نوعان الأول القوى التقليدية والثانية القوى الحديثة والتي أعنى بها الشرائع المهيمنة على السلطة أو التي ظلت تهيمن عليها من غير الطريق الديمقراطي وهي المعتمدة على الجيش، وظل الحكم في السودان يتراوح بين ديكتاتورية طائفية أو ديكتاتورية عسكرية أو شبه عسكرية.

وإذا اردت كسر هذا الطوق فلا بد من قوى نظيره تحيدها. ومن الواضح لنا الآن ما الذى يجعل الديكتاتورية العسكرية الحاكمة في الخرطوم تتحاور مع الحركة في الوقت الذى تخمد فيه أى صوت دونها في بقية أنحاء القمطر؟ الاجابة ببساطة لأن الحركة الشعبية تملك البندقية. فأنت لا تستطيع أن تلغى البندقية طالما هناك بندقية موجهة إليك.

منصور خالد (١١)

مقترحات كوهين حول جوبا عبارة عن تنويع
جديد فى نغم قديم.
العلاقة بين النظام الليبى والسودانى زواج
متعة!
لست أمريكى الهوى ولكنى معجب بحضارة
الغرب.
- لو كانت الشعوب تمنح بقدر تضحياتها
لاستحق شعب السودان الفردوس جزاء.

القاهرة ١٥ يوليو ١٩٩١



★ كيف تقيم اداء المعارضة؟

- من الناحية الاجرائية سارت الأمور على نحو صحيح من حيث إتفاق الجميع على ميثاق موحد ولكن المسائل لا تحقق بالنوايا الجيدة فثمة كثير من الاشياء فى حاجة لمزيد من الجهد والعمل والمشكلة الحقيقية فى اداء المعارضة فى تقديرى هو ان هناك فصيل فى المعارضة يحمل السلاح ضد هذا النظام ومازال الناس أسرى لمفاهيم قديمة حول العلاقة بين الشمال والجنوب أو بين القوى السياسية فى الشمال وحركة تنطلق من الجنوب ويتصدى لقيادتها جنوبيون وهذه مشكلة واقعية رغم قناعته أنها سلبية للغاية، إضافة إلى أن قوى كثيرة فى الشمال تستنكف الجانب العسكرى فى عمل الحركة الشعبية وهذا فى تقديرى عين التناقض إذا ادر كنا طبيعة النظام وإقتنعنا بعدم مجابته إلا بنفس سلاحه وعليه يكون من الطبيعى الانحياز لعمل الحركة وليس نقده، وفى تقديرى أن أولئك لا يريدون الانحياز لأنهم مشهودون إلى الماضى ولو كانت هذه الحركة تنطلق من كردفان أو الجزيرة لكان الموقف مختلف تماما وهذه حقيقة يجب أن يجابهها السودانيون خاصة المتعلمون منهم ويحاولوا إزالة هذا التنازع الداخلى. من جانب آخر أعتقد أن عمل المعارضة الذى تم حتى الان فيه أشياء إيجابية كالميثاق الذى حوى توجهها سليما فى حديثه عن التعددية وإحترام حقوق الانسان والاشراك الفاعل للقوى الحديثه وضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد والحكم بصورة عامة والأسس التى تكفل سلام دائم فى السودان وكانت الحركة الشعبية قد أبدت جملة ملاحظات هدفت الى سد الفجوات وتوصل الناس إلى صياغة مشتركة ولكن الحركة طالبت بشيء آخر هو ضرورة خروج الناس من مرحلة الشعارات الى مرحلة وضع برامج تفصيلية لتنفيذ الشعارات فى أمد زمنى محدد هو الفترة الانتقالية وهذا يمثل عمل متقدم. أكثر مما حدث فى ميثاق أكتوبر ١٩٦٤ وميثاق أبريل ١٩٨٥ اللذين كانا فيهما تخريجات كثيرة ادت الى اجهاضهما ونحاول الان تفادى ذلك بالاتفاق المسبق قبل سقوط النظام وليس بعده.

★ بمنطق الواقع المتكرر فى السودان دعنا نفترض عودة الأمور مثلما كانت بعد التفاض (بريل ١٩٨٥) ما موقف الحركة آنذا؟

- الحركة ظلت تكرر فى أنها ليست ضد النظام فى الخرطوم لأنه نظام البشير وإنما ضد أى نظام يفكره وتخطيطه ومطامحة يريد الإبقاء على السودان القديم، ونحن نريد سودانا جديدا لكن إذا كان المفترض هو العودة الى ٢٩ يونيو ١٩٨٩ فالحركة لن تكون جزءا من ذلك النظام.

★ ولكن آنذاك كانت لكم خطوات متقدمة خاصة فى موضوع السلام وفق مبادرة ١٩٨٨.

- عندما أقول ٢٩ يونيو ٨٩ فأنا أتحدث عن قيم معينة كانت تسود الحكم ولا أتكلم عن مبادرة السلام مطلقا وأعتقد أن ما حدث فى هذه المبادرة كان نتيجة صراع لعبت الحركة الشعبية فيه دورا وكذلك النقابات وكل القوى الراغبة فى السلام لذلك الصراع يجب ان يستمر.

★ بصورة أخرى لو تصورنا ان الأمور سارت وفقا لمنطوق برنامج التجمع الوطنى الديمقراطى هل ستتحول الحركة الشعبية إلى حزب فى الفترة الانتقالية؟

- الحركة الشعبية هى فى الأساس حركة سياسية حملت السلاح لتحقيق اهدافها وعندما يكون الجو مناسبا لتحقيق هذه الاهداف بالصورة اليقينية الكاملة لن يكون هناك معنى لأن تبقى الحركة على السلاح. وفى الواقع الحديث فى الفترة الانتقالية سيدور عن إعادة هيكلة الجيش وضرورة بناء جيش جديد من الجيش الشعبى والجيش الوطنى.

★ بعد التطورات التى حدثت فى منظومة الدول الاشتراكية هل ماحدث يمكن ان يكون مدعاة لحركة الشعبية لتحرير شعب السودان فى إعادة النظر فى برنامجها، مانفستو ١٩٨٣؟

- أولا الذى حدث فى شرق أوروبا شيئا الاقتناع بأن صيغة الحزب الواحد وديكتاتورية الطبقة الحاكمة لم تعد الصيغة الملائمة وانتقل الناس الى مرحلة التعددية وقيام اشتراكية وديمقراطية ذات وجه إنسانى والجانب الآخر هو سقوط مسلمات النظرية الماركسية وفى الحالتين هذا لاينطبق على الحركة الشعبية لأنها لم تدعى فى المانفستو بأنها تدعو للماركسية ولانظام الحزب الواحد. وفى الواقع أنه كلما كان يسأل دكتور جون قرنق عن أيولوجية الحركة الشعبية كان رده الدائم إيدولوجيتنا سودانية، بمعنى أنه لايد من خلق وطن ينتمى إليه جميع السوانيين. الشيء الثانى فى موضوع التعددية قلنا أن مستقبل السودان لايمكن أن تحدده الحركة لوحدها ولكن لابد من أن يتم ذلك فى ظل مؤتمر قومى دستورى

تشارك فيه كل القوى بما في ذلك القوات المسلحة لإعادة صياغة الحياة في السودان والذي يدعو لمثل ذلك لا يمكن أن يفرض وجهة نظره على الآخرين.

★ ما ذلك على أن الحركة الشعبية تنفرد إلى الديمقراطية وهل للحركة أي مؤسسات تضمن ديمقراطية الحوار؟

– الذين يريدون هذا يريدون بدون علم عن كيف تدار الأمور وتتخذ القرارات في الحركة. في الواقع للحركة شقين سياسى وعسكرى وبينهما تداخل وفي التعامل مع الشق العسكرى لاتستطيع التعاون في موضوع النظام صحيح أنه يجري حوار ولكن إذا أقرت الأغلبية شيء وأصرت الأقلية على موقفها لابد من التعامل معها كما تتعامل مع أى شخص يخرج عن الطاعة في ظل جيش وهذا حدث في أول حوار دار في الحركة في موضوع وحدة السودان أو الانفصال فالعناصر التي أعترضت على موضوع وحدة السودان هزمت أولاً ديمقراطياً بالحوار وعند إصرارها هربت فقتل مم قتل وبعضهم تسلل وأنضم إلى الجيش الحكومى وسموا أنفسهم بالقوات الصديقة «أنانيا ٢» أما على المستوى السياسى هنالك قيادة تجتمع بصورة دورية وتمثل كل ألوان الطيف السياسى والقرار خاضع للمبدأ الديمقراطى وهذا هو السبب في أن الحركة تتأخر أحياناً في إتخاذ القرار كموضوع التعامل مع حكومة البشير لم يصدر بيان حول الانقلاب إلا بعد مرور شهر بسبب الحوار الذي كان دائراً ونفس الشيء بالنسبة لميثاق التجمع الوطنى.

★ ما رأى الحركة الشعبية في مقترحات هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية بشأن مدينة جوبا؟

– حديث كوهين هو عبارة عن تنوع جديد في نغم قديم وهى مقترحات قام بها من قبل وإنتهت الأمور إلى طريق مسدود وكان من ضمنها فك الاشتباك لكنه يضيف الآن شيئاً جديداً حول مدينة جوبا وهذا مرتبط إلى حد كبير بموضوع الاغاثه. ثم أن الحديث دار في ندوة فكرية كان كوهين ممثلاً فيها بصفة شخصية ولكن عندما يعرض بصفة رسمية سيناقش على ضوء ما يستجد من أمور.

★ إذا جاءت هذه المقترحات عبر الأطر الرسمية هل ترى أنها تمثل محكاً لكلا الطرفين في قبول تفاوض جديد؟

– فى اعتقادى أن الحديث عن فك الاشتباك ووقف إطلاق النار هو حديث سابق لأوانه قبل أن يتفق الناس على المقومات الأساسية. وأنت تذكر في مفاوضات كوكادام ومبادرة الميرغنى جاء موضوع وقف إطلاق النار وما ترتب عليه فى أسفل القائمة. وهناك أشياء لابد من توافرها أولاً كاتفاق الطرفان على مبادئ معينة وإتخاذ قرارات معينة لتنفيذ ما اتفق عليه الطرفين ثم يجيئ من بعد وقف إطلاق النار.

★ فى ظل النظام الحالى جمعت الخرطوم مؤخرًا فريقين متناقضين فى مؤتمر هم دعاة الفكر الأصولى الإسلامى اليميني المتطرف والفكر القومى العربى اليسارى كيف تفسر ذلك؟ وبصورة عامة لماذا إتخذ الفريقان مؤقفاً مؤيداً للرئيس صدام حسين فى إحتلاله للكويت؟

– هذا المؤتمر فضح نوايا الإسلاميين لأنه يكشف أن هذه الحركة التى تدعى أن تكون مركز إنطلاق لصحوة إسلامية عبر العالم فى واقع الأمر هذه حركة تتدثر برداء الإسلام للإستيلاء على السلطة وفى سبيل هذا هى على استعداد للتحالف مع أى جهة وواضح من هذا المؤتمر شيان الأول ما ذكرت هو أن الحركة هى حركة سياسية وليست دينية بدليل أنها تتحالف مع عناصر كل فلسفاتهما تقف ضد قيام الدولة الدينية سواء أصحاب النظريات القومية الدهرية أو أصحاب النظريات اليسارية الماركسية الذين تتعارض رؤاهم أساساً مع الرؤية الدينية الإسلامية أو غير إسلامية. والشيء الثانى الذى كشفه المؤتمر وهو الغرض الأساسى وأعنى زعزعة الأمن فى البلاد العربية لأن هذه الحركات تعتقد أنها يمكن السيطرة على هذه البلدان خاصة الغنية ومن ثم تجعل من السودان مرتكزاً وربما عن للدكتور حسن الترابى أنه سيكون عبد الرحمن الداخل الجديد الذى سيفوز الاندلس من المغرب وفى هذا الإطار أفهم تعاونهم مع صدام ولا أظن أنهم تعاونوا لأنهم يؤمنون بأفكار صدام لأنهم يعرفون أن افكاره نقيضه لهم، بل أن البعثيين كانوا أكثر قسوة على الأصولية الإسلامية ولكنهم توهموا أنه سيدخل المعركة ويتنصر ولن يستطيع بحكم توجهه وفلسفته أن يكون البديل للنظمة المقروضة ومن ثم سيكونون هم الورثة وكما ذكرت من قبل هذه استراتيجية ساذجة وقاصرة لأنهم يظنون بأنهم الوحيدون فى الساحة. ولم استغرب تصرف

صدام في الكويت ولكن الذي يدعو للعجب كيف يعنى لرجل مثل دكتور الترابى بكل تعليمه وذكائه وهو في بلد غير قادر على توفير لقمة لمواطنيه أن ينتقل برسالته هذه خارج السودان وهذا الموقف ليس فيه سذاجه فقط ولكن يتسم بعدم الحياء لأن الذين يساعدون في الجياع الان هم الجماعات المسيحية والمنظمات وهذا يفترض أن لا يشرف داعية إسلامية.

* بعد التطورات التي حدثت في أثيوبيا يرى كثير من المراقبين ان الحركة الشعبية فقدت موقعا إستراتيجيا مما سيؤثر على ادائها هل ترى الامر كذلك؟.

- هذا التساؤل جاء نتيجة فهم مغلوط لطبيعة العلاقة بين الحركة والنظام الاثيوبي ونتيجة أو هام ليست لدى الحاكمين فحسب وإنما المثقفون وبعض القوى السياسية وهم الذين يرددون أن الحركة معارضة خارجية. والحركة الآن تسيطر على ثلثي جنوب السودان في وقت لا تسيطر فيه أى قوة أخرى على إقليم واحد داخل السودان ومع ذلك يسمون عمل الحركة معارضة من الخارج لأن الداخل في أذهانهم هي الخرطوم. والمعلوم أن العلاقة بين الحركة والنظام السابق في أثيوبيا كانت علاقة حميمة مكنت للحركة سهولة العمل وكما مكن لغيرها أشياء عديدة فنحن لاننسى أن انطلاقا الشريك حسين الهندي ضد نظام نميري بدأت من أثيوبيا والصديق المهدي كان له مقرا وإتفاق كوكادام ومبادرة الميرغنى وإعلام التجمع الوطنى كلهم إنطلقوا من أثيوبيا وبالتالي النظرة الجزئية للحركة والنظام الاثيوبي غير صحيحة وبرغم كل ذلك استطيع أن أقول أن تحركا كالسابق أصبح غير موجود وهذا يمثل شيئا سلبيا للحركة الشعبية ولكن ليس له أى إنعكاس على العمل العسكرى لأن الحركة تسيطر على مناطق في حدود السودان مع يوغندا وكينيا وزائير وأفريقيا الوسطى.. وبالتالي الابتهاج الذى أبداه نظام الخرطوم بعد سقوط منغستو هو ابتهاج زائف. من الجانب الآخر ربما استغل نظام الخرطوم النظام الحالى في أثيوبيا للقيام بعمليات عسكرية عبر أثيوبيا وهذا فى تقديرى تفكير فيه قصور وغرور ومصدر القصور هو أن أثيوبيا الآن لديها مشاكلها الخاصة. وليس هناك أى نظام حتى الآن في أثيوبيا وإنما سلطة أمر واقع مازالت تتحاور مع القوى السياسية المختلفة. وهذا ليس الجو المناسب لتحقيق أى أهداف والشيء الثانى فى مبعث الغرور هو أن نظام الخرطوم لا يريد أن يدرك بأنه لاعب صغير واللعبه أكبر منه بدليل أن القوة الكبرى التي ترتب الأمور في أثيوبيا الآن هي الولايات المتحدة الأمريكية وهذا كله يؤكد أن ابتهاج نظام الخرطوم لا مبرر له.

* اعود مرة أخرى للمفاوضات من الواضح جدا ان امريكا تريد ان تلعب دورا بين نظام الخرطوم والحركة الشعبية هل نفهم ذلك ضمن إطار مبدأ التكريس فى القرن الاثني عشر ام ان هناك اسبابا أخرى فى تقديرنا؟.

كما قلت ليست هذه المرة الأولى التي نتحدث فيها أمريكا عن السلام في السودان ولكن النظام الأمريكى يتعرض لضغوط أيضا فصنع القرار في أمريكا ليس كصنع القرار في بعض دول العالم الأخرى، لا يتحكم فيه شخصا واحدا يكون الجالس في القمة ونذكر أن حرب الخليج وجدت معارضة عالية الصوت من قبل الكونجرس. وأحد أسباب وسائل الضغط التي يتعرض لها النظام الأمريكى سواء في السودان أو الصومال أو أثيوبيا هي المجموعات التي تهتم بحقوق الانسان وقضايا الجوع واللاجئين وهذه منظمات فاعله لها أثرا كبيرا على اللجان التخصصية في الكونجرس كلجنة الجوع في مجلس النواب ولجنة حقوق الانسان في مجلس الشيوخ. وبالطبع قد يظن أحد أن فى حديثي هذا سذاجه لأن هناك إعتبارات إستراتيجية والذين يتحدثون عن هذا أرى أنهم غير مستوعبين لأهمية التغيير الذى حدث فأهمية القرن الأفريقى اليوم ليست كما كانت عليه قبل عشر سنوات ليس للتطور التكنولوجى الذى حدث ولكن لأن احتمال استغلال الصراعات الموجودة من جانب قوى أخرى مناهضة لأمريكا لم يعد واردا وبالتالي فأمريكا تعتبر سيدة الموقف وإذا تحركت أى قوى لتهدد مصالحها ستتعامل معها كما تعاملت مع صدام حسين. من الجانب الأخر يهمها ان يكون هناك استقرار فى بعض دول يهيمها أمرها أكثر من غيرها فمثلا لايمكن أن تسمح لنظام يقوم في السودان ويهدد مصالح مصر الكبرى أو المملكة السعودية والبحر الأحمر وهذا عامل إستراتيجى لابد من أخذه فى الإعتبار.

* هناك تقاربا مدهشا بين النظام الليبي ونظام الخرطوم كيف تنظرون لذلك؟.

- الذى يدور بين النظام الليبي والنظام الخرطومى هو فى الواقع «زواج متعة». نظام الخرطوم معزول ولا سبيل ل فك عزلة إلا بالتعاون بثمن مع أى قوة ومطالبه محدوده لأنه كما ذكرت لا يعنيه موت الناس

من الجوع وليبيا لا تستطيع توفير الغذاء لتسعة مليون سوداني. ولكن ليبيا تستطيع أن توفر له السلاح للإستمرار في الحرب وتوفر له ضخات من البترول تساعد في تسيير عجلة الحرب وإسكات مجموعة المدينة وفي المقابل ظل القذافي يدعو من زمن للوحدة العربية ويظن أنها تبدأ من مصر وليبيا والسودان وذلك هاجسة وأي نظام يقدم له ذلك في طبق يستطيع أن يتعاون معه. ونحن نعرف أن موقف القذافي حول الاصوليين موقف واضح ولا يسمح لهم بالعمل داخل ليبيا ومن هناك استغرب ومصدر الغرابة واضح. برغم ما يمثله تهديد هذه الاصولية على ليبيا نفسها ودول الجوار.

* بصورة أشمل هل توافقنا الرأي في أنه في الوقت الذي تهدد فيه الاصولية الإسلامية المتطرفة دول شمال القارة الأفريقية وبعض الاقطار الأخرى برز تهديد الاصولية المسيحية في كثير من دول العالم لاسيما الأفريقية؟

- في واقع الأمر ليست هناك أصولية مسيحية في القارة الأفريقية الآن ولكن هناك أصولية مسيحية برزت في أوروبا وفي أمريكا بصورة أكبر كرد فعل على التطور المادي وكل المظاهر غير المعافاة في المجتمع الاستهلاكي ونذكر أن هذه المجموعات لعبت دورا هاما في حكومة الرئيس ريغان مثلا وكان يعتمد عليها. لكن في أفريقيا الكنيسة تلعب دورا فعالا في عملية التحرير مثلا جنوب أفريقيا دور القس ديمزوند توتو ومجلس الكنائس الأفريقي في روديسيا في الماضي والمستعمرات البرتغالية ودور الكنيسة الأولى في قضية حقوق الانسان في أفريقيا فالاصولية في الجزء المسلم من أفريقيا هي عبارة عن رد فعل على الهزيمة السياسية والفكرية في الوطن العربي وكل ردود الفعل تنقسم بالجانب السلبي لانها تسيطر عليها رفض الجديد دون تقديم البديل برغم أن الاسلام لو فهم فهمنا صحيحا وترجم ترجمة صحيحة يمثل إضافة ثقافية وحضارية هامة والاصولية في المنطقة العربية تمثلت بشئ الأول هو العنف والذي يأخذ أشكالا كثيرة وشهدنا ذلك في مصر والمغرب العربي والسودان والمظهر الثاني نظرتها في الرد على التغريب هو الانكفاء على الذات وإنكار أي دور للحضارة الغربية وهو موقف به نفاق لأنه متناقض مع سلوكياتهم بل أن الاسلاميين أكثر الناس استغراقا في الحضارة الغربية فهم يضعون أموالهم في المصارف الغربية ويعلمون اولادهم هناك ويتعالجون أيضا هناك... ويجب أن لا ننسى أن هذا الغرب هو الذي إستغله آية الله الخميني في الوصول للحكم وأكثر الاسلاميين الآن يتحركون في أوروبا ويفسرون ذلك بأنه للضرورة أحكام لكن في هذا السلوك مغالطة للنفس..

* في ظل هذا التطرف الذي يكتنف الواقع السوداني كيف السبيل الى تعايش أهل الديانات المختلفة والمعتقدات في المستقبل؟

- هذا التطرف ظاهرة جديدة جاء مع الاخوان المسلمين وأجندتهم لا شأن لها بالاسلام السوداني والذي هو إلى حد كبير شبيه بالاسلام الأفريقي من حيث التزاوج مع العادات والتقاليد التي وجدها والذي ساعد في ذلك هي المجموعات الصوفية وهناك تقاليد كثيرة الان موروثه من المجتمع السوداني القديم بكل ما فيه من وثنية سواء في عهد مملكة النوبة او غيره وتعايش السودانيون مع الديانات الأخرى دون أن يكون لاختلاف الأديان أي أثر في حياتهم الاجتماعية وبالتالي في الحياة السياسية. وهناك دولة إسلامية أكثر من السودان كالسنگال حيث تبلغ نسبة المسلمين أكثر من ٩٠٪ من السكان. هذا المجتمع قبل طوال ربع قرن من الزمان أن يرأسه رئيس مسيحي هو سنغور ذلك يعود للتعايش والتسامح وفي السودان هذه الظاهرة كانت موجودة ذلك لأنه كان يحكم بدستور يفصل بين الدين والسياسة ولا أقول دستور علماني لأن هذه الكلمة عهرت بالاستعمال الخاطيء. وفي ظل ذلك الدستور كان يرعى الحكم في السودان أكبر زعيمين دينيين هما علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي وتعايش السودانيون تحت ظل هذا الدستور ولهذا عندما يكون حديث الان عن ان الدستور العلماني ضد طبيعة الشعب السوداني هذا الحديث لا معنى له لأن الواقع أكد شيء آخر. ولا أظن أن النهج الذي ينتهجه الاخوان المسلمون الان سيعمق من مفهوم الدين بل سيكره الناس في الدين وسيقول كثير من الناس إذا كان هذا هو الإسلام فلا شأن لنا به!!

* سؤال شخصي ربما يكون متاخرا بعض الشيء كيف ولماذا انضمت للحركة الشعبية؟

- انضمت للحركة في ظروف كهذه.. وكان ذلك عام ١٩٨٤ عندما دار الحديث عن ميثاق تجمع عليه كل القوى السياسية قبل سقوط نظام نميري.. والميثاق الذي نتحدث عنه هو ميثاق أعد في الكويت ولعب فيه الاخوة السودانيون في الكويت دورا هاما في إعداده بل أن الذين جاؤا به إلى لندن حيث كنت

أقيم هما الاستاذان محمد ابراهيم خليل ومحمد يسن عبد العال وكان هناك حوارا مع القوى السياسية المختلفة حول هذا الميثاق والذي كان أكثر تفصيلا من الميثاق الذي صدر قبيل سقوط نميري والذي كان قد أعد بليل. ومشاورات لندن شارك فيها عناصر من الحزب الشيوعي هما عز الدين على عامر ومصطفى خوجلي وعناصر من الاتحاديين اذكر محمد الحسن عبد الله يسن ومبارك شداد وحزب الأمة ممثلا في محمد ابراهيم خليل وسارة المهدي وحدث في تلك المرحلة حوار مع الحركة الشعبية قام به نيابة عن التجمع محمد ابراهيم خليل وجون لوك وتركز الحوار في الفترة بعد سقوط نميري لأن السقوط ليس هدفا نهائيا وهنا حدث خلاف في ما يكون عليه الحال في المستقبل خاصة بالنسبة الى القضايا الاقليمية وأذكر أن طرح الميثاق لقضية القوميات في السودان وكذلك ميثاق أبريل كان طرحا يقوم على أساس العودة لاتفاقية أديس ابابا ولم تكن هناك نظره مطلقة لضرورة المراجعة الجذرية للوضع السياسي في السودان وإعادة هيكلته كما تطالب الحركة والتي ظلت تطالب بهذا منذ قيامها بمشروع المؤتمر القومي الدستوري والحديث الذي يتردد الآن في كل الادبيات السودانية حول هذا المؤتمر كان مصدره الحركة الشعبية. وفي ظل هذه الظروف على المستوى الشخصي شعرت أن الحركة الشعبية ربما كانت أكثر جدية من غيرها في تصورها لما يجب أن يكون عليه الحال في السودان ومن الاسباب الشخصية أيضا أعتقد أن أكبر إنجاز قمت به خلال نظام نميري هو اتفاقية أديس ابابا ١٩٧٢ والذي أتحدث عن عدم صلاحيته الآن ولذلك شعرت أن استخدام الحركة الشعبية للسلاح أمرا طبيعيا أو ليس هناك ما يجعلني أشمئز أو استنكف هذا الاتجاه.

★ (سألك صراحة في اتهام قد تكون سمعته من قبل وهو ان دكتور منصور خالد امريكي الهوى؟)

— أنا لست أمريكي الهوى أو استرالي الهوى ولكني سوداني الهوى.. إنني مثقف سوداني تلاحقت فيه عناصر الحضارة الغربية مع ينابيعه الاسلامية العربية وحقيقة انا معجب بحضارة الغرب وثقافته والتقنية المتطورة وأتمنى كمثقف سوداني أن انقل كل هذا إلى بلدي ويعددها فليقولوا عنى أمريكي الهوى أو استرالي الهوى أو سوداني الهوى.

★ (أنت في الساحة السودانية منذ أكثر من ربع قرن مؤلفا فكريا.. ومشاركا سياسيا.. ومعارض في فترات بعد كل هذه التجربه (سألك بتجربه كيف ترى مستقبل السودان؟)

— بطبيعتي لست متشائما وثقتي كبيره في شعب السودان وأعتقد لو كانت الشعوب تمنح يقدر تضحياتها لاستحق شعب السودان الفردوس جزاء.. لأنني لا أعرف شعبا من الشعوب استطاع تحمل أروا أنواع الحكومات بكثير من التسامح والصبر مثلما فعل شعب السودان ولا أعتقد أن هذا الموضوع يعكس ضعف الشعب السودان وجبه بدليل أنه استطاع تقويض نظامين ديكتاتوريين عن طريق سلمى، لكن محنة الشعب السوداني أن الذين يتصدون لأموره تغلب عليهم النظرة القطاعية أو الطائفية أو الاقليمية والسبب في هذا هو أن المتصددين ليسوا بفاقدى الوطنية ولكن لأن الوطنية السودانية نفسها لم تكتمل ذلك لأن الارتباطات العرقية والاقليمية والطائفية ما تزال هي الأكثر طغيانا على القيادات وبالتالي إذا لم نتمكن من القضاء على هذه العناصر المفرقة والتي تقود إلى التمزق يصعب علينا الخروج من هذه الازمة والذي يبعث على التفاؤل أن هذه النظرة بدأت تسود الآن.

مبارك المهدي

- لاءات الصادق المهدي الثلاث.. لا تفاوض ..
- لا مساومة .. ولا مشاركة!
- أنهيت علاقاتي الشخصية بكل قيادات
الجبهة الاسلامية لانهم خونه.
- الانقلاب وآثاره لم تكن كلها شرا فثمة
دروس مستفادة

٢ أغسطس ١٩٩١

★ برغم العزلة الداخلية والخارجية لنظام الجبهة الاسلامية يتساءل المراقبون لماذا لم يسقط او هل هناك ما ينبغيء بسقوط وشيئاً؟

- يجب الانفسى ان النظام نظام قمعى عسكرى يستند الى دعم ومساندة جهة عقائدية لها قدراتها التنظيمية والمالية ويعتمد العنف والقهر للبقاء فى مواجهة شعب اعزل وبالتالي عملية التغيير ستأخذ مداها وقد تمكن الشعب السودانى من عزل هذا النظام داخليا وخارجيا وتمكن من اجهاض كل سياساته الاقتصادية والامنية بصورة تجعله يخجل ويتراجع عن ممارساته وعملية المواجهة والصراع مستمرة وقرائن الاحوال تؤكد ان الانتصار لغالبية الشعب وان النظام فى انحسار ولم يتبق له سوى عنصر القهر والقوة وادى نظام يعتمد على العنف هو الى زوال خاصة فى ظروف انفتاح العالم الان على الحرية والديمقراطية والقناعة الدولية بفشل الانظمة الشمولية والديكتاتورية. وفى تقديرى ان المسألة مسألة وقت وفى سياق المعركة اسقطت القوى الديمقراطية فى الجامعات والمدارس الثانوية رموز الجبهة الاسلامية والان النظام غير قادر على تسيير العام الدراسى وهناك مظاهرات فى الاحياء وهذه كلها مؤشرات تنبىء بسقوط النظام الذى هو حاليا فى تقديرى يشبه شخصا مريضا فى حالة احتضار وغيوبية ويعيش بوسائل صناعية ولا يستطيع الحراك والحديث ولكن مازالت الحياة تدب فى اوصاله فلا هومات واستراح وارتاح الاخرون، ولا هو عاش ووقف على قدميه وياشر حياته.. والاحتضار هذا بالنسبة للانسان قد يطول وقد يقصر وبالنسبة للنظام اقول ان عملية الاحتضار قد طالت بسبب اعتماد النظام على حزب عقائدى وثانيا بسبب العنف والقهر المبالغ فيه والذى هو فى النهاية سيكون له عواقب وخيمة عليه لان هذه الوسائل تمنحه عمرا وهما ولكن فى الواقع فيها نهايته.

★ فى مسألة تقييم اداء التجمع الوطنى الديمقراطى داخليا وخارجيا على المستوى الداخلى ظهرت بوادر انتفاضة والناس يتساءلون عن دور التجمع الوطنى فى ذلك وعلى المستوى الخارجى ايضا التساؤل عن مدى استثمار التجمع لفرص العزلة الدولية التى تطلق النظام وامكانية تجيير ذلك لصالحه؟

- اعتقد ان دور التجمع فى الداخل هو التنسيق بين القوى السياسية وتصعيد النضال ومنازلة نظام الجبهة الاسلامية فى مختلف مجالات العمل السياسى والنقابى وكشف سياساتها الداخلى ومحاصرتها وهذا فى تقديرى تحقق فى كثير من الاوقات مثلا هزيمة كوادر الجبهة فى الاتحادات الطلابية وكذلك فشل السياسات الاقتصادية وفى المجال الامنى اجهضت كل مخططات النظام والتجمع فى الداخل رغم ظروف القهر ما يزال يؤدى دورا ملموسا اما بالنسبة لاداء التجمع الوطنى فى الخارج والذى هو فى اعتقادى يقوم بدور السفارات او وزارة الخارجية ووزارة الاعلام ومن هذا المنظور قام التجمع بجهد كبير والشاهد ان ٩٥٪ من ظروف العزلة الدولية التى يعيشها النظام لعب التجمع فيها دورا رائدا كذلك من خلال المنابر والمنظمات والهيئات الدولية واصبح الجميع الان على قناعة بسوء نظام الجبهة الاسلامية ولا شك ان الامر برمته ينعكس على مستقبل الديمقراطية فى السودان والتى هى من صميم اجتهادات واهداف التجمع الوطنى والتجيير واضح من خلال تعدد فروع التجمع والمناخ الذى يعمل فيه كل فرع.

★ دعنا نخصص الامر فى ليبيا وهى معروفة بانها ثانى اثنين لهما صلات طيبة وداعمة مع النظام فى السودان هل قام التجمع الوطنى باى جهد فى تبصير النظام الليبى بخطورة توجه النظام لاسيما وقد كانت لكم علاقات طيبة مع ليبيا على مستوى الحزب؟

- نحن لم ندخر جهدا فى هذه المسألة وقمنا بعدة خطوات كان اخرها مذكرة بعد اجتماع اديس ابابا الذى عقده التجمع فى مارس ٩١ وكذلك ارسل التجمع فى الداخل مذكرتين كان لذلك الجهد اثر مؤقت حتى مارس ٩٠ حيث رفع النظام تطبيق النظام الجماهيرى وجريا وراء هذه الشعارات فتحت ليبيا ابوابها امام النظام وبدأنا نرى الدعم المادى والعسكرى ولذلك من الصعب حقيقة عمل اكثر مما عمل والان نحن نواجه موقفا ترى فيه ليبيا ان النظام الموجود فى السودان يتبنى شعاراتها ويعلن استعداداه لتطبيق نظرية الكتاب الاخضر واصبح الامر بالنسبة لليبيا قضية متعلقة بتصدير اول محاولة للفكر الجماهير الليبى الى دولة بها نسبة عالية من المثقفين وعلى قدر كبير من الوعى السياسى وهنا يصعب جدا محاولة الاقتناع بخطورة التوجه والحل هو ان تجرب ليبيا بنفسها وتصل الى النتيجة الحتمية وهى ان النظام السودانى بانتهازية يريد الاستفادة من القدرات الليبية لتثبيت اركانه وسيترك النظام الليبى ان النظام السودانى يشكل الخطر الاساسى عليه، باعتبار ان المعارضة الاساسية فى ليبيا هى من تنظيم

الاخوان المسلمين وهذا التنظيم كان له وجود في السودان وتعاملات مع الجبهة الإسلامية بقيادة الترابي في ظل نظام نميري حيث تم تدريب العديد من كوادر هذا التنظيم في السودان وكانت لهم اذاعة تبث من الاراضى السودانية وعملية التسلل التي تمت بضرب باب العزيزية مقر القيادة الليبية في الثمانينات تمت يتسلل من السودان ويجوزات سفر سودانية وكانت الجبهة الإسلامية مشرفة على هذه العمليات باعتبار ان تنظيم الاخوان المسلمين في ليبيا هو تنظيم شقيق وبالتالي تدعم نظاما يشكل خطرا على الامن القومى العربى ككل. وبدأ يظهر هذا الخطر في احتضان النظام السودانى لعناصر تنظيم الجهاد المصرية وتذكية نار الفتنة في الجزائر وتونس ومختلف الدول العربية والإسلامية.

* اجمالا ازاء كل ما طرحناه.. اى الاساليب ترجع الان الحوار ام السلاح في مواجهة نظام بالصورة التي ذكرت؟

- ارى انه ليست هناك ارضية للحوار وفي هذا المجال الخيار واحد اذا اراد هؤلاء ان يسلموا شخصا في انفسهم هناك حل واحد هو ان يحلوا نظامهم ويسلموا السلطة الى الشعب السودانى حقنا للدماء ووفقا للدمار والانهيار المستمر في كل مرافق الحياة في السودان ولكن بالطبع في غياب ذلك ستستمر المواجهة السياسية والعسكرية مع النظام وستتصاعد الى ان يسقط وهذا قد يكلف الكثير من الارواح والوقت ويؤدى الى مزيد من الخراب والدمار ولكن هم ارادوا ذلك وفي الواقع ان هذا النظام جاء لتحويل مؤسسات الدولة القومية الى مؤسسات حزبية على النمط الايرانى والنمط البعثى العراقى وتحويل الخدمة المدنية ايضا والسلك الدبلوماسى والسيطرة على الاقتصاد من قبل طيفيلى الجبهة لمصلحة الحزب ومع هذا التوجه وهذا المخطط لا يمكن التراخى وستكون المواجهة على جميع الابعدة وبكل الوسائل المتاحة لتخليص السودان من هذه السيطرة الاخطبوطية التي تخطط لها الجبهة عبر هذا النظام.

* في السؤال السابق كانت هناك ظروف مماثلة الى حد ما بالظروف الحالية وعمدت المعارضة اذالك الى تجريب النضال المسلح كما في عام ١٩٧٦ ما اقصد تحديدا هل يشهد المستقبل إعادة مثل هذا العمل لاسيما ان الامر منصوص عليه في ميثاق التجمع؟

- ميثاق التجمع اجاز النضال السياسى والعسكرى المسلح والقوى السياسية ظلت تركز على الشق الاول ولكن مع انضمام الحركة الشعبية اصبح النضال العسكرى يسير جنبا الى جنب معا النضال السياسى لذلك فان الخيار العسكرى مفتوح والان القيادة الشرعية للقوات المسلحة لها تنظيماتها وتخطيطاتها والحركة الشعبية تعمل بكل ثقلها السياسى والعسكرى ويمكن توسيع قاعدة العمل المسلح. وذلك قد لا يعنى الولوج فيه الان ومع ذلك نرى في غرب السودان مواجهات يومية بين المواطنين والسلطة.

* حدثت تطورات جذرية في اثيوبيا ما تأثير ذلك على اداء المعارضة بشكل عام وهل لكم اى علاقات مع الفصائل الاثيوبية المختلفة وبخاصة الجبهة الثورية لشعوب اثيوبيا؟

- لا اعتقد ان التأثيرات دائمة بل هي وقتية والمعارضة كانت تتمتع ببعض التسهيلات في اثيوبيا وفقدتها لكن هذا لا يعنى ان المعارضة ضعفت لانها فقدت ذلك ودائما هناك قدرة على تعويض هذه التسهيلات مادام النظام السودانى محاصرا ومكروها اقليميا ودوليا وبالنسبة للعلاقة المعروفة ان القوى السياسية الاثيوبية عاشت في السودان على مختلف العهود والانظمة وصادف ان حققت انتصارها في ظل الحكم القائم في الخرطوم وهناك بعض العلاقات القائمة الان بين الخرطوم واديس ابابا ويبدو انها واقعة تحت تأثير المساعدات التي قدمتها حكومة الخرطوم لها في مرحلة الهجوم الاخير ومع ذلك اقول ان العلاقة هي شهر عسل مؤقت وكلما اتجه النظام في اثيوبيا نحو الديمقراطية انقطعت علاقاته مع السودان. كما ان النظام في اثيوبيا مستقبلي في العلاقات مع امريكا ودول اوروبا ومادام الامر كذلك فانه رافع راية الحرية والديمقراطية والانتخابات العامة والمشاركة الموسعة، كل هذه عوامل تباعد بينه وبين النظام في السودان وبالنسبة للعلاقة معنا لنا صلاتنا مع كل القوى السياسية وهناك اكثر من ١٥ فصيلا مثل عدد كبير منها في المجلس الوطنى.

وكلما قلت هذه الفصائل عاشت في السودان وتعاملت مع القوى السياسية السودانية على مستوى عام وشخصى وهى تعلم جيدا الصراعات الدائرة في السودان والجبهة الثورية لشعوب اثيوبيا التي

تتصدر الواجهة لاقت معارضة شديدة من الفصائل الاخرى فيما يختص بالسياسة تجاه السودان خاصة عندما حدث الهجوم على معسكرات اللاجئين في اثيوبيا بواسطة الطائرات السودانية ووجهة الارومو. مما اضطر الجبهة الثورية ان تعمل ايضا حركات في مؤتمر عقد في لندن يوم ١٩٩١/٦/٢٩ وذكرت انها ليست ضد المعارضة السودانية وليست مع النظام الحالي ورحبت بممثلين للمعارضة في اثيوبيا. واجملا كانت القضية السودانية مسار نقاش بين القوى السياسية الاثيوبية وهذا يعود بالدرجة الاولى الى العلاقة مع القوى السياسية السودانية ومؤخرا اصدر النظام الاثيوبي ميثاقا ينظم السياسة الخارجية وفي ظل هذا الميثاق رحبوا باستقبال اللاجئين والقوى السياسية المعارضة من الدول المجاورة وسموا السودان على وجه الخصوص ادراكا منهم على عدم قطع الجسور. وهناك حقيقة لا نتجاهلها هي ان الحدود كلها مع اثيوبيا تسيطر عليها الحركة الشعبية لذلك لا بد من التعامل الذي يفرضه الواقع.

* ماهى وضعية الصادق المهدي الآن؟ وبمنظورك الخاص ماهى فرص تهيمه او رفضه لمحاورة النظام فى الخرطوم؟

- السيد الصادق المهدي صحيح هو زعيم الانصار ورئيس حزب الامة وله وزنه فى الساحة السياسية السودانية ولكنه يتعامل فى اطار مؤسسات ديمقراطية للحزب، وبالتالي هو خاضع لتقائيا لرأى هذه المؤسسات وحزب الامة منذ اول يوم اعلن معارضته لهذا النظام واعلن رفضه لاي نظام عسكري فى السودان والسيد الصادق المهدي اكد ذلك فى مذكرة بتاريخ ٨٩/٧/٣ موجهة للنظام واعلن فيها التزامه بميثاق الدفاع عن الديمقراطية والتزامه بنقض ما حدث فى الانقلاب العسكري وهذا الموقف استمر وبالتالي استمر اعتقاله لانه رفض اى نوع من المساومة والتنازلات والى الان ملتزم بذلك وصرح بهذا الجريدة الحياة اللندنية اواخر الشهر الماضى وقال صراحة لا تفاوض ولا مساومة ولا مشاركة وانه فقط يرفع غصن الزيتون ويناشد الحكومة القائمة ان تعمل على تسوية مشاكل السودان سلميا فى اطار التنازل عن السلطة وفتح المجال لمؤتمر يضم كافة القوى السياسية لتحديد مستقبل الحكم وهذا من شأنه ان يمنع العنف والعنف المضاد وتحويل الصراع القائم الى صراع اكثر دموية وهذا موقف الصادق المهدي وموقف حزب الامة كطرف موقع على الميثاق الوطنى للجمع وكان سباقا فى عقد اول تحالف مع الحركة الشعبية وقدمها للجمع وبالتالي فهو حزب مؤسس للمعارضة وموقف كل كوادره الالتزام بهذا الخط وادى عنصر خالف هذا التوجه بكون موقفه شخصيا خاضعا للسقوط من المسيرة وهذا ما حدث لبعض الافراد وذلك شىء طبعى فى اى مؤسسة هناك من يضعف ولا يستطيع تحمل ظروف النضال وله قابلية فى الاستجابة للاغراءات وبالتالي تنتهى صلتهم بالتنظيم.

* بخصوص هؤلاء الافراد الذين سقطوا وشاركوا هل يكون فصلهم تلقائيا ام انه فصل مؤسسى؟

- الفصل تلقائى ومؤسسى بمعنى ان الحزب اعلن ان اى انسان يخرج عن الخط يكون تلقائيا قد خرج عن المؤسسة. لانه يجوز للفرد الاختلاف فى داخل المؤسسة وفى النهاية يكون الالتزام برأى الاغلبية وفى حالة الذين خرجوا حدث فصل تلقائى لهم وفصل مؤسسى باعلان فصلهم عن الحزب واعتقد ان نسبة الافراد الحزبيين الذين سقطوا نسبة ضئيلة جدا لا تتجاوز اصابع اليد الواحدة كما ان النظام فشل فى تحقيق اهدافه المرجوة من الاستقطاب لان المستقطبين بدلا من ان يضيفوا شيئا للنظام اصبحوا عبئا عليه ولانهم انزعوا عن الساحة ومجتمعهم وعبر عن هذا فى محضر المجلس العسكري الذى تسرب واستقال فيه العضوان فيصل ابو صالح وعثمان احمد الحسن وقالوا ان الذين شاركوا كان من المنتظر ان يضيفوا شيئا ولكنهم اصبحوا عبئا على النظام.

* نعرفك متحدثا باسم حزب الامة وباسم رئيس الحزب السيد الصادق المهدي ولكن فى حوار صحفى للمهدي قال عبارة هى فى التقدير مسار جدل حيث ذكر صراحة انه لن يتحدث احد باسمه بعد الان ما تفسيرك لهذه العبارة؟

- بالطبع اعتقال السيد الصادق المهدي كان المقصود منه دفن شخصيته سياسيا ولذلك من منطلق الحرب المضادة كان لا بد لى كمثل الحزب ان ابرز اسم قيادة الحزب مادام هناك مخطط لاعتقاله سياسيا ولهذا عملنا على نشر كتابه الذى الفه فى السجن والتحدث باسمه وابقاء دوره ومساهمة فى الساحة العربية والدولية. وبعد اطلاق سراحه اصبح باستطاعته ان يعبر عن نفسه بمختلف الوسائل حتى

لوكان هناك تكميم للأفواه ومنع النشر ويمكنه الادلاء بأحاديث صحفية والالتقاء برؤساء البعثات الدبلوماسية والظهور في مناسبات سياسية واجتماعية والحفلات الاجتماعية في السفارات كان اخرها حضوره الاحتفال بالعيد الوطنى الفرنسى وكان مسار اهتمام الدبلوماسيين ومختلف الحضور وكذلك شارك في احتفال السفارة المصرية بثورة ٢٣ يوليو وسط تصفيق وترحيب حار من قبل المصريين والحضور فاصبح الامر بالنسبة لنا انه لم يعد هناك حاجة للتركيز على هذه الناحية. وحاليا هو اقدر على التعبير عن رؤاه بصورة متوازنة تراعى ظروف القهر فى الداخل. اما بالنسبة لنشاطنا فنحن نتحدث باسم المؤسسة وهى تشمل الجميع ولا يفوتك ان القصد من السؤال الموجه للسيد الصادق والذى وجهه نقيب الصحفيين المعين والمتعاون مع اجهزة الامن كان يقصد بسؤاله الربط الجنائى بين تحركنا وتحرك السيد الصادق لاحراجه فى اعلان تأييده او نفيه لتحركاتنا فى الخارج مما يشكل فعلا حرجا جنائيا.

*** فى تقديرى انك كنت فى خلال فترة الديمقراطية تعد من اصحاب الحلول التوفيقية خاصة مع الجبهة الإسلامية حتى شاع انك رجل الجبهة الإسلامية فى حزب الامة ما تعليقك على ذلك بعد هذه التجربة المريرة؟**

- بالطبع أنا كسياسى أؤمن بالديمقراطية وبالتعددية كأساس للحكم فى السودان. وكنت أعمل من خلال نظام ديمقراطى وفى إطار مؤسسة حزبية وأنا نقاش أرائى من خلال أجهزة الحزب ولتزم بتوجهات وقرارات الحزب وأعمل على انجاحها وتزكيته حتى لو كان رأى الشخصى يختلف معها طالما هى قرار الاغلبية والجبهة الإسلامية كنت اتعامل معها فى إطار النظام الديمقراطى كحزب ثالث فى السلطة وأتصر بقرارات الحزب والتي كانت تقضى توسيع قاعدة المشاركة وكنت قد كلفت كقيادى مع آخرين للتفاوض مع الجبهة الإسلامية لدخولها الحكومة وقمت بواجبى فى هذا المجال على أكمل وجه وجعلت الجبهة الإسلامية تدخل بشروط وبرنامج حزب الامة ولكن من لم يعجبهم نجاحى فى هذا المجال لمعارضتهم المبدأ نفسه بدأوا يشيعوا عبر الصحف هذه التسميات متجاوزين الحقيقة الواقعة فى ان القرار هو قرار حزب ومؤسسات وليس مزاج شخصى ومثلما فاوضت الجبهة الإسلامية شاركت فى كل المفاوضات التى تمت بين حزب الامة والاتحادى الديمقراطى فى تشكيل الحكومات المختلفة. ولان الموقف أساسا تابع من مؤسسات ديمقراطية لم أجد صعوبة فى التعامل مع المتغيرات عندما إنقلبت الجبهة الإسلامية وبالتالى كنت من أشرس وأول المصادمين والمواجهين فالقضية بالنسبة لى هى قضية مبدأ وأنا ملتزم لمبادئ حزب الامة والديمقراطية التعددية وبالتالى تلقائيا أجد نفسى فى مواجهة أى جماعة أو نظام يدعو لمصادرة حقوق المواطنين واقامة نظام ديكتاتورى تعسفى وفى إطار هذه المواجهة أنهيت كل علاقاتى الشخصية مع قيادات الجبهة الإسلامية باعتبار أنهم خونة وأنا أرى أن العلاقة الشخصية لا بد وأن تقوم على الصدق والأمانة وطالما إنعدمت المصادقية والأمانة بالتالى تسقط الاعتبارات الشخصية ومنذ يوليو ٨٩ رفضت رفضا باتا مقابلة أى من قيادات الجبهة الإسلامية التى إتصلت بى فى الخرطوم قبل خروجى وفى طرابلس وفى لندن وغيرهما.

*** بالضرورة بعد مرور كل هذا الوقت ان نسالك عن قصة خروجك من السودان؟**

- خروجى سهلته مصادفة عدم إعتقالى فى اللحظات الأولى وقد فلت من الاعتقال لظروف خاصة حيث كنت فى دعوة خارج المنزل وعندما أتت قوة لاعتقالى آنذاك تمكن بعض أفراد الأسرة من تنبيهى وقالوا أن هناك إنقلابا عسكريا لذلك لم أعد للمنزل وبعدها بحاستى الأمنية تمكنت من الاختفاء والتنقل داخل العاصمة لمدة شهر رغم التكثيف الأمنى لمختلف الأحياء وبعدها خططت لخروجى عبر الصحراء نحو الحدود الليبية وكانت رحلة شاقة وخطيره قطعت فيها حوالى ١٦٠٠ كيلومتر إستغرقت ٤ أيام وليال وفى يوم ٢٨ يوليو وصلت الحدود الليبية.

*** ختاماً برأيك ما هى الدروس المستفادة من هذه التجربة؟**

- أنا أرى أن الانقلاب وأثاره لم تكن كلها شر على السودان فثمة دروس حتما ستعين فى التجربة القادمة بإذن الله. ولابد للقوى السياسية من مراجعة نفسها وأن تتوحد والانقلاب مكن القوى السياسية فى الشمال أن تتلاحم مع الحركة الشعبية وتبنى جسورا من الثقة ما كان يمكن أن تكون فى ظل المواجهة. والانقلاب قوى إيمان مختلف القوى السياسية وعامة الناس فى السودان بخيار الديمقراطية باعتباره المنقذ والحل الافضل والمناسب لحكم السودان. أيضا مكن الناس ان يتلقوا درسا عمليا فى الاستهتار

بالحرية والديمقراطية ونفاذ الصبر في الديمقراطية لاسيما وأن القرار معروف في النظام الديمقراطي ببطئه لأنه يتم من خلال مؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة بالرأى وهناك دروس وعبر كثيرة تجعل الانسان يتفاعل بالديمقراطية القادمة كما ان المجموعات السياسية المختلفة خاصة مجموعة المثقفين والاحزاب والنقابات ستكون أكثر مسؤولية في التعامل مع الحرية المتاحة .

- التجاني الطيب:
- نرفض النظرية الانقلابية والعمل الشعبي هو الأساس.
 - الجبهة الإسلامية تتحول من حزب إلى دولة مما يعقد التغيير.
 - إستشعرنا الانقلاب ولم نعرف تاريخه وهو مسؤوليه الجميع.

القاهرة ٨٦ سبتمبر ١٩٩١



★ كما هو معروف العنف يولد عنفا مضادا والنظام الحالي في السودان اتبع عنفا حل محل الحوار الذي كان يميز صراع القوى السياسية في الساحة السودانية ما هو تقديرك لكل هذا؟.

- التجمع الوطني في اجتماعه الاخير في اديس ابابا دورة مارس ١٩٩١ تطرق لهذه النقطة ووضح دون اي لبس ضرورة المزيد من العمل العسكري لانه لا يستقيم عقلا ان يندفع الشعب وهو اعزل الان في مظاهرات لمواجهة حزب مسلح في السلطة وهذا كائنا ندفع جماهيرنا للتهلكة ولذلك لابد من عمل مسلح يردع القوة المسلحة لنظام الجبهة الإسلامية وهذه مسألة ضرورية، يقول بعض الناس ليس هناك داع لخروج المظاهرات وانه يجب اللجوء مباشرة الى العمل المسلح وربما البعض ايضا يقول يجب تنظيم انقلاب مثلما هم جاوا بانقلاب... واعتقادي ان هناك رفضا عاما للنظرية الانقلابية في اوساط التجمع الوطني كذلك هناك رفض ان يكون العمل المسلح فقط ويترك الناس العمل السياسي الذي تدرس فيه الشعب السوداني... واري ان العمل الشعبي سيستمر لانه الاساس بمعنى ان يكون الشعب السوداني هو صاحب قرار الاطاحة بالسلطة القائمة لانه بتضحياته سيستطيع المحافظة على السلطة الجديدة في حين فرصة هذه المحافظة ضئيلة في اي عمل انقلابي، فلابد من استمرار العمل الشعبي وهذا بالطبع لا يلغى دور القوى المسلحة الممثلة في التجمع الوطني وهي القيادة الشرعية للقوات المسلحة وحركة تحرير شعب السودان فلا بد من تضافر كل الجهود.

★ هناك بعض المفاهيم التي نريد ان يعطيها حوارنا هذا صفة الثبات او النفي هل الجبهة الإسلامية خططت لانقلاب الثلاثين من يونيو ٨٩ ام انها طوقته بعد نجاحه في الاستيلاء على السلطة؟.

- الجبهة الإسلامية خططت لهذا الانقلاب ودبرته ونفذته بواسطة عناصرها داخل القوات المسلحة ومعروف انه في فبراير ٨٩ استقر رأي الجبهة الإسلامية على عمل انقلاب ولو اتيح للناس ان تقرؤ ما كتبناه في صحيفة الميدان حيث تحدثنا باستمرار عن التكتيكات الانقلابية وهذه مسألة واضحة لكن المشكلة اننا لم نكن نعرف تاريخا محددا، لكن كل يوم يمضي كان يقرب الانقلاب واقول ان نجاح الجبهة الإسلامية في هذا الانقلاب هو مسئولية كافة القوى السياسية ويقع على عاتق الاحزاب خصوصا وانه كان يمكن عمل شيء كالتعبئة الجماهيرية والتنظيمية في الشوارع ذلك من شأنه ان يحبط المخطط الانقلابي او حتى يعد الانقلاب كان المفترض ان تدعو الاحزاب جماهيرها لتنفيذ ميثاق الدفاع عن الديمقراطية واعتقد ان عدم تنفيذ ذلك يعود في الاساس لعاملين الاول استبعاد الناس لاي عمل انقلابي والثاني ان عددا كبيرا من الناس كانوا محيطين من عدم تنفيذ اهداف الانتفاضة وبرغم كل ذلك عند حدوث الانقلاب الجماهير عزلته تماما بدليل فشله في تسخير اي مواكب لتأييده..

★ ورد في حديثك ان هناك استشعارا بحدوث انقلاب وقلت ان نجاح الانقلاب يقع على عاتق كل القوى السياسية فهل المسئولية الوطنية بالنسبة لكم كحزب حثت عليكم اشعار السلطة القائمة بذلك او حتى تقديم ادلة تقطع الشك باليقين؟.

- اولانا لا اعفى الحزب الشيوعي من المسئولية وعلى العكس تماما اضع المسئولية عليه اكثر من اي حزب اخر باعتباره المتضرر الاكبر وباستمرار من مسألة الانقلابات العسكرية لكن الحزب لم يكن يملك معلومات محددة لتقديمها للسلطة ولكننا بذلنا جهدنا الكامل في جهتين الاولى تأكيدنا المستمر لضرورة تصفية اثار مايو لان ذلك هو السبيل الوحيد لمنع اي انقلابات عسكرية وحدث ردة بل حتى اواخر عهد الديمقراطية قلنا انه لو جاء نميري عائدا لوجد كل قوانينه ومؤسساته قائمة لان مثلاً جهاز امن الدولة لو كون على الوجه الصحيح لاستطاع كشف اي حركة انقلابية والشيء الثاني توضيحنا بأنه يجري الترتيب لانقلاب وشيك من خلال متابعة النشاط العملي اليومي للجبهة الإسلامية لكننا لم نكن نملك معلومات كافية لتحديد تاريخ قاطع للانقلاب.

★ كما هو معروف العبرة في السياسات وليس في الافراد والسياسات التي يتبناها النظام الان هي سياسات الجبهة الإسلامية ولكن هل تعتقد ان كل الكوادر الموجودة في أجهزة الحكم سواء في المجلس العسكري او الوزاري هي كوادر للجبهة الإسلامية؟.

- ليس في الامر اسرار.. والسودانيون بحسبهم السياسي المتميز استطاعوا من اول وهله معرفة كوادر الجبهة الإسلامية.. فعند اعلان اي اسم ستجد الف من يعرفه لان المجتمع السوداني مترابط صحيح ان الناس لا تملك قوائم لحزب الجبهة لكن بعلاقاتهم واتصالاتهم وتجاربهم استطاعوا ان يثبتوا ان

الذين يديرون النظام الان هم كوادى الجبهة الإسلامية وحتى الذين استمالوهم من الاحزاب كانوا مؤسسين فى حركة الاتجاه الإسلامى والمسألة واضحة ان الجبهة الإسلامية ليست حزبا ايد النظام وانما هى حزب صنع النظام وهى الان تحول نفسها من حزب الى دولة وذلك بوضع كل كوادىها فى اجهزة الدولة الوزراء والوكلاء والمديرين وخلق جيش مواز للجيش الرسمى وفى الاجهزة الإعلامية والقضائية.. الخ وهذه شىء جديد فى تاريخ السودان لانه عندما كان الشعب السودانى يحارب نظام عبود فهو فى الواقع كان يحارب عبود وزمرته العسكرية من اعضاء المجلس لكن باقى جهاز الدولة هو الجهاز العادى ولذلك عندما قامت ثورة اكتوبر ٦٤ قامت وسط جهاز الدولة وكذلك ابريل ٨٥ والان شىء مختلف ولذلك عندما يفكر الناس فى انتفاضة سيواجهون بحزب متغلغل فى اوساط جهاز الدولة..

* قدر لك ان تعيش حقبا سياسية مختلفة وهذه الحقيقة تميزت بتطرف النظام الحالى اولا الى اى شىء تعزى هذا التطرف وماهى امكانية معاشة اهل المعتقدات الدينية والفكرية المختلفة فى السودان؟

- التطرف الحالى لنظام الجبهة الإسلامية لم يكن وليد اللحظة فقد وضع بصورة جلية بعد ثورة اكتوبر حيث انقلبوا على ميثاق اكتوبر وانقلبوا على الدستور فى حظر الحزب الشيوعى ورفض التعددية والديمقراطية والفترة التى اعقبت كل هذا تميزت بالتعصب والتطرف الشديد من جانب الاخوان المسلمين واذا قدر لك ان تقرأ جريدة الميثاق فى تلك الفترة لوجدت عناوين كـ«الشيوعيون والنصارى يفعلون كذا وكذا...» وكانت تلك محاولات لتصوير السودان كأنه مجموعة من المسلمين ومجموعة من الملحدين والنصارى وكانت تلك اشكال ملموسة للتطرف وكانت نتائجها محاولات وضع دستور لدولة دينية كالدستور الذى يسعون لوضعه الان وهو لا يعبر عن حقيقة المجتمع السودانى وفى فترة مشاركتهم لنظام مايو خصوصا بعد عام ١٩٨٣ تميزت ايضا بالتعصب والتطرف فى القضية الدينية واقامة دولة اسلامية ودونك اعدام محمود محمد طه..

وبعد انتفاضة ابريل بدأت تظهر الاشكال السافرة لتلك المفاهيم وكانت التحالفات التى تلجأ لها مع الاحزاب الاخرى تبدو على اساس انها تقود التوجه لاقامة دولة دينية وكنا نوضح باستمرار ان اى انسان لا يمكن ان يزايد مع الجبهة الإسلامية على موضوع الاسلام واقامة الدولة الدينية واى انسان يزايد على ذلك فهو فى النهاية سيجيء تحت عباءة الجبهة الإسلامية ولذلك كنا نقول يجب الحزم فى موضوع قوانين سبتمبر والالتفاف حول مفهوم الدولة الديمقراطية والعلمانية فى اطار المفهوم ليس ناتجا من ان هناك خطرا على الدين الاسلامى وانما ناتج عن ان هناك خوفا من الديمقراطية والانقلاب الاخير هذا دليل على ذلك.

* بعد أزمة الخليج بدأت تتكشف ادوار الاصولية الإسلامية سواء فى السودان او دول المغرب العربى هل تعتقد انها بداية النهاية؟

- اولا فى تقديرى ان لفظ الاصولية الإسلامية بصورته الشاملة فيه ظلم لبعضهم فليس كلهم من «صنف واحد» وانا اتحدث عن الاحزاب التى قامت على الاصولية وتسعى لاستلام السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية.. وانا لا استطيع ان اقول ان كل الاصوليين منهجهم انقلابى وعلى هذا الاساس اقول يجب محاربة الذين يسعون للسلطة بطرق غير ديمقراطية واذا كان كل الاصوليين سلكوا مسلك حسن الترابى موضوعيا سينتهون واستطيع ان اقول ستتنتهى هذه العينة من الاصولية وهى التى نشأت فى اواخر السبعينيات واولئل الثمانينات واذا قلنا انه من الممكن ان يكون هناك اصوليون ديمقراطيون فالذين نواجههم الان فى السودان هم اصوليون ديكتاتوريون واعتقد ان هناك عددا كبيرا من الاصوليين رافضين تماما توجه الجبهة الإسلامية فى السودان..

* ما رأيك فيما يقال ان الحزب الشيوعى السودانى فقد بسقوط منجستو هيلامريام حليفا استراتيجيا؟

- علاقتنا من منجستو فى اطار الاشياء المشتركة كانت علاقة جيدة ولكن رغم ذلك كنا من اكبر منتقدي نظامه وقلنا اذا كانت الثورة الاثيوبية تنشد التطور فيجب الابتعاد عن الديكتاتورية ويجب عليها توفير الديمقراطية وبصفة خاصة فى علاقاتها مع القوميات المختلفة وحذرناهم من مغبة اتباع منهج الانقلابات العسكرية فى البلدان العربية ولكن يجب الا يفهم ان علاقتنا معه كانت فى اطار تقديم مساعدات او اى اشياء من هذا القبيل وانها فى اطار الاشياء المشتركة كما ذكرت.

* ما حدث فى الاتحاد السوفيتى ودول المنظومة الاشتراكية ما تأثيره على الحزب الشيوعى السودانى؟

- فى الحقيقة تأثرنا بما تأثرت به الحركة الشيوعية ككل وبناء الاشتراكية على نمط معين كشف عن عيوب اساسية كثيرة وهذا بالطبع يترك تأثيرا ولكن هناك اشياء لا تمحى اطلاقا مثل تأثير ثورة اكتوبر العالمى باعتبارها عبرت عن نزوع اساسى للاعتناق من الرأسمالية انها استطاعت ان تحقق هذا بالفعل وان تقيم دولة مستقلة عن الرأسمالية العالمية وهذا شئ ثابت فى حياة العالم وان ينتهى، فالرأسمالية ما زالت هى الرأسمالية التى تستغل وتقهو الشعوب ويكون المطلوب هو ايجاد شكل للثورة على هذا النظام الاجتماعى واقامة نظام اجتماعى خال من استغلال الانسان للانسان وخال من اضطهاد شعب او امة لامة اخرى، وان يكون هناك سلام وتقدم، ولذلك سيظل الحلم الاشتراكى موجودا . للتوصل الى نظرية ثورية جديدة تضع فى الاعتبار رصيد العمل الثورى الذى خاضته بعض الشعوب عبر عشرات السنين ويكون ايضا مصدر لنظرية ثورية لحزب جديد يقود كل الذين يريدون الاعتناق من الرأسمالية الى نظام جديد، وبالنسبة لنا لن نتجعب واقول ان الحزب الشيوعى السودانى كان باستمرار يحاول الاستقلاله فى تفكيره وارتكبا اخطاء بناء على النظرية العامة واعترفنا بذلك ولكن الان نحن ندرس ونعيد النظر فى كل منهجنا من اجل التوصل الى صيغة بنظرية الثورة السودانية..

* ذكرت اعادة النظر فى المنهج هل يعنى ذلك بالضرورة اعادة النظر فى الاسم ايضا على غرار ما حدث لبعض الاحزاب الشيوعية؟

- المعروف نحن حينما بدأنا باسم الحركة السودانية للتحرر الوطنى واصبحنا الحزب الشيوعى السودانى وفى مرات اخرى بحثنا عن اشكال اخرى للاقتراب من الشعب السودانى فكانت هناك الجبهة المعادية للاستعمار ومحاولة لعمل حزب العمال والمزارعين فى منتصف الخمسينات وايضا درسنا اقامة الحزب الاشتراكى فى اواخر الستينات وقبل الانتفاضة تحدثنا عن الجبهة الوطنية الديمقراطية وبعد الانتفاضة تكلمنا عن التحالف الوطنى الديمقراطى كتنظيم جديد فنحن لم نكف عن البحث عن صيغة لحزب ثورى يقود الثورة السودانية ولكن ما يميز بحثنا الجديد اننا لا نفكر فى حزب فى اطار النظرية القديمة وانما فى اطار نظرية جديدة للثورة السودانية..

* من المفارقات فى تركيبة الحزب الشيوعى السودانى انه استقطب المثقفين وصفوة المجتمع فى حين انه يفترض ان يكون حزب الطبقات الكادحة فكيف تفسر هذه المفارقة؟

- ليست هناك مفارقة مثلا الحزب من مؤسسيه اربعة من العمال الذين تركوا بصمات لن تزول وهم الشفييع احمد الشيخ وقاسم امين وابراهيم زكريا والجزولى سعيد والى جانبهم كوكبة حقيقية من العمال الذين شاركوا فى وضع النظرية والتنظيم والعمل السياسى ونحن لم نشأ ان نكشف كل شئ لانه فى الظروف التى نشأت بعد الانتفاضة كان الحديث باستمرار عن انقلاب عسكرى ومازال حزبا يضم العمال والمزارعين والتكوينات القومية المختلفة اكثر من اى حزب اخر صحيح اننا اجتذبنا المثقفين لكن لا اعتقد ان هذا سيققل من قيمة اننا حزب كادحين كما نحن الحزب الوحيد الذى يسمح بان يتبنى هؤلاء الكادحون مناصب اساسية فى قيادته والحزب سواء فى الشمال او الجنوب او الوسط او الشرق تركيبته كما هى نأخذ مثلا جوزيف قرنق اصبغ عضوا فى الحزب الشيوعى ودخل اللجنة المركزية ومن ثم المكتب السياسى ليس لانه جنوبى ولكن بجدارته واستحقاقه.. هذا مالم يحدث فى حزب اخر ان يأتى جنوبى ويتصعد بجدارته وليس لانه جنوبى مثلما تفعل الجبهة الإسلامية واحزاب اخرى وكذلك العمال انضموا وبعضهم وصل الى مراكز قيادية فى الحزب..

* ذكرت انكم لم تكشفوا كثيرا من الاوراق بعد الانتفاضة واعتقد ان الحزب الشيوعى كان مفترضا فيه ان ينجز اكثر فى فترة الديمقراطية الشئ الذى لم يحدث هذا وذلك الا تعتقد انه احد اسباب ضعف الديمقراطية الثالثة؟

- لا ادرى على أى اساس بنيت حكمك، فالحزب الشيوعى فى الفترة الديمقراطية الثالثة هو اول حزب يصدر جريدة يومية على عكس الجبهة الإسلامية التى اصدرت صحيفة اسبوعية ولمدة طويلة وبعدها تحولت الى يومية.. فاذا كان هناك قصور مثلا فى بناء مقر وغيره.. فهذا يرجع للامكانيات المادية وكنا نؤكد الاستفادة من كل ذرة فى الديمقراطية وصحيح انه لم نذكر اعضاء اللجنة المركزية لان النتيجة معناها كشفهم ومع ذلك نحن على استعداد لمواجهة اى قصور يوجه لنا فى هذه الناحية..

★ في تقديرك بعد مسيرة ما يقارب نصف القرن في الساحة السودانية ماذا اضاف الحزب الشيوعي السوداني؟

- ان الحديث عن اضافة الحزب الشيوعي انا احبلك الى السيد الصادق المهدي في مؤلفة الاخير فقد ذكر عدة اضافات في حركة التضامن العالمي والسلام والجانب الاجتماعي والتكتلات السياسية وهذه اشياء اساسية واذا نحن وضعنا الجانب الاجتماعي كشيء مهم في الحياة السياسية السودانية فالاستقلال يجب ان يترجم الى برنامج ثقافي اجتماعي واقتصادي وهذا ما فعلناه فليس المقصود هو رفع العلم فقط..

كذلك وحدة التضامن العالمي وضعناها بمفهومها المتجرد وليس مثلاً وحدة وادي النيل.. وفي مسيرتنا لم نسنلم السلطة ولكن اقتربنا منها كثيراً ربما قصوراً او تعسفا وطالما نحن موجودون فهذا دليل على اننا حققنا شيئاً فما نزال قوة اساسية في الساحة السياسية السودانية..

★ هذه هي المرة الاولى التي تخرج فيها خارج السودان وفي ظروف ماضية كنت تفضل الاختفاء والعمل في الداخل ما هي دواعي خروجك الان هل هو قرار حزبي مثلاً؟..

- نعم كانت قراراً حزبياً لانني في مثل هذه المسائل لا اخضع المسألة لمزاج شخصي وكان القرار بناء على مفاضلة بين ان اكون في متناول يد السلطة الفاشية مما سيعرضني للتصفية الجسدية او طرق سبيل اخر فكان الخروج والذي جاء بناء على اسباب عائلية علاوة على ان ظروف العمل في الخارج قد تحتاجني..

- فاروق أبو عيسى
- الميثاق ليس كتابا منزلا والاحزاب لا يضيرها الانتقاد.
 - لهذا الاسباب إنهارت الديمقراطية الثالثة في السودان.
 - التغيير ياتي من الداخل وللمعارضة دور لا ينفصل في الخارج.

القاهرة ١٣ ديسمبر ١٩٩١



★ في الآونة الأخيرة تنادت بعض الأصوات بضرورة إعادة النظر في ميثاق التجمع الوطني هل تعتقدون ان هناك قصورا فيه يحتاج الى معالجة؟

– دعنا أولا نتفق ان الميثاق ليس كتابا منزلا وانما هو برنامج عمل اتفق عليه الجميع في ظروف خاصة وهي بدايات الانقلاب العسكري بما يجعل التفكير في إعادة النظر فيه امرا ممكنا بل ومطلوبا بشرط ان تكون إعادة النظر أو التعديل هادفا للتطوير الى الاحسن والافضل والدفع الى الامام وليس بهدف النكوص أو التراجع الى الخلف. هذا وقد أثبتت المقترحات التي تقدمت بها الحركة الشعبية لتحرير السودان في القاهرة في مارس ١٩٩٠ عندما اعلنت انضمامها للتجمع الوطني الديمقراطي ووقعت على ميثاقه عندئذ وثبتت من قيادة التجمع والخارج اثبتت حتمية التطوير وقبول الميثاق لمبدأ التغيير. وعليه فليس شذوذا ان يكون طرف هنا او هناك كان قد قبل ووقع على اشياء في البداية ويرى فيما يعد ضرورة إعادة النظر فيها بهدف تطويرها ولعلها اكثر ملائمة لمقتضيات التطور الديمقراطي للسودان..

وهنا اقول لك صراحة على سبيل المثال هناك محاولة من بعض الجهات لإلغاء الجزء الناقد للحزب السياسية والحكومات المتعاقبة خلال المسيرة الديمقراطية للسودان فشل هذه الاحزاب او القوى لفترات متقطعة في الحفاظ على الديمقراطية، مما اوقع البلاد في براثن الحلقة الشريرة كما يسمونها – ديمقراطية فانقلاب فانتفاضة – وهكذا.. وفي تقديري الخاص لا يضير الاحزاب كثيرا ان تنتقد تفاديا لهذه الدائرة الشريرة بل المطلوب منها وقفة مع النفس تنقد فيها حالها وتراجع سابق احوالها بهدف تجاوز كل سلبات الماضي ربما يفرز المسار الديمقراطي .. وهذا امر لا يعيب الاحزاب ولا مؤسسات النظام الديمقراطي الاخرى ولا يقلل من قدر احد طالما كنا فعلا جادين في ارساء نظام ديمقراطي ثابت يحترم فيه الرأي والرأي الآخر وتطورايات حقوق الانسان.

★ بدا لي من سياق حديثك انك من انصار النقد الذاتي وذلك يقودنا الى الرأي القائل بان الميثاق لم يعالج هذه المسألة بالقدر الذي يمنح القناعة لقطاع كبير في السودان بان الديمقراطية الرابعة قد تاتي مبررة من العيوب الماضية هل ترى الامر كذلك؟

– بالقطع نعم.. وهذا النقد الذاتي الذي نتحدث عنه مطالبه به كل القوى السياسية والنقابية وليس حزبا بعينه او نقابة بذاتها، فكل الحركة السياسية السودانية مطالبه الان وبالحاح بمراجعة وتقويم مسيرتها منذ الاستقلال والى الان.. صحيح ان هناك ايجابيات ولكنه صحيح ايضا ان هناك سلبات كثيرة جعلت مجمل عائدنا الوطني في التقدم والتطور منذ الاستقلال وحتى الان تافه لا يذكر ولا يتناسب مع امكانيات السودان الموهول ولا مع عطاء الشعب. وعليه أعتقد اننا إذا ما كنا حريصين فعلا على اقناع الشعب هذه المرة بالالتفاف حول التجربة الديمقراطية القادمة وتأمينها ضد الانقلابات وعلى اقناعه قبل ذلك بالالتفاف حول التجمع الوطن الديمقراطي بجدية وكران ذات.. من اجل اسقاط وتصفية النظام العسكري الحالي للجهة الإسلامية، علينا جميعا مراجعة ادائنا الماضي بجرأة من اجل تجديد المنطلقات وتحسين الاداء بجدية واستقامة وليس ذرا للرماد في العيون، واعتقد هنا تأتي وفي الدرجة الاولى قضية الديمقراطية داخل الاحزاب حيث تظهر ضرورة مراجعتها بما يكفل للعضو مشاركة حقيقية في تنظيم وحراك الحزب اليومي لأن الذي يؤمن النظام الديمقراطي الجاد هي الاحزاب والنقابات ذات الطابع الديمقراطي في برامجها وفي أدائها.. وهذه القضايا تطرح الآن بشده هنا وهناك مع أنها ليست من شأن الميثاق، وعلى اي حال فهي ظاهره صحية بشرط أن لا تخل بوحده التجمع الوطني الديمقراطي ولا تشتت جهوده من اجل مهمته الأولى في اقتلاع نظام الجبهة الإسلامية العسكرية..

★ إلى من توجه الاتهام في انهيار الديمقراطية الثالثة؟

– أنا لا أريد أن أكون ضمن «الزفة» التي تريد مقولة أن الحزبين الكبيرين هما المسئولان عن ذلك تماما، لان هذا أمر يسهل ترديده كما انني بإقراره لن اكون قد اضيفت جديدا لهذا الاتهام القديم المتجدد.. وانا اعتقد ان الذي قوض الديمقراطية الثالثة هو اسباب عديدة متداخلة ليس اقلها اهمية افراد بعض القيادات باتخاذ القرار والانتقال من هذا الموقف الى نقيضه دونما تحليل عقلائي يقفل الباب امام التراجع غير المقبول في الممارسة واتخاذ المواقف المضطربة، فزعيم الحزب او سكرتيه او امينه العام او النقيب او رئيس النقابة كثيرا ما كان بعضهم يتوهم أنه المالك الأوحد لهذه او تلك

المؤسسة وانهم مبرأون من الخطأ وبالتالي من النقد والمراجعة، اما قضية التداول في قيادة الاحزاب فهي مسألة لا تقبلها تركيبة تلك الاحزاب ابتداء.. ناهيك عن ممارستها وان كانت تجربه النقابات في هذا المضمار غنية نسبيا ويمكن التعلم منها، ان تجربتنا الديمقراطية كلها هي والياتها محتاجة للمراجعة بهدف التطوير وقفل الثغرات، فالاصرار على نقل النموذج الديمقراطي الغربي بحرفياته كمؤسسة متكاملة لا تقبل التغيير هو احد مقلتها على ارضنا.. وحتى عندما نقلنا التجربة الغربية حرصنا على الشكل اكثر من المضمون، فلم نستخدم كل ايجابياتها، فجميعنا يعلم مثلا كيف تنظم الاحزاب في بريطانيا وكيف تدار.. مؤتمرات سنوية وانتخابات وتداول في القيادة فلا زعامات مخلده، والمواقع متداولة.. ارجع واقول انه من السهل توجيه اصابع التقصير للحزبين الكبيرين وهذا صحيح الى حد ما في مظهره ولكنه عندما ننحون نحو العمق تجد الكثير من المتشابهات.. ما الذي دعا الحزبين الكبيرين الى ممارسة ذات السلوك دونما تعديل او تبديل يذكر منذ الاستقلال وحتى الان؟! صحيح هناك تأثيرات التركيب الطائفي والقبلي والعشائري لمجتمعنا.. وقد يقول قائل هذه هي المسألة ولكنه يجد من يعلق بأن هذه الاحزاب الطائفية نفسها هي التي ناضلت مع باقي القوى ضد الاستعمار فاسهمت اسهاما حقيقيا في تحقيق الاستقلال الوطني.. اذن هناك الجانب الايجابي والمشرق وكان بالامكان وما زال تطوير كل ذلك.. وفي الجانب الاخر هذه احزاب وطنية.. قامت بادوار هامة في تاريخ السودان وما زال امامها الكثير وهذا امر لا شك فيه ولكن ما يجب ان يدركه البعض ايضا هو ان المؤسسة الطائفية لا يمكن ان تكون قاعدة لحزب مفترض به ان يتطور مع الزمن لان الحزب مؤسسة عصرية حديثة تقوم على الديمقراطية والتداول بعكس الطائفة فهي مؤسسة عتيقة لا تعرف الديمقراطية بل وتقوم على التوارث.. والخطأ عندي في هذا وذاك هو ان البات العمل القبلي والعشائري والطائفي نقلت كما هي لتخدم حركة المؤسسة الحزبية وهذا ما يصيب هذه الاحزاب في مقتل ويجعلها محتاجة دائما للمراجعة والتشذيب الى ان يتم الفصل الكامل بين المؤسستين فصلا يسمح للمؤسسة الحزبية التي تنمو وتتطور في جو ديمقراطي حديث ومعاصر..

* يبدو لي انك من المقتنعين بديمقراطية «وستنستر» بعلاقتها او فلنقل بعلية المجتمع السوداني اذاءها.. لكن دعنا نتطرق لجزئية النقابات فهي تشكل تميزا هاما في الساحة السودانية.. كيف ترى الظاهرة لاسيما وانك من صلب هذا الجسم؟

– النقابات والمنظمات الديمقراطية الاخرى انتهجت منهاج حقيقيا في الممارسة الديمقراطية شكل عنصر جذب هام لعضويتها، فللقابة جمعوية عمومية تجتمع دوريا بعضوية محدده ملتزمة وتداول في القيادة يتم دوريا من خلال انتخابات نزيهه والمنافسة فيها شديده –وان كانت لا تخلو من تسييس – وكانت المنافسة تصل اشدها على مركز النقيب والمرشحين معه في النقابة المهنية ورئيس النقابة ومجموعته من المرشحين في النقابة العمالية وكذا المنظمات الديمقراطية الاخرى.. وهكذا لم نر نقابا أو رئيس نقابة خلد هنا او هناك فالمنصب متداول ومفتوح للجميع وعلى سبيل المثال في نقابة المحامين كان هناك محمد احمد محبوب، وعابدين اسماعيل، وعقيل احمد عقيل، وامين الشبلي وميرغنى النصرى وعبد الله الحسن وهذه صورته للممارسة الديمقراطية لاتجدها في الاحزاب السياسية، فالآلية والممارسة الديمقراطية في النقابات متقدمه وبدرجه كبيره عنها في الاحزاب السياسية هذا علاوة على ان النقابات كانت هي المواعين التي تحتوى الصراع الاجتماعى في المجتمع وآليات الدفاع الاولى عن المصالح الاجتماعية والقوية والاقتصادية وحيانا الثقافية فيه وهذه بدورها حالة لا تجدها في الاحزاب لانها غالبا ما تفتقر الى نوع البرامج التي تجعل المرء وثيق الارتباط بها.. ولهذه الاسباب وغيرها ازدهرت حركة النقابات ويستبقى مؤثره لزمان طويل الى ان تصبح الاحزاب السياسية اوعيه عصرية حديثه تحتوى على برامج اقتصادية واجتماعية وثقافية جذابه تلبى طموحات الانسان السودانى.. وفي ظل تطور كهذا يمكن للنقابات عندها ان تلعب أدوارا اخرى غير الادوار التي عرفت بها على الساحة السودانية، اما قبل ذلك فسيبقى للقوى الحديثه وحركة النقابات في السودان دور تاريخى وهام تلعبه في صنع القرار بمستوياته التشريعي والتنفيذى وفي ادارة شئون البلاد والعباد فيها، وان اقصاها عنه وحرمانها منه قسرا بواسطة مواقف بعض الاحزاب والقوى السياسية فى الماضى كان يشكل احد اسباب ازمة الحكم فى السودان وبقاء الوطن طيلة الفترة الماضية اللاحقه لتحقيق الاستقلال الوطنى فى يناير ١٩٥٦ داخل دائرة الانقلابات الشريره والمباعدة بينه وبين الاستقرار والانطلاق نحو التنمية والتقدم والازدهار وهذا

بالضبط ما انتبه اليه الميثاق الوطني الديمقراطي ليشكل ولأول مرة اجماعاً قومياً عالى المستوى (ولو نظرياً) تجاوز احدى عقبات التطور وسبباً رئيسياً من أسباب أزمة الحكم في البلاد... وعليه يتوقف تغلب الوطن على عقبة كآداء طالما حالت دون انطلاقه على مدى جدية الجميع في افساح مساحه حقيقيه وواقعية للقوى الحديثه في مواقع السلطة وفي ادارة شئون البلاد دونما لف او دوران او تحايل او جعل المشاركه مجرد مشاركة شكلية بعيدة عن المشاركة الفعلية في صنع القرار.. كما حدث في مرات سابقة.. وهكذا فان حقيقة التجربة السودانية أثبتت أنه لا يمكن الغاء دور النقابات في العمل العام او اختزاله في حدود مفتعلة كما يقول الصديق الشريف زين العابدين الهندي حينما ينادى باختزال دورها وتبعيةها للأحزاب وهو قول خاطيء ومخالف للواقع وغير قابل للتنفيذ اذ كثيراً ما وقعت محاولات هنا وهناك من اجل تصفية او إضعاف استقلال النقابات وإتباعها للحاكم مرات او لسلطة هذا الحزب او ذاك مرات أخرى ولكن كانت جميعها محاولات فاشله وبقي استقلال الحركة النقابية في السودان ثروه قومية تحمى شعبنا ووطننا عند الملمات.

★ الجزئية الثانية هي مصطلح القوى الحديثه بؤدى لو تحدثنا عن التناقض بين دورها الريادى دائماً في التصدي للنظمه الديكتاتورية وإحسار هذا الدور في أزمنة الديمقراطية؟.

— صحيح ان القوى الحديثه لم تجد لها مكاناً لائقاً ومؤثراً في الاحزاب فكانت في الهوامش والاطراف مما جعل تأثيرها في ادارة الاحزاب وحياتها اليومية ضعيفاً ان لم يكن منعدماً وذلك على عكس اوضاعها في النقابات واعتقد ان هذا الوضع سيستمر لدى الغالبية منها ما لم تحدث ديمقراطية حقيقية في حياة هذه الاحزاب الداخلية ليقوم بينها تنافس حقيقى في القدره على جذب العضوية والمحافظة عليها نشطة وفاعله، والنقطة الأخرى هي ان انتماء القطاعات الحديثه في المجتمع للأحزاب انتماء لفظى وموسمى، لهذه الاسباب نجد ان دور الاحزاب كمؤسسات فاعله يتضاءل كثيراً ان يختف تماماً في الازمات ولحظات التغيير مقارناً بدور النقابات. ولهذه الاسباب ذاتها كانت القوى الحديثه مبتدعه سلاح الاضراب السياسى والممنفذه له في كل من عامى ١٩٦٤ و ١٩٨٥ من خلال حركة النقابات وذلك بالرغم من ان النقابيين في مجموعهم ممن اطلعوا بهذه المهام التاريخية لانجاز كل من الثورة والانفاضه لم يلغوا هوياتهم وإنتماعتهم الحزبية بل وجدوا في النقابات آليات أكثر فعالية واكبر قدرة في انجاز تلك المهام الوطنية. وكما جاء في سؤالك احسنت هذه القوى بأنها دائماً تصنع التغيير ويختفى اى دور لها عند توزيع السلطة والتي دائماً ما تذهب تلقائياً الى عناصر في قيادة الاحزاب (ولا اقول الى الاحزاب كمؤسسات). وكانت الاحزاب كثيراً ما تكون خالية الوفاض من أية رؤية مؤسسية او برنامج محدد واضح وتعتمد في ادائها للحكم فقط على اجتهادات ومبادرات فردية من هنا وهناك.. وهذا بالطبع خلق تصادماً في كل الحقب الديمقراطية مع طموحات ورغبات الناس المشروعه والمتواضعه مما أدى الى نفورها شيئاً فشيئاً عن الاحزاب بالتالى الى عدم حماسها الى الممارسة الديمقراطية من خلال الاحزاب مما كان يغرى العسكر ويسهل عمليات الانقضاض عليها عسكرياً من خلال الانقلابات.. لذلك صاحب القوى الحديثه احساس دائماً بالغبن واعتقد ان الامر لن يتوقف عند الاحساس وحده وانما سيتطور الامر الى اجتهادات وضعيه تكفل لهذه القوى المكان اللائق والمناسب

وفقاً لدورها في عمليات التغيير والبناء الوطنى. وانت تعلم ان هذا هو بالضبط ما اشار اليه ونادى به الخبير الهندي سوكدمارسى منذ استقلال السودان كضروره تقتضيها تضاريس اهل السودان وتمايزاتهم المختلفه اذ اشار عندئذ ويحق الى ان التطور غير المتوازى في السودان يجعل من المهم لاستمرار التطور الديمقراطى للبلاد اعطاء وزن اكبر في العملية الانتخابية لاهل المدن ومناطق الحضر والزراعة الحديثه والمتعلمين والمتقنين فجعل دوائر المدن الانتخابية اقل عدداً من ناخبى الدوائر الريفية وخصص دوائر خاصة بالخريجين من خريجي المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد العليا. اما عن ضرورة اعطاء وزن خاص في العمليات السياسية للقطاعات الحديثه من المجتمع نسبة لدورها الفاعل في الحياه السياسية والعملية التنموية في البلاد. وقد كان من الممكن بل من الواجب تطوير هذه الاستنتاجات الهامه من قبل لجنة الانتخابات التى اختارها طرفا الحكم الثنائى لادارة الانتخابات العامه لفترة الحكم الذاتى عام ١٩٥٣ والحق يقال ان الاحزاب الكبيرة ولاعتبارات لا اظنها تخفى على ذكاء احد كانت ترفض ذلك بل انقلبت عليها تماماً في فترات أخرى في الماضى. ولكن يبدو لى ان الجميع قد وصل

الآن الى ضرورة مراعاة هذه المسألة ولولا انقلاب الجبهة الإسلامية في يونيو ٨٩ لكان من الممكن الوصول الى صيفه أكثر تطوراً في الدورة الانتخابية التالية خاصة وأنه قد جرت في البلاد نقاشات جيدة حول قانون الانتخابات الجديد وما يجب أن يكون عليه مما كان يبشر بخير في هذا المضمار.

* هل ستبقى في أن التغيير لا يأتي من الخارج؟

- نعم وأوافقك الرأي، فالتغيير يصنعه أهل السودان بإرادة سودانية وعلى الأرض السودانية.

* إذا كيف ترى التغيير القادم؟

- أولاً المعارضة في الداخل والخارج كل لا يتجزأ يكمل بعضها بعضاً فقط قد تختلف الأدوار والمهام الموكلة لكل، وقناعتي كما سبق وذكرت هي أن التغيير تشعل نيرانه قوى الداخل والقوى الخارج دور آخر يساعد في إنكاء هذه النيران ويعكسها وكسب التضامن معها لدى المجتمع الدولي. ولولا الدور الذي قامت وتقوم به قوى التجمع الوطني في الخارج لما استشعر العالم الخارجى خطورة المحنة التي يعاني منها شعب السودان، فسياسة التعقيم الكامل التي انتهجها نظام الجبهة القومية الإسلامية تجاه جرائمه في التشريد والاعتقال والتعذيب والتقتيل لبنات وأبناء السودان كانت سياسه شريره فظه وجميعنا يعلم انها وصلت لدرجة الانكار المستمر للمجاعة التي تهدد ارواح الملايين من اهل السودان بالفناء وعندما انكشف الأمر من خلال احصائيات وبيانات اجهزة الامم المتحدة المتخصصة عمد الى التلاعب بالالفاظ وسمى الأمر «فجوة غذائية» لكننا الالفاظ والمسميات يمكن ان تسكت بطن جائع او تنقذ إنسانا يقف على حافة الموت..

إذن دور المعارضة في الخارج تستنبر به دول العالم وتستهدى به في بناء سياساتها تجاه النظام في السودان ودونك الدمارك وبعض دول اوربيا التي اعلنت اغلاق سفاراتها في الخرطوم بسبب ان النظام لا يحترم حقوق الانسان بل ينتهكها انتهاكا فظا كما كان للبرلمان الاوربي في دورات اجتماعه مؤخرا موقفا حازما ندد فيه بالسياسات الحمقاء لنظام الجبهة الإسلامية وأتبع ذلك بقرار قطع المعونات الاقتصادية وتبعه في ذلك العديد من المنظمات والهيئات الدولية.. وعليه فإن الدورين في الخارج والداخل لاينفصلان عن بعضهما بل يكمل بعضهما البعض.

* إذا قلنا ان أحد مهام التجمع الوطني في الخارج كشف وتعرية سياسات النظام هل تعتقد ان التجمع نجح في ذلك بالفعل (م أنه شيء جاء تلقائيا لأسباب عدة؟

- نعم قد يكون لقوى التجمع الوطني الديمقراطي دور في حالة العزلة التي يعيشها النظام ولكن ليس كل الدور بالطبع وذلك لان عزلة النظام خلقها بالدرجة الأولى النظام نفسه إذ كانت نتاجا طبيعيا لمواقف سلكها النظام كموقفه في قضية احتلال الكويت وانحيازه الاووج ضد الشرعيه وضد مصالح الشعب السوداني.. هذا الموقف مثلاً عجل بابتعاده وعزلته عن بلدان شقيقة كمصر والمملكة العربية السعودية وياقئ دول الخليج.. وموقف آخر ادى لابتعاده عن دول المغرب العربي بعد انكشاف سياسته في تصدير الارهاب وعدم الاستقرار لهذه الدول والتي ظهرت علاماتها في الجزائر وتونس وبعض الدول المجاورة الاخرى.. اما الموقف لدى الهيئات والمنظمات الدولية وبعض الدول الاوروبية فلاشك ان التجمع ساهم اسهاما كبيرا في فضح ممارسات النظام وإيقاعه في عزلة القاتله ولنا الفخر في اتحاد المحامين العرب بأننا حملنا لواء ذلك منذ وقت مبكر ومازلنا..

* ظاهرة الإسلام السياسي كيف تراها من حيث النشأة في المجتمع السوداني إتساقا مع مواقف نظام الجبهة الإسلامية الحاكم؟

- ظاهرة الإسلام السياسي وارتباطها بالعنف والارهاب، إتسم المجرى العام لحركة الإسلام السياسي منذ نشأتها في أواخر الأربعينات وسط حركة الطلبة في بعض المدارس الثانوية والكلية إتسم بالعنف وارهاب المخالفين بأعمال اليد والعضل بدلا عن العقل والحوار . وباعتراف حسن الترابي في كتاباته فان هذه الحركة قامت أصلا لتكون ترياقا ورد فعل هدفه الاول محاصرة وعرقلة اتساع نفوذ الحركة الديمقراطية ذات التوجه التقدمي وسط الطلاب السودانيين.. وللوصول الى هذا الهدف كانوا يستعملون العنف بالايدي «وبالعكاكيز» والمطاوى بقدر ما كانوا يلتجأون للتجسس على الطلبة الديمقراطيين وحركتهم ونقل اخبارهم للسلطات المدرسية وهي كما هو معروف جزء من الادارة البريطانية اذ كانوا نظار المدارس الثانوية الحكومية ومدرسوها من الانجليز.. اذن ظاهرة العنف

السودانية وثانيا أرى أن مناخ الحكومات غير مناخ النضال لكن مع هذا إذا ما المسألة استحكمتها
الضرورة فيمكن الأخذ بها ولكن بصورة جزئية.. بحيث تكون محصورة في أطر معينة لا تأخذ الصبغة
الحكومية بمفهومها المعروف..

عضو القيادة العليا لحركة تحرير شعب السودان
دينق الور

- متناقضات السودان لابد لها من فلسفة
سياسية فى إطار دولة موحدة.
- قرنق قال للفريق يوسف سالتنازل لك عن
الرئاسة لنزيل الحاجز النفسى.
- ركبت طائرة حكومية وسالت نفسى ماذا لو
عرفوا إننى متمرّد!

القاهرة ٢٤ يوليو ١٩٩٢



* نود معرفة الاسباب الحقيقية وراء إنشقاق لام أكول ورياك مشار «جناح الناصر»؟

كما ذكرنا الاسباب تتمثل في الديمقراطية والانفصال. وحاولوا بالشعارات التي رفعوها إستمالة عدد من الجنوبيين والعالم الغربي بحديثهم عن الديمقراطية وحقوق الانسان وهؤلاء زملاء ترافقنا لفترة طويلة فدكتور لام كان رئيسي المباشر عندما كان مديرا لمكتب قائد الحركة، وعملنا معا في مواقع كثيرة وخاصة أديس ابابا، كذلك كان رياك مشار وبمعرفتي لهم أعتقد أن الاسباب الحقيقية لانفصالهم كانت طموحات شخصية لأنهم يريدون السلطة والقيادة. والحديث عن الديمقراطية في الحركة حديث زائف بدليل أنهم عندما كانوا تنظيهم الجديد، نصب رياك نفسه رئيسا بقرار صدر منه وعين البقية أعضاء، علما بأنهم انتقدوا د. جون وقالوا عنه ديكتاتوري. ونحن قلنا لهم إننا لا نملك تفويض من الشعب ولكننا نملك الحق الثوري، والأول يأتي بعد إنتهاء الحرب. أما الحديث عن الانفصال ففي وضعنا هذا لا يمكنك الجلوس على طاولة مع البشير أو الترابي وتطلب الانفصال وتعتقد أنهم سيمنحونه لك. وأذكر في مفاوضات أبوجا قال الوفد الحكومي للمنشقين إذا أردتم الانفصال فليكن من خلال فوهة البندقية وكان ذلك مخزيا.

- (أيضا من ضمن الاسباب التي برزوا بها انفصالهم كانت مطالبتهم بإطلاق سراح المعتقلين في سجون الحركة واعتقد أن عندهم حوالى أربعين شخصا).

* المعتقلون عددهم أكثر من ذلك. نحن جيش، صحيح أنه جيش سياسي، لكن في النظم العسكرية المعروف أن الديمقراطية محدودة فالقائد لا يطلب التصويت من جنوده ليدخل معركة مثلا، لأن الجيش تعليمات كما يقولون. ثم أن كل القادة بما فيهم المنشقين أنفسهم شاركوا في اعتقال الضباط أو الجنود بمعنى أن المسؤولية لا تقع على فرد واحد. على سبيل المثال الكابتن كاريينو كان نائباً للدكتور جون وفي عام ١٩٨٧ حاول الانقلاب عليه وفشل، والنتيجة المنطقية إعتقاله وسجنه. الثاني كابتن أروك تون أروك وكان الخامس في هيكل الحركة القيادي أعتقل بنفس الاتهام الأول والثالث هو جون كولانج كان عضو في القيادة وأعتقل بتهمة محاول إغتيال وليم نون الذي كان وقتها يشغل منصب القائد العام للجيش الشعبي. وكان هناك ضباط لهم علاقة بهؤلاء المعتقلين، ألقى القبض عليهم جميعا بتهمة سياسية وعددهم يقارب الثلاثين.

* وهل جميع المعتقلين حوكموا؟

- لم يحاكموا.. لأن تشكيل محاكم خاصة بهم يحتاج إلى مستويات معينة من القضاة الملمين بالقانون والادارة والسياسة، فهم ليسوا بأناس عاديين، وهذا لم يتوفر لأنه في ظروف الحرب لم تكن لدينا هدنة من العدو. وكلما حاولنا ذلك نواجه بمرحلة من مراحل الصراع مع العدو، ثم أن معظم الضباط المعتقلين أطلقنا سراحهم ماعدا القادة الكبار وعددهم حوالى عشرة. وسياحكموا قريبا إما برثت ساحاتهم أو ادِينوا.

* يعتقد كثير من المراقبين أن الحركة الشعبية في تنبها خيار تقرير المصير تغيرت إستراتيجيتها التي نشأت عليها وهي المناداة بسودان موحد ماريك؟

- لا اعتقد ذلك.. فنحن منذ عام ١٩٨٢ نقول أن أفريقيا جزئت بما فيه الكفاية، والسودان لا بد أن يظل دولة موحدة. لأننا نعتقد أن دولة موحدة وكبيرة أفضل من دوليات صغيرة لا تملك مصادرا بشرية أو اقتصادية. وإذا انفصل الجنوب فستكون هذه سابقة خطيرة في أفريقيا، لأن دولا كثيرة تعيش الظروف نفسها. ومن الغريب أن لام أكول كان ممثلا للحركة في الخرطوم منذ عام ١٩٨٤ وهذه معلومة لا يعرفها كثيرون. وكان يزودنا بكل المعلومات ويقوم بتجنيد كوادر للحركة على أساس التوجه الحقيقي وهو وحدة السودان، ثم أن إيماننا بالوحدة ليس فيه أدنى شك، ولكننا نقول أن هذه الوحدة يجب أن تبني على أساس من العدل والمساواة وكفالة الحقوق والواجبات. ومعروف أننا في السودان لدينا تباينات عرقية ودينية وثقافية كثيرة. وهذه المتناقضات لا بد من فلسفة سياسية لها في إطار دولة موحدة. ونحن نقول أن السودان ظل دولة ضعيفة لأن البعض استعمل عوامل العنصر والدين للتفرقة بين الناس. ولهذا نقول أن الهوية يجب أن تكون واضحة لأجل أن تكون الوحدة نفسها متينة ويشعر الجميع بالانتماء الحقيقي. كما أن الدستور لا بد وأن يكون واضحا في مسألة الدين والدولة على أساس الفصل بين الاثنين. في غياب هذه الاشياء لن تكون هناك وحدة وهذا موقفنا المبدئي منذ عام ١٩٨٢.

- الأدلة موجودة وسنكشفها في الوقت المناسب، ونحن قررنا في هجومنا القادم على مدينة جوبا أو أي حامية أصطحاب بعض الصحفيين لكي يشاهدوا مانشاهد، والمسألة لاتحتاج لكبير عناء كما قلت، لأن سحنات السودانين معروفة، وسقوط جوبا يعني سقوط هؤلاء في أيدينا.
* جوبا ترددت كثيرا في حديثك ويبدو ان هناك تركيزا عليها لماذا جوبا بالتحديد؟

- هناك أكثر من سبب. جوبا هي عاصمة الاقليم الجنوبي، ومن ناحية الأهمية السياسية تعتبر المدينة الثانية بعد الخرطوم، أما من الناحية العسكرية ففيها رئاسة اللواء الحكومي الأول، ثم أن ٦٥٪ من الجيش الحكومي يخوض معارك الجنوب الان مرتكزا على رئاسته في جوبا، لهذا فإن سقوطها يعني إنعكاسا سلبيا على الروح المعنوية وربما أدى ذلك إلى تمرد وقد تزيد فرص الانقلاب على النظام، إضافة إلى أن سقوط جوبا سيكشف وهم الانتصارات التي ادعاها النظام، ونحن نعتقد أن سقوط جوبا سيكون بداية النهاية لنظام الجبهة الإسلامية.

* قبل فترة اثار النظام الحاكم قضية عشرة آلاف طفل واستنجد بالمنظمات الدولية من اجل إنقاذهم من الحركة بدعوى انها تحتجزهم ما ملابس ذلك وهل صحيح ان الحركة الشعبية تستخدم المواطنين كدروع بشرية في المعارك الحالية؟

- كيف نستخدمهم كدروع وهؤلاء هم المواطنين الذين نحارب من أجلهم. وفي الواقع النظام هو الذي يفعل ذلك ويبادر بالشكوى. ويستخدم بالذات حلفاءه من مليشيات «انانيا ٢»، أما موضوع الاطفال صحيح هناك اطفال عند الحركة الشعبية وهم أكثر من الرقم المذكور. ونحن لا نحتجزهم. هؤلاء ضمتهم للحركة الشعبية بعد أن فقدوا أهاليهم وأبدت قراهم، لذلك فنحن جمعناهم وفتحنا لهم مدارس في أثيوبيا وخطبنا العالم والمنظمات من أجل تبنيهم، وعندما بدأت المشاكل في أثيوبيا نزح هؤلاء الاطفال نحو مدينتي الناصر وفشلا، وأجرينا الاتصالات مجددا مع المنظمات حيث إستجاب البعض وتحمل المسؤولية نيابة عنا.

* هناك العديد من القبائل في الجنوب، هل كل هذه القبائل على وفاق مع الحركة الشعبية؟

- الآن نعم.. الحركة استطاعت إشراك كل القبائل، لكن في السابق أي في البدايات كانت محصورة في بعضها خاصة الكبيره منها كالدينكا والنوير والشك وفقا للمناطق الجغرافية التي تكونت وانطلقت منها الحركة.

* لكن ماذا عن قبيلة التبوसा التي قيل انها على عدااء مستمر مع الحركة الشعبية؟

- ليس صحيح، فالحركة تضم مجموعة كبيرة من التبوسا. أما عن أسباب هذه الشائعة ففي واقع الأمر هذه القبيلة حسب العادات والتقاليد تعتقد أن الله خلق الابقار من أجلهم، لذلك تجدهم يغيرون على القبائل المجاورة لأخذ الابقار وحياتهم قائمة على ذلك، وعندما يشاهدون جيش الحركة في المنطقة يعتقدون أن هذا الجيش قادم لأخذ أبقارهم لذلك يعادونه، والأمر نفسه ينطبق على جيش الحكومة لأنهم لا يفرقون.

* (٩) سنوات منذ إنشاء الحركة الشعبية، من باب النقد الذاتي ماهي الأخطاء الاستراتيجية التي يمكن ان نقول ان الحركة وقعت فيها؟

- الحقيقة ليست أخطاء بقدر ما هي سلبيات، وهذا شأن أي تنظيم ثوري، هناك الكثير من الايجابيات والسلبيات. صحيح إننا خلقنا جيشا قويا لكن من السلبيات هنا إننا لم نجد الوقت الذي نقدم فيه خدمات للمواطنين لأن الحرب كانت من اولوياتنا. ومن القصور أيضا إننا لم نفهم العالم الإسلامي والعربي أبعاد قضيتنا بالوجه المطلوب. ثم إن إعلامنا لم يكن بالقدر الطموح، وأعتقد لو كان قويا لاقتنع كثير من الشماليين بالانضمام للحركة.

* لكن ما رأيك في ان أكبر أخطاء الحركة الشعبية عدم انخراطها في النظام الديمقراطي بعد انتفاضة إبريل ١٩٨٥؟

- عندما سقط نظام نميري، وجاء الجنرالات وقالوا إنهم إنحازوا جانب الشعب نحن إعترضنا، لأن رأينا كان يجب أن نتأخذ الثورة مجراها الحقيقي، وأن يستلم الشعب السلطة مباشرة دون وسيط، وقد نكون إختلفنا في التحليل مع القوى السياسية الموجودة آنذاك، ولكن لا أعتقد أنه خطأ بالمعنى المجرد للكلمة.

* معروف أن الحرب فظيعة.. لكنى هنا أسألك عن شعورك الشخصى تجاه هذه الحرب وانت تقاتل طيلة (٩) سنوات؟

- صحيح أن الحرب فظيعة، وافرازاتها غير إنسانية بالمرة، لكن عندما يلجأ الانسان للحرب فى حل قضايا سياسية وإجتماعية معينه ذلك يعنى بالضرورة أنك توصلت لقناعة أنها الطريق الوحيد، وهذا حالنا فى الحركة ودائما ما نقول (is Better Than Bad Peace War) بمعنى أن الحرب أفضل من السلام الهش أو الردىء، لأن هذا النوع يجعلك تعيش فى تعاسة ومشكلة لفترة طويلة، وعلى المستوى الشخصى قد لا تعلم إننى فقدت الكثير من الزملاء والاصدقاء والأهل وجرحت فى إحدى المعارك. وفى النهاية كل هذا مع مرارته يتضاءل امام الايمان بالقضية.

* متى وكيف انضمت للحركة الشعبية؟

- عندما كنت أدرس فى القاهرة كنا قد كونا تنظيمًا فى العام ١٩٧٧ من الزملاء الجنوبيين لشعورنا بأن إتفاقية إديس ابابا ليست حلا، وعند تخرجى فى عام ١٩٧٩ ذهبت الى جوبا وعملت لمدة عام فى وزارة الثقافة والإعلام مع استمرارى فى تنظيمنا السرى، وبعدها انتقلت لوزارة الخارجية فى الخرطوم، وعندما بدأت مشكلة تقسيم الجنوب كان ذلك حافزا لمجموعتنا، وفى الواقع كانت هناك عدة تنظيمات سرية لكن لم نكن نعرف بعضنا البعض. وفى عام ١٩٨٣ أثناء إجازتى السنوية قررت الذهاب إلى جوبا وبعدها لنيروى ثم أديس ابابا وذلك بغرض الانضمام إلى د. جون قرنق. وكانت الحرب قد بدأت فعلا فى يوم ١٦ مايو ١٩٨٣ فتغيرت خطتى حيث قررت الذهاب من جوبا إلى ملكال، ومن الطرائف التى اذكرها ذهبت فى طائرة تابعة للجيش «هيركوليز» وأثناء الرحلة كنت أضحك وأسأل نفسى ماذا لو عرف من فى الطائرة إن معهم متمردين! وعندما وصلت ملكال مكثت لأيام قليلة وإتفقت مع مجموعة وكنا حوالي عشرة قررنا الذهاب مشيا على الاقدام حتى الحدود الاثيوبية حيث قابلنا د. جون.

* ماهو وضعك الاعتبارى فى الحركة؟

- هناك بعض الاختلافات فى تنظيمنا، فعندنا من رتبة ملازم وحتى كابتن. وبعد الكابتن من رائد فما فوق نطلق عليه قائد مناب، ومن ثم القائد وأنا وضعى قائد فى الجيش الشعبى وفى نفس الوقت مدير مكتب رئيس الحركة والقائد العام د. جون قوينق..

* هل بالضرورة أن ينال تدريباً عسكرياً كل من ينضم للحركة؟

- كان ذلك فى السابق. وتخلينا عنه بعد مقررات توريث ١٩٩١ .

* هل لكم ايدولوجية معينة؟

- ليست لدينا ايدولوجية معينة. ونحن حركة ثورية وطنية ديمقراطية.

* مناوئيكهم الحكوميين يقولون انهم سيقضون على الحركة بنهاية هذا العام؟

- أولا جاهل من يقول ذلك، ولا يعرف التاريخ القريب أو البعيد.. هل يمكن أن تدلنى على جيش نظامى هزم حركة عصابات.. عندنا الكثير من الأمثلة فيتنام.. افغانستان.. ارتيريا، بالرغم من أن الجيوش النظامية التى خاضت هذه المعارك أفضل عدة وعتادا من نظام الخرطوم.. أنا اعتقد أن الحكومة بدأت حملتها هذه لاعتقادها أنها ستكون فى موقع أفضل فى المفاوضات، وتتوهم أنها ستعلى شروطنا علينا، وهذه كلها أوهام، ولا أذيعك سرا لو قلت لك فى الشهور القادمة ستتفاجأ الحكومة والعالم كله بمقدرات الحركة الشعبية، ونحن نتبع أسلوب بدايتنا وهو حرب العصابات..

د. أمين مكي

- يجب تسليح المواطنين بصورة دقيقة
ومنظمة للدفاع عن أنفسهم
- الوحدة الوطنية لا تتحمل التراخي في فصل
الدين عن الدولة
- الدعوة لقيام حزب سياسي جديد ليست بدعة
أو فكرة طوباوية

القاهرة ١٩٩٢/١١/٦



*** كيف يمكن تطوير آليات التراث النضالي السوداني في مواجهة الحكم القائم (الكفاح المسلح، العصيان المدني)؟**

- الممارسات التي إبتدعها النظام الحالي أعطت القناعة بضرورة إبتداع آليات جديدة لمناهضته وتصيب في خانة المقاومة المسلحة. فإلى جانب النضال المسلح الذي تقوم به الحركة الشعبية لتحرير السودان لابد من حركة نضالية مسلحة موازية في شمال البلاد سواء كان ذلك على مستوى القوى الحية في القوات المسلحة أو إقامة معسكرات تضم القوى المقاتلة تحت رؤية القيادة الشرعية. أو تسليح المواطنين بصورة دقيقة ومنظمة للدفاع عن أنفسهم في حالة الهبة الشعبية.

*** تضخمت المعارضة في الخارج بصورة أقرب للترهل كيف ترى هذه الإشكالية من ناحية القوى غير المنتجة المنضوية تحت لواء التجمع والتنسيق مع الداخل ومساءلة فقدان الثقة في بعض عناصر التجمع الوطني؟**

- أولا المعارضة في الداخل تعاني من ضعف وتنسيق العمل المشترك نتيجة سياسة القهر والبطش التي ينتهجها النظام، أما المعارضة في الخارج فهي عبارة عن عناصر قيادية مختلفة بعضها بمستوى عضوية المكتب السياسي أو اللجنة التنفيذية وبعضها في قمة قيادات أحزابها، وهناك القيادة الشرعية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وليس هناك وجود رسمي لممثلي التجمع النقابي، كما أن الصلة بين الداخل والخارج غير مؤطرة وقنوات الإتصال غير محددة، ولم تتضح حتى الآن إن كانت قيادة التجمع الحقيقية في داخل أو خارج البلاد، أو إن كانت القيادة الموجودة في الخارج مفوضة تفويضاً تاماً لتمثيل الجهاز التي تنتمي إليه. بعد كل هذا الوضوح تبقى حقيقة واحدة هي أن التجمع طرح نفسه ورفضها كقيادة للعمل السياسي خارج الوطن، بيد أن ما سبق ذكره تسبب في عرقلة أعماله بالصورة المثلى. فظهرت خلافات حول من يمثل الحزبين الكبيرين، وبقي فضيل من كل منهما داخل التجمع فيما بقي الآخر خارجه، كما أن عدد من الجماهير المنتمة للحزبين في الخارج عبرت عن رفضها لشخصيات يعيها تقوم بتمثيل الحزب داخل التجمع، وفي هذا الإطار أدى بروز قيادات جزيية معينة في قيادة التجمع إلى بعض الملل وسط السودانيين عموماً في الداخل والخارج على وجه سواء، وكثر الحديث عن جدوى تغيير النظام إن كان سيعيد إلى السلطة ذات الوجوه التي ساعدت على وقوع الانقلاب العسكري. وما من شك أن هذه التناقضات برزت على السطح وعلى وسائل الإعلام الأمر الذي ألقى بظلاله وأثر على موقف التجمع وتعامل الحكومات الأجنبية معه بالجدية والموضوعية اللزمتين.

*** طرح الصادق المهدي رئيس الوزراء السابق مبادرة للسلام كيف تراها من منظورك الشخصي ومنظور التجمع الوطني؟**

- مبادرة المهدي جاءت مخيبة للآمال ومثيرة للإحباط فهي تخالف مواثيق التجمع الوطني ومواقفه من النظام الحاكم وتسعى لإضفاء صبغة الشرعية على حكام الجبهة الإسلامية، وهو أمر مرفوض تماماً من كافة القوى السياسية والنقابية إذ أن مصالحة نظام قهري استبدادي قوض الحكم الديمقراطي وصار الحريات وأرتكب أبشع إنتهاكات حقوق الانسان قتلا وتعذيباً واعتقالاً وتشريداً، وإضافة إلى الخراب الاقتصادي وتأجيج نيران الحرب في جنوب البلاد وغربها وإعلان الجهاد والسعى لفرض دولة ثيوقراطية تهدد بنسف الوحدة الوطنية. كل هذا يقع في مصاف جرائم ضد الوطن تستوجب محاسبة مرتكبيها وهذا ما وصلت إليه القوى السياسية وعبرت عنه في ميثاق التجمع الوطني، ومن هنا تأتي مبادرة المهدي مخالفة للميثاق والمبادئ التي إجتمعت عليها قوى التجمع الوطني وأكدت على رفضها في إجتماعها بتاريخ ٢٨/أكتوبر/١٩٩٢.

*** هناك رأي يقول إن القوى السياسية الشمالية أصبحت عاجزة عن فعل شيء تجاه ما يجري في الجنوب وهذا ما أدى إلى بروز بعض الحركات الانفصالية كيف ترى كل ذلك؟**

- الحديث عن القوى السياسية الشمالية يتسم بتعميم غير دقيق فالأزمة تكمن في قصور القوى السياسية التي تصل إلى السلطة عن طريق الانتخابات - أي الحزبين الكبيرين - في التصدي لقضايا البلاد المصرية وتأتي في صدارتها قضية الوحدة الوطنية وإيجاد الحل السلمي لقضية الحرب. ويتعلق ذلك أساساً في موقف الحزبين من قضية الدين وفصله عن الدولة بما يحفظ حقوق المواطنين ويؤمن المساواة بينهم وما من شك أن نظام الجبهة الحاكم دفع بهذه القضية إلى أقصاها وجعل مسألة الوحدة الوطنية في مهب الرياح، كما إتضح في إنشقاق الحركة وفي الحديث عن الانفصال وتقرير المصير في

أبوجا (يونيو ١٩٩٢)، إذ أن القوى الجنوبية التي تؤمن بقضية الوحدة الوطنية ترى أنها تناطح في برامج ومخططات الجبهة ولا تسمع بوضوح صوت قوى التجمع الوطني، بل تدرك تماماً أن الأحزاب التقليدية مازالت تزايد في مسألة فصل الدين عن الدولة وتجد نفسها في موقف المدافع خوفاً من إبتزاز الجبهة الإسلامية لأية مواقف متقدمة، غير أن الحديث عن الوحدة الوطنية الآن لن يتحمل أى تراخي أو تردد في مسألة فصل الدين عن الدولة، وقد أن للحزبين الكبيرين أن يحددا موقفهما. وعلى كافة القوى المعارضة أن تعلنها صراحة وعلى الحركة الشعبية والقوى الديمقراطية في الشمال بما فيها النقابات والمستقلين والشيوعيين وممثلي القيادة الشرعية وربما بعض الأحزاب الأخرى إتخاذ المواقف الجريئة والشجاعة التي يتطلبها الموقف وهم قادرين على ذلك.

★ أنت من الذين يدعون لحزب سياسي جديد هل ذلك حل لوضعية شريحة لم تجد حظها في المشاركة في العهود الماضية (م أن ذلك يدخل في إطار الحل لما زق السودان المستقبلي؟.

— الدعوة لقيام حزب جديد ليست بدعة أو فكرة طوباوية فقد ألفتها الساحة السياسية خاصة بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤، ولعل مرد هذا أن ما درج على تسميته بالحديث في الحقبة الأخيرة وهي قوى منتجة فعلا في القطاعات الحديثة (العمال والموظفين والمهنيين) وجدوا أن حزبي الأمة والاتحادى عبر الحقب الديمقراطية المختلفة لا يمثلان تطلعاتهم الحقيقية، وذلك لاعتمادها على السند الطائفي والقبلي وتسليم قيادتهما لأسرتى المهدي والميرغنى، بجانب غياب الممارسة الديمقراطية والمؤسسية داخل الحزبين، الأمر الذي لا يترك مجالاً لتلك القوى غير المنتمية حزبياً لطرق أبواب الحزبين الكبيرين، وقد تنطبق نفس المقولة على الأحزاب العقائدية يميناً ويساراً، إذ أن الانتماء العقائدى من أهم مقومات تلك الأحزاب وشروط الانضمام لها ولعل هذا ما حدا بالحزب الشيوعي السوداني أن يسعى لقيام الحزب الاشتراكي بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ بغية ضم القوى اليسارية والليبرالية غير المنظمة عقائدياً، بيد أن التجربة لم يكتب لها النجاح، ولعل هذا ما دفع بالنظام المايوى لاستحداث صيغة تحالف قوى الشعب العاملة في إطار الاتحاد الاشتراكي، غير أن طبيعة النظام نفسه وإرتكازه على سلطوية مطلقة جعل أطروحة التحالف فرية لا أكثر ولا أقل، وكلمة حق أريد بها باطل بالإضافة إلى أن الاتحاد الاشتراكي طرح في ظل نظام الحزب الواحد وحظر الأحزاب الأخرى مما يخالف مبدأ التعددية والديمقراطية الحقيقية.

★ إذا لماذا لم تنجح الفكرة بعد انتفاضة إبريل التي وفرت المناخ الليبرالي؟.

— بعد الانتفاضة قامت العديد من الفئات بطرح فكرة الحزب الجديد وبالفعل تم التصديق لها وشرعت مباشرة في نشاطاتها، غير أن التجربة لم يكتب لها النجاح لعدة أسباب منها أن الانتخابات العامة تحدد لها أن تقوم بعد عام واحد من الانتفاضة مما لم يتيح الفرصة لتلك الأحزاب لترويج برامجها وسط الجماهير لاستقطاب التأييد، كما أن الامكانات المالية لم تكن متاحة لإصدار الصحف أو إيجاد المقر المعروف أو الأعباء الادارية أو التعبوية، غير أن الأهم من هذا كله هو عدم التنسيق بين تلك القوى التي تكاد تكون طرحت برنامجاً واحداً مقوماته السلام والوحدة الوطنية والديمقراطية التعددية وإحترام حقوق الانسان وتحرير الاقتصاد.. إضافة إلى إلترام الجدية والعمل من أجل رفع البلاد والابتعاد عن الممارسة الحزبية الضيقة والشخصية التي أصبحت السمة الملازمة للأحزاب الطائفية.

★ لكن هناك من يقول أن التجمع النقابي إستوعب طموحات هذه القوى؟.

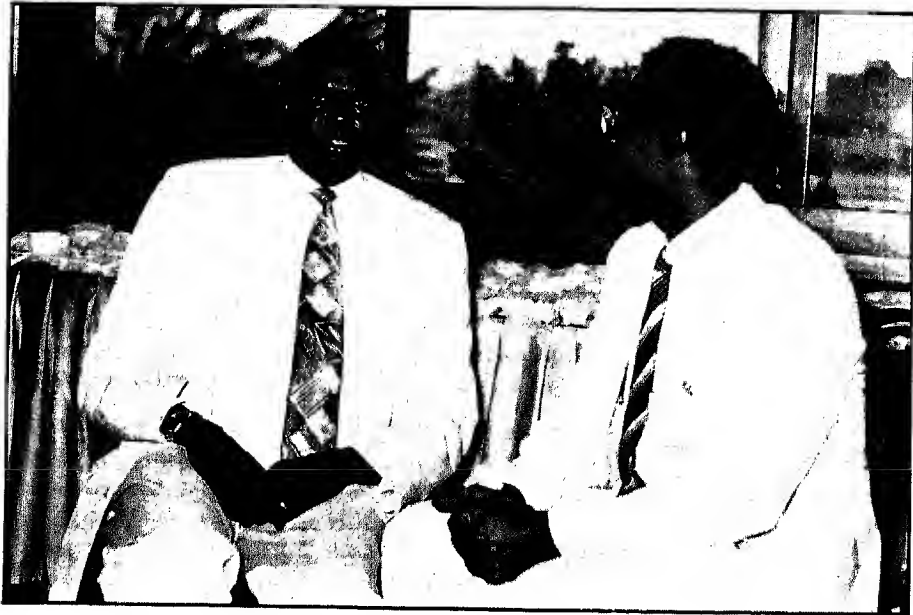
— هذا صحيح ولكنه وضعا طارئاً لا مستقبلياً. عندما عرفت هذه القوى عن الأحزاب التقليدية أو العقائدية وجدت في النقابات والاتحادات المهنية والعمالية والمنظمات الجماهيرية ملاذاً تعبر من داخله عن تطلعاتها، وتناضل عبره من أجل إحقاق الديمقراطية والسلام والوحدة الوطنية الأمر الذي جعل التجمع النقابي رقماً حقيقياً في الساحة السودانية في مواجهة الحزبية ولعل ميثاق التجمع الوطني الحالي والذي وقعت عليه أكثر من خمسين نقابة واتحاد يكفل لتلك القوى مكانها في هياكل الحكم بعد إسقاط النظام، فإن صبح هذا الاتجاه أو تم قبوله في المرحلة الراهنة من ناحية الضرورة فإنه دون شك لا يشكل الوضع الأمثل ويخلط بين العمل النقابي والسياسي في المدى البعيد وعليه ينبغي على تلك القوى إما الانضمام للأحزاب القائمة أو تكوين حزب جديد يمثل تطلعاتها وأمانها.

★ وهل هناك آليات عمل تضمن نجاح هذه الدعوة؟.

- مقترح الحزب الجديد ينطلق من مبدأ التعددية وحرية التعبير والتنظيم ويعترف بالدور التاريخي والسياسي للأحزاب القائمة وإن اختلف معها في الفكر والتوجه. الدعوة كانت للحوار وكان المنظور أن تشير العديد من الآراء المتفقة أو المختلفة أو المتحفظة، غير أن كل هذا لم يحدث سوى في مساجلات شفوية لن تعود بالنفع العام إذ لابد من إخضاع الفكر للنقاش والتمحيص خاصة فيما إذا كان الوقت الحالي مناسباً لقيام الحزب الجديد أم أن كان كما يقول البعض أنها ربما تؤخذ كدعوة للشقاق والفرقة، تصب بعدها في مصلحة النظام الحاكم ومن ثم الدعوة لإرجاء طرح الفكرة إلى ما بعد سقوط النظام، وأياً كان التوقيت فإنني أراها حتمية.

- وزير الاعلام السابق بونا ملوال:
- إقحام الدين فى السياسة عقبة أمام تقدم السودان.
 - حق تقرير المصير للجنوب حتمى وأخشى الانفصال!
 - النظام السودانى يريد أن يمارس «اللعبة الإسلامية» مع جيرانه.

القاهرة، ٢/١١/١٩٩٢



★ حدثت عدة الشقايات في الحركة الشعبية لتحرير السودان بما أنك قريب جدا من الأطراف ما هي الأسباب الحقيقية التي تقف وراء ذلك؟

— هي عدة أسباب أولا من داخل التنظيم ظهر الطمع في السلطة فمثلا د. لام أكول عندما انضم للحركة كانت كيانا قائما ومنظم وفي خلال ثلاثة سنوات وجد نفسه أحد أعضاء مجلس الحركة (١٣ عضوا) وهو القادم من جامعة الخرطوم ولم ينل تدريبا عسكريا كافيا وأراد أن يكون الأول. السبب الثاني: دور حكومة الخرطوم والتي انتهجت كل الطرق المشروعة وغير المشروعة لشق الحركة، ومن المفارقات الآن أن يصبح طرح لام أكول في الانفصال أقرب للنظام. السبب الثالث: ظنت جماعة الناصر أن في نهاية نظام منغستو في أثيوبيا نهاية للحركة نفسها لأن الحكومة ستتغلب عليها، وكان ذلك خطأ في الحسابات.

★ لكن هل هناك أي أسباب قبلية كان يقال عن سيطرة الديكا (أكبر القبائل) على باقي القبائل في الحركة؟

— لا اعتقد ذلك لكن استخدمت القبلية لتحقيق أغراض الانشقاق. الانضمام للجيش الشعبي ليس ينسب وإنما بالبرقيات. وإذا ما كانت قبيلة الديكا مؤمنة برفع السلاح والفضال من أجل تحرير السودان فلماذا لا يكون ذلك موضع ترحيب بدل الصدد، كان الوضع سيكون مختلفا إذا ما إنتصرت الحركة وحسمت الحرب لصالحها وسعت للسيطرة على المكتسبات.

★ جماعة الناصر تحدثت عن ديكتاتورية قرنق في القيادة بما أنك تعرفه عن كثب هل لمست شيئا كذلك؟

— هذا غير صحيح.. فجون قرنق ليس حاكما لشعب فهو قائد حركة وتنظيم مسلح، وحتى في الانظمة الديمقراطية لم نسمع عن جيش ديمقراطي، فقائد الجيش لا ينتخب. وعندما يريد جون قرنق أن يكون قائد سياسي فقط، حينذاك سنحكم على ديمقراطيته أوديكتاتوريته. ★ والجماعة نفسها تقول عن عدم وضوح التجمع الوطني الديمقراطي الذي تنتمي إليه الحركة الشعبية في مسألة الدولة الدينية؟

— ذلك يقوله أي أحد آخر غير لام أكول، لأنه هو الذي وقع ميثاق التجمع نيابة عن الحركة، فإذا ما كان لديه تحفظا فكان الأولى أن يقوله يومذاك. والشيء الثاني كيف يفسر لام أكول تعاونه الآن مع نظام واضح كل الوضوح في مسألة الدولة الدينية؟

★ هل تعتقد أن هناك إيدأ اجنبية حركت جماعة الناصر؟

— نعم .. لماذا تصادف وجود مراسل هيئة الاذاعة البريطانية في الناصر.. ثم تسجيله لحديث مع المنشقين وعودته لنيروبي وإذاعته، الشيء الثاني.. من المعلوم أن بعض الجهات الاجنبية العاملة في مجال الاغاثة كانت غير راضية عن طرح د. جون الوجدوى. وكثيرا ما قالوا له إن الانفصال سيجلب إليه كثير من المساعدات، ورفض قرنق ذلك جعلهم يبحثوا عن آخرين للعب هذا الدور. ثالثا: النظام الحاكم في الخرطوم إستعمل أيضا أياد أجنبية.

★ هناك عدة استروحات الآن في شأن مشكلة الجنوب تراوحت بين الفيدرالية والكونفدرالية والانفصال (بين تقف مع علمنا باستقلالية وأيك ومواقفك؟

— أنا أقف تماما مع طرح الحركة الشعبية بقيادة جون قرنق. لكن العقبة الوحيدة التي أراها هو إقحام الدين في السياسة، صحيح أن هناك وضوح من جانب النظام الحاكم واتوقع أن يكون الوضوح نفسه من قبل حلفاء قرنق في الشمال. فلا فائدة من مسألة «مسك العصا من النصف» طالما الحركة الشعبية تؤكد على سودان ديمقراطي علماني.

★ من تعنى في قولك حلفاء قرنق في الشمال؟

— القوى التقليدية تحديدا.. الاتحادى الديمقراطي وحزب الامة. ★ وهل تراهم كذلك؟

— موقفهم الحالي يدل على ذلك. عندما يقولوا لا نريد البت في موضوع الشريعة الآن فهذه غير مطمئنة.. لماذا لا يقولوا بوضوح لا دين في السياسة حتى ننصرف إلى معالجة قضايا أخرى. ★ طالما ان افكارك تتوافق (أحيانا مع الحركة الشعبية لماذا لم تنضم لها؟

— ذلك يعود لسببين الأول الحركة الشعبية تناضل لأهداف برفع السلاح وأنا أدعو للأهداف نفسها

بطرق سلمية، ثانيا: الحركة الشعبية ليست عسكرية فقط فلها جناح سياسى وهو اشبه بالحزب وأنا لا أريد أن أكون حزبيا.

★ فوجيء المراقبون بأن مقررات توريث فى سبتمبر ١٩٩١ مثلت منعطفاً فى اطروحات الحركة الشعبية بحيث أصبحت هناك عدة خيارات أخرى هل ترى الأمر كذلك؟

— لا أعتقد أن الحركة الشعبية غيرت من مواقفها. هناك مسألة هامة لا بد من النظر للتوقيت. فاجتماع توريث نهاية أغسطس كان تاريخه محدد منذ يونيو ١٩٩١، أى أن هناك شهرين للتضخيم له، وهى الفترة التى طرحت فيها الخيارات والتى أقرت فى الاجتماع الأساسى. فاجتازت جماعة الناصر يوم ٢٨ أغسطس لأنه اليوم الأول فى سلسلة إجتماعات توريث. أى أن جماعة الناصر كانت على علم، وعند صدور مقررات توريث لم يكن معلوماً إن كانت جماعة الناصر نجحت فى إنشقاقها أم لا.

★ ولماذا وضعت الحركة هذه الخيارات فى تقديرها؟

— ذلك يعود لعدة اسباب منها. إتضح للحركة بعد مضى ثلاث سنوات من حكم البشير أنه نظام عقائدى يدعو لتطبيق الشريعة الإسلامية. فالإنسان الذى كافح من أجل سودان ديمقراطى علمانى أصبح لا خيار أمامه لطرح وحدة السودان بذلك الأفق الضيق فلا بد من وضع عدة خيارات إزاء توجه نظام الجبهة الإسلامية.. والشئ الثانى أعتقد فيه يأس من موقف التجمع الوطنى بعد ما إتضح أن بعض الأحزاب داخل التجمع ليست لديها إستعداد للتحرر من موضوع الشريعة الإسلامية فكان لا بد من اللجوء لهذه الخيارات.

★ كنت ضمن الموقعين على إعلان إدير. فى إيرلندا الذى دعا بصورة صريحة لحق تقرير المصير بالنسبة للجنوبيين فما هى اسباب ذلك؟

— التوقيت أيضاً مهم حتى لا يفهم فهم خاطئ.. لأن إعلان إدير تزامن مع مقررات توريث ليس قبلها وليس بعدها.. فاجتمعنا فى نفس الفترة من ١ إلى ١٠ سبتمبر ١٩٩١ وصدرت المقررات متزامنة.. لكن السؤال أين هى إدير من توريث؟

★ هل هى مجرد صدفة؟

— نعم.

★ واسباب الإعلان نفسه؟

— أعتقد أن العناصر الجنوبية الوحيدة إقتنعت بعد قتال دام ٢٨ عاماً أنه لا بد من حق تقرير المصير.

★ وهل تعتقد أن حق تقرير المصير مسألة وسطية بين الوحدة والانفصال؟

— ليس مسألة وسطية وإنما حتمية.. فحق تقرير المصير خطوة سياسية المأمّل أن تؤدى لنتائج سواء وحدة أو انفصال. ونحن نقول ذلك لأننا نعتقد أنه ليس من حقنا أن نقول لأهل الجنوب إنفصلوا أو اتحدوا.. فالمطلوب من السياسى أن يوضح فقط معانى الانفصال والوحدة.. وبكل أسف هناك من يربط بين حق تقرير المصير والانفصال ويقول أنهما فكرة واحدة.. الذين يقولون ذلك هم فاقدوا الثقة فى أنفسهم.. لكن (سألكم.. أنتم المثقفون الجنوبيون تقولون حق تقرير المصير وتريدون أن تمارسوا هذا الدور نيابة عن سكان الجنوب لأنه ليس هناك وعياً كاملاً؟

— بالمستوى نفسه.. المثقفون الشماليون مازالوا هم الذين يقررون مصير أهل الشمال والجنوب معاً.. هذه هى إحدى مشاكل أخواننا فى الشمال البعض منهم لا يريد أن يتفهم دور القيادات الجنوبية.. وهؤلاء مسيطره عليهم العقلية الانتهازية التى تريد اللعب وسط القبائل فقط.. ومارسوا ذلك دون نتيجة.. وغير المتعلم عندما يدرك أنه مغشوش دائماً ما يلجأ للسلاح وتبدأ الحرب..

★ انت ولىق الصلة بقيادة بعض دول الجوار.. كيف ينظرون لمشكلة الجنوب هذه؟

— إتضح مع مرور الزمن أن طريقة تعامل الأنظمة فى الخرطوم مع قضية الجنوب خلق من قضية داخلية سياسية بحتة شعوراً بالعنصرية. أكثر من ثلاثين عاماً وأهل الجنوب يعيشون لاجئين ومنفيين.. ومصدّقاً لحديثى هذا لاحظت أثناء وجودى فى وزارة الإعلام ولمدة سبعة سنوات ونصف أن كل المسؤولين الأفاقة الذين يزورون الخرطوم يحرصون على مقابلتى ولا أعتقد أن ذلك حبا فى شخصى.. فقط لأننى وزير جنوبى.. كيف سيكون الحال إذا ما كانت الدائرة أوسع من بونا ملوال.. هناك ٥٠٠٠ وزير منذ

الاستقلال لن تجد بينهم خمسين وزيرا جنوبيًا.. هذه كلها مسائل تترك شعورا معينًا في الاقطار الافريقية بحكم عدة اعتبارات.. والآن الوضع أسوأ لأن النظام الحالي يريد أن يلعب مع جيرانه الافارقة «اللعبة الإسلامية»!

★ وماذا عن مصر التي لها مصالح إستراتيجية في الجنوب؟

– مصر فعلت الكثير في تنمية الجنوب، إلا أن أهل الجنوب يرون في موقف مصر السياسي إنحيازًا دائمًا لحكومات الشمال.. بالطبع لأنها دولة عربية ولهذا تجد نفسها قريبة من أهل الشمال.. مع أن الوضع مختلف الآن.. عندما يصرح مسؤول مصري ويقول لا نريد انفصال الجنوب لأنه ليس في مصلحة السودان.. لكنه بالمقابل نفسه لا يقول لنا ما هي مصلحة الجنوب في السودان الموحد.. أنا أعتقد أن هناك شعور عنصري ولد من حيث ندرى ولا ندرى.. فالعرب يقفون مع الخرطوم بحكم العروبة والافارقة يقفون مع أهل الجنوب لأنهم أفارقة.. كلها أخطاء.. وكل تتضح الآن بصورة مريرة..

★ بما أنك عاصرت معظم فترات هذا الصراع.. عندما يخلو بونا ملوال الى نفسه ماذا تستنتج؟

– هناك شيء يراودني دائمًا وأنا مقتنع به.. فالسودان يمكن أن يكون من أعظم دول المنطقة إذا ما وجد حكامًا يقبل بهم الجميع.. إخواننا في الشمال كانوا حكامًا لأربعة عقود وأعتقد أنه آن الأوان للتحرر من النظرة التي تقول «تنمية الجنوب نقوية لانسان يكون عدوك غدا» فالتنمية هي حجر الأساس في هذا الوضع الشائك.. وأنا أعلم أن السياسات التي تخطط على الورق تجهض بأيسر موظف في الخدمة المدنية، إذا رغب شخصًا في أن لا يكون هذا المشروع في الجنوب، وهناك عشرات المشاريع المتفق عليها ووجدت تمويل ولم تنفذ لأن صغار الموظفين لا يريدون ذلك.. فلو كان هناك تجرد لأصبح الأمر سهلاً.. مستقبل السودان كما أراه ليس في صحراء الشمال وإنما في إخضرار الجنوب.. إذن تطوير الجنوب مهم لمستقبل السودان.. وإذا تجرد أهل الشمال من النظرة الاستعلائية نحو الجنوب وإتفقنا جميعًا على نظام سياسي يرتاح له الجميع فمن الممكن أن نكون من أعظم دول المنطقة.

★ وما الذي يزعج إيمانك بهذا؟

– طول عمري وأنا أعمل لوحدة السودان.. لكنني الآن وصلت لشبه قناعة بعد ٤٠ سنة وتجارب عديدة أن هناك صعوبة في تغيير عقلية بعض الشماليين.. فهم يريدون الحكم.. إتضح الآن أن موضوع الدين لا مساومة فيه.. فعندما يرفع شعار الاسلام فالقصد تهديد غير المسلم.. وحتى لو استبعدنا موضوع الدين فالطمأنينة ليست مطلقة ولكن يمكن أن نعمل..

أنا أخشى أن تكون في النهاية دولتان واحدة في الشمال وأخرى في الجنوب.. وكثيرًا ما أفكر لو حدث هذا هل يا ترى ستعيش هاتان الدولتان في عداوة أم صداقة؟! إننا لم نفقد كل شيء.. ولكننا على وشك أن نفقد كل شيء..

خاتمة

«ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل».

كانت السنوات (١٩٨٥ - ١٩٩٢) التي تناولها هذا الكتاب مليئة بالتجارب السياسية، وهي تجارب مع قناتها وضبابيتها لكنني أعتقد جازماً بأنها ستكون إضافة جديدة في سجل القوى الوطنية والديمقراطية. ومن المؤكد أنها بسليباتها وإيجابياتها ستضع بصماتها بوضوح شديد في المسيرة السياسية القادمة للسودان..

وبرغم بروز مسحة تشاؤمية في سرد وقائعها، إلا أنني أجد نفسي من أكثر المتفائلين لمستقبل السودان الديمقراطي القادم.. لأنه بالفعل يوجد ضوء آخر النفق.. وحتى لو تنكبت بنا السبل وتعثرت خطاؤنا إلا أننا بالغيه ولو بشق الأنفس! وتفاؤلي لا ينطلق من فراغ وإنما هناك كثير من الشواهد التي تسنده. فقد أفضت التجارب المستمرة للحكم إلى وقوع السودان تحت قبضة حزب عقائدي إرثي معطف الإسلام.. وراح يثث في أقدامه بأساليب ديكتاتورية وفاشستية فظيعة، ولم يشهد السودان لها مثيلاً في تاريخه السياسي، برغم تجريبيه لنظامين ديكتاتوريين سابقين..

لكن التجربة الراهنة تختلف تماماً.. ليس في الممارسات وحسب، ولكن لأن حزباً عقائدياً سخر كل إمكانيات الدولة المادية لصالحه، ويحاول تطويع كل طاقات الشعب الروحية والجسدية لمصلحته أيضاً، وبدأ فعلياً في تطبيق مشروع الدولة الشمولية..

وباختصار فقد أتاحت للجهة الإسلامية فرصة إستنزاف كل برامجها الأيدولوجية والسياسية والاقتصادية إلى أرض الواقع. وقد أدركت القوى الديمقراطية - من جاورها - عمق المآزق الذي قادهم إليه برنامج هذا الحزب، مما إستوجب وقفة قاسية مع النفس لاتخلو من عتاب!

وجاء تبعاً لذلك أن عمدت النخبة المثقفة والواعية في المجتمع السوداني إلى فض يكاره «القضايا المفخخة»، والتي كانت تخشى مجرد الاقتراب منها.. وتسعد بالاعترا ب عنها طيلة عقود مابعد الاستقلال. وعليه فقد فرضت قضايا الديمقراطية والدين والدولة والهوية وتوزيع الثروة وجودها بالحاح شديد، وأدركت هذه النخبة أن مناقشتها بعمق والتحاور حولها بموضوعية، ذلك ما يضع الأسس الكفيلة بالانفكاك عملياً من دوامة الحلقة الشريرة!

وبرغم أن الخطوة في طورها الجنيني.. وبرغم أن تجربة الجهة الإسلامية في الحكم باهظة التكاليف مادي ومعنوي، إلا أن الذي يخفف من وطأة كل ذلك الإقدام ثم جرأة الطرح في المواضيع سالفة الذكر.. لقد حدثت هجرات جماعية كثيفة ومفزعة من السودان للخارج، وكان ذلك شيئاً طبيعياً نتيجة سياسات القهر والكتب الثقافية والتعتيم الفكري والظنك المعيشي.. ومع أنها ظاهرة سلبية لكن لابد من الإقرار بأن لها إيجابيات تبلورت دونما تخطيط مسبق، فهذه الشرائع المهاجرة إلتصقت بواقع أكثر تعقداً.. تحكمه سلسلة من الصراعات الفكرية والثقافية والسياسية، والمتفقون السودانيون وجدوا أنفسهم في أتون هذه المعارك يشقون عبا بها ويخوضون غمارها مع الخاضعين، وذلك لابد أن ينتج واقعا جديداً يمكن إضافته لتجارب سابقة. وكان المثقف السوداني فيما قبل يميل لانطوائيه الأفكار وتأخذه العزلة بالاثم فلا يابه لما يقال.. ويقبل على أحاديث الشفاهة والمساجلة.. ويظلم نفسه كثيراً وهو وليد واقع متعدد ثقافياً وفكرياً ودينيّاً وسياسياً، لا يؤثر ذلك لشع في المعرفة أو ضمن بها أو هروب من المخاطر وإيثار للنأي والسلامة. وإنما نتيجة عوامل كثيرة متداخلة تحكمها اللامبالاة أحياناً والضيق والتذمر أحياناً أخرى..

هؤلاء المهاجرون أقتحموا أسوار المنظمات والهيئات والاكاديميات الإقليمية والدولية المعنية بشؤون المعرفة والعلم والتكنولوجيا وحقوق الإنسان.. وسجلوا تواجداً في كبريات الصحف والمجلات والدوريات.. يؤمون الندوات.. وقيمون المحاضرات.. وينظمون المهرجانات.. في إطار حركة فكرية دؤوبة..

كما أن الغربة التقليدية في بعض الاقطار العربية لم تعد كلها ترفاً.. كما لم تعد أسيرة النوستالوجيا الحزينة.. والبكائيات والشجن الرومانسي.. فالهم السوداني بقضاياها المفخخة وجد متسعاً في النقاشات والحوارات.. وإتضح جلياً نبل الهدف وسمو الغاية في الكيفية التي يمكن أن ينطلق بها هذا المارد الجبار إلى الامام..

وفي كل لاشك أن الاحتكاك المباشر بواقع حضاري منفتح له دوافعه التحريضية والمستغزها إيجابياً، وتلك طيور مهاجرة لابد وأن تعود يوماً لتشارك في عملية التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي.. إن

تجربة الجبهة الإسلامية في الحكم مع تكلفتها أعطت القناعة الكاملة بجذوى الديمقراطية -بضدها تتبين الأشياء- كما أعطت القناعة أيضا في أن التطرف مؤذ.. والتسلط أكثر إيذاء.. لاسيما وأن واقع السودان وتركيبته المعقدة لا تحتل الاشتتاط في الرأي.. أو التعصب في الفكر.. وبالقدر نفسه لا تحتل المهادة ولا (مسك العصا من الوسط)!. إن القائمين على أمر النظام الحالي في السودان، أخطأوا قراءة هذا الواقع.. وأعتقدوا أن صبر السودانين إذعان وصمتهم إستسلام.. وتلك حقائق لا نقول نسوها وإنما تناسوها..

إن الناظر لخريطة العالم اليوم بكل تقسيماته يجد الحديث عن الديمقراطية والتنمية وحقوق الانسان مادة يومية مطروحة بكرم لكل من يريد أن يقات من هذه المائدة. وأصبحت هناك موازره حقيقية من الدول التي نعمت بهذه الخيارات تجاه الدول التي حرمت منها. كما أصبح العالم لا يرى بأسا في فرض كل ذلك بآليات جديدة تأسيسا بمؤشرات نظام عالمي جديد.. وأعتقد أن ما ذهب إليه فرانسيس فوكوياما المفكر الأمريكي الياباني الاصل في كتابه «نهاية التاريخ والانسان الاخير» وما خلص إليه في إنتصار الديمقراطية الليبرالية إنتصارا كاملا.. ذلك ينطبق على السودان بعد تلك التجارب العديدة والمريرة، لو كان الحديث حديث أمان -قبل طي صفحات هذا الكتاب- لتمنيت مخلصا أن يدفع المثقف السوداني بنفسه أكثر وأكثر ويدلو بدلو بالحرية التي ننشدها.. وبالطريقة الديمقراطية التي ناضلنا من أجلها.. فقد آن الآوان الذي يزيل فيه البعض ما علق بعيونهم من غشاوه.. وما لصق بأذانهم من وقر.. علينا أن نجعل من شعارات الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية واقعا معاشا وليس ترفا نتعاطاه عند اللزوم. لأنني أأمل أن لا تتجرع أجيالنا المقبلة.. محنا أخرى لنخب أخرى! ونكون «كأل بوربون» لم نتعلم شيئا.. ولم ننس شيئا!!

والله من وراء القصد.

مرفق (١)

مذكرة أبو حريرة لرئيس الوزراء

السيد/ رئيس الوزراء..

فهذا أمر اصارحك فيه القول وأنا اعلم أنه آفة المنطق الكذب، ولؤم الاخلاق الملق ولقد آليت على نفسي الاخلاص والوفاء لهذا الوطن الشعب وانت على امره قائم لا انشد من ذلك الا مسلكا انبض به شرف الحياة وفضيلة الوفاة.. لقد رمت هذا الامر عن عقيدة راسخة في التجرد المخلص للعمل العام واتيته بعزيمة لايحل عقدها الا خروج نفسي وكنت اظن ان امرنا مجتمع على ما نحن فيه عندما استمعت اليك تعلن على الامة من الجمعية التأسيسية خطاب الحكومة وفيه ما فيه مما تخاطرنا لتحقيقه في اول الطريق، وبدأت بمحاربة التهريب ولم استغرب ان كنت لي عوناً وسنداً فقد وضعنا المضمار والغاية وكان رهننا دوام الحرية والديمقراطية ثم بدأت تحركات مراكز القوى وصحبها تقاصر اجهزة الدولة والحكومة عن الهدف المرسوم ثم انقلب التقاصر لتتقص وتهمين للامر انتهى بانخدال عام وخضوع لتلك المراكز واصبح ذلك المنوال في كل مرام لترجمة سياستك التي اعلنتها نيابة عنا..

شنت الحرب على تلك السياسة من داخل اجهزة الدولة والحكومة وحتى أصبح المدافع عن سياسة الدولة والواقف بجانبها هدفا لكل ذي غرض.

واصبحت ترد الافكار داخل المجلس وخارجه مقارعة لهذه السياسة ومشككة في مصداقيتها واستمراريتها وصارت انعكاسات لهذه الآراء والافكار في حملات مسعورة لا على السياسة وحدها بل على الوزراء الذين ثبتوا على المبدأ واصبحت نفس الاصوات التي ترتفع ضدها في اجهزة الدولة تجاوبها اصوات اخرى في الصحف واحجار التلال تعرف بالوان صخرها..

سيادة الرئيس..

اتخذت سياسة محاربة الحكومة الاقتصادية اشكالا شتى منها التشكيك والتعويق ومساندة وتقنين التهريب واخفاء السلع واهدار موارد البلاد واضعاف موقفها الاقتصادي والاجرام عن قصد من بعض اجهزة الدولة عن ممارسة اختصاصاتها التي تحمي وتدعم هذه السياسة.

كان هذا بالرغم من بوادر التوفيق ان قصدنا ان نكون كحلقة مضرورية لا يعرف طرفاها ولكن آفة الرأي الهوى وقد يظن الخير بغير اهله. ويبدو ان الرجال الذين يصدقون بالفعل المقال غير كثر بالرغم من كل هذا استظهرت الصبر على طلب الحق الذي مازال ينشده هذا الشعب الأبي وقد ظن بنا وبكم خيرا ان ولانا امره واسند لنا قوام المائل وقصد الجائر وصلاح الفاسد..

فان شعبنا اليوم لا يدري أين يسلك به، وعدناه بالعدل وارتدى بعضنا جلابيب الظلم وسامه خسفا حتى عمت الفوضى والجهالة. لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم. ولا سراة اذا جهلهم سادوا..

السيد الرئيس..

لما تقدم من اسباب شهدنا دمارا اقتصاديا طوقنا والطوفان على مشهد وكأني اسمع جرس عتاد العسكر وابصر غيبة فالي متى ونحن كأنما يعني بما نحن فيه غيرنا. فهذا الدمار من الذي تسبب فيه؟ وما هو مداة؟ فالامر أصبح يتلجلج في صدور الناس ولا بد له من حاسب وقد رجوت من قبل من سيادتكم لتشكيل لجنة على مستوى وحيدة من القضاء والجمعية التأسيسية والعلماء للنظر فيه وإنقاذه فالحق قديم، والرجوع اليه سنة حميدة والظلم اقسى ما يكابده الفتى..

ارجو الاستجابة واقول مقالة عبد الملك لابي عمر بن عبد العزيز:

« يا ابتي مالك لا تنفذ الامور فوالله لا ابالي في الحق لو غلت بي وبك القدر ».

محمد يوسف أبو حريرة.

مرفق (٢)

بيان إعلان حالة الطوارئ بالسودان

نظرا للفوضى الضاربة في الاسواق والمتمثلة في الندرة المفتعلة في بعض السلع الضرورية والتي جاءت نتيجة للتخزين غير المشروع والمضاربات بالعملات الاجنبية بالسوق السوداء وعدم الالتزام بالاسعار القانونية المعلنة..

ونظرا لتفشي ظاهرة التهريب بكل انواعه وانفراط عقد الامن المتمثل في النهب المسلح في بعض المناطق وعصابات الاجرام داخل بعض المدن والتي روعت المواطنين في مالهم وعرضهم وانفسهم، كذلك تهريب الاسلحة الى البلاد..

من اجل هذا وتأمينا للجبهة الداخلية في مواجهة اعداء الديمقراطية والوطن..
فقد قرر مجلس رأس الدولة بعد التشاور مع مجلس الوزراء بموجب السلطة المخولة له بمقتضى المادة ١٣٤ من الدستور الانتقالي لعام ١٩٨٥ إعلان حالة الطوارئ في كل انحاء السودان ولمدة عام ابتداء من تاريخ صدور هذا الاعلان وذلك تحقيقا للاتي:-
أولا: حصر التعامل بالنقد الاجنبي من خلال القنوات المشروعة ومحاربة سماسرة وتجار العملة الاجنبية.

ثانيا: ضبط فوضى الاسواق ومحاربة التخزين الضار والاتجار في السوق السوداء..

ثالثا: ضبط اسعار السلع والزام المتعاملين بالاسعار المعلنة..

رابعا: محاربة التهريب في كل صوره.

خامسا: وقف تعويق الخدمات العامة التي تمس أمن راحة المواطنين.

سادسا: وقف عمليات النهب المسلح وردع عصابات الاجرام.

سابعا: القضاء على ظاهرة حيازة الاسلحة غير المرخصة وكشفها..

ثامنا: تأمين الجبهة الداخلية في مواجهة اعداء الديمقراطية والوطن.

تاسعا: تأمين المواطن في نفسه وماله وعرضه.

التاريخ= ١٩٨٧/٧/٢٥ م

مرفق (٣)

بيان انسحاب الاتحادى من الحكومة الائتلافية

بما أن البلاد تمر بمنعطف تاريخى خطير يهدد مسيرة الديمقراطية ويعرض استقلال البلاد وأمنها واستقرارها للخطر. وبما أن تجنب هذه الأخطاء لا يتأتى إلا بالتصدى الحازم للقضايا ذات الأولوية القصوى وأهمها قضية السلام، وهى المدخل الحقيقى لرفع المعاناة عن كاهل المواطن وإيقاف التدهور الاقتصادى والأمنى، وبما أن الاجراءات التى ترتبت على قرار مجلس الوزراء الأخير بزيادة الاسعار والضرائب سيكون من شأنها مزيدا من التدهور.

فان الحزب الاتحادى الديمقراطى بعد ان تدارس الموقف من كل جوانبه واستشعارا بمسؤوليته الوطنية فقد قرر:

- * الانسحاب من الحكومة الحالية.
- * مطالبة الحكومة بالغاء الزيادات التى طرأت على السكر والضرائب الجديدة بقرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٦.
- * المطالبة بتشكيل حكومة مصالحة وطنية ذات صلاحيات محددة وبرنامج يتلخص فى الاتى:-
- العمل من أجل تحقيق السلام بتنفيذ مبادرة السلام السودانية..
- معالجة ضائقة المعيشة ومعاناة الجماهير..
- اتخاذ التدابير اللازمة لاستكمال تمليك السلطة للجماهير عن طريق قيام المؤسسات الديمقراطية للبلاد باجراء الانتخابات المحلية والاقليمية.
- الاعداد للانتخابات العامة.
- انتهاج سياسة خارجية تتفق ومصالح البلاد العليا.

يناير ١٩٨٩

الفهرست

٣	إهداء
٥	تقديم
٧	تمهيد

الباب الأول

١٣	الفصل الأول: أين الأزمة؟
١٧	الفصل الثاني: الفترة الانتقالية.. المخاض العسير
٢٥	حوار مع السيد الصادق المهدي
٣١	الفصل الثالث: المهدي ظلموه أم ظلم؟
٣٧	حوار مع د. حسن الترابي
٤٥	الفصل الرابع: الترابي .. طموح مهره الدم
٥١	حوار مع السيد محمد إبراهيم نقد
٥٧	الفصل الخامس: الحزب المأزق أم مأزق الحزب
٦٣	حوار مع المشير عبد الرحمن سوار الذهب
٦٩	حوار مع السيد عمر عبد العاطي
٧٣	حوار مع اللواء عثمان عبد الله
٧٧	حوار مع الفريق أول تاج الدين فضل
٨١	حوار مع السيد علي محمود حسنين
٨٥	حوار مع السيد عبد الله زكريا
٨٩	حوار مع السيد بدر الدين مدثر

الباب الثاني

٩٥	الفصل الأول: الديمقراطية الثالثة حلم مؤود!
١٠١	حوار مع السيد أحمد الميرغني
١٠٥	الفصل الثاني: الميرغني وكاريزما القيادة
١١١	حوار مع السيد جون لوك
١١٥	حوار مع د. حسن الترابي
١٢٣	حوار مع السيد عبد المحمود حاج صالح
١٢٧	حوار مع د. محمد إبراهيم خليل
١٣١	حوار مع السيد محمد توفيق
١٣٥	حوار مع د. بشير عمر
١٣٩	حوار مع د. إبراهيم الأمين
١٤٣	حوار مع السيد سيد أحمد الحسين
١٤٧	حوار مع السيدة رشيدة عبد الكريم
١٥١	حوار مع السيد بكري عدیل
١٥٥	حوار مع د. مأمون سناذ

الصفحة

١٥٩	حوار مع د. عمر نور الدائم
١٦٣	حوار مع اللواء مبارك عثمان رحمه

الباب الثالث.

١٦٩	الفصل الأول: الديكتاتورية الثالثة ومصنع الكذب
١٧٥	حوار مع الفريق عمر البشير
١٨١	حوار مع العقيد سليمان محمد سليمان
١٨٧	حوار مع السيد حسن البيلي
١٩٣	حوار مع السيد علي شمو
١٩٩	حوار مع السيد علي سحلول
٢٠٣	حوار مع العقيد يوسف عبد الفتاح

الباب الرابع

٢١١	الفصل الأول: التجمع الوطني .. الاطار والصورة
٢١٥	حوار مع د. منصور خالد (١)
٢٢١	حوار مع د. منصور خالد (٢)
٢٢٧	حوار مع السيد مبارك الفاضل
٢٣٣	حوار مع السيد التيجاني الطيب
٢٣٩	حوار مع السيد فاروق أبو عيسى
٢٤٧	حوار مع السيد دينق ألور
٢٥٣	حوار مع د. أمين مكى مدنى
٢٥٧	حوار مع السيد بونا ملوال
٢٦١	الخاتمة
٢٦٣	مرفقات

* الحوارات وضعت وفق التسلسل التاريخي عدا ثلثه منها في الباب الأول أخرجت من ذلك السياق للضرورة...

رقم الإيداع ٢٢٠٩ لسنة ١٩٩٣





« لكل أمة من الأمم بل حتى لكل
مجموعة من البشر فترات معينة
محددة في تاريخها يكون لها ويض
خاص وطابع متفرد يحكي أشام
الماضي وشروره ويحمل في الرقائ
نفسه إشارات الفد الوضاء ، وفي
أحشاء كل هذا يكون التحدي .

وتشكل الفترة التي يتناولها
هذا الكتاب في تاريخ السبعين
١٩٨٥ - ١٩٩٢ ذلك المنعطف ،
ومن هنا تأتي الضرورة بتجس
الأممية .

إن المؤلف وهو صحافي يعيش
الحركة السياسية لحظة بالخطبة ،
لا يدعي أنه يؤرخ لهذه الفترة أو أنه
يؤتي لكل جوانبها . ولكنه يلتمس كل
أوتارها بمهارة ودقة وبموضوعية
يتكرر فيها على الحقائق وعلى
أحاديث السياسيين التي وثقت بالنشر
في الصحف . »

محجوب عثمان

